سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٤٤)

منهج الكوفيين في الصرف

الجزء الأول

الدكتور
مؤمن بن صبري غنام

مكتبة الرشد
ناشرون

سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١)

منهج الكوفيين في الصرف

الجزء الأول

الدكتور
مؤمن بن صبري غنام

مكتبة الرشد
ناشرون

ح مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

غنام، مؤمن صبري

منهج الكوفيين في الصرف. / مؤمن صبري غنام. ـــ الرياض، ١٤٢٥هـ ـ جزءان

٤٢٤ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: X-٤٢٤-٠١-٩٩٦٠ (ج ١)

١- اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٥/٦٧٥٣

ردمك: X-٤٢٤-٠١-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٥/٦٧٥٣

الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م



مكتبة الرشد ـ ناشرون

المملكة العربية السعودية ـــ الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ ـــ هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ ـــ فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

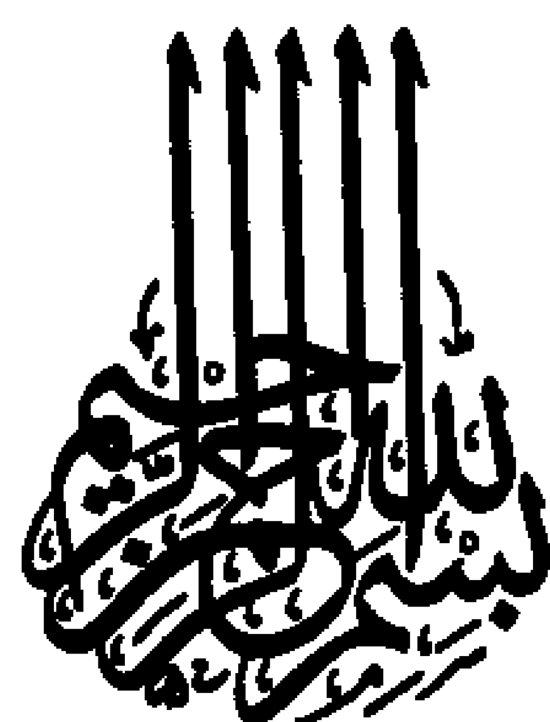
E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

★ فرع طريق الملك فهد: الرياض ـ ت: ٢٠٥١٥٠٠ ـ ف: ٢٠٥٢٣٠١
★ فرع مكة المكرمة: ت: ٥٥٨٥٤٠١ ـ ف: ٥٥٨٣٥٠٦
★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري ـ ت: ٨٣٤٠٦٠٠ ـ ف: ٨٣٨٣٤٢٧
★ فرع جدة: ميدان الطائرة ـ ت: ٦٧٧٦٣٣١ ـ ف: ٦٧٧٦٣٥٤
★ فرع القصيم: بريدة ـ طريق المدينة ـ ت: ٣٢٤٢٢١٤ ـ ف: ٣٢٤١٣٥٨
★ فرع أبها: شارع الملك فيصل ـ تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧
★ فرع الدمام: شارع الخزان ـ ت: ٨١٥٠٥٦٦ ـ ف: ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

★ القاهرة: مكتبة الرشد ـ ت: ٢٧٤٤٦٠٥
★ بيروت: دار ابن حزم ـ ت: ٧٠١٩٧٤
★ المغرب: الدار البيضاء ـ وراقة التوفيق ـ ت: ٣٠٣١٦٢ ـ ف: ٣٠٣١٦٧
★ اليمن: صنعاء ـ دار الآثار ـ ت: ٦٠٣٧٥٦
★ الأردن: عمان ـ الدار الأثرية ـ ت: ٦٥٨٤٠٩٢ ـ جوال: ٧٩٦٨٤١٢٢١
★ البحرين: مكتبة الغرباء ـ ت: ٩٥٧٨٣٣ ـ ٩٤٥٧٣٣
★ الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع ـ ت: ٤٣٣٣٩٩٩٨ ـ ف: ٤٣٣٣٧٨٠٠
★ سوريا: دار البشائر ـ ت: ٢٣١٦٦٦٨
★ قطر: مكتبة ابن القيم ـ ت: ٤٨٦٣٥٣٣



تنـــويه

أصل هذا البحث رسالة علمية

نوقشت في جامعة أم القرى بمكة المكرمة

بتاريخ ٢٢/١٢/١٤١٨هـ

ونال بها الباحث درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز.

والله الموفق

المقدمة

مقدمة

الموضوع، أهميته ودوافعه، وهدفه، ومنهج البحث فيه

أحمدك اللهم، يامَنْ علّمْتَ، وأشكُرُكَ يامَنْ أنْعَمْتَ، مُستَوْهِبًا منك عِلْمًا نافعًا أتَقَرَّبُ بِهِ إليك، وعَمَلاً صالحًا أدَّخِرُهُ لَدَيْك، ورَحْمَةً هي الأَوْسَعُ يَوْمَ العَرضِ عليك.

وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على رحمتك المُهْداة منكَ إلينا، حَبِيبِك محمدٍ صفوتِك من خَلْقك، المبعوثِ رحمة للعالمين ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ .

وبعد:

فثمّةَ دراسات تناولت الدرسَ الصرفي العربي، بعضُها اهتمَّ بمنهجه العام، وبعضٌ آخر تناول بعض أعلام الصرفيين في الكوفة[1]، وما زال الصرف الكوفي -فيما أحسب- بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الدراسة والبحث، لثراء آراء الكوفيين وشُهرة أعلامهم، ونشاطهم في علم التصريف حتى نُسِبَ إليهم أَوَّلِيَّةُ وَضْعِ هذا العلم [2]. فأردت ببحثي أنْ أسدَّ هذه الحاجة، فأجمع آراء الكوفيين الصرفية ؛ للوقوف على منهجهم في هذا العلم، والأركان التي قام عليها، وقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع - إضافة إلى ما تقدم - ما يأتي:

---

(١) من ذلك مثلاً : مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هنداوي، (رسالة دكتوراه مطبوعة) . والنحو والتصريف عند الفراء، للباحث عبدالفتاح حبيب (دكتوراه من الأزهر)، وجهود الفراء الصرفية للصديق محمد علي خيرات (ماجستير من جامعة أم القرى)، وهشام بن معاوية الضرير، للدكتور تركي العتيبي (ماجستير من جامعة الإمام في الرياض) .

(٢) نقل السيوطي في الاقتراح ٣٦٢ الاتفاقَ على أنّ معاذًا الهراء أول من وضع التصريف . و لم أقف على دليل في ذلك، ولكن لمعاذ نشاطٌ ظاهرٌ في الحديث عن مسائل التصريف، يظهر فيما بعد .

١- أنّه لم تقم حتى الآن - فيما نعلم - دراسة وافية تجمع شتات آراء الكوفيين في تحليل البِنية، وتُعَرِّفُ بأقيِستَهم في التصريف، أو توضح منهجهم فيه.

٢- أنّه ظهرت بعضُ الكتب التي تُضيف جديدًا إلى معالم منهج الكوفيين، كدقائق التصريف لابن المؤدب، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، وما ذكره الكوفيون من الإدغام للسيرافي، والممدود والمقصور للوشاء.

٣- ما نَلْحظُه من أثر للكوفيين - وخاصة الفراء - في أعلام القرن الرابع الهجري، قَرْنِ نُضْجِ الدراسات العربية، أخصُّ بالذكر العالمَ الفَذَّ أبا علي الفارسي، وتِلميذه الأثير ابن جني، إضافة إلى تأثر الأخفش قبلهما بالكوفيين وتأثيره فيهم. فتأثُّر هؤلاء العُلماء الذين بَذَّ كل واحد منهم أقرانه في زمانه، وكان لهم أثر في إثراء علوم العربية، أمرٌ يدعو إلى الاهتمام بموروث الكوفيين من هذا العلم.

٤- كثرة الخلافات بين البصريين والكوفيين دفعني إلى البحث عن حقيقة هذه الخلافات.

٥- أنّ المشهور من الخلاف بين الفريقين هو الخلافات النحوية، في حين أنّ الخلافات الصرفية - على وَفْرَتِها - ليست مشهورة شهرة الأولى، يُضاف إلى ذلك أنّ للكوفيين مشاركة قديمة في علم التصريف، يدلنا على ذلك مناقشة سيبويه لبعض آرائهم في كتابه. كل ذلك حثّني على البحث عن آراء الكوفيين وإبرازها في دراسة مستقلة.

٦- أنّ هذا البحث له أهمية - فيما أحسب - تبدو مما يأتي:

أ) أنه يُظهر منهج الكوفيين في التصريف، بدراسة قائمة على الاستقراء والاستنباط، بعيدة عن التعصب والهوى، أو التأثر بالمقولات النظرية.

ب) جمع شتات آراء الكوفيين المبثوثة في بطون كتب اللغة، وكتب النحو والصرف المطولة، ونقدها وتمحيصها، والتأكد من نسبتها، ثم ترتيبها وتبويبها.

جـ) ولعلَّ هذا البحث يُعَدُّ إضافة تضاف إلى كُتب الخلاف، ويختلف عنها بأنه متخصص في الجانب الصرفي، مع ترتيبه وتبويبه.

والحقُّ أنّ التعرضَ لدراسة منهج عالمٍ ما في عِلمٍ من العلوم أمرٌ ليس باليسير، فما بالُك بدراسة منهجٍ في عِلمٍ هو من أكثر العلوم صُعوبة وإشكالاً، حتى انصرف كثير من الباحثين عن الكتابة في هذا العلم، و قد استدل بعض العلماء في سالف الزمان على غموض هذا القَبيل من العلم بكثرة سَقَطَاتِ العلماء فيه[1].

أضف إلى ذلك أنّ هذه الجماعةَ التي نعرض لدراسة منهجهم في التصريف قُضِيَ ألا تصلَ إلينا كتبُهم المتخصصة في هذا الفنِّ، لذا كان عليَّ أنْ أُيَمِّمَ شطرَ كُتبهم الأخرى التي انتهت إلينا، وهي ذات طابَعٍ لغويٍّ، أو تطبيقي، منها ما يتناول دراسة النص القرآني، وبعضها يدرس الشعر العربي في عصور الاحتجاج، فاستخلصت منها كل ما يتصل ببحثي أو أظنُّه كذلك، و لم أَقْنَعْ بهذا، فوَجَّهْتُ عزمي نحو كتب النحو والتصريف المطولة كشرح المفصل، وشرحَي الكافية والشافية، والتسهيل وبعض شروحه، وارتشاف الضرب، وشرح الأشموني، وشرح التصريح، وهمع الهوامع، وكتب الخلاف وغيرها، أمتح منها جميعًا حتى أتيت على جمع ما حوتْه من آراء الكوفيين، ثم قفيت ذلك بالتنقيب في معجم لسان العرب ؛ لأنه جامع لكثير من آراء البصريين والكوفيين مع توافر طبعاته ونسخه كاملة، مستعينًا بغيره من المعاجم كتهذيب اللغة، وتاج العروس.

وبعد أنْ استنفدتُ الوُسْعَ، واستَفْرَغْتُ الجَهْدَ في جمع المادَّة عكفت على نَقْدِها وتصنيفها وترتيبها حسب الأبواب والفصول والمباحث، ثم شرعتُ في كتابة البحث الذي جاء في بابين، تقدمهما تمهيد، وقَفَّاهُما خاتمةٌ على النحو التالي:

---

(١) الممتع ٢٩/١.

وَطَّأتُ بتمهيد حوى ثلاثة مباحث:

تحدثت في الأول عن علم التصريف، حدِّه، وموضوعِه، وتطوره.

وفي الثاني تتبعت أعلام الكوفيين في الكتب التي ترجمت لهم، حتى وصلت إلى أهم المميزات التي تجمعهم، وتربط بينهم.

وجعلت المبحث الثالث لما وقفت عليه من مصطلحات الكوفيين.

ثم عقدتُ الباب الأول لآراء الكوفيين في البنية فجاء في أربعة فُصول:

تناولت في الفصل الأول آراء الكوفيين في أدوات المعاني والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ونحوها مما يدخل في مفهوم الأدوات.

وتحدثت في الفصل الثاني عن البنية بين التجرد والزيادة وعَرَضْتُ لرأي الكوفيين في عدد أحرف البنية كم يكون أقلها، وكم أكثرها؟

وخَصَصْتُ الفصل الثالث للحديث عن البنية بين الأصالة والفرعية.

ثم عرضت في الفصل الرابع لآراء الكوفيين في تحليل البنية، تناولت فيه مباحث: أحرف الزيادة، والإعلال والإبدال، والقلب المكاني، والحذف غير القياسي.

أمّا الباب الثاني فجعلته لأقيسة الكوفيين، وقسمته ثلاثة فصول:

تحدثت في الفصل الأول عن أقيستهم في المصادر والمشتقات.

وتتبعت في الفصل الثاني أقيستهم في التثنية والجمع والتصغير والنسب والمقصور والممدود.

وفي الفصل الثالث بَيَّنْتُ أقيسة الكوفيين في الإدغام والإمالة والوقف.

وفي الخاتمة لخصت نتائج البحث التي تشتمل على خُلاصة منهج الكوفيين في التصريف.

ثم كان من منهجي في كتابة الموضوع ما يأتي:

- رتَّبْت كل فصل حسب ما تقتضيه طبيعته، وغالبًا كنت أُرَتِّبُ المبحثَ على مسائل متتالية.

- قَدَّمتُ رأي البصريين في كل مسألة ما أمكن، ليكون مدخلاً وتوطئة للمسألة، ثم أتلو ذلك بحججهم، ثم الرد والاعتراض عليهم إن وجد، ثم أُثني برأي الكوفيين، وحججهم وما يُعترض به عليهم، ثم أُرجّح ما استطعت إلى ذلك سبيلا. ثم أُشير إلى المهم الذي يفيد في تكوين فكرة عن منهج الكوفيين مقارنًا بما عُرض من منهج البصريين.

- و لم يخلُ الأمر من استئناسٍ بعلم اللغة الحديث والمقارن.

- قدمت خلاصة في نهاية كل فصل أو مبحث.

- راعيت ما يتطلبه البحث العلمي من توثيق وتخريج، ونقد للنصوص يظهر في أضعاف البحث، لا حاجة إلى ذكره هنا.

وبعد، فأحمد الله ربي على ما وفق وأعان، وأسأله أن يُنْجِحَ طَلِبَتِي في بيان ما أردت من منهج الكوفيين في التصريف، ضارعًا إليه أنْ يَغْسِلَ إساءتي، ويَمحوَ ذنبي، ويرزقني الإخلاص في القول والعمل، مصليًا على النبي الهادي، وآله، والحمد لله رب العالمين.

* * *

شُكرٌ وتقدير

وبعد، فأرى أنه لزامًا عَلَيَّ أنْ أشكرَ لِكلِّ ذي فضلٍ فَضْلَه بعد الله سبحانه وتعالى ممن كان له يَدٌ في إتمام هذا البحث ؛ وقوفًا عند قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: « **لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ الناس** ».

فأُقَدِّمَ جزيل الشكر والعِرفان إلى والِدَيَّ الكريمين، اللَّذَيْن لا يُوَفِّي حقَّهما عَلَيَّ قَوْلٌ أو عَمَلٌ، ولا يقوم بحق شُكرهما لسانٌ، داعِيًا اللهَ أَنْ يَمُدَّ - على الإيمان - في عَمُرَيْهما، وحسبي من ذلك ما علمني ربي: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾.

ثم إلى زوجتي وأولادي الذين حبستُ عنهم زَهرةَ الحياة الدنيا وزينتَها لأُنجزَ بحثي.

وإلى جامعة أم القرى، إذ ضَمَّتْنا في رَحَباتها، طُلَّابَ عِلْمٍ، نَنْهَلُ من مَعِينها العَذْب، ونستقي من نبعها الثَّرِّ، في أقدس بِقاعِ الأرض، مُغْتبطين بجوار بيت الله الـمُحَرَّم، الذي هَوَتْ إليه أَفْئِدَتُنا، وسكنت بحبِّه نفوسُنا.

والشكرُ الموفورُ للقائمين على كلية اللغة العربية وعلى رأسهم عميدها، سعادة الأستاذ الدكتور حسن باجودة، وأَخُصُّ قِسمَ الدراسات العليا العربية وجميع أعضاء هيئة التدريس فيه بما يبذلون من جهودٍ في سبيل العلم، وما يقدمون لطُلابه من تسهيلٍ وعونٍ، أخصُّ منهم رئيسَه السابق أستاذي الأستاذ الدكتور سليمان العايد، ورئيسَه الحاضر أستاذي الأستاذ الدكتور محسن العُميري.

وأُصْفِي شُكْرِي لأُسْتاذَيَّ الفاضلَين اللذَيْن تَشَرَّفْتُ بِتعاقُبهما للإشراف على هذا

البحث، سعادة الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم البنّا المُشْرِف السّابق على الموضوع، الذي أفدت منه في أثناء صحبته كثيرًا من الملحوظات التي أنارت لي طريق البحث، وهداني إلى فَيْضٍ من مراجعه، وكان خَيْرَ قُدوة لنا قَولاً وعِلْمًا وعَملاً، وسعادة الدكتور رِياض بن حسن الخوَّام المشرف الأخير على الموضوع الذي أتممت بصُحبته صياغة الموضوع، فَثَقَّفَ أَوَدَه بثاقِب رَأْيه، وداوى عَمَدَه بنافِذِ بصيرته، وسَدَّ ثُلْمَتَه بسديد عزمه، فجزاهما الله عني أحسن الجزاء، وادَّخر لهما ذلك في صالح أعمالهما.

وأُقَدِّمُ شُكري الجزيل إلى سعادة أستاذي الدكتور محمد المختار محمد المهدي، عرفانًا ووفاءً، فهو صاحب فكرة هذا الموضوع.

وأرفع خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذين الفاضلين عُضْوَيْ لجنة المناقشة سعادة الدكتور عوض بن حمد القوزي، وسعادة الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها، سائلاً الله أن يجزيهما عني خيرَ الجزاء.

والشكر موصولٌ إلى كل أخٍ مُؤازِرٍ، و صديقٍ مُرافِدٍ. وإلى كل يَدٍ احتملتُ صَنيعها لأُتمّ هذا العمل.

إلى كل هؤلاء أقول: جزاكم الله عني خيرًا، وأجزل لي ولكم المثوبة.

* * *

التمهيد

وفيه:

١- علم التصريف، حده، موضوعه، وتطوره.

٢- السمات العامة لأعلام الكوفيين.

٣- مصطلحات الكوفيين الصرفية.

١- علم التصريف، حَدُّه، وموضوعه، وتطوره

التصريف لغةً:

التصريف في اللغة يدور حول التغيير والتحويل، قال الخليل: «وتصريف الرياح: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ إلى وَجْهٍ، وحالٍ إلى حالٍ...»[(١)]، وقال ابن فارس: «الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رَجْعِ الشيء، من ذلك صَرَفت القوم صَرْفًا، وانصرفوا إذا رجعتهم فرجعوا. والصرف في القرآن التوبة؛ لأنه يرجع به عن رتبة المذنبين...»[(٢)]، وقال الأزهري: «والصرف التقلب والحيلة، يقال: فلان يصرف ويتصرف ويصطرف لعياله أي يكتسب لهم»[(٣)]، ونقل ابن منظور أنّ الصرف: رَدُّ الشيء عن وجهه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ ﴾[(٤)] أي جعلها ضروبًا جنوبًا وشمالاً وصبًا ودبورًا[(٥)].

التصريف اصطلاحًا:

لعل من المفيد قبل أن نُعَرِّفَ التصريفَ اصطلاحًا أن نعرضَ لوضع هذا العلم في كتب نحاتنا، فقد درس علماء العربية الأقدمون مباحث الصرف مع مباحث النحو، درسوهما معًا كأنهما علم واحد، وميزوا بينهما كأنهما علمان متلازمان، أشار إلى ذلك الأستاذ علي النجدي ناصف متحدثًا عن الكتاب لسيبويه بقوله: «جمع سيبويه النحو والصرف في الكتاب، ولكنه جعل لكل مكانه منه لا يشركه الآخر فيه أو يكاد، وبدأ

---

(١) العين ١٠٩/٧. وينظر اللسان والتاج (صرف).

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٣٤٢/٣ (صرف).

(٣) تهذيب اللغة: ١٦١/١٢ (صرف)

(٤) سورة البقرة: الآية: ١٦٤.

(٥) اللسان: (صرف)

بالنحو، وثنى بالصرف، صنيع من يراهما علمين عددًا وموضوعًا، وعلمًا واحدًا قصدًا وغاية» [1]، ويقول د. أحمد مختار عمر: «ومن يراجع موضوعات الجزء الأول من الكتاب يجدها خاصة بالنحو... أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية إذا استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي افتتح به الجزء، ومن موضوعاته: النسب، والتصغير، ونونا التوكيد، وجمع التكسير، وأوزان المصادر، وصيغ الأفعال، ومعاني الزوائد، واسم الآلة، وأسماء الأماكن، وفعل التعجب، والإمالة، والوقف، والإعلال، والإدغام» [2].

وهذا يفيد أن دراسة بنية الكلمة مفردة عن سياق الجملة كانت واضحة في ذهن سيبويه حين وضع كتابه. وقد تابعه على ذلك النحاة من بعده، كالمبرد (٢٨٥هـ) في المقتضب، إلا أنه قدم مباحث الصرف على مباحث النحو، وابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) إذ بين الغرض من النحو بقوله: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع» [3]، فمثل بالإعلال على أنه من النحو. وأبي علي الفارسي (٣٩٢هـ) في الإيضاح والتكملة، فقد عَرّفَ أبو علي النحو في تكملته، قائلاً: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم.

(١) سيبويه إمام النحاة: ١٧٠.

(٢) البحث اللغوي عند العرب: ٨٦.

(٣) الأصول لابن السراج: ٣٥/١، وينظر: الأصول د. تمام حسان: ١٢٩، والبحث النحوي عند الأصوليين: ٢٧.

والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها» [١].

ثم مثل أبو علي للتغيير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها بقوله: «وذلك نحو: التثنية، والجمع الذي على حدها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير، والتصغير، والإمالة، والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين، وغيرها، والتصريف، والإدغام، وسنذكر ذلك بابًا بابًا إن شاء الله» [٢].

وظاهرٌ أن تعريف أبي علي للنحو قد شمل ما نعرفه نحن الآن بالنحو والصرف.

ويشمل تعريفُ ابن جني للنحو الإعرابَ والتصريفَ إذ قال: «إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك... وهو في الأصل مصدر شائع ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم» [٣].

وأشار الرضي (٦٨٦هـ) إلى نحوٍ من ذلك بقوله: «واعلم أن التصريف جزء من النحو بلاخلاف من أهل الصناعة» [٤] يعني عند المتقدمين.

كما نبَّهَ الفاكهي (٩٧٢هـ) على ذلك، فبعد أن عرَّف النحو أنه (علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابًا وبناء) قال: «واعلم أن هذا الحدَّ جارٍ على عرف الناس الآن من جَعلِ علم الصرف قسمًا برأسه غير داخل في النحو، والمتعارف قديمًا: شُمول

---

(١) التكملة: ٣.

(٢) نفسه: ٤.

(٣) الخصائص: ١/٣٤، واللسان (نحا).

(٤) شرح الشافية: ١/٦، وينظر: مجموعة الشافية (حاشية ابن جماعة): ١/٩.

علم النحو له. وممن سلك هذا العرف: البدر بن مالك [1]، وكذا ناظر الجيش» [2]. ثم نبه على أن ما نجده في بعض كلام القدماء من عطف الصرف على النحو فإنما هو من عطف الخاص على العام.

وقد أعجب هذا المنهج علماء اللغة المحدثين فأظهروا إعجابهم بصنيع الأقدمين، وأثنوا على فهمهم الصحيح في الجمع بين النحو والتصريف، يقول الأستاذ علي النجدي ناصف معلقًا على كلامه السابق في وصف عمل سيبويه في الكتاب: «... وهو رأي لاجرمَ صحيح، فالنحو علم يدرس أواخر الكلمات، والصرف علم يدرس بنيتها، وكلاهما عون على فهم العربية ومحاكاة العرب في التعبير. ويأخذ بهذا الرأي أكثر النحويين ويجرون في تصنيف القواعد على مقتضاه» [3].

وأكد ذلك د. تمام حسان فقال – موضحًا حاجة النحو إلى غيره من علوم العربية كالأصوات والصرف –: «وإذا كان النحاة العرب قد قدموا لدراسة النحو بباب صرفي هو (الكلام وما يتألف منه)... فإن صنيعهم هذا يشير إلى أن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته، وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه، حتى إننا لنجد القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، من ذلك مثلاً اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما، أي قرينة لفظية على ذلك الباب، كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، وكالقول بالجمود للتمييز، ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيقي...» [4].

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ١٨.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٥٤، وينظر: دروس في التصريف للأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد ٧-٨.

(٣) سيبويه إمام النحاة: ١٧٠.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٦.

ويقول مايبه - من المستشرقين - واصفًا الفصل بين فروع علم اللغة (النحو، الصوت، الصرف) بالشذوذ، ومؤكدًا على اتصال العلائق بينها: «وإنه لوضع شاذ يتميز به علم اللسان، إذ نراه يعمل باستمرار في عناصر ثلاثة مختلفة، ومع ذلك فهي شديدة الاتصال بعضها ببعض، حتى ليمكن اعتبارها دراسة لشيء واحد من جهات ثلاث، وذلك الشيء هو اللفظ الصوتي مستعملاً في الحديث...» [1].

ويقول د. مصطفى النحاس: «فإذا ما مزج أبو علي في إيضاحه بين المباحث النحوية والصرفية، وضمهما في دائرة واحدة فمعناه أن له في ذلك رأيًا ومنهجًا، وهو جعل النحو يدرس التراكيب والمفردات جميعًا» [2]، ثم بين موقف اللغويين المحدثين فقال: «وهذا المسلك في عمومه لا غبار عليه من وجهة نظر اللغوي الحديث، فقد أصبح من المتعارف عليه أنه إذا جاز الفصل بين النحو والصرف فإنما هو فصل موقوت تفرضه أحيانًا ضرورة البحث... ولذا يرى كثير من المحدثين أن النحو بمعناه الواسع يشمل الصرف الذي يُعَدُّ خطوة ممهدة له، وهما معًا يكونان كُلاًّ لا يتجزأ...».

وكذلك صَحّحَ د. عبده الراجحي عمل القدماء وفهمهم، فقال: «فلقد فهم القدماء درس الصرف فهمًا صحيحًا حين جعلوه مع النحو علمًا واحدًا، أو حين أشار بعضهم إلى ضرورة دراسته قبل النحو على ما قرر ابن جني في شرحه على تصريف أبي عثمان» [3].

(١) علم اللسانيات لأنطوان مايه، ترجمه د. محمد مندور ضمن كتابه (النقد المنهجي عند العرب) ص ٤٤١ - ٤٤٢.

(٢) من قضايا اللغة للدكتور مصطفى النحاس: ١٨٤.

(٣) التطبيق الصرفي: ٥.

التصريف والصرف:

التصريف والصرف بمعنًى، إلا أن التصريف مصطلح استعمله المتقدمون كالمازني في كتابه (التَّصْرِيف)، وابن جني في (التصريف الملوكي)، وتابعهم المتأخرون، وأول ما ظهر مصطلح الصرف بمعنى التصريف في كتاب (دقائق التصريف) لابن المؤدب (ق ٤هـ) إذ يقول: «حسبي الله ونعم الوكيل... وعليه أعول في تأليف كتاب في الصرف» [(١)] فجمعهما و لم يشر إلى فرق بينهما.

ثم كثر استخدام مصطلح الصرف عند العلماء بعد ابن المؤدب، كالميداني (٥١٨هـ) في (نُزْهَةُ الطَّرْفِ في علم الصرف)، والسَّكاكي (٦٢٦هـ) في (مفتاح العلوم)، وغيرهما [(٢)].

وقد أشار التفتازاني في شرحه على التصريف العزي إلى فَرْقٍ يسير بينهما وهو أن التصريف يدل على مبالغة، قال: «فإن قيل: لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه؟ قلنا: لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير» [(٣)]. ولا شك في ذلك، فكل زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى.

ونجد فيما نقله الشريف علي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ) في تعريفاته تفريقًا بينهما، إذ قال عن التصريف: «التصريف: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلا بها» [(٤)]، وهذا يشمل المصادر والمشتقات والأبنية عامة، ثم قال في الموضع نفسه عن التصريف أيضًا: «التصريف: هو علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب» وهذا تعريف ابن الحاجب الذي يشمل دراسة الأبنية عامة

---

(١) دقائق التصريف: ١٤. وينظر: نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام، مقدمة المحقق ص ٦١.

(٢) مقدمة كتاب نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام: ٦١ فما بعدها.

(٣) شرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني: ٢٨.

(٤) التعريفات: ٥٩.

وما يعرض لها من تغيير وأحكامها. ثم عَرَّفَ الصرف فقال: «الصرف: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال» [1].

فكأن التصريف – عنده – يدل على التحويل والتغيير مطلقًا، والصرف معرفة الإعلال، وهو ما يعرض للصيغ من تغيير. فالتصريف يشمل العلم والعمل، والصرف مقصور على العلم. والله أعلم.

و لم ينقل التهانوي فرقًا بينهما، قال في كشافه: «علم الصرف، ويسمى بعلم التصريف أيضًا» [2] وقال في موضع آخر: «التصريف هو علم الصرف» [3] وقال: «فالتصريف والصرف عند المتأخرين مترادفان» [4].

وإذا كان أسلافنا قد أدرجوا مباحث التصريف مع مباحث النحو وألحقوه به كما ظهر لنا، فما مرادهم من مصطلح (التصريف) الذي نجده في كتبهم؟ وقد وقفنا فيما سبق على المعنى اللغوي لـ (التصريف أو الصرف) فما معناه اصطلاحًا؟

إن أقدم نص – بين أيدينا – ورد فيه مصطلح (التصريف) هو ما جاء في كتاب العين للخليل (١٧٥هـ) إذ قال: «والتصريف: اشتقاق بعض من بعض» [5].

إن هذا التعريف يشمل الاشتقاق عامّة.

وقَيَّدَ سيبويه (١٨٠هـ) إطلاقَ الخليل فقال: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لايتكلمون به و لم يجئ في

(١) التعريفات: ١٣٣.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٤/١.
(٣) نفسه: ٨٣٧/٣.
(٤) نفسه: ١٧/١.
(٥) العين: ١٠٩/٧.

كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل» [1] فَقَصَرَ التصريف على نوع من الاشتقاق وهو قياس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم. وشرح أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) قول سيبويه: (التصريف والفعل) بقوله: «... وأما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعل تمثيلها[2] بالكلمة ووزنها به، كقوله: ابن لي من ضَرَبَ مثل: (جُلجُل)، فوزنا (جُلجُل) بالفعل فوجدناه (فُعلُل)، فقلنا: (ضُربُب)، فتغيير الضاد إلى الضم، وزيادة الباء، ونظم الحروف التي في (ضُربُب) على الحركات التي فيها هو التصريف. والفعل هو تمثيله بـ (فُعلُل) الذي هو مثال (جُلجُل)» [3].

ونجد أبا عثمان المازني (٢٤٨هـ) الذي فصل التصريف في مؤلف مستقل بعنوان (التصريف) يتابع سيبويه فيقول: «هذا باب ما قيس من المعتل و لم يجئ مثاله إلا من الصحيح...» [4]. ولا نجد فيه حديثًا عن الأبنية القياسية، ولا عن المصغر، والمنسوب، وأبنية الجموع [5]؛ لأن هذه كانت تعد أحدَ قِسمي التغيير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها.

ويوضح ابن جني (٣٩٥هـ) كلام المازني السابق فيقول: «يقول لك: إنما تقيس ما لم يأت على ما جاء من كلام العرب» [6] ثم يتابع مبيِّنًا الغرض من صناعة الإعراب من جهة والتصريف من جهة أخرى، فيقول: «والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما

(١) الكتاب: ٢٤٢/٤.

(٢) في الأصل المخطوط ٢١١/٥، وفي المطبوع (السيرافي النحوي) ٥٩٢: (تمثلها) والصواب ما أثبت. وانظر: مناهج الصرفيين، د. هنداوي ص ٧ حاشية ٢.

(٣) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي (السيرافي النحوي) ٥٩٢.

(٤) المنصف: ٢٤٢/٢.

(٥) مقدمة الشافية، بقلم أستاذي د. محمد البنا ص ٨/م.

(٦) المنصف ٢٤٢/٢.

هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يُتَّبَعَ ما عملوه، ولا يُعدَلَ عنه؛ لأنه المعنى المقصود، والسبب الذي وُضِعَ له هذا العلم واختُرِعَ» [(١)]، ثم يفصل ابن جني الغرض من مسائل التصريف فيقول: «باب الغرض من مسائل التصريف، وذلك - عندنا - على ضربين:

أحدهما: الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به.

والآخر: التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه.

الأول نحو قولك في مثل جعفر من ضَرَبَ: ضَرْبَب... الثاني: وهو في مثل فَيعول من شَوَيتُ: شَيوِيّ، وفي فُعلول منه: شُووِيّ، وفي مثل عَضرفوط من الآءة : أوْأَيوء... فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس وإعمال الفكرة فيه؛ لاقتناء النفس القوة على ما يَرِد فيه نحو مما فيه...» [(٢)].

وسواء كان المقيس من المعتل أو من المضاعف على الصحيح - على نحو ما جاء في كلام سيبويه السابق وشرحه لأبي سعيد - أو كان من بناء الصحيح على ما جاء من الصحيح فهو داخل في التصريف، قال المازني: «باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب» [(٣)]، ومَثَّلَ له ببناء مثل: (جَعفَر) من (ضَربتُ) فيقال فيه: (ضَربَب). وإلى ذلك ذهب ابن جني، فنجده يوضح قول المازني: «واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائل التصريف» بقوله: «ومسائل التصريف في الهمزة وبنات الواو والياء وغيرها من الصحيح أيضًا، وإنما أراد أن المسائل إذا بنيت من الهمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة مشكلة...» [(٤)].

---

(١) المنصف ٢/٢٤٢.

(٢) الخصائص ٢/٤٨٧-٤٨٨.

(٣) المنصف ١/١٧٣.

(٤) نفسه.

قد لخص الرضي (٦٨٦هـ) موضوع التصريف وتعريفه عند المتقدمين بقوله: «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة والتصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - وهو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بَنَته، ثم تعمل في البناء الذي بَنَيتَه ما يقتضيه كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله» [1].

وكأن الرضي هنا يشير إلى كلام سيبويه السابق «هذا باب ما قيس على المعتل... وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل» وشرحِه لأبي سعيد.

مما سبق من النصوص يتحدد علم التصريف عند القدماء بأنه: **بناء أبنية جديدة لم تُسمع عن العرب قياسًا على أبنية سُمعت عنهم، وتُطبق أحكام الأبنية المسموعة على الأبنية المقيسة.** وهذا عُرِفَ فيما بعد بـ (مسائل التصريف) التي أطلق عليها المتأخرون (مسائل التمرين) [2] بيانًا منهم للغرض منها.

أما الموضوعات التي أصبحت اهتمام علم التصريف عند المتأخرين إلى عصرنا هذا، كأبنية الأسماء والأفعال، والمصادر، والمشتقات، وحروف الزيادة، وأحرف العلة وأحكامها، وقواعد التغيير، ونحو ذلك - والتي كانت تدرس مع النحو كما سبق - فإنما كانت بمنزلة المقدمات والأدوات التي يحتاجها الناظر في التصريف والمتعاطي له، كذلك فعل سيبويه [3]، واقتفى أثره المازني، قال: «وإنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة؛ لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال، فإذا سُئلتَ عن مسألة فانظر هل بَنَتِ العرب مثالها؟ فإن كانت بنت فابن مثل ما بنت، وإن كان الذي سُئِلت

---

(١) شرح الشافية ١/٦ - ٧.

(٢) شرح الشافية: ١/٧.

(٣) ينظر فيما سبق ص ١٩-٢٠ حديث الأستاذ علي النجدي وغيره عن كتاب سيبويه.

عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه؛ لأنك إنما تريد أمثلتهم، وعليها تقيس» [١]، يقول أستاذنا د. محمد البنا معلقًا على قول المازني: «فترى المازني ينبه على ضرورة معرفة أمثلة العربية لمن هو مشتغل بالتصريف؛ لأنه يبني على مثالها، فلا بد أن يكون على علم بها، لا لأنها من التصريف...» [٢].

وينبه ابن جني على ضرورة الأخذ والإلمام بتلك المقدمات والأصول قائلاً: «وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول التي قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع لم يحظ منها بكبير طائل، وصَعُبَت عليه أيَّما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قُلَّةِ جَبَلٍ سامق في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يُهتدى لها بلا دليل» [٣].

فإحكام قواعد التغيير في البنية العربية متقدمة وشاملة، تمكن صاحبها من إجراء القياس والتوليد للأبنية على سَنَنِ كلام العرب.

ولعل أول تطور لمفهوم التصريف وموضوعه جاء على يد ابن السراج (٣١٦هـ) فهو -وإن جرى على سنن من قبله في عده جزءًا من النحو - قد وسع مفهومه ومدلوله إذ قال: «ذكر التصريف: هذا الحد إنما سمي تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام وله حد يعرف به» [٤]، فأدخل ابن السراج ما يسمى بالإعلال والإبدال والإدغام في موضوع التصريف، وكانت قبلُ جزءًا متممًا للنحو يُقَدَّم به لمعرفة التصريف.

---

(١) المنصف ١/٩٥.

(٢) نقد كتاب (المدارس النحوية) ص ٥٩٧ (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي. جامعة أم القرى، عدد ٥).

(٣) المنصف: ١/١.

(٤) الأصول: ٣/٢٣١.

ثم قسم ابن السَّراج مسائل التصريف قسمين قال: «مسائل التصريف: هذه المسائل التي تُسأَلُ عنها من هذا الحد على ضربين:

أحدهما: ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته.

والضرب الثاني: ما قيس على كلامهم» [1].

فالضرب الأول (البحث في المشكل من كلام العرب) يشمل البحث في الكلمة المفردة التي هي من كلام العرب عمومًا، فيدخل بذلك كل موضوعات التصريف التي نعرفها اليوم من مشتقات، ومصادر، وإعلال وإبدال وغيرها. إلا أن ابن السراج لم يطبق ذلك في كتابه، فقد درس الإعلال والإبدال والإدغام مع التصريف، ودرس الأبنية، والجموع، والنسب والتصغير قبل التصريف.

أما الضرب الثاني الذي ذكره ابن السراج فيختص بمسائل التصريف المتفق عليها.

ثم حاول ابن جني (٣٩٥هـ) التوسع في موضوع التصريف في (شرح تصريف المازني)، حين بدأ يقارب بين التصريف والاشتقاق عمومًا إذ قال: «وينبغي أن يُعلَمَ أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا، واتصالاً شديدًا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل: (جَعفَر) فتقول (ضَرْبَب)، ومثل (قِمَطرٍ) فتقول: (ضِرَبٍّ)... أفلا ترى إلى تصريف الكلمة على وجوه كثيرة، وكذلك الاشتقاق أيضًا، ألا ترى أنك تجيء إلى (الضرب) الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: (ضَرَبَ)، ثم تشتق منه المضارع...، ثم تقول في اسم الفاعل (ضارب)، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة... فمن هاهنا تقاربا واشتبكا» [2] إذن: «فالتصريف والاشتقاق تجيء بهما المادة على وجوه شتى» [3].

(١) الأصول: ٣/٣١٦.

(٢) المنصف: ١/٣ – ٤.

(٣) نقد كتاب (المدارس النحوية) ص ٥٩٨ ضمن مجلة كلية الشريعة بجامعة أم القرى العدد الخامس.

ثم يفصل ابن جني بين النحو والتصريف بأوضح عبارة فيقول: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة» [1].

ثم يدخل في كتابه التصريف الملوكي ما سماه بالاشتقاق وما سبق أن أشار إلى أنه مقدمات وأصول موطئة للفروع في علم التصريف، فيقول: «معنى قولنا التصريف: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التَّصَرُّفُ فيها والتصريف لها، نحو قولك: (ضرب) فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: (يضرب)، أو اسم الفاعل قلت: (ضارب)، أو اسم المفعول قلت: (مضروب)، أو المصدر قلت (ضَرْبًا)... فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يُرادُ فيها من المعاني المُفادة منها وغير ذلك...» [2].

ويأتي ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فَيَعُدُّ من التصريف ما عُدَّ في السابق مقدماتٍ وأدواتٍ لمعرفة هذا العلم، ولا يتعرض إلى مسائل التصريف في تعريفه لعلم التصريف، قال: «التصريف علم بأُصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب» [3]. يقول أستاذنا د. البنا: «فقصر التصريف مع أصول التغييرات وحدها، وغاب من التعريف موضوع علم التصريف الأول» [4] وهو مسائل التصريف، على أن ابن الحاجب قد ذكر هذه المسائل في آخر كتابه بعنوان «مسائل التمرين» [5].

وتابع ابنَ جني في توسعه ابنُ عُصفور (٦٦٩هـ) فأشار في كتابه (الممتع) إلى تقاربٍ

(١) المنصف: ١/٤.

(٢) التصريف الملوكي: ٥ - ٦.

(٣) الشافية: ٦، وشرحها للرضي: ١/١.

(٤) علم التصريف، موضوعه وتطوره، محاضرة د. البنا، ص ١١.

(٥) الشافية: ١٣٣.

بين التصريف والاشتقاق مع توضيح الفرق بينهما، إذ يقول عن التصريف: «... وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عامٌ لما فَعَلَتهُ العرب، ولما نحدثه نحن بالقياس، فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقًا...» [1].

ثم نجد ابنَ عُصفور يَعُدُّ المشتقات، والتصغير، والتكسير في علم التصريف، منبهًا على أن المتقدمين لا يدخلون هذا في التصريف، فيقول: «والتصريف ينقسم قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتَضَرَّبَ، وتَضارَبَ، واضطرب، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو: (ضرب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة، ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني الذي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زُيَيد، وزُيُود، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب» [2].

على أن كلاًّ من ابن جني وابن عُصفور لم يُطبِّقا ذلك في كتابيهما المذكورين، بل سارا على نهج من سلفهما، يقول أستاذنا متحدثًا عن ابن جني: «... على أنه لم يتجاوز في كتابه (التصريف الملوكي) ما تناوله المازني في تصريفه من الحديث عن الأبنية مجردة ومزيدة، وما يعرض لها من تغيير، ثم لا نجد في كتابه حديثًا عن التصغير، والنسب، والمشتقات، ودلالة الأبنية؛ ذلك أن أبواب النسب، والتصغير، والمشتقات تمثل أوضاعًا لغوية أو كما يقول ابن جني: هي أقعد في اللغة من التصريف، ولا يتصرف الدارس فيها، وإنما هو يدرسها لأنها أصبحت تمثل ظاهرة في اللغة» ثم يتحدث عن محاولة ابن عُصفور إدخال المشتقات في التصريف متأسيًا بابن جني، فيقول: «ولكنه لم يستطع أن يتخلص من إسار القدماء» يشير

(١) الممتع: ١/٥٢.

(٢) الممتع: ١/٣١.

بذلك إلى كلام ابن عُصفور السابق: «ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني الذي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زُيَيد، وزُيُود، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب».

إلا أن ابن عُصفور قد أدخل التصغير، والتكسير، والمصادر، والمشتقات القياسية، وأصول التغيير في كتابه (المقرب) قال: «ذكر الأحكام التصريفية: التصريف ينقسم قسمين: أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطرب... وهذا النوع منحصر في التصغير، والتكسير، والمصادر وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشتق منها بقياس من اسم فاعل، أو مفعول، أو اسم الزمان أو المكان، أو المصدر، أو اسم الآلة التي اشتق اسمها منه، والمقصور والممدود المقيسين» [1] ثم بين الأدوات والمقدمات اللازمة لهذا النوع فقال: «وينبغي أن يبين في هذا النوع حروف الزيادة، والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها، فإن أكثر ما ذكر بُني على معرفة ذلك» [2].

ثم ذكر **القسم الآخر** من التصريف فقال: «والآخر تغيُّرُ الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قَوَلَ) إلى (قالَ)... وهذا النوع منحصر في الإدغام، والنقص كعِدة، والقلب، وأعني بذلك صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض كقال في (قَوَلَ)... والإبدال... والنقل...» [3] ثم ذكر أدوات هذا النوع ومقدماته، فقال: «وينبغي أن يُبين في هذا النوع حروف البدل، والقلب، والأماكن التي تبدل فيها وتقلب، والحروف التي تحذف، وأين يجوز نقل الحركة والحرف، وأين لا يجوز ذلك. فإذا بُيِّنَ جميع ما ذُكِرَ في هذين النوعين فقد أُتِيَ على جملة التصريف» [4].

(١) علم التصريف، موضوعه وتطوره ص ١١.

(٢) المقرب: ٤٣٣.

(٣) المقرب: ٤٣٣.

(٤) المقرب: ٤٣٣.

فأدخل بهذا بقية أبواب الصرف المعروفة من إعلال وإبدال، وغيرها، وأهمل في كتابه هذا الموضوع الأول للتصريف (مسائل التصريف).

ومن أوضح النصوص التي تفصل بين المتأخرين والمتقدمين في هذا الموضوع ما قاله الرضي: «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة والتصريف – على ما حكى سيبويه عنهم – وهو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بَنَته، ثم تعمل في البناء الذي بَنَيْتَه ما يقتضيه كلامهم، كما يتبين في مسائل التصريف إن شاء الله» [1] ثم ينقل تعريف المتأخرين فيقول: «والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة، وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلال، وإدغام، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك» [2].

وهكذا أهمل المتأخرون مسائل التصريف التي هي موضوع علم التصريف الأساسي عند أسلافهم المتقدمين.

ويبدو لي أنّ التعريف قد استقرَّ عند المتأخرين على ما أَصَّلَه ابن الحاجب، فقد نقله التهانوي (١١٥٨هـ) في كشافه[3].

غير أن ابن مالك (٦٧٢هـ) في كتابه شرح الكافية الشافية لا يخرج هذه المسائل من التصريف كلية، بل يعدها من التصريف غير الضروري، بعد أن ذهب إلى أن التصريف بموضوعه ومفهومه الجديد عند المتأخرين هو الضروري، يقول: «التصريف: تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، ولا يليق ذلك إلا بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق... ثم من التصريف ضروري كصوغ الأفعال من مصادرها، والإتيان بالمصادر على

(١) المقرب: ٤٣٣.

(٢) شرح الشافية: ٦/١ – ٧. وقد سبق.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ١٤/١.

وَفق أفعالها، وبناء فعّال وفَعول... وغير ضروري كبناء مثال على مثال، وكقولنا (ضَرْبَب) وهو مثال (دَحرَج) من ضرب»[1]، لكنه لم يفعل ذلك في كتابه التسهيل، فلم يتعرض لمسائل التصريف، ثم إنه وافق المتقدمين في دراسته أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، والمشتقات، والتصغير، والنسب، مع موضوعات النحو قبل التصريف [2].

وعلى كل حال فالظاهر من خلال النصوص المنقولة عن المتقدمين والمتأخرين أن الذي يجمع بينهم في تعريف التصريف هو (التغيير) وهذا واضح من نصوصهم، إذ نجد هذا المعنى مصاحبًا لتعريفاهم للتصريف.

ولعلَّ النقد كان وراء هذا التطور، وأقدم نقد وصل إلينا وُجِّهَ إلى هذا العلم بمفهومه القديم ما جاء في كتاب مجالس العلماء للزجاجي من المحاورة التي جرت بين أبي محمد اليزيدي (٢٠٢هـ)، والأحمر (١٩٤هـ)، إذ قال اليزيدي: «لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبي عمرو»، فقال الأحمر: «لم يكن يعرف التصريف»، فأجابه اليزيدي: «ليس التصريف من النحو، إنما هو شيء وَلَّدناه نحن واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أنبلَ من أن ينظر فيما وَلَّد الناس» [3]، ويبدو أنّ هذا النقد كان ناتجًا عن سوء الظن بهذا العلم من كثير من المتعلمين، نتيجة ما يجدونه من صعوبة ومشقة في تعلم مسائل التصريف دون جدوى.

وهذا جعلَ العلماءَ الغُيُرَ على كتاب الله تعالى - أمثال عبد القاهر الجرجاني (٤٧٤هـ) - يخافون على كتاب الله أن ينغلق فهمه على عقول الناس، نتيجة انصرافهم عن هذا العلم؛ لما يجدونه من صعوبة فيما لا يُهِمُّ كثيرًا لفهم كتاب الله، فراحوا يبينون للناس ما يجب تعلمه من النحو والتصريف، وما لا بأس بتركه، إذ تركُهُ لا يقصر عن فهم كتاب الله تعالى، فكان من جملة ما يمكن طرحه والاستغناء عنه هو مسائل التصريف التي يجد

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٤/٢٠١٢، ٢٠١٣.

(٢) ينظر التسهيل لابن مالك: ١٩٥، ٢٠٤، ٢٦١، ٢٨٤، ٢٩٠.

(٣) مجالس العلماء: ١٣٠.

فيها المتعلمون صعوبة بالغة وعنتًا؛ لذا قال عبدالقاهر - كأنه يناقش أهل زمانه -: «... قيل لهم: خبِّرونا عما زعمتم أنه فُضولُ قولٍ، وعويصٌ لا يعود بطائل ما هو؟! فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة، و لضرب من الصنعة، وتمكين المقاييس في النفوس، كقولهم: كيف تبني من كذا كذا؟... وقالوا: أتشكون أن ذلك لا يجدي إلا كَدَّ الفكر وإضاعة الوقت؟ قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه، و لم تُعنَوا به، وليس يُهِمُّنا أمرُهُ، فقولوا فيه ما شئتم، وضعوه حيث أردتم...» [1] فبين لهم أن هذا الجنس لاغضاضة في تركه.

ثم جاء ابن مضاء الأندلسي (٥٩٢هـ) فنادى - في جملة ما نادى بإسقاطه - بإسقاط (مسائل التمرين)، قال: «ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابنِ من كذا مثال كذا) كقولهم: ابنِ من (البيع) مثال (فُعل)، فيقول قائل: (بوع) أصله: بُيع، فيبدل من الياء واوًا لانضمام ما قبلها؛ لأن النطق بها ثقيل...» [2].

ومراد ابن مضاء من إسقاط هذه المسائل التخفيفُ عن طالبي هذا العلم، وتأليف نفوسهم له، بطرح ما هو صعبٌ مُشكلٌ قليلُ الفائدةِ والجدوى كما يرى، قال معقبًا على المسألة السابقة: «... وهذا كله في مسألة واحدة، فكيف إذا أُكثِرَ من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت إليه أطناب القول، مع قِلَّة جَداه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه؟!» [3].

فالظاهر أنّ هذا النقد كاد يصرف الناس عن علوم العربية التي لا غِنى عنها لناظرٍ في كتاب الله تعالى، مما دفع العلماء إلى مسايرة الواقع بما لا يتعارض مع فهم القرآن الكريم ولغته، فكان هذا التطور الذي أسقط مسائل التمرين.

(١) دلائل الإعجاز: ٢٩.

(٢) الرد على النحاة: ١٣٨.

(٣) الرد على النحاة: ١٤٠.

موضوع علم التصريف:

يتناول علمُ التصريف الكلماتِ العربية المشتقة مفردة، أسماء معربة، وأفعالاً متصرفة، فيدرس بنيتها، وقواعد التغيير فيها. ويخرج من موضوع التصريف ما يأتي:

١- الحروف، والأصوات

٢- الأسماء المبنية.

٣- الأسماء الأعجمية.

٤- الأفعال الجامدة.

أما الحروف؛ فلجهل أصولها واشتقاقها، إلا إذا سمي بها فيجوز تصريفها، قال أبو علي الفارسي: «كما أنه لايصح البناء من الحروف... حتى يُنقل بتسمية شيء به» [(١)]، ويقول ابن جني: «والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول... إلا أن تنقلها إلى التسمية بها...» [(٢)].

وفي حكم الحروف الأسماء المبنية لشبهها بها، قال أبو علي: «سأل سائل: كيف تبني من (متى) في قولنا: (متى انطلاقك؟) مثل (جعفر)؟ والقول: إن البناء لا يصح منه وهو على ما هو عليه؛ لمشابهته الحرف» [(٣)].

وإلى نحو هذا أشار ابن جني قال: «وقول أبي عثمان (الأسماء) يعني الأسماء المتمكنة، والتي يمكن تصريفها واشتقاقها، نحو: (رجل، وفرس)، ولا يريد الأسماء المبنية الموغلة في

---

(١) المسائل الحلبيات: ٣٢٤.

(٢) المنصف: ٧/١.

(٣) المسائل الحلبيات: ٣٢٤.

شبه الحروف؛ لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن (كم، ومن، وإذ) سواكن الآخر، كـ (هل، وبل، وقد)، وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف... فهذه الأسماء المبنية التي في حكم الحروف لا تُشتق ولا تُمثل من الفعل، كما أن الحروف كذلك»[١]. ثم يضع ابن جني قاعدة لذلك فيقول: «وكلما كان الاسم في شبه الحرف أقعد، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد».

ثم نص ابن جني على أن حروف المعجم لها الحكم نفسه، فلا تصرف ولا توزن إلا إذا سُمي بها [٢].

وتابع الرضي أسلافه فقال: «لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كـ (من) و (ما)»[٣].

أما الأسماء الأعجمية فقد أجاز أبو علي تصريف المعَرَّب منها، فبعد أن منع الحكم على حروف الأسماء الأعجمية بالزيادة قال: «... إلا أنها إذا أعربت، ودخلت بالتعريب في كلامهم جاز أن يجعل بعض حروفها كحكم حرف العربي في الزيادة والأصل»[٤].

أما ابن عُصفور فقد نص على إخراج الأصوات والأسماء الأعجمية، بالإضافة إلى الحروف والأسماء المبنية، قال: «اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، كـ (إسماعيل) ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات، كـ (غاق) ونحوه؛ لأنها حكاية ما يُصَوَّتُ به، وليس لها أصل معلوم. والحروف وما شُبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو:

(١) المصف: ١/٨ - ٩.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/٧٨٤.

(٣) شرح الشافية: ١/٨.

(٤) المسائل الحلبيات: ٣٥٤.

(من)...؛ لأنها – لافتقارها – بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته... وما عدا ما ذُكِرَ من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف»[1].

وكذلك الأفعال الجامدة لا يدخلها التصريف؛ لشبهها بالحروف بجامع عدم الاشتقاق في كُلٍّ، والتصريف لا يليق إلا بمشتق أو بما هو من جنس مشتق كما ذكر ابن مالك[2].

ونص الأشموني على إخراج الأفعال الجامدة عند شرحه قول ابن مالك (وحرف وشبهه من الصرف بري) فقال: «والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة»[3].

* * * * *

(١) الممتع: ١/٣٥ – ٣٦.
(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/٢٠١٢ وقد سبق
(٣) شرح الأشموني: ٤/٢٣٧.

أهمية علم التصريف، ومرتبته:

عرض بعض علمائنا السالفين بيان أهمية التصريف ودقته، قال المازني: «والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من نقب في العربية لأن فيه إشكالاً وصعوبة...»[(١)].

وقال ابن جني: «وهذا القبيل من العلم – أعني التصريف – يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف» ثم قال بعد أن ضرب أمثلة للقياس: «... فلهذه المعاني ونحوها كانت الحاجة بأهل العربية إلى التصريف ماسة، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس»[(٢)].

ويؤكد ابن عُصفور على شرف هذا العلم وغموضه، فيقول: «التصريف أشرف شطري العربية، وأغمضهما، فالذي يُبَيِّنُ شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي، ولغوي إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية» [(٣)]، ثم نبه على ما نبه عليه ابن جني. ثم استدل على غموض التصريف بكثرة سقطات العلماء فيه [(٤)].

أما مرتبة هذا العلم فقد ذكر الصرفيون أنه ينبغي أن يتقدم دَرسُه على النحو؛ لأن التصريف يبحث في الكلمة المفردة قبل تركيبها مع غيرها في الجملة العربية، يقول ابن جني: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»، ولذلك: «كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة

(١) المنصف ٢/٣٤٠.
(٢) المنصف: ١/٢.
(٣) الممتع: ١/٢٧.
(٤) الممتع: ١/٢٩.

التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»[1] ثم بين سبب تقديم النحو عليه فقال: «إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدِئَ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بَعدُ، ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال فيه».

وتبعه ابنُ عصفور في ذلك[2].

* * * * *

---

(١) المنصف: ١/٤. وينظر: اللباب ٢/٢١٩، وشرح الملوكي ١٩، والنكت الحسان ٢٠٥.

(٢) الممتع: ١/٣٠، ٣١.

٢- السمات العامة لأعلام الكوفيين[١]

من تتبعي لأعلام الكوفيين في كتب التراجم وبعض كتب النحو واللغة وقفت على سمات ومميزات لهم، ألخصها فيما يأتي:

١- مشاركة الكوفيين في علم التصريف قديمة:

نلحظ ذلك في كتاب سيبويه، قال حين تحدث عن (حيّ، وقيّ): «ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا (فَيعِلاً) مكسور العين، لأنهم يزعمون أنه (فَيعَل)، وأنه محدود عن أصله» [٢].

وينقل القفطي مشاركة للرؤاسي - وهو من متقدمي الكوفيين - وذلك أنه سأله جبلة الكوفي عن جمع (الصمد) إذا كان اسمًا لمخلوق فأجابه الرؤاسي: «أصمادٌ وصُمدانٌ»[٣].

وحكى الزُبيدي [٤] أن رجلاً جاء ليناظر معاذًا الهراء[٥] (١٩٠هـ أو ١٨٧، ورجحه ابن خلكان) فقال له معاذ: «كيف تقول من ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾[٦] يا فاعل افعل؟ وصلها

(١) لم أشأ أن أترجم لأعلام الكوفيين، فقد كفانا ذلك كتبُ التراجم، وبعض الدراسات التي تقدمت وتناولت كل دراسة شخصية أحد هولاء الأعلام، إضافة إلى ما حُقق من كتبهم، وترجم كل محقق في مقدمته لصاحب الكتاب. وإنما أردتُ هنا بيان الصفات العامة التي تمتع بها أعلام الكوفة.

(٢) الكتاب: ٤/٤٠٨ - ٤٠٩.

(٣) الإنباه: ٤/١٠٩.

(٤) طبقات النحويين: ١٢٦.

(٥) نحوي كوفي، كان أستاذ الكسائي، راوٍ للحديث والقراءات. أخباره في الفهرست: ٧٢، والإنباه: ٣/٢٨٨، ووفيات الأعيان: ٥/٢١٨، وسير أعلام النبلاء: ٨/٤٨٢.

(٦) سورة مريم، الآية: ٨٣.

بـ (يا فاعل افعل) من ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ﴾[1]».

ومما يدل على سبق الكوفيين في التأليف في علم التصريف «أن أول من ألف فيه من البصريين الأخفش الأوسط (٢١٠هـ)، وأول من ألف فيه من الكوفيين: علي بن الحسن الأحمر (١٩٤هـ)[2]. أعني أول من أفرد التصريف بالتأليف، وإلا فسيبويه قد ألف في النحو والتصريف معًا.

٢- أعلام الكوفيين أخذوا عن البصريين وتلمذوا لهم:

أجمع على هذا العلماء المتقدمون، والباحثون المحدثون، قال أبو الطيب اللغوي: «وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين، ولكن أهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين نقلوا عنهم حجة...»[3].

وكان أخذهم عن البصريين مبكرًا فَمِن أوائل مَن عُرِفَ مِن الكوفيين زهير الفرقبي أخذ عن أبي الأسود، قال أبو بكر بن عياش: «قلت لزهير الفرقبي بمكة: أنى لك النحو؟ قال: سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه»[4]. وذكر الزُبيدي أن الرؤاسي أستاذ أهل الكوفة أخذ عن عيسى بن عمر[5]، ونقل القفطي أنه أخذ عن أبي عمرو بن العلاء[6]، ونص ابن النديم على أنه أول من وضع كتابًا من الكوفيين[7].

---

(١) سورة التكوير، الآية: ٨.

(٢) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، د. حسن هنداوي: ٦٨.

(٣) مراتب النحويين: ١٤٣.

(٤) الإنباه: ١٨/٢.

(٥) طبقات النحويين: ١٢٥.

(٦) إنباه الرواة: ١٠٥/٤.

(٧) الفهرست: ٧١.

وكذلك شأن كبار الكوفيين ومشهوريهم، كالكسائي والفراء، فلقاءُ الكسائي الخليلَ وجلوسُه في حلقته مشهور[1]، وقال أبو زيد الأنصاري: «قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر علمًا كثيرًا صحيحًا...» [2]، وروى سلمة عن الأخفش قال: «كان الكسائي جاءنا البصرة فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه، ففعلت، فَوَجَّهَ إلي خمسين دينارًا وجُبَّةَ وَشْيٍ» [3].

وقال أبو الطيب عن الفراء: «... وأخذ نبذًا عن يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك» [4] ثم ذكر ما رواه ثعلب عن سلمة أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه.

وذكر بعض الباحثين أن الفراء والكوفيين تأثروا بالأخفش في مسائل كثيرة [5]. وذهب آخر إلى أن لكتاب سيبويه أكبر الأثر في الفراء، سواء عن طريق الأخفش ناقل الكتاب، أو عن طريق النسخة التي كان يمتلكها ووجدت تحت وسادته [6].

وهشام بن معاوية الضرير الكوفي (٢٠٩هـ) لقي الأخفش وأخذ عنه [7]. وذكر القفطي أن أبا موسى الحامض (٣٠٥هـ) أخذ عن البصريين وخلط النحوين [8].

ونص المحدثون على أخذ الكوفيين عن أهل البصرة، قال الأستاذ سعيد الأفغاني:

---

(١) نزهة الألباء ٦٧، والإنباه: ٢/٢٥٨.

(٢) الإناه: ٢/٢٧٣.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، (رسالة ماجستير)، عمار درين.

(٦) جهود الفراء الصرفية، محمد علي خيرات، رسالة ماجستير: ١٦.

(٧) طبقات النحويين: ٧٣، والإنباه: ٢/٣٨.

(٨) الإنباه: ٢/٢٢.

«أما أهل الكوفة فيروون عن أهل البصرة، إذ كانوا أساتذهم»، وقال د. مهدي المخزومي[1]: «ومما يؤيد الاعتقاد بأن الكوفة كانت قد أخذت هذه الدراسة من البصرة أخذًا، وذلك عن طريق التلمذة المباشرة، فأبو جعفر الرؤاسي، وهو أستاذ أهل الكوفة في زعمهم، إنما عُرِفَ بالبصرة، كما قال المبرد، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر الثقفي، ثم انتقل إلى الكوفة، وأذاع فيها علم البصرة...» [2] ثم تحدث عن دراسة الكسائي على الخليل، وقراءته الكتاب على الأخفش، ثم أشار إلى أخذ الفراء عن يونس بن حبيب، ووجود بعض نسخ الكتاب تحت وسادته.

ويقول د. جلال شمس الدين: «... وأن أساتذة الدرس اللغوي بالكوفة مثل الرؤاسي ومعاذ والكسائي تتلمذوا على علماء البصرة» [3]. وقال شعبان العبيدي: «فقد تتلمذ نحاة الكوفة الأوائل على نحاة البصرة الأوائل» [4].

وإلى مثل هذا أشار آخرون من المحدثين [5].

٣- الغالب على أهل الكوفة الرواية عامة، ورواية القراءات والشعر واللغة خاصة:

وهذه سمة اشتهروا بها، وشهد لهم بذلك العلماء قديمًا وحديثًا، قال ابن جني فيما نقله عنه السيوطي: «الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها» [6]، وقال السيوطي: «والكوفيون أوسع رواية» [7].

---

(١) في أصول النحو: ٢٠٣.

(٢) مدرسة الكوفة: ٤٢.

(٣) التعليل اللغوي عند الكوفيين: ١١، وينظر ص ١٦.

(٤) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ١٦٥.

(٥) ينظر: نشأة النحو: ٤٢، ١١٥، ١١٦، والمدارس النحوية: ١٥٣، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٥.

(٦) الاقتراح: ٣٠٩.

(٧) الاقتراح: ٣٥٩.

أما قراء القرآن: فـ «لقد كثر عدد القراء بالكوفة، وإلقاء نظرة على فهرس غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري تؤكد لنا ذلك، فقراؤها يتراوح عددهم ما بين مائتين وثلاثين، ومائتين وخمسة وثلاثين قارئًا عدا تلاميذهم ورواتهم» (١).

وفي الكوفة ثلاثة من القراء السبعة: عاصم بن أبي النَّجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي (٢).

وكان أغلب نحاة الكوفة قراءً أو رواة عن العرب، فهذا زهير الفرقبي (١٥٥هـ) أحد نحاة الكوفة المتقدمين قارئ، عالم بأشعار العرب، ذكر ذلك القفطي، ونقل عن الهيثم بن عدي قوله: «رأيت زهيرًا الفرقبي وقد اجتمع عليه ناس يسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم، ويحتج على ما يقول بأشعار العرب، وكان يروي كثيرًا من ذلك عن ميمون الأقرن...» (٣)، وقال عنه ابن الجزري: «... له اختيار في القراءة يروى عنه، وكان في زمن عاصم...» (٤).

وكذلك الرؤاسي قال ابن الجزري: «... الرؤاسي الكوفي، النحوي، إمام مشهور، روى الحروف عن أبي عمرو، وله اختيار في القراءة يروى عنه، واختيار في الوقوف، روى عنه علي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن زياد الفراء، وخلاد...» (٥).

ونقل القفطي أن معاذًا الهراء (١٩٠هـ) كان يَروي الحديث ويُروى عنه، وحُكيت

(١) نحو القراء الكوفيين: ١٨.
(٢) مدرسة الكوفة: ٢٢.
(٣) الإنباه: ٢/١٨.
(٤) غاية النهاية: ١/٢٩٥.
(٥) نفسه: ٢/١١٦ - ١١٧.

عنه حكايات في القراءات كثيرة [1]، وقال ابن خلكان عن معاذ: «قرأ عليه الكسائي، وروى الحديث عنه...» [2].

ومن رواة الكوفيين أيضًا القاسم بن معن (١٧٥هـ) كان راوية للشعر، عالماً بالغريب، وكان ثقة جامعًا للعلوم [3]، ونقل الذهبي عن أبي حاتم أن القاسم كان من أروى الناس للحديث والشعر وأعلمهم بالعربية والفقه [4].

وعلي بن المبارك الأحمر (١٩٤هـ) صاحب الكسائي، اشتهر بالتقدم في النحو، واتساع الحفظ، ورُوي أنه كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما حفظ من القصائد وأبيات الغريب [5]... وذكر أن أبا مسحل اللغوي الكوفي كان يروي عن الأحمر الأربعين ألف بيت [6].

وقصة خروج الكسائي (١٨٩هـ) - أحد القراء السبعة - إلى البادية وإنفاده خمس عشرة قنينة مداد في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ من القصائد والمقطعات مشهورة[7]. فهو إذن بنفسه مصدر من مصادر الرواية والسماع، روى عنه من بعده من الكوفيين كالفراء وثعلب واللحياني. قال عنه ابن مجاهد: «وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم» [8]، وقال أبو الطيب: «وكان عالم

---

(١) إنباه الرواة: ٢٨٨/٣، وينظر: الفهرست ٧٢، ووفيات الأعيان: ٢١٨/٥، وسير أعلام النبلاء: ٤٨٢/٨.
(٢) وفيات الأعيان: ٢١٨/٥.
(٣) طبقات النحويين: ١٣٣.
(٤) سير أعلام النبلاء: ١٩١/٨، وينظر: شذرات الذهب: ٢٨٦/١.
(٥) طبقات النحويين: ١٣٤، والمراتب: ١٤٢، والإنباه: ٣١٣/٢.
(٦) الفهرست: ٧٦.
(٧) إنباه الرواة: ٢٥٨/٢.
(٨) السبعة: ٤٨.

أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم... إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم...» (١) وقال ثعلب: «أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية، وأوسعهم علمًا الكسائي» (٢) وقال أبو عبيد: «... وكان من أهل القراءة، وهي كانت علمه وصناعته، ولم يجالس أحدًا كان أضبط بها منه» (٣)، وقال الأزهري: «وكان الغالب على الكسائي اللغات، والعلل، والإعراب، وعلم القرآن... واختياراته في حروف القرآن حسنة...» (٤).

وقد جعل د. عبدالرحمن إسماعيل مشافهة الكسائي الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة والسماع عنهم أحد دعائم مذهبه في النحو (٥). ثم ذكر نماذج من حكاياته عن العرب كحكايته عن بعض قضاعة وبني سُلَيم وهذيل وفقعس.

ونجد الفراء (٢٠٧هـ) مصدرًا آخر من مصادر السماع والرواية للكوفيين ولغيرهم، فبالإضافة إلى روايته عن الكسائي فقد روى عن أعراب وثق بهم كأبي الجراح وأبي ثروان وأبي زياد الأعرابي وأبي قطري، والقناني، وغيرهم (٦). وهو من رواة القراءات أيضًا، قال عنه ابن الجزري: «... شيخ النحاة روى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وعلي بن حمزة الكسائي، ومحمد بن حفص الحنفي» ثم ذكر ناسًا أخذوا عنه القراءة.

وقد ذكر الدكتور حسن هنداوي أن الفراء روى عن قبائل كثيرة، ثم مثل لبعض القبائل التي يقل ذكرها في كتب النحو والتصريف، كـ «قضاعة، وعُكل، وأسد، وعُقيل، وفقعس، وبني عامر، وبني دُبَير وهم فصحاء أسد كما يقول، وبني نمير، وبني

(١) المراتب: ١٢٠.
(٢) مراتب النحويين: ١٢٠، والمزهر: ٢/٤٠٧.
(٣) الغاية: ١/٥٣٨.
(٤) التهذيب: ١/١٧.
(٥) الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، بحث في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى العدد (٢) ص ٤٣٠.
(٦) المراتب: ١٣٩، وينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري: ١٢٦.

كلاب، وباهلة» [١]. كما روى عن طيئ، وغَنيّ، وأهل الحجاز، وتميم، وقيس، وبني عنبر، وأهل اليمن، وهذيل، وعذرة، وكلب، وبني القين، وبني سُلَيم، وبني سعد، وثقيف، وربيعة، وعترة، وغيرهم، وفي كتاب «من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء» للدكتور الجندي ذكر كثيرًا من هذه القبائل وغيرها [٢]. أما عبارة «وحكى الفراء» في المصادر فهي كثيرة جدًا. وقد أفاد العلماء من غير الكوفة من روايات الفراء واعتمدوا عليها كثيرًا، فعن ابن سيده: «شحم أُمهُج نيء، وهو من الأمثلة التي لم يذكرها سيبويه. قال ابن جني: قد حُظر في الصفة أُفعُل، وقد يمكن أن يكون محذوفًا من أُمهوج كأُسكوب، قال: ووجدت بخط أبي علي عن الفراء: لبن أُمهوجٌ فيكون أُمهُج هذا مقصورًا. هذا قول ابن جني» [٣]. وقد عمل أستاذنا د. أحمد علم الدين الجندي إحصاءً لرواة اللهجات ونسبة كل راوٍ في كتاب الهمع، حاز الفراء فيه قصب السبق [٤].

والفراء واحد من علماء اللغة الذين تتردد أسماؤهم في المعاجم اللغوية كثيرًا، يقول أستاذي د.أحمد مكي الأنصاري: «خَلَّفَ لنا أبو زكريا الفراء ثروة لغوية ضخمة رواها أو سمعها بنفسه من العرب، ويكاد يقف في صعيد واحد مع كبار اللغويين من أمثال أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي. وإذا ذهبنا إلى المعاجم اللغوية وما إليها وجدناها تعتمد اعتمادًا واضحًا على روايات الفراء مما يجعله في الطليعة الأولى من اللغويين» [٥]، وانفراد الفراء ببعض روايات لغوية يدل على سعة روايته وسماعه عن العرب، يقول د. أحمد مكي الأنصاري: «هذا إلى أن بعض اللغويات انفرد بها الفراء فلم نعثر لها على راوٍ غيره، وإن

(١) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: ١٨٦ باختصار شديد.

(٢) من تراث لغوي مفقود: أغلب الصفحات.

(٣) اللسان: (مهج).

(٤) اللهجات العربية في التراث ١/١٧٦.

(٥) أبو زكريا الفراء: ٤٩٤.

دل هذا على شيء فإنما يدل على سعة الرواية عنده...» [1] ثم ذكر نماذج لانفراداته.

وكان ابن سعدان صاحب اختيار في القراءة لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل [2].

ومن الكوفيين الذين غلبت عليهم رواية اللغة ابن السكيت (٢٤٤هـ) قال ثعلب: «أجمع أصحابنا أنه لم يكن بعد ابن الأعرابي أحد أعلم باللغة من ابن السكيت» [3]، ومحمد بن حبيب (٢٤٥هـ) اشتهر برواية اللغة موثق صدوق [4]، وسلمة بن عاصم (٢٧٠هـ) قال عنه ابن النديم: «... صاحب الفراء، وأحد العلماء الكوفيين، ثقة راوية، عالم بالنحو، روى عن الفراء كتبه، وكان لا يفارقه...» [5].

ومن علماء الكوفيين المكثرين من الرواية ثعلب (٢٩١هـ) فقد سمع: محمد بن سلام الجمحي، ومحمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وإبراهيم بن منذر الحراني، وسلمة بن عاصم، وعبيد الله بن عمر القواريري، والزبير بن بكار، وخلقًا كثيرًا [6]. ولازم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة [7]. كما سمع أبا الفضل الرياشي البصري، قال ثعلب: «كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه، وكان نقي العلم»[8]. ونقل الزبيدي عن أبي بكر الأنباري قوله في ثعلب: «... وكان ثقة، صدوقًا، حافظًا للغة، عالمًا بالمعاني»[9]، ونقل عن غيره: «كان ثعلب من الحفظ، والعلم، وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب،

(١) نفسه: ٤٩٦.

(٢) غاية النهاية: ١٤٣/٢.

(٣) الإنباه: ٦٢/٤.

(٤) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ١٣٣، ١٣٥، والمراتب: ١٥٢، والإنباه: ١١٩/٣.

(٥) الفهرست: ٧٤.

(٦) معجم الأدباء: ٥٨/٢، وينظر: البغية: ٣٩٦/١.

(٧) البغية: ٣٩٦/١.

(٨) معجم الأدباء: ٥٩/٢، والبغية: ٣٩٦/١.

(٩) طبقات النحويين: ١٤٣.

ورواية الشعر القديم، ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد...» (١).

وكان راوية للقراءات، قال عنه ابن الجزري: «ثقة كبير، له كتاب في القراءات، وكتاب الفصيح، روى القراءة عن سلمة بن عاصم، ويحيى بن زياد الفراء...» (٢) ثم ذكر ممن روى عنه القراءة: محمد بن القاسم الأنباري، وذكر ممن روى عنه اللغة والنحو: علي بن سليمان الأخفش، وأبو عمر الزاهد.

هذا وقد كان لثعلب روايات غريبة وانفرادات كثيرة مما حمل بعض العلماء على تعقبه والرد عليه أو تخطئته، تصريحًا أو تعريضًا، فمن الذين صرحوا: علي بن حمزة البصري في كتابه «التنبيهات» فقد قال: «التنبيهات على أغلاط كتاب اختيار فصيح الكلام تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب...» (٣)، والزجاج رد عليه في مجلسٍ عشرةَ مواضع من كتاب الفصيح، وتصدى الجواليقي للرد على الزجاج والدفاع عن ثعلب في كتاب خصه لذلك(٤). ومن التعريض: قال ابن جني: «... قد حكى ثعلب شِنقَمّ، وقال: هو من شَقَم. قال أبو علي: هذا ضعيف» (٥)، وما ورد أيضًا عن ابن جني: «... وحكى ثعلب سَبَّحَ تَسبيحًا وسُبحانًا، وعندي أن سُبحانًا ليس بمصدر سَبَّح، وإنما هو مصدر سَبَحَ» (٦)، ومن ذلك تتبع ابن سيده لثعلب في كثير من المواضع، جاء في اللسان: «وقيل: طعام مَسحور مَفسودٌ، عن ثعلب. قال ابن سيده: هكذا حكاه مفسود، لاأدري أهو على

(١) نفسه، وينظر: الإنباه: ١/١٧٣.

(٢) غاية النهاية: ١/١٤٨.

(٣) التنبيهات: ١٧٧.

(٤) الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، لأبي منصور الجواليقي.

(٥) اللسان: (زنك).

(٦) اللسان: (سبح).

طرح الزائد أم فَسَدتُه لغة، أم هو خطأ» [1]، وكذلك: «الأربعاء:... وحكي عن ثعلب في جمعه: أرابيع، قال ابن سيده: ولست منه على ثقة» [2]، ومنه: «وحكي عن ثعلب: ثمانٌ في حد الرفع،... وقد أنكروا ذلك عليه وقالوا هذا خطأ» [3]. ومن انفراداته ما نَقَلَ ابن منظور في اللسان: «وحَكى ثعلب: سَمَّوتُهُ، لم يحكها غيره» [4] وغيرها [5].

وروى ثعلب عن كثير من القبائل، منهم: هذيل، وأهل اليمامة، وأهل المدينة، وطيِّئ، ونمير، ويرى د. هنداوي [6] أن ثعلبًا أول من صرح من المتقدمين بأن قريشًا أفصح العرب بقوله: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء».

وكان أبو موسى الحامض (٣٠٥هـ) أوحد الناس في البيان واللغة والشعر[7]، وكان بارعًا في اللغة [8]. وكذلك أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (٣٠٥هـ) كان موثق الرواية، روى عن جماعة من العلماء، لقي سلمة وأمثاله من أصحاب الفراء [9]، وعرض القراءة على عمه أحمد بن بشار، وروى عن غيره [10].

أما ابنه أبو بكر (٣٢٨هـ) فنقل الزُّبيدي أنه كان «يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت

---

(١) اللسان: (سحر).

(٢) اللسان: (ربع).

(٣) اللسان: (ثمن).

(٤) اللسان: (سما).

(٥) ينظر مثلاً: اللسان: (هدى) و (فرغ) و (عيب) و (ضعف) و (رسل) و (رذذ).

(٦) مناهج الصرفيين: ١٨٨.

(٧) الإنباه: ٢/٢١.

(٨) طبقات النحويين: ١٥٢.

(٩) الإنباه: ٣/٢٨.

(١٠) غاية النهاية: ٢/٢٤.

شاهد في القرآن الكريم...، وكان ثقة صدوقًا، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين» [1]، وقال عنه القفطي: «كان أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا له... وكان أحفظ الناس للغة والنحو والشعر وتفسير القرآن الكريم...» [2] ثم ذكر أنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن الكريم بأسانيدها. وأخذ القراءة عن كثيرين، منهم والده القاسم، وثعلب [3].

فقد كان للكوفيين رواة متخصصون بالرواية ونقل الأشعار كالقاسم بن معن، والأحمر صاحب الكسائي الذي كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو... وأبو مسحل الذي كان يروي عن الأحمر أربعين ألف بيت شاهد في النحو، ومحمد بن حبيب الذي سبق ذكره، والمفضل الضبي الذي يقول فيه أبو حاتم: «وكان أوثق من بالكوفة في الشعر المفضل الضبي، وكان يقول: إني لا أحسن شيئًا من الغريب ولا من المعاني ولا تفسير الشعر. وإنما كان يروي شعرًا مجردًا» [4]، وأبو البلاد [5]، وأبو موسى الحامض الذي كان أوحد الناس في البيان والمعرفة بالعربية واللغة والشعر كما سبق، والقاسم الأنباري موثق الرواية، وابنه أبوبكر الذي كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن الكريم، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين كما رأينا.

والكوفيون موثقون في روايتهم، نلحظ ذلك من خلال أمرين:

أحدهما: توثيق العلماء الذين ترجموا لهم ولغيرهم، كما رأينا ذلك فيما سبق من نقول، ومنه قول الأزهري: «الكسائي لا يحكي عن العرب إلا ما حفظه وضبطه» [6]،

---

(١) طبقات النحويين: ١٥٣. وينظر: العلماء العُزّاب ٥٢.

(٢) الإنباه: ٣/٢٠١ وما بعدها.

(٣) غاية النهاية: ٢/٢٣٠.

(٤) المراتب: ١١٦.

(٥) المراتب: ١١٨.

(٦) اللسان (عول)، (ودع).

وقال ابن معين: «ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي» [1]، ويقول ابن جني عن الكسائي: «وكان هذا الرجل كثيرًا في السداد والثقة عند أصحابنا» [2] فهو ثقة عند البصريين والكوفيين. ويقول الأزهري عن الفراء: «وهو ثقة مأمون. قاله أبو عبيد وغيره» [3]، وقال عن ابن الأعرابي - وهو لغوي كوفي -: «وكان رجلاً صالحًا ورعًا زاهدًا صدوقًا» [4].

والآخر: **نستشفه من عباراتهم في الحكاية والنقل عن العرب**، من ذلك مثلاً: قول الفراء يحكي عن الكسائي: «وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول: ما ينفعني ذلك ولايضورني...» [5]، وقوله أيضًا في توثيق الكسائي: «وحدثني الكسائي - وكان والله ما علمته إلا صدوقًا -» [6] وقول الكسائي: «سمعت غير قبيلة يقولون: أيس يايَسُ، بغير همز» [7] وقوله: «لم أسمع أحدًا يثقل الدم»، وفي رواية: «لا أعرف»[8]، وقوله: «ولم نسمعهم قالوا رعّادة» [9]، وقوله: «ولم أسمع ينمو بالواو إلا من أخوين من بني سُليم، ثم سألتُ عنه جماعةً من بني سُلَيْم فلم يعرفوه بالواو» [10] ثم إن من أقواله: «اجتمعت العرب على كذا...» [11]، فاختلاف العبارة حسب الحالة دليل الدقة والأمانة. أما

(١) النشر في القراءات العشر: ١٧٢/١، ويظر: الإمام الكسائي وآراؤه في النحو د. عبدالرحمن إسماعيل ٤٢٧.
(٢) الخصائص: ٨٩/٢. وينظر: الكسائي وآراؤه: ٤٢٩.
(٣) التهذيب: ١٨/١. وينظر البحر المحيط ٣٠٤/٥.
(٤) التهذيب: ٢٠/١.
(٥) إصلاح المنطق: ١٣٦، واللسان: (ضور) و (ضير).
(٦) معاني القرآن: ١٠٧/٣.
(٧) اللسان (أيس) و (يأس) و (سما).
(٨) اللسان: (دمم) و (دمي).
(٩) اللسان: (رعد).
(١٠) اللسان: (نمى).
(١١) اللسان: (رأى).

عبارات «حكى الكسائي» و «سمع الكسائي» فهي كثيرة جدًا.

ونجد للفراء كذلك عبارات تدل على حرصه في التوثيق والأخذ عن الثقات من ذلك مثلاً قوله: «وزعم لي الرؤاسي – وكان ثقة مأمونًا – أنه سمع واحدها: إبالة، لا ياء فيها» [1] يعني واحد أبابيل، و قوله: «وأما قوله: ﴿ فَضَحِكَتْ ﴾[2]: حاضت، فلم نسمعه من ثقة»[3]، ومن عباراته: «وحدثني شيخ من ثقات أهل البصرة...» [4].

وقد أجمع المحدثون على تفوق الكوفة في الرواية، قال د. مهدي المخزومي: «وشيء آخر كان في الكوفة أبرز منه في البصرة، كان فيها رواة الأشعار والشعراء...» [5] وقال: «وأما الشعر، فالكوفة هي التي حفظت لنا ذخائر العرب»، وجعل د. تمام حسان [6] ود.شوقي ضيف [7] أهم ما يميز الكوفة من البصرة اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن العرب، وأقر الشيخ محمد طنطاوي بتفوق أهل الكوفة على البصريين في علم الشعر[8]، وذهب الأستاذ طه الراوي إلى أن المذهب الكوفي أوسع رواية [9].

وقد رَجَعَ د. يوسف خليف تفوق الكوفة في الرواية إلى سببين هما [10]:

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٩٢/٣، وينظر: أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة ٤٦، ومناهج الصرفيين: ١٨٥.

(٢) سورة هود، الآية ٧١.

(٣) معاني القرآن: ٢٢/٢، وينظر: مناهج الصرفيين: ١٨٦.

(٤) معاني القرآن: ٤٢/٢، وينظر: مناهج الصرفيين: ١٨٦.

(٥) مدرسة الكوفة: ٣٨.

(٦) الأصول: ٤١.

(٧) المدارس النحوية: ١٥٩.

(٨) نشأة النحو: ١٣٥.

(٩) مقدمة كتاب الموفي في النحو الكوفي: ٦.

(١٠) حياة الشعر في الكوفة: ٢٥٩ وما بعدها.

أ- **الوضع الجغرافي للكوفة**: وذلك أنها تقع في البادية بعيدًا عن السواحل، فلا تفد إليها السفن الأجنبية، وإنما تفد إليها القوافل العربية [1].

ب- **أن الكوفة بيئة بدوية، وأن العصبيات القبلية لعبت دورها الكبير في حياة المجتمع الكوفي**، يقول الكسائي: «وكانت قبائل العرب متصلة بالكوفة» [2] فالقبائل كانت تهتم برواية أشعارها؛ لأنه تراثها وسجل مفاخرها الذي تعتز به.

وقد اتفق د. خليف مع د. مخزومي في السبب الأخير [3]، وأيد هذا د. عبد الحميد الشلقاني [4]، وأشارت باحثة إلى أن الكوفة نزلت فيها البيوتات العربية الأربعة: آل زرارة الداراميون، وآل زيد الفزاريون، وآل ذي الجدين الشيبانيون، وآل قيس الزبيريون. وذكرت من أسباب سبق الكوفة في الميدان القرآني والفقهي أنه هبط فيها سبعون صحابيًا بدريًا، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة [5].

بعد هذا لا يبقى مجال لطاعن على الكوفيين تَوَسُّعَهُم في السماع، بل هو مَحمَدَةٌ لهم، ولاسيما أنهم كانوا يستوثقون في رواياتهم ويتحرون الثقات مع ما شَهِدَ لهم به علماء كبار من الأمانة وصدق الرواية. وإذا علمنا أن كثيرًا من هذه المطاعن دعت إليها العصبية كان حقًا علينا أن نضرب عنها الذكر صفحًا.

٤- **عدم وصول كثير من مؤلفات الكوفيين إلينا**، التي يغلب عليها وعلى مؤلفاتهم عامة علم اللغة، يبدو ذلك من عنواناتها، وهي ثمرة لما تميزت به الكوفة من رواية اللغة والأشعار.

---

(١) وينظر: نحو القراء الكوفيين: ١٤.

(٢) مجالس العلماء: ٢٠٣.

(٣) مدرسة الكوفة: ٣٨.

(٤) رواية اللغة ١٥٦.

(٥) نحو القراء الكوفيين: ١٤.

فقد ذُكِرَ للرؤاسي من الكتب: (التصغير، الجمع والإفراد، الفيصل في النحو، معاني القرآن، الوقف والابتداء الصغير، الوقف والابتداء الكبير) [1]. ولم يصل إلينا شيءٌ من هذه.

وللكسائي (١٨٩هـ) كتب كثيرة، لم يصل إلينا منها سوى كتابان هما (ما تلحن فيه العامة) [2] وهو صغير الحجم، لا يدل على حقيقة فضل الكسائي وغزارة علمه، ونُشِرَ له حديثًا كتاب (متشابه القرآن) [3]، أما بقية كتبه فهي:

(الآثار في القراءات، اختلاف العدد، الأشعار أو «أشعار المعاياة وطرائقها»، الحدود، الحروف، العدد، القراءات، مختصر النحو، معاني القرآن، مقطوع القرآن وموصوله، النوادر الأصغر، النوادر الأوسط، النوادر الكبير، هاءات الكناية، أو «الهاءات المكني بها في القرآن الكريم» [4].

وانتهى إلينا من كتب الفراء أربعة:

١- معاني القرآن [5]:

يُعَدُّ هذا الكتاب الجليل من أهم كتب الكوفيين، وأغزرها علمًا، فقد قام على دراسة القرآن الكريم، أجل نص تنافست في خدمته الدراسات العربية، يفسر غريبه، ويشرح معانية، ويعرب مبهمه، ويوضح غامضه، ويبين ما فيه من قواعد نحوية وصرفية وصوتية، وغيرها، فاشتمل الكتاب على تطبيق عملي لعلوم العربية. قال ثعلب في وصفه: «وهو كتاب لم يُعمَل قبلَه ولا بعدَه مثلُه، ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعًا أن يزيد عليه شيئًا...» [6]، وقال أيضًا: «كتب الفراء لا يوازى بها كتاب».

---

(١) الإنباه: ١٠٧.

(٢) طبع بتحقيق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

(٣) أخبار التراث العددان ٧١-٧٢. وذُكر أنه يمثل أول معجم للقرآن الكريم في متشابه اللفظ والنظم والرسم.

(٤) ينظر: الفهرست: ٧٢، والإنباه: ٢٧١/٢، وغاية النهاية: ٥٣٩/١، والأعلام: ٢٨٣/٤.

(٥) مطبوع في ثلاثة أجزاء، وهو كتاب مشهور.

(٦) الفهرست ٧٣.

٢- كتاب المذكر والمؤنث [١]:

هذا الكتاب أقدم ما وصل إلينا في موضوعه، واعتمد عليه كل من كتب بعده في هذا الموضوع [٢].

٣- كتاب الأيام والليالي والشهور [٣]:

كتاب لغوي صغير، لا يخلو من فوائد وقضايا صرفية كجموع أسماء الأيام والشهور وتثنيتها.

٤- كتاب المقصور والممدود أو (المنقوص والممدود) [٤].

وذكر له من المصنفات التي لم تصل إلينا ما يأتي:

(آلة الكاتب أو الكتاب، اختلاف أهل الكوفة والبصرة، إعراب القرآن، البهي، الجمع والتثنية في القرآن، الحدود في النحو، حدود الإعراب، الفاخر، اللغات، المشكل الكبير، المشكل الصغير، المصادر في القرآن، ملازم الفراء، النوادر، الواو، الوقف والابتداء، يافع ويفعة، الأبنية، التصريف، فعل وأفعل، التحويل، الجزاء، الكافي في النحو، الكتاب الكبير في النحو، الندبة) [٥].

---

(١) طبع مرتين، الأولى بتحقيق الأستاذ مصطفى الزرقا ضمن مجموع، في حلب ١٣٤٥هـ، والثانية بتحقيق د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م.

(٢) جهود الفراء الصرفية: ١٦١ وما بعدها.

(٣) طبع مرتين بتحقيق إبراهيم الأبياري: ط١، ١٣٧٥هـ، وط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م دار الكتب الإسلامية.

(٤)حققه للمرة الأولى الأستاذ عبدالعزيز الميمني الرّاجكوتي باسم (المنقوص والممدود) معتمدًا على نسخة ناقصة، وطبع بدار المعارف ١٩٧٧م مع كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة. ثم طبع عام ١٤٠٣هـ طبعتين، إحداهما بتحقيق ماجد الذهبي، والأخرى بتحقيق الأستاذين: عبدالإله نبهان، ومحمد خير البقاعي. ينظر: جهود الفراء الصرفية: ٢٠.

(٥) ينظر: الفهرست: ٧٣، وإنباه الرواة: ٢٢/٤، والبغية: ٣٣٣/٢، وأبو زكريا الفراء: ١٦٩ وما بعدها، وجهود الفراء الصرفية: ٢١.

و لم يصل إلينا أيٌّ من مؤلفات هشام بن معاوية الكوفي (٢٠٩هـ) المذكورة التالية:

(الأفعال واختلاف معانيها، الحدود، أو حدود الحروف، القياس أو حدود القياس، المختصر في النحو، مقالة في النحو) [١].

ولابن سعدان (٢٣١هـ) خمسة كتب لم تصل إلينا:

(القراءات، مختصر النحو، قطعة في الحدود، الجامع، المجرد) [٢].

ولابن السكيت (٢٤٤هـ) كتب كثيرة انتهى إلينا منها:

إصلاح المنطق[٣]، الأضداد [٤]، الألفاظ [٥]، القلب والإبدال [٦]، حروف الممدود والمقصور [٧]. والحروف التي يُتكلم بها في غير موضعها [٨].

وذكر له من الكتب التي لم تصل إلينا:

(الإبل، الأجناس، الأصوات، الألفات، الأيام والليالي، البارع، البحث، الحشرات، الزبرج، السرج واللجام، السرقات أو: سرقات الشعراء وما تواردوا أو اتفقوا عليه، الشجر والنبات، الفرق، الفروق، فعل وأفعل، ما جاء في الشعر وما حرف عن جهته،

(١) الإنباه: ٣/٣٦٤، والبغية: ٢/٣٢٨، وهشام بن معاوية الضرير: ٤١.

(٢) الفهرست: ٧٦، وإنباه الرواة: ٣/١٤٠، وغاية النهاية ٢/١٤٣، والبغية: ١/١١١.

(٣) طبع بتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون عدة طبعات، ط٤، ١٩٨٧م.

(٤) نشره أوغست هنر مع كتب أخرى للأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، والصغاني، بيروت، ١٩١٢م.

(٥) طبع بعنوان (كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ هذبه الخطيب التبريزي) بعناية لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٥م، ثم صدر في القاهرة.

(٦) طبع بعنوان (الإبدال) بتحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

(٧) طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فُرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٨) حققه د. رمضان عبدالتواب، جامعة عين شمس ١٩٦٩م.

المثنى والمكنى والمبني، المذكر والمؤنث، المعاني، معاني الشعر، معاني الشعر الصغير، معاني الشعر الكبير، النوادر، الوحوش) [١].

وذكر لسلمة بن عاصم (بعد ٢٧٠هـ) ثلاثة مؤلفات لم تصل إلينا:

(غريب الحديث، المسلوك في العربية، معاني القرآن) [٢].

وانتهى إلينا من كتب ثعلب: الفصيح [٣]، وهو كتاب لغوي يوضح الفصيح من الكلام، ويتحدث عن أخطاء العامّة في أبنية الأسماء والمشتقات و التذكير والتأنيث. ومجالس ثعلب [٤]، قال الأستاذ عبدالسلام هارون في وصفه: «اشتملت مجالس ثعلب على ضروب شتى من علوم العربية، وضمت في تضاعيفها كثيرًا من المسائل النحوية، على مذهب الكوفيين، ونستطيع أن نقول: إن هذه المجالس من أهم الوثائق العلمية في بيان مذهب أهل الكوفة...» [٥]. وشرح ديوان زُهير [٦]. وكتاب قواعد الشعر [٧].

ومما ذكر له من مؤلفات لم تبلغنا:

(اختلاف النحاة (أو النحويين)، استخراج الألفاظ من الأخبار، إعراب القرآن، الأوسط، الأيمان، التصغير، تفسير كلام ابنة الخس، حد النحو، الشواذ، القراءات، ماتلحن فيه العامة، ما يُجرى وما لا يُجرى، وذكر له: ما ينصرف وما لا ينصرف، فلعله نفسه،

---

(١) الإنباه: ٦١/١.

(٢) الفهرست: ٧٤، والإنباه: ٥٦/٢، ومعجم الأدباء: ٣٩٢/٣، والبغية: ٥٩٦/١.

(٣) طبع بتحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف، ١٩٨٤م.

(٤) طبع في مجلدين بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، دار المعارف.

(٥) مقدمة المجالس: ٢٤.

(٦) نشره بعض المستشرقين في الجمعية الألمانية في (هالة)، وطبع في دار الكتب المصرية ١٩٤٤م.

(٧) حققه د. رمضان عبدالتواب. ينظر: الممدود والمقصور للوشاء ص ٧٠ الحاشية.

مجاز الكلام، المسائل، المصون، معاني الشعر، معاني القرآن، الموفقي [مختصر في النحو]، الهجاء، الوقف والابتداء) [١] وغيرها.

وذكر لأبي موسى الحامض (٣٠٥هـ):

(خلق الإنسان، النبات، الوحوش، مختصر النحو) [٢]. و لم تصل إلينا.

وبلغنا من مؤلفات القاسم الأنباري (٣٠٥هـ) شرح المفضليات [٣] وهو مجلد ضخم اشتمل على مسائل صرفية ونحوية ولغوية غير قليلة.

وذكر له ست مؤلفات أخرى لا نعلم عنها شيئًا، هي:

(خلق الإنسان، خلق الفرس، الأمثال، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، غريب الحديث) [٤].

أما ابنه أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) فقد انتهى إلينا من كتبه:

١- إيضاح الوقف والابتداء [٥].

٢- الزاهر في معاني كلمات الناس [٦].

٣- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات [٧].

٤- شرح شعر زهير [٨].

---

(١) الإناه: ١٣٦/١، ١٥٥، ١٨٥، ١٨٦، ومقدمة المجالس: ١٨/٢.

(٢) الإنباه:٢١/٢.

(٣) عُني بطبعه: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م

(٤) الإنباه: ٢٨/٣.

(٥) طبع بتحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧١م.

(٦) طبع مرتين بتحقيق د. حاتم الضامن، الأخيرة بمؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

(٧) طبع بتحقيق الأستاذعبدالسلام هارون مرارًا، ط٤، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، دار المعارف.

(٨) طبع في دار الكتب، القاهرة، ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

٥- شرح ديوان عامر بن الطفيل [١].

٦- المذكر والمؤنث [٢].

٧- الأضداد [٣].

٨- الألفات المبتدآت في الأسماء والأفعال [٤].

٩- شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها [٥].

١٠- مجلس من أمالي ابن الأنباري [٦].

١١- مسألة في التعجب [٧].

١٢- الهاءات في كتاب الله عز وجل [٨].

١٣- قصيدة مشكل اللغة وشرحها [٩].

أما ما ذكر له من الكتب التي لم تنته إلينا فهي:

---

(١) نشره لايل في ليدن، ١٩١٣م، ثم أعادت دار صادر نشره عن هذه النسخة.

(٢) حققه طارق الجنابي، بغداد، ١٩٧٧م، وحقق الجزء الأول منه أ. محمد عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٣) طبع بتحقيق أ. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٤) نشره أبو محفوظ الكريم المعصومي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق م٣٤، جـ ٢-٣. ثم نشره مفردًا د. حسن شاذلي فُرهود، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م باسم (كتاب مختصر في ذكر الألفات).

(٥) نشره د. صلاح الدين المنجد في مجلة المجمع بدمشق م٣٧، جـ٣، ثم نشرة ثانية مفردًا، ط٢، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٦) حققه إبراهيم صالح، دار البشائر، ط١، ١٩٩٤م. وهو مجلس واحد من مجالسه المفقودة.

(٧) نشره محي الدين توفيق، مجلة آداب الرافدين ١٠/٥.

(٨) نشره نوار محمد حسين آل ياسين بعنوان (جزء مستخرج من كتاب الهاءات)، مجلة البلاغ ٤-٥ بغداد، ١٩٧٦م.

(٩) مخطوط، منه نسختان في دار الكتب الظاهرية، وثالثة في مكتبة البلدية في الإسكندرية، ورابعة في جامعة ييل. ينظر: مقدمة الزاهر: ٢٥/١.

(أدب الكاتب، خلق الإنسان، ديوان الراعي، رسالة المشكل - في الرد على ابن قتيبة وأبي حاتم -، شرح شعر النابغة، شرح الكافي، شرح معلقة زهير، غريب الحديث، الكافي في النحو، اللامات، المجالس، مشكل القرآن، المقصور والممدود، الموضح، نقض مسائل ابن شنبوذ، الهجاء، الحاء، الرد على الملحدين في القرآن، الرد على من خالف مصحف عثمان، رسالة في شرح معاني الكذب، شرح حديث أم زرع، شرح شعرالأعشى، شرح شعر النابغة الجعدي، شرح غريب كلام هند بن أبي هالة التيمي في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، شرح قصيدة بانت سعاد، الضمائر الواقعة في القرآن الكريم، المصاحف، النوادر، الواسط، الواضح في النحو، الناسخ والمنسوخ) [1].

ولعل السبب في عدم وصول هذه الكتب إلينا - وخصوصًا كتب النحو - هو اطّراح الأقدمين لها؛ لأنها كانت تمثل بداية علم النحو وأولياته... فحجبت بما ظهر بعدها من كتب، كما حجب كتاب سيبويه كثيرًا من كتب البصريين التي كانت لصغار الطلبة. والدليل على اطّراح مثل هذه الكتب ما نُقِلَ عن الكسائي: «حداني على النظر في النحو أني كنت أقرأ على حمزة الزيات، فتمر بي الحجة ولا أتجه لها، ولا أدري ما الجواب فيها، فأرجع إلى المختصر الذي عمله أهل الكوفة، وكان يسمى هذا المختصر (الفصل) فلا أتبين فيه حجة...» [2]، ثم يذكر الكسائي أنه في إثر ذلك خرج إلى ظاهر الكوفة ليلقى قبائل العرب - التي أشار إلى أنها متصلة بالكوفة - فيجد الحجة فيما يسمعه منهم.

ويشهد بأولية هذه الكتب وبدائيتها ما رُوِيَ عن الفراء قال: «كان للكوفيين كتاب يقال له (الفيصل) بمنزلة مختصر الكسائي، وكنت أحفظَ له من الكسائي، فدخلت مدينة السلام فسألت عنه، وذلك في خلافة المهدي، وكان الكسائي معه في حال رفيعة، فقيل

(١) ينظر: الإنباه: ٣/٢٠٨، ومقدمة الزاهر: ١/٢٥.

(٢) مجالس العلماء: ٢٠٣ (مجلس ١٢٦).

له: إنه يقعد في كل ثلاثاء، فأتيته في مسجده الذي يقعد فيه للنـــاس... وجئـــت معـــي بشاهدين يشهدان على خطائه، فسألته عن مسألة فأجابني بخلاف ما معي، فأوميـــت إلى اللذين معي أن اشهدا، ثم سألته عن أخرى، فأجابني بخلاف ما معي، ففطـــن لي فقـــال: سألتني عن كيتَ وكيتَ، والجواب فيه ما أخبرتك به، أفتريد أن أجيبك بما يقـــول أهـــل الكوفة فيه وهو خطأ؟ فقلت له: من أين قلت إنه خطأ؟ قال: لأن الله جل وعز قال كذا وكذا في كتابه، وهو خلافه، وقال كذا وكذا.

قال الفراء: فرميت بما كان معي واستأنفت عنه التعليم، فهو أنبت علـــى رؤوســـنا الشعَر...» [1]. فاطَّرَحَ كتاب الفيصل، ونلحظ في قوله «بمترلة مختصر الكسائي» اطّـــراح هذا المختصر للكسائي أيضًا.

ففي هذا دليل شافٍ كافٍ على اطراح الفراء - معتمد أهل الكوفـــة - وأســـتاذه الكسائي كتبَ الكوفيين القديمة؛ لما ظهر لهما أنه لا حجة فيها، مع مخالفتها لما جـــاء في كتاب الله تعالى.

ولست أرى سبب ذلك إلا أنها بداية، وكل بداية سرعان ما تتغير وتتحول...

٥- يغلب على مؤلفات الكوفيين الجانب التطبيقي:

في حين غلب على مؤلفات البصريين اتجاه التقعيد، اتجه الكوفيون في مؤلفـــاتهم إلى التطبيق غالبًا، فأفادوا النحو العربي في هذا الجانب، من خلال التطبيق علـــى النـــصوص العربية، سواء النص القرآني، كـــ (معاني القرآن) للفراء (٢٠٧هـ) وغيره مما لم يصل إلينا، أو النصوص الشعرية، كـــ (شرح المفضليات) للقاسم بن بـــشار الأنبـــاري (٣٠٥هـ)، (وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) لابنه أبي بكـــر (٣٢٨هـ) وشـــروح بعـــض

(١) مجالس العلماء: ٢٠٥ (مجلس ١٢٧).

الدواوين، أو من خلال تقويم كلام الناس المتداول كـــ(لحن العامة) للكسائي (١٨٩هـ) و (إصلاح المنطق) لابن السكيت (٢٤٤هـ) والفصيح لثعلب (٢٩١هـ) والزاهـــر في معـــاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري.

ولعل هذا هو أحد أسباب الخلاف بين الفريقين، إذ التطبيق يكشف عن مشكلات نصية لا بد معها من استحداث صور في العربية لم تعـــرف في كتـــب القواعـــد ذوات الأبواب؛ لذا كان للكوفيين اجتهادات جديدة خاصة عند الفراء.

* * * * *

٣- مصطلحات الكوفيين الصرفية

لاشك أن مصطلحات كل علم هي مفاتيحه ؛ فلا بد لدارس فنٍّ ما أن يلم بمصطلحات هذا الفن ليعرف دلالاتها وما تنطبق عليه من فروع هذا الفن ؛ لذا آثرت ألاّ أُخليَ التمهيد لهذا البحث من إلمامة سريعة بما وقفت عليه من مصطلحات الكوفيين الصرفية؛ لنكون على بينة من مصطلحات هؤلاء القوم في هذا العلم ومرادهم منها[١] .

والمصطلح أو الاصطلاح هو: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص[٢].

وشرح التهانوي هذا التعريف فقال: « أي أنه العرف الخاص ، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم معين بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر ، أو مشابهتهما في وصف أو غير ذلك»[٣].

وقال الكَفَوِيُّ: «الاصطلاح : هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد»[٤].

ولعل القول الأخير الذي أتى به الكفوي أليق بطبيعة المصطلحات النحوية؛ إذ المرجح عندي أن أكثر المصطلحات تبدأ بوضع عالم ثم إما أن يكتب له البقاء والانتشار أو لا.

وحديثي عن المصطلحات عند الكوفيين لايعني أنها من ابتكارهم وأنهم لم يُسبقوا إليها، قد يكون بعضها كذلك، وقد يكون بعضها مشتركًا بين البصريين والكوفيين وللكوفيين أثر في تحويل الدلالة أو تعميمها .

(١)جعل د. تمام حسان من أهم ما يميز الكوفيين استعمالهم مصطلحات غير ما أشاعه البصريون (الأصول ، د. تمام حسان : ٤٢).

(٢) تاج العروس (صلح) .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون : ٤/٢١٧.

(٤) الكليات : ١٢٩.

أولاً: الـــمصطلحات الخاصة بالحركات:

١- لا يفرق أغلب الكوفيين بين حركات البناء وحركات الإعراب في الألقاب[١]، وكذلك لا يفرقون بين حركات أواخر الكلم وحركات البنية الداخلية للكلمة، كما يفعل البصريون، بل عمموا دلالة هذه الألفاظ (الإعراب، الجزم والسكون، الرفع والضم، النصب والفتح، الخفض والكسر والجر) على البناء والإعراب والبنية، فمن استخدام مصطلح الإعراب للدلالة على حركة البنية ما ذكره ابن الـــمؤدب في قوله: «وفي (مُخَصِّم) لغتان: فتح الخاء وكسرها فمن فتحها حول إعراب التاء إليها...» [٢]. واستعمل الفراء الجزم بمعنى السكون [٣] عند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ ﴾[٤]: «وقوله (النشأة) القُراء مجتمعون على جزم الشين وقصرها إلا الحسن البصري...»، واستعمل النصب والخفض فقال: «و قوله: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[٥]، والقراء تقرأ: ﴿يَخَطَّفُ أبصارَهم﴾ [٦] بنصب الياء والخاء والتشديد، وبعضهم ينصب الياء ويخفض الخاء ويشدد الطاء... وبعضهم يكسر الياء والخاء...» [٧]، واستعمل ابن السكيت الرفع بمعنى الضم، قال عن بناء (قط) ما نصه: «وأما الذين رفعوا

(١) ينظر: الأصول، د. تمام حسان: ٤٤.

(٢) الدقائق: ١٦٧، وينظر: ٢٧٤.

(٣) معاني القرآن: ٢/٣١٥.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢٠.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٠.

(٦) نقل ابن جني في المحتسب ١/٥٩ عن ابن مجاهد قوله في هذه القراءة: و لم يُرْوَ لنا عن أحد. وذكر أبـــو حيـــان في البحر ١/٩٠ أنّ الحسن قرأ بفتح الياء والخاء والطاء المشددة، وقرأ الحسن أيضًا وأبو رجاء وعاصـــم الجحـــدري وقتادة بفتح الياء وكسر الخاء والطاء المشددة، وقرأ أيضًا الحسن والأعمش بكسر الثلاثة وتشديد الطاء.

(٧) معاني القرآن: ١/١٧، وينظر مثلاً: الدقائق: ١٥، ٢٢، ١٢٢، ١٥٤.

أوله وآخره فهو كقولك: مُدُّ يا هذا» [١]، ومثل هذا كثير عند الكوفيين [٢].

واستعمال الكوفيين هذا وثيق الصلة بالمعنى اللغوي للإعراب، فعن ابن قتيبة: «وإنما سُمي الإعراب إعرابًا لتبيينه وإيضاحه» [٣]، وقال الأزهري: «الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة» [٤]، وهو استخدام لصيق بوظيفة هذه الحركات والهدف منها، إذ المقصود منها جميعًا الإيضاح والإبانة، «فما عده النحاة حركة بناء لا يفترق في الحقيقة عن حركة الإعراب من حيث الوظيفة التي حددناها للإعراب وهي الإبانة والوضوح، وكذلك نطق الصوت الأخير مجردًا من الحركة، وهو ما عدّوه سكونًا أو جزمًا أو وقفًا، يتحقق به الغرض أيضًا، فكل العلامات التي وصفوها لمختلف الكلم هي بيان لها، وإن كان منها ما هو متغير، وما هو ملازم لوضع واحد لا يفارقه» [٥]، فمنطقي إذن أن يَتَّحِدَ المصطلح بين البناء والإعراب والبنية و «اختيار مصطلح البناء للكلمات الثابتة في التركيب الملازمة أداء واحدًا لا يلغي عنها صفة الإبانة وإنما يسلب عنها صفة التغير لا غير» [٦].

ومن مصطلحات الكوفيين المتعلقة بالحركات (التثقيل، والتخفيف) ويريدون به (التحريك، والتسكين) ورد عن الكسائي قوله: «ما كان على جمع فِعال وفَعُول وفَعيل فهو على فُعُل مثقّل» [٧]، يعني محرك العين. كما جاء عن الفراء: «وحدثني شيخ عن

(١) الإصلاح: ٩٠. وينظر: الألفات: ٢٩، والدقائق ١٥.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٩٠، والألفات: ٢٩، والدقائق: ١٥ وغيرها.

(٣) اللسان: (عرب).

(٤) تهذيب اللغة: ٣٦٢/١.

(٥) الإعراب سمة العربية الفصحى: ١١.

(٦) نفسه: ١٢.

(٧) اللسان (غلف).

الأعمش قال: كنت أسمعهم يقرءون: ﴿عُرْبًا أترابًا﴾[1] بالتخفيف، وهو مثل قولك: الرسْل والكتْب في لغة تميم وبكر بالتخفيف، والتثقيل وجه القراءة....»[2]. وورد هذا المصطلح عن ثعلب أيضًا قال: «باب ما يخفف ويثقل باختلاف المعنى: تقول: اعمل على حَسَبِ ما أمرتك، مثقّل، وحسْبك ما أعطيتك، مخفف»[3]، وهذا مأخوذ عن الخليل وسيبويه[4].

٢- الإدْغام والادِّغام:

عبارة البصريين: الادِّغام على: افْتِعال، وعبارة الكوفيين: الإدغام على: إفْعال، قال ابن يعيش: «والإدِّغام، بالتشديد، من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين»[5].

٣- الإشمام والروم: يسمي بعض الكوفيين الإشمامَ رَومًا[6].

ثانيًا: المصطلحات المتعلقة بالأفعال والمصادر:

الفعل: يريد الكوفيون بـ «الفعل» إضافة إلى المعنى المشهور له ما يأتي:

(١) سورة الواقعة، الآية: ٣٧.

(٢) معاني القرآن: ٣/١٢٥.

(٣) الفصيح: ٣٠٣.

(٤) ينظر: العين: ١/٥٦، والكتاب: ٣/٦٤٤.

(٥) شرح المفصل ١٠/١٢١، وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٣٦٣، والتذييل ٦/٢٢٢-ب، وشرح مختصر التصريف العزي ٩٧، والمساعد ٤/٢٥٠، وشرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٣٢٧، وحواشي التوضيح للحفيد ٢٣٥ (ماجستير)، وشرح الأشموني ٤/٣٤٥.

(٦) ينظر: مبحث الوقف (الوقف بالإشمام)، في الفصل الأخير من الباب الثاني.

١- المصدر: قال الفراء عند قوله تعالى: ﴿ بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ﴾[(١)]: «أكثر القراء على كسر الشين، ومعناها إلا بجهد الأنفس، وكأنه اسم، وكأن الشَّقَّ فعل، كما تُوهم أن الكُره الاسم، وأن الكَرهَ الفعل» [(٢)]. وهو مصطلح مأخوذ عن الخليل [(٣)] إذ جاء في الكتاب: «قال الخليل - رحمه الله -:... وقد يكون الحَلَبُ الفعل والحَلَبُ المحلوب»[(٤)]، كما نقل ابن المؤدب هذا المصطلح عن الفراء قال: «وقال الفراء في كتاب (الجمع والتثنية) [(٥)]:.... الحمد فعل لا يجمع... والثبور فعل» [(٦)]. وورد مصطلح الفعل بمعنى المصدر عند ثعلب قال: «باب ما جاء وصفًا من المصادر: تقول: هو خَصمٌ وهي خَصمٌ، وهم خَصمٌ، للواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث على حال واحدة، وكذلك رجل دَنَفٌ... وكذلك رجل زَورٌ وفِطرٌ وصَومٌ وعَدلٌ ورِضًا، لا يثنى ولا يجمع لأنه فعل» [(٧)]. وقال ابن المؤدب: «وإن جمعت منقوصًا أوله مكسور مثل: عِدة، وزِنة، ومِائة، وفِئة على هذا الجمع كسرت أولها، ولو رفعته على التوهم أنه من الفعل (فُعُول) لجاز...» [(٨)]. والظاهر أنّ مصطلح (الفعل) بمعنى المصدر مأخوذٌ من الخليل، إذ قال في العين: «والأُبُوَّةُ الفِعْلُ من الأَبِ» [(٩)]. وقد نقل الرضيُّ أنّ سيبويه يُسَمِّي المصدرَ فِعْلاً [(١٠)].

---

(١) سورة النحل، الآية ٧.

(٢) معاني القرآن: ٢/٩٧.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبدالله الخثران ص: ٥٣.

(٤) الكتاب: ٢/١٢٠.

(٥) من كتب الفراء التي لم تصل إلينا كما سبق.

(٦) الدقائق: ٤٥، وينظر: ٩٢.

(٧) الفصيح: ٢٨٨.

(٨) الدقائق: ٣١٧.

(٩) العين ٨/٤١٩.

(١٠) شرح الكافية ٣/٤١٣.

وأطلق الفراء مصطلح (الفعل) على مصدرٍ دالٍّ على اسم الهيئة دون المـرَّة فقـال: «ولو أرادَ مرَّةً لقال: الضَّغْطَة، ولو أرادَ الفعلَ لقال: الضِّغْطَة، كما قال: الـمِشْيَة» (١).

٢- اسم الفاعل (أو المشتق عمومًا): قال الفراء: «تقول: الجيش مقبلٌ، والجُنـدُ منهزِمٌ، فتُوحدُ الفعل لتوحيده، فإذا صرتَ إلى الأسماء قلت: الجيش رجالٌ، والجند رجالٌ، ففي هذا تبيان» (٢). فالظاهر من هذا أنه يفرق بمصطلح (الفعل) بين المشتق وغـيره مـن الأسماء، إلا أنّه مثل باسم الفاعل، وكذلك غيره، يقول ثعلب: «... يا غلامِ أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل» (٣)، عـنى بالفعل هنا (ضاربي) الذي هو اسم فاعل. ويقول أبو بكر الأنباري عند تفسير قول لبيد:

أدعـو بِهِـنَّ لِعـاقِرٍ أو مُطفِـلٍ ... بُذِلَت لِجـيرانِ الجميـع لحامُهـا

«... ولم تدخل الهاء في (مُطفِلٍ) لأنه فعل لا حظ للرجل فيه» (٤).

٣- ويطلق الكوفيون مصطلح الفعل على أسماء الأفعال، أشار إلى ذلك أبو حيان حين تحدث عن أقسام الكلمة قائلاً: «... وأقسامها: اسم وفعل وحرف، وزاد بعضهم: وخالفة، وهي التي يسميها البصريون اسم فعل، ويسميها الكوفيون فعلاً» (٥).

ثم نجد للكوفيين مصطلحات في أقسام الفعل الـمتنوعة على النحو الآتي:

---

(١) معاني القرآن ١/١٥٢، وينظر: جهود الفراء ٩٠.
(٢) معاني القرآن ١/٣٣.
(٣) مجالس ثعلب: ٢/٣٨٨.
(٤) شرح السبع الطوال ٥٨٨ - ٥٨٩. وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٧٥.
(٥) ارتشاف الضرب: ١/١٢، وينظر: همع الهوامع: ٥/١٢١.

الفعل الباطن المضمر:

أطلقه ابن المؤدب على الفعل المبني للمجهول، قال: «اعلم أن الفعل السالم يدور على ستة أوجه خلا الشاذ النادر منه والباطن المضمر.... والباطن المضمر: فُعِلَ فهو مَفعول نحو: رُعِبَ فهو مَرعوب...» (١).

الفعل الثلاثي المدغم:

وهو عند ابن المؤدب بمعنى المضعف، قال: «فأما الثلاثي المدغم فمثل: عقق، تدغم القاف الأولى في الأخرى فيصير: عَقَّ، القاف شديدة» (٢). وأرى أنه مأخوذ من مضمون كلام سيبويه (٣).

الفعل الدائم:

عبر الكوفيون بالفعل الدائم عن شيئين:

١- **اسم الفاعل** (٤): نقل ابن الأنباري عن الفراء قوله: «ولا يقولون أعسى في مستقبل، ولا عاسٍ في دائم» (٥)، وقال ثعلب: «وكل ما كان في البدن من الأسقام فهو لا يتعدى، وماضيه ودائمه واحد، كقولك: هَرِمَ فهو هَرِمٌ، وفَزِعَ فهو فَزِعٌ، ومَرِضَ فهو مَرِضٌ

(١) الدقائق: ١٤٧.

(٢) الدقائق: ٣٩٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤١٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٦٥، والإيضاح للزجاجي: ٨٦، واللسان (أنن) وجهود الفراء الصرفية: ١٢٥، وأبو زكريا الفراء: ٤٥١، ومصطلحات النحو الكوفي: ٥٠، ومعجم مصطلحات النحو والصرف: ٢٣٢، والأصول ٤٣.

(٥) شرح السبع الطوال: ٢٤٤.

ومريض» [1] كما استخدمه ابن الأنباري [2]، وورد هذا المصطلح بكثرة عند ابن المؤدب يقول: «فمعنى قوله: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[3]، وكائن الله غفورًا رحيمًا أبدًا، و لم يزل كذلك، وصلح الماضي في موضع الدائم لما[4] كان المعنى مفهومًا»[5].

وقد علل ثعلب هذا المصطلح دافعًا بذلك اعتراض المبرد على الفراء بالتناقض فقال: «الفراء يقول: قائمٌ فعلٌ دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب فيُقال: قائمٌ قيامًا، وضاربٌ زيدًا»[6].

٢- اسم المفعول: استعمله بهذا المعنى أبو بكر بن الأنباري إذ يقول: «... قد ينطق بالدائم على بناء فعل لا يتكلم به، من ذلك قولهم: رجل مجنون، ثم قالوا في الماضي: أجنه الله، فبنوا الدائم على جنَّ، و لم يبنوه على أَجَنَّ، ولو بنوه عليه لقالوا: مُجَنٌّ» [7].

أولاد الثلاثة أو ذوات الثلاثة:

وأراد به ابن المؤدب الفعل الثلاثي الأجوف، قال: «حكم في المهموز من أولاد الثلاثة وفروعه: وهو يدور على ثلاثة أوجه: الوجه الأول منه: ساء يسوء سوءاً... والثاني: جاء يجيء جَيئًا،... والثالث: شاء يشاء شَيئًا...» [8]، وقال: «وقال الآخر:

(١) مجالس ثعلب: ٢/٤٠٠، وينظر: ١/٩٧، ٢٣١.
(٢) ينظر: الألفات: ٢٧.
(٣) سورة النساء، الآية ٩٦.
(٤) في المطبوع (كما)، ولعله تحريف.
(٥) الدقائق: ٢٠، وينظر: ٦٨، ٩٠، ٢٦٤.
(٦) مجالس العلماء ٢٦٥.
(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/٣٣٠ - ٣٣١.
(٨) الدقائق: ٤٣٣.

وبين مُلاثِ الـــمُرطِ والطَّوقِ نَفنَـــفٌ هَضيمُ الحَشا رادُ الوشاحَين أصـــفَرُ

أراد: رائد، فقلبه إلى ذوات الأربعة...» [1] فـ (رائد) فعله (رادَ) مثل (قال) ثلاثي أجوف أما (راد) فمن (ردى) معتل اللام مثل قضى ودعا، وهو ما يسميه أولاد الأربعة.

وقد استعمل سيبويه (بنات الثلاثة) وعنى به ذا الأصل الثلاثي الأحرف عامة [2].

ذوات الأربعة، أو أولاد الأربعة:

استعمله ابن الـــمؤدب بمعنى الفعل الثلاثي الـــمزيد بتضعيف العـــين، الـــمعتل اللام، قال: «واعلم أن العرب تؤثر التَّفعِلة على التَّفعيل في باب ذوات الأربعـــة خاصـــة فيقولون: وَصَّيْتُه تَوصِيةً، وعَزَّيْتُه تَعزِيةً، وقلما يقولون تَفعيلاً إلا في ضرورة الشعر...»[3]، أو الفعل الثلاثي الـــمعتل اللام مسندًا إلى تاء الفاعل، قال: «حكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها: وإنما سمي (أولاد الأربعة) لوقوع الحرف الـــمعتل رابع الحروف مـــن غابره، نحو: يدعو ويبكي، وقيل: بل سمي (أولاد الأربعة) لاستواء حروفه بحروف (فَعَلتُ) مع اعتلال موضع اللام منه، وأهل البصرة يُسَمُّون هذا الباب ثلاثيًا؛ لأنهم يعتـــبرون فيـــه البناء. وهو يدور على خمسة أوجه: الوجه الأول منه: لها يلهو لَهـــوًا فهـــو لاه...» [4]، وقال: «واعلم أن العرب قد حولت من ذوات الثلاث أحرفًا إلى ذوات الأربـــع، ومـــن ذوات الأربع أحرفًا إلى ذوات الثلاثة فقالوا: جُرُفٌ هارٍ، وأصله: هائِرٌ، ولاثٍ به وأصله: لائِثٌ به قال العجاج:

---

(١) الدقائق: ٢٧٠.

(٢) الكتاب ٣/٦١١، ٦١٣.

(٣) الدقائق: ١٦٠.

(٤) الدقائق: ٢٩٢ - ٢٩٤، وينظر: ١٢٢، ١٢٣، ٤٢١.

....

* لاثٍ به الأَشاءُ والعُبرِيُّ *»

والذي حدث هنا هو القلب المكاني بين عين الكلمة ولامها، ثم سهل الهمز المتطرف، ثم أعلت إعلال قاض، فـ (هائر) من (هارَ) ثلاثي أجوف، وهو الذي سماه قبل قليل أولاد الثلاثة، أما (هارٍ) فينبغي أن يكون من (هَرى) ثلاثي ناقص، وهو ما سماه قبلُ أولادَ الأربعةِ. فَعَدَّ ابن المؤدب هذا تحويلاً من أولاد الثلاثة إلى أولاد الأربعة. ومثل للتحويل من أولاد الأربعة إلى أولاد الثلاثة بقوله: «واختلف أهل اللغة في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا تَبَيَّغَ الدم بأحدكم فليحتجم) [1]، فقال قائلون: هو مقلوب، أصله: تَبَغَّى، وهو مأخوذ من البغي، فقدم الياء وهي لام الفعل، وأخر الغين وهي عين الفعل، فصيره من ذوات الثلاث، وهو مأخوذ من ذوات الأربع. وقال الكسائي وغيره: بل هو من ذوات الثلاث غير مقلوب» [2].

وقد استعمل سيبويه مصطلح (بنات الأربعة) بمعنى ذي الأربعة أحرف كلها أصول [3].

الرباعي المؤلف:

أطلقه ابن المؤدب على الرباعي المضعف، قال: «... أو رباعيًا مؤلفًا صدره عَجُز، وعَجُزه صدر.... والرباعي المؤلف نحو: صَه، ثم تضاعفه فتقول: صَهصَه، تؤلف من كل حرف حرفًا حتى يتمكن الكلام من التصريف...» [4].

---

(١) غريب الحديث لابن الجوزي ٩٨/١. وفيه (لايَتَبَيَّغُ بأحدكم الدم فيقتله). والتبيغ: ثورة الدم. والحديث في صحيح سنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب (٢٢): ٢٦٠/٢.

(٢) الدقائق: ٢٧٢.

(٣) الكتاب: ٦١٢/٣، ٦١٣.

(٤) الدقائق: ٣٩٦ - ٣٩٧.

الرباعي الـمُحدَث، والرباعي الـمُختَلِف الحروف، والرباعي الـمُوَلَّد:

استخدم هذه الثلاثة ابن الـمؤدب، ووضحها وعللها بقوله: «حكم في الرباعي وهو على أربعة أوجه: الوجه الأول منه: رباعي مختلف الحروف نحو: قرطس، ودحرج»[(١)]. نلاحظ أنه أراد بـ (الرباعي الـمختلف الحروف) ما يعرف عند غيره بـ (الرباعي الـمجرد) لأنه لاتشابه بين حروفه كما في بقية الأقسام، ثم تابع: «والوجه الثاني منه: رباعي مُوَلَّد مبني من الثلاثي نحو: رَهشَشَ، وضَربَبَ، ونحو السؤدد، والقُعدد، وهو اللئيم، وسمي مولدًا لأنه في الأصل: ضرب، فاستخرجت باء من باء فصار رباعيًّا» إذن فهو الثلاثي الذي زيدَ حرفًا للإلحاق. ثم تابع: «والوجه الثالث: رباعي مضاعف... والوجه الرابع: رباعي مُحدَثٌ مبني من الثلاثي نحو: أحسن، وسمي مُحدَثًا لأنه في الأصل: حَسُنَ، فأحدثت عليه ألف لتغير معناه.» فهو الثلاثي الـمزيد همزة.

الفعل الراهن:

والـمقصود به الفعل الذي يفيد الاستمرار والدوام سواء جاء بصيغة الـماضي أو الـمضارع يقول ابن الـمؤدب: «والـماضي ثلاثة أنواع: نص، وممثل، وراهن...، والراهن: الـمقيم على حالة واحدة، مثل قول الله عز وجل: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾[(٢)]، ألا ترى أنه كان قديرًا، واليوم قدير، وبعد اليوم قدير» [(٣)]. ومثل له في موضع آخر فقال: «والراهن: الرجال يضربون الرجال» [(٤)].

---

(١) الدقائق: ١٨٣، وينظر: ١٨٤.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٢٧.

(٣) الدقائق: ١٧ - ١٩.

(٤) الدقائق: ٣٨٦.

الفعل السقيم:

هو عند ابن المؤدب بمعنى المعتل، قال: «وإذا أردت المرة من جملة الأفعال الثلاثية صحيحة كانت أو سقيمة، كانت المرة منها على (فَعلة)...» (١)، وقال: «حكم في النبر من جميع الأبواب الصحيحة والسقيمة وذكر الفروع منها» (٢)، ثم ذكر المهموز المثال بعد ذلك، ثم المهموز من أولاد الثلاثة (الأجوف) (٣).

الفعل الظاهر:

استعمله ابن المؤدب وأراد به ما ليس مضعفًا، قال بعد ذكره (الثلاثي المدغم) السابق الذكر: «والثلاثي الظاهر نحو عَقَرَ، ألا ترى كيف ظهرت حروفه الثلاثة» (٤).

الفعل المعرّى، والفعل العائر:

هذان من مصطلحات ابن المؤدب، وأراد بهما الفعل الماضي، قال: «ويسمى الماضي ماضيًا، وواجبًا وعائرًا، ومعرًّى،... وسمي عائرًا لأنه عارَ، أي: ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش عَيرٌ، لركوب رأسه ذاهبًا في الفلاة يمنة ويسرة... وسُمي مُعَرًّى لأنه عُرِّيَ من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي» (٥).

الفعل الغابر:

ويقصد به الفعل المضارع وهذا المصطلح من استعمال الخليل (٦) - رحمه الله -

---

(١) الدقائق: ٤٥.

(٢) الدقائق: ٤١٧، وينظر: ٤٢٨.

(٣) الدقائق: ٤٣١، ٤٣٣.

(٤) الدقائق: ٣٩٦، وانظر: ١٥٠.

(٥) الدقائق: ٢٦، ٢٧، وينظر: ٢٨، ٨٦، ١٤٧.

(٦) العين: ٣١١/٨.

وتلميذه الليث [1]، لكن فشا استعماله عند الكوفيين كثيرًا، كالفراء [2]، وابن السكيت[3]، وأبي محمد القاسم الأنباري [4]، وابن المؤدب [5]، مع ترك البصريين له. على أن هذا اللفظ من الأضداد يعني الماضي والباقي [6].

الفعل الصحيح المفكوك:

هذا المصطلح من مصطلحات ابن المؤدب، وأراد به الفعل الذي ثالثه من جنس أوله، قال: «والصحيح على ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك... وسمي مفكوكًا لأنه فُكَّ بين الحرفين المتجانسين بحرفٍ يخالفهما، نحو: سَدَسَ وثَلَثَ...» [7].

الفعل الملتوي:

من مصطلحات ابن المؤدب، وهو بمعنى (اللفيف المفزوق) عند الجمهور، يقول: «حكم في جميع أصول الملتوي وفروعه، وسمي ملتويًا لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح، وهو يدور على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: وَشى يَشي، والثاني: وَجِيَ يَوجَى، والثالث: وَلِيَ يَلي» [8].

---

(١) اللسان: (لمم).

(٢) اللسان: (أبى).

(٣) اللسان: (وذر)

(٤) شرح المفضليات: ٢٦٩.

(٥) الدقائق: في مواضع كثيرة منها: ٢٨، ٤٩، ١٢٣، ١٥٤، ١٩٧.

(٦) اللسان والتاج (غبر).

(٧) الدقائق: ١٥٠، وينظر ٣٥٩.

(٨) الدقائق: ٣٤٦، وينظر: ١٢٦.

الفعل المنقوص:

أراد به ابن المؤدب الأجوف الواوي واليائي، قال: «حكم في جميع أصول المنقوص وفروعه: وسمي منقوصًا لنقصان الواو منه في الأمر نحو: قُل، وفي الخبرِ عن نفسك والمخاطبةِ نحو: قُلتُ، وقُلتَ» (1)، فأشار إلى الواوي في تعليله، ثم مثل للواوي بـ (قال يقول، وخاف يخاف) ولليائي بـ (باع يبيع).

ونجد ابن المؤدب يتفق في هدفه من هذه التسمية مع سيبويه في تسميته المقصور منقوصًا (2)، فقد وضح ابن ولاد الغرض من تسمية المقصور منقوصًا، فقال: «وإنما سموا عصًا ورحًى وما شاكل ذلك منقوصًا مما ألفه مبدلة من أجل أن الألف أبدلت مكان الياء والواو المتحركتين فلم يدخلهما رفع ولا نصب ولا جر؛ لأن الألف لا تتحرك، فهذا وجه نقصانها، لأنها نقصت الحركة...» (3) فكذلك سمى ابن المؤدب ما نقص حرفًا منقوصًا.

الفعل الموائي:

وهو من استعمالات ابن المؤدب، غريب جدًا، إذ هو يخص مادة واحدة وهي (وأى) ومقلوبها (أوى)، قال: «حكم في الموائي وفروعه المشتقة منه قياسًا: وهو على وجه واحد، وهو: وَأى يَئِي وَأيًا فهو واءٍ، إذا وعد... وسمي مُواءٍ من لفظه كما سميت القطاة من لفظها لأنها تطير فتصيح: قطا قطا...» (4).

---

(1) الدقائق: ٢٥٤، وينظر: ٣٥٩.

(2) الكتاب: ٩٢/٢، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية، رسالة ماجستير، أستاذي د. رياض الخوام ص ٣.

(3) المقصور والممدود لابن ولاد: ٤، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية، (رسالة ماجستير) ص ٣.

(4) الدقائق: ٣٥٤، وينظر: ٣٥٧.

المؤتلف والمختلف:

أطلق ابن المؤدب المؤتلف على أبواب الثلاثي المشهورة قال: «حكم في معرفة أمثلة التصريف: اعلم أن التصريف نوعان: مؤتلف ومختلف، فالمؤتلف على ستة أوجه بعضها يخالف بعضًا في الحركات كقولك: فَعَلَ يَفعِل... وفَعَلَ يَفعُل... وفَعَلَ يَفعَل... وفَعِلَ يَفعَل... وفَعِلَ يَفعِل...ثم ينشعب من النوع المؤتلف أربع وعشرون شعبة...» [1]، وأطلق المختلف على مصادر ما فوق الثلاثي دون أن يعلل هذه التسمية قال: «... وأما النوع المختلف فيه [2] فله أربعة أوجه: الفَعلَلة مثل الدحرجة، والتَّفَعلُل مثل التسربل، والافعلاّل مثل الاقشعرار، والافعنلال مثل الاشحنظار...» [3]. فالظاهر أنه يريد من المؤتلف ما لم يزد على أصله شيء، أما المختلف فهو ما زيد على أصله.

الأصول والفروع:

استعمل ابن المؤدب مصطلح (الأصول) وأراد به مصادر المجرد، ويقابله عنده (الفروع) التي تعني مصادر المزيد، قال: «حكم في جميع أصول الصحيح وفروعه: اعلم أن الفعل السالم الصحيح يدور على ستة أوجه...» [4]، ثم ذكر الأبواب المشهورة (فَعَلَ يَفعَل و فَعَلَ يَفعِل... الخ..) ثم قال «ذكر الفروع منه»، وأورد تحت هذا العنوان مصادر المزيد من الأفعال الصحيحة كـ (الإفعال والمُفعَل والمفاعلة والفعال والفيعال...).

---

(١) الدقائق: ٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) كذا في المطبوع. ولعل الصواب بحذف (فيه).

(٣) الدقائق: ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٤) الدقائق: ١٤٧، و ينظر: الدقائق: ١٥٤، ١٨٥، ٢٠٥، ٢١٨، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٨٤، ٣٢٩، ٣٣٥ وغيرها.

وهو بهذا يتفق مع السيرافي إذ قال: «أصل المصادر التي لا علة فيها ولا زيادة لا يجيء إلا صحيحًا، وهو (فَعْل)، نحو: ضربته ضَرْبًا، ووَعَدْتُه وَعْدًا. وإنما يجيء معتلاً ما لحقته الزيادة، وإنما الكلام في أصول المصادر، لا في فروعها فتبين ذلك» [1].

أخت المصدر:

استخدم هذا المصطلح ابن المؤدب مرتين، عنى بالأولى اسم الهيئة، قال: «فإذا أردت المرة الواحدة من جملة الأفعال الثلاثية... على (فَعلة) منصوبة الفاء ساكنة العين، فإذا كسرت أولها صارت أختًا للمصدر نحو: الجِلسة، والقِعدة، والرِّكبة...» [2]، وفي الأخرى أراد به المصدر الميمي، قال عند ذكره فروع الصحيح - أي مصادر المزيد منه: «أولهما الإفعال، والمفعل إذا أريد به أخت المصدر..... قال الله عز وجل: ﴿ أَنزِلْنِى مُنزَلاً مُّبَارَكًا ﴾[3]، أي: إنزالاً. ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرَمٍ ﴾[4]، أي: إكرام» [5].

ثالثاً: الألفات والهمزات وما يتعلق بها:

الألف:

يطلق الكوفيون مصطلح الألف على همزة القطع الزائدة، كقول الفراء: «فإذا قلت: حَسَستُ، بغير ألف فهي في معنى الإفناء والقتل، من ذلك قول الله عز وجل: ﴿ إِذْ

(١) شرح السيرافي ١/٥٦ (مطبوع).
(٢) دقائق التصريف ٤٥.
(٣) سورة المؤمنون، الآية ٢٩.
(٤) سورة الحج، الآية ١٨. بفتح الراء، وهي قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر المحيط: ٦/٣٥٩.
(٥) الدقائق ١٥٤.

﴿تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾[1]»[2]، كما أطلق الألف على همزة الاستفهام، قال: «فلو ابتدأت كلامًا ليس قبله كلام ثم استفهمت لم يكن إلا بالألف أو هل...» [3]، وهذا من استعمال سيبويه [4].

الألف الخفيفة:

يطلقها الفراء على همزة الوصل كقوله حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[5]: «خفيفة الألف على معنى الانتظار» [6].

ألف الاستئذان:

أطلقه ابن المؤدب على همزة الاستفهام قال: «وإذا استأذنت قلت: أأفعل؟ بألفين: ألف استئذان وألف عبارة» [7].

ألف العبارة:

وأطلقه ابن المؤدب على همزة (أفعل) التي تعبر عن المتكلم كما اتضح قبل قليل[8].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٢.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢١٧/١، وينظر: ٢٢٧.

(٣) معاني القرآن: ٧١/١. و ينظر: المصطلح النحوي للدكتور عوض القوزي ١٨١.

(٤) الكتاب: ٤٣١/٣.

(٥) سورة الحديد، الآية ١٣.

(٦) معاني القرآن: ٧٠/١. وينظر: المصطلح النحوي ١٨١.

(٧) الدقائق: ٣١.

(٨) وينظر الدقائق: ١٠١، ١٠٢.

الألف المجتلبة:

وأراد به ابن المؤدب همزة الوصل، قال: «وكسرت الألف فيما كان ثالث الغابر منه منصوبًا ولم تنصب بناء عليه في قول من يجعل الألف المجتلبة مبنية على ثالث الغابر فرقًا بينها وبين ألف العبارة.... فلو نصبت الألف لم أعرف ألف العبارة من الألف المجتلبة...» [1].

ألف الأصل:

أطلقها ابن سعدان وخلف بن هشام البزار على ألف القطع، ورده أبو بكر بن الأنباري ورأى أن ألف الأصل إنما تكون فاء في الميزان، قال: «وكان أبو جعفر محمد بن سعدان وخلف بن هشام البزار يلقبان ألف القطع ألف الأصل. قال أبو بكر: وليس ذلك بصحيح عندنا من قِبَلِ أن ألف الأصل هي التي تكون فاء من الفعل، وألف القطع ليست فاء ولا عينًا ولا لامًا، وما هذه صفته فهو زائد غير أصلي...» [2].

المدة الزائدة:

استخدمه الفراء، وأراد به ألف التأنيث الممدودة، قال: «للمؤنث علامات ثلاث:.... ومنها المدة الزائدة التي تراها في: (الضراء والحمراء والصفراء) وما أشبه ذلك.» [3].

الياء:

استعمله الفراء للدلالة على ألف التأنيث المقصورة، قال: «للمؤنث علامات ثلاث:... ومنها الياء التي تراها في (حُبلى، وسَكرى، وصُغرى)» [4].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) كتاب مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر بن الأنباري: ٢٠، ٢٩، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء له: ١/١٥١.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ٥٧. وينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٧٧، وجهود الفراء ١٧٦.

(٤) نفسه. وينظر: مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ٤٣، والمذكر والمؤنث لأبي بكر ١٧٤، وجهود الفراء ١٧٨.

القطع:

أراد به ابن المؤدب همزة القطع إذا كانت فاء الكلمة، قال: «وسمي القطع قطعًا لقطعك إياه في الإدراج» (١)، ومن الأمثلة عليه: أكل يأكل أكلاً... وأمر يأمر أمرًا.. وأتى يأتي أتيًا وإتيانًا.... (٢).

النبر:

استعمله ابن المؤدب بمعنى الهمزة إذا كانت عينًا للكلمة، قال: «وسمي نبرًا لنبرك إياه إلى حنكك الأعلى» (٣)، ومن أمثلته: ذَأَلَ يَذْأَلُ ذَأْلانًا فهو ذائِلٌ، وسَئِمَ يَسأَمُ سَآمةً... وزَأَرَ... وضَؤُلَ....

رابعاً: وهناك مصطلحات أخرى نحو:

البنية:

أطلقه الفراء على الوزن إذ قال: «والشهور كلها مذكرة... إلا جماديين فإنهما مؤنثان؛ لأن جمادى على بنية (فُعالى) وفُعالى لا تكون إلا للمؤنث...» (٤).

الجمع:

بالإضافة إلى الجمع المعروف فإن الكوفيين يطلقونه على ما يعرف باسم الجنس الجمعي، قال الفراء: «ثم يأتي نوع آخر من الجمع مثل: الشاء والبقر والحصى، فهذا اسم موضوع...» (٥)، وقال: «وقال الحطيئة:

---

(١) الدقائق: ٤٠٥.

(٢) ينظر: الدقائق: ٤٠٥، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣.

(٣) الدقائق: ٤١٧، وينظر: ٤١٨ - ٤٢٧.

(٤) الأيام والليالي والشهور للفراء ٤٢.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء: ٦٩، وينظر: ١٠٢، ومعاني القرآن ٢/٦٠.

مَـــنَعْنَ مَنابِـــتَ القُـــلاّمِ حـــتى عَـــلا القُـــلاّمُ أفـــواهَ الرَّكِـــيِّ

فجعل الركي جمعًا» [١]. وورد هذا الـــمصطلح عن ثعلب، فقد ذكر أن (حـــاج) جمع حاجة [٢]. وقال الرضي: «اعلم أن الاسم الذي يقع على القليـــل والكـــثير بلفـــظ الـــمفرد فإذا قُصِدَ التنصيص على الـــمفرد جيء فيه بالتاء، يسمى باسم الجنس... وهو عند الكوفيين جمع مُكَسَّر واحـــده ذو التـــاء، وقـــولهم فاســـد مـــن حيـــث اللفـــظ والـــمعنى...»[٣]. وكذلك أطلق الفراء الجمع على اسم الجمع، قال ابن الناظم: «وذهب الفراء إلى أنّ كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ فهو جمعٌ، ولا يُنظر إلى غلبة التأنيث، ولا إلى أمرٍ آخر» [٤]. وهو موافق للأخفش في هذا [٥].

الأسماء الـــمحضة:

عبر به ابن السكيت عن أسماء الأعيان والأشياء التي ليست بمصادر ولا مـــشتقات، ومثل لذلك بـــ الخلاء في النوق، والرِّداء والكساء والسِّقاء [٦].

الاسم الـــموضوع:

أطلقه الفراء مرة على الاسم العَـــلَمِ قال: «وإذا جئت إلى الأسماء الـــموضوعة مثل

(١) نفسه: ١٠٢.

(٢) مجالس ثعلب: ٤٢٧/٢.

(٣) شرح الشافية: ١٩٣/٢ - ١٩٤.

(٤) بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ٨٥ (ماجستير)، وينظر: شرح المفصل ٧١/٥، والتـــسهيل ٢٦٧، وجهود الفراء ٢١٤.

(٥) ينظر: مبحث الجمع فيما يأتي ص ٥١٩ فما بعدها.

(٦) حروف الـــممدود والـــمقصور لابن السكيت: ٩٠، وينظر: ٩٣.

عمرو ومحمد...» [1]، وأطلقه أخرى على اسم الجنس الجمعي قائلاً: «ثم يأتي نوع آخر من الجمع مثل: الشاء، والبقر، والحصى، فهذا اسم موضوع...» [2].

معيار:

استعمله ابن المؤدب بمعنى الوزن قال: «... ومنه ما يكون على معيار (فَعُول) نحو قولك: رَؤوف...» [3]. والظاهر أنه أخذه من تعيير الدنانير، قال الفيروزابادي: «وعَيَّرَ الدنانيرَ: وَزَنَها واحدًا بعد واحد» [4].

* * * * *

(١) معاني القرآن: ١/٤٠٩.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء: ٦٩.

(٣) الدقائق: ٨٦، وينظر: ١٢٦.

(٤) القاموس المحيط (عير)، وينظر: التاج.

هذا ما وقفت عليه من مصطلحات، ومما سبق نلحظ ما يأتي:

١- أن ابن المؤدب قد انفرد بكثير من المصطلحات.

٢- أهم عمموا دلالة بعض المصطلحات، كالحركات، فاستعملوا ألفاظ (الإعراب، الجزم والسكون، الرفع والضم، النصب والفتح، الخفض والكسر والجر) على البناء والإعراب والبنية أيضًا. وكذلك مصطلح الجمع يشمل عندهم الجمع أيضًا. والجمع الذي شمل اسم الجنس، واسم الجمع.

٣- أهم عددوا المصطلح لشيء واحد، أي بعض مصطلحاتهم مترادفة، كتعدد المصطلحات الدالة على همزة القطع، وتعدد مصطلحات همزة الوصل.

٤- نجد تعددًا لمدلول المصطلح الواحد، كمصطلح الفعل.

٥- بعض مصطلحات الكوفيين مرادفة لمصطلحات مشهورة، فـ (بنية ومعيار) مرادفان لـ (ميزان)، والألف الخفيفة مرادفة لـ (همزة الوصل).

٦- بعض المصطلحات مشتركة، لكن الكوفيين حافظوا على استخدامها وأهملها البصريون. كالتثقيل، الذي نجده عند الخليل وسيبويه ولا نكاد نجده عند من بعدهما. وكذلك مصطلح النبر هو مصطلح قديم استعمله ابن المؤدب.

٧- نجد تقاربًا لفظيًا بين بعض مصطلحات ابن المؤدب وما جاء في كتاب سيبويه، مع اختلاف المدلول، كبنات الثلاثة وأولاد الثلاثة أو ذوات الثلاثة، وبنات الأربعة، وأولاد الأربعة أو ذوات الأربعة.

* * * * *

الباب الأول

آراء الكوفيين في البنية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: آراء الكوفيين في بنية الأدوات.

الفصل الثاني: البنية بين التجرد والزيادة.

الفصل الثالث: البنية بين الأصالة والفرعية.

الفصل الرابع: تحليل البنية عند الكوفيين.

الفصل الأول

آراء الكوفيين في بنية الأدوات

وفيه مباحث:

أولا: الحروف.

ثانياً: الأسماء، ويشمل:

١ - الضمائر.

٢ -أسماء الإشارة.

٣ - الموصولات.

٤ - بعض الظروف.

٥ - بعض أسماء الشرط والاستفهام وغيرها.

ثالثاً: الأفعال وأسماء الأفعال.

الفصل الأول

آراء الكوفيين في بنية الأدوات

ذكرنا فيما سبق أنّ علمَ التصريف يشمل الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، ومع ذلك فقد نظر الكوفيون والبصريون في بنية بعض الأدوات [(١)]، والضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، فتناولوا بعضها من حيث التركيبُ والبساطةُ، وبعضها من حيث الحرفُ الأصلي والحرف الزائد، وتحدث بعضهم عن اشتقاق لبعض هذه الأدوات، وسأتحدث عن هذا الموضوع؛ لأننا وجدنا من القدماء من عُني بهذا الجانب من البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه، والكسائي، والفراء، وابن جني، فأشبه حديثُهم عنها حديثَهم عن الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة.

واهتم بهذا الموضوع ابن القطاع في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر)، وابن يعيش في شرح الملوكي [(٢)].

وممن أشار من المتأخرين إلى دخول علم التصريف الحروفَ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، إذ قال في بعض ما قد يستدرك على ابن مالك في تعريفه التصريف: «والثالث: أن الحروف قد دخلها أحكام التصريف من الزيادة، والحذف، والإبدال وغيرها، وإن لم يكن لها تمثيل بالفاء والعين واللام. فمن ذلك: إبدالهم العين من حاء (حتى) نحو: ﴿عتّى حين﴾ [(٣)]، ومن همزة (أن) نحو قول ذي الرُّمّة:

---

(١) مُرادنا من الأدوات في هذه الدراسة حروف المعاني، وما شاكلها من الظروف، والموصول، واسم الإشارة وأسماء الأفعال، وبعض الأفعال ونحوها، قال السيوطي حين تحدث عن الأدوات التي يحتاجها المفسر : «وأعني بالأدوات الحروفَ وما شاكلها من الأسماء والأفعال وبعض الظروف ». الإتقان في علوم القرآن ١٤٦/١.

(٢) ينظر : شرح الملوكي ٣٢-٣٥.

(٣) سورة يوسف، الآية ٣٥، وهي قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. المحتسب ٣٤٣/١.

* أعن تَرَسَّمتَ مِن خَرقاءَ مَنزِلةً *

... وقد قالوا في لام (لَعلَّ) الأولى إنها زائدة؛ لقولهم فيها (عَلَّ). وأما الحذف فكثير، نحو حذف الألف من هاء (هَلُمَّ)، وحذف ألف (ما) في (لِمَ)، وقالوا: (أمَ والله)، وتخفيف (رُبَّ)... وكثير من هذا، وكلُّه من باب التصريف. هذا إلى ما دخله منه الاشتقاق على مذهب ابن جني، إذ جعل مادة (ن ع م) جارية كلها في الاشتقاق على (نعم) حرف الإيجاب والتصديق... وكذلك حكي من قولهم: سألتك فَلَوْلَيْتَ لي... وأشياء من هذا النحو...» (١).

ثم اعتذر الشاطبي لابن مالك فقال: «والجواب عن الثالث أن ما دخل الحروف من التصريف غير مُعتَدٍّ به لقلته وندوره، فلم يعتبره، وأيضًا فكثير من ذلك معدود أنه من قبيل اللغات المختلفة، لا أنه بتصريف، فلا يَرِدُ على الناظم. وما زعم ابن جنى من دخول الاشتقاق فيها فغير صحيح...».

والذي يهمنا – هنا – أن الكوفيين قد تحدثوا في هذا الجانب، فلبعضهم آراء في أصول بعض الأدوات من حيث البساطة والتركيب (٢)، ومن حيث الحرف الأصلي والحرف الزائد. وسيكون حديثي عن ذلك مقتضبًا؛ لندرة التصرف في الحروف والأدوات، وعدم اعتداد كثير من العلماء بذلك.

وسأتناول حديثهم عن الأدوات على النحو التالي:

أولاً: الحروف:

---

(١) المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي ٥/٢٣٢ مخطوط.

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن فائدة هذا الخلاف في البساطة والتركيب تظهر فيما لو سمينا بالحرف أو الضمير ونحوه، فعلى القول ببساطته يُعرب ؛ لأنه كلمة واحدة، وعلى القول بتركيبه يُبنى على الحكاية. ينظر : الكتاب : ٣/٣٣٢، وحاشية الصبان ١/١١٤. فالحديث صرفي والثمرة نحوية.

ثانيًا: الأسماء، ويشمل:

١- الضمائر.

٢- أسماء الإشارة.

٣- الموصولات.

٤- بعض الظروف.

٥- بعض أسماء الشرط والاستفهام وغيرها.

ثالثًا: الأفعال وأسماء الأفعال.

* * * * *

أولاً: الحروف

إلاّ:

ذهب البصريون إلى أن (إلاّ) التي للاستثناء حرف بسيط، فقد أشار الخليل إلى أنّ (إلاّ) التي للاستثناء تُمال ثم قال: «وأمّا قوله: وإلا فلا، فإنها لا تُمال؛ لأنها من كلمتين شتّى، ألا ترى إلى قوله: وإلا يَعْلُ.. معناه: وإنْ لَمْ» (١)، ونقل سيبويه عن الخليل قوله: «إلا التي للاستثناء بمنزلة (دِفْلى)» (٢)، يريد أنها بسيطة بدليل قول سيبويه بعده: «وأما إلا وإما في الجزاء فحكاية» يعني أنهما مركبتان، وإذا سمي بهما فعلى الحكاية (٣). قال أبو سعيد السيرافي موضحًا كلام سيبويه: «وإن سميت بإلا التي للاستثناء أو حتى، فإنهما اسمان غير محكيين؛ لأن كل واحد منهما لم يُركب من حرفين» (٤). وذكر الإربلي أن أغلب النحويين حكموا بإفراد (إلاّ) (٥).

وحجة البصريين أن البساطة هي الأصل، والبرهان يُطلب ممن يدعي خلاف الأصل، قال: «ونحن متى قلنا إن (إلاّ) بكمال حروفها موضوعة لمعناها كوضع (حتى) بكمال حروفها لمعناها، كنا متمسكين بظاهر لفظها، وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى. والذي يزعم أن بعض هذه الحروف منفصل من بعض فهو يدعي ما يحتاج إلى برهان عليه» (٦).

وذهب الكوفيون أن (إلا) ـــ مكسورة الهمزة مشددة اللام - مركبة من (إنّ)

---

(١) العين ٨/٣٥٣.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٢.

(٣) مدرسة الكوفة ٢٢٤، وينظر: الخلاف بين النحويين ٢٢٤.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٣-أ مخطوط.

(٥) جواهر الأدب ٤٧٦.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣/١٠٨-ب، ١٠٩-أ مخطوط.

و(لا)، ونُسب هذا المذهب إلى الفراء تارة، وإلى الكوفيين أخرى كما سنرى. والذي جاء عن الفراء أنها مركبة من (إنْ) النافية، و(لا) النافية أيضًا، وخَرَجا بالتركيب عن معنى النفي، وشَبَّهَ الفراءُ ذلك بـ(لـمّا) و(لولا)، قال الفراء: «ونُرى أن قول العرب (إلاّ) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدًا، وضموا إليها (لا)، فصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجا من حَدِّ الجحد إذ جُمعَتا فصارا حرفًا واحدًا. وكذلك (لـمّا)، ومثل ذلك قوله: (لولا)، إنما هي (لو) ضُمت إليها (لا)، فصارتا حرفًا واحدًا» (١). فَنَصُّ الفراء واضح في أنه يريد (إنْ) و(لا) النافيتين، في حين نقل عنه بعض العلماء غير ذلك، قال أبو سعيد السيرافي: «وقال الفراء: إلا أُخذت من حرفين (إنَّ) التي تنصب الأسماء ضُمّت إليها (لا)، ثم خُففت فأدغمت النون في اللام فصارت (إلاّ)، فأعملوها فيما بعدها عملين، عملَ إنَّ فنصبوا بها، وعملَ لا فجعلوها عطفًا، وشبهها بـ (حتى) حين ضارعت حرفين أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها؛ لأنها بِتَأَوُّلِ (إلى)، وجعلوها كالعطف لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد حروف العطف إذا قلت: ضربتُ القوم حتى زيد، أي: حتى انتهيت إليه، وحتى زيدًا، أي: حتى ضربتُ زيدًا. وشبهها أيضًا بـ(لولا)؛ لأنها (لو) و(لا) رُكبتا وجُعلتا حرفًا واحدًا» (٢).

ونسبه العكبري في التبيين إلى الفراء كما سبق، ونسبه في اللباب إلى الكوفيين، ثم ردَّ على الفراء (٣).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣/١٠٨-أ مخطوط، وينظر: معاني الحروف للرماني ١٢٦، وشرح الجمل لابن بابشاد ١٦٥ مخطوط، والإنصاف ١/٢٦١، والتبيين ٤٠٠، وشرح الكافية ٢/٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩، والجنى الداني ٥١٧. ونسب أبوبكربن السراج في أصوله ١/٣٠٠ هذا المذهب إلى البغداديين، وأرى أنه يريد الكوفيين، كذلك أطلق أبو علي الفارسي وابن جني مصطلح(البغداديين) على الكوفيين. ينظر: مناهج الصرفيين ٣٩٩ فما بعدها، فقد أثبت ذلك.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٠٣، ٣٠٤.

ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى الفراء والكوفيين، قال: وذهب الفراء، وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن إلا مركبة من حرفين: (إنَّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف...» [(١)].

وقال الإربلي في جواهر الأدب: «والكوفيون أكثرهم حكموا بتركُّب (إلاّ)» [(٢)]، ثم نقل عن التبريزي في معاني الحروف قول الفراء في تركيبها، وهو موافق لما جاء عن السيرافي.

فمذهب الفراء – إذن – هو نفسه مذهب الكوفيين، نسبه بعض العلماء إلى الفراء، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين، وبعضهم جمع بينهما. وأرى أنَّ الأولى بالاعتماد من مذهب الفراء والكوفيين هو ما ورد في كتاب (معاني القرآن) للفراء.

وقد رد السيرافي ومَنْ تبعه من العلماء على الفراء والكوفيين بناء على ما نقله السيرافي من مذهب الفراء، لا على ما جاء في معاني القرآن للفراء، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: نَصُّ الفراء أن الحرفين خرجا بالتركيب عن معناهما قبل التركيب، في حين أن ما نسبه السيرافي إلى الفراء هو أن كل واحد من الحرفين باقٍ على وضعه في المعنى والعمل.

والآخر: نَصُّ الفراء على تركيب (إلاّ) من (إنْ) و(لا) النافيتين، في حين نسب إليه السيرافي ومن بعده أن (إلاّ) مركبة من (إنْ) المخففة من الثقيلة و(لا) العاطفة.

وهذه نصوصهم: قال السيرافي: «والذي قاله الفراء فاسد؛ لأنه لا خلاف بينهم في

(١) شرح المفصل ٢/٧٦.
(٢) جواهر الأدب ٤٧٨.

أن يقال: ما قام إلا زيد، فترفع ولا شيء قبله فيعطف عليه، ولا هو منصوب فيحمل على (إنَّ)، فبطل أثر الحرفين جميعًا في هذا الموضع» (1).

ثم استبعد السيرافي تشبيه (إلاّ) بـ (حتى)؛ لأن (حتى) حرف واحد ليس بمركب من حرفين فيعمل عملَ الحرفين، وإنما هو حرف يُتأول تأول حرفين في حالين مختلفين.

وتابعه أبو البركات الأنباري مفصلاً في الرد ومفندًا دعوى التركيب فقال: «وأما قول الفراء: إن الأصل فيها (إنَّ) و (لا)، ثم خُفِّفت إن ورُكِّبت مع لا، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كان كما زعم لوجب ألا تعمل؛ لأن (إنَّ) الثقيلة إذا خففت بطل عملها، وخصوصًا على مذهبكم. وأما تشبيهه لها بـ (لولا) فحجة عليه؛ لأن (لو) لـمَّا رُكبت مع (لا) بَطَل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر، وهو لا يقول في (إلاّ) كذلك، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب» (2).

ثم تحدث عن أنه قد يبطل أثر الحرفين جميعًا بالتركيب كما قال أبوسعيد، ولكنه أتى بمثال مختلف، قال: «والذي يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم: (ما قال إلاّ له) فإن (له) لاشيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون (إلاّ) عاملةً فيه، فدل على فساد ما ذهب إليه» (3).

(1) شرح السيرافي ٣/١٠٨-أ-ب.
(2) الإنصاف ١/٢٦٤.
(3) الإنصاف ١/٢٦٥.

وممن رد على الفراء قوله بالتركيب العكبري في التبيين، قال: «ولا يجوز أن يكـــون العامل مركبًا من (إنَّ) و (لا) لثلاثة أوجه:

أحدها: أن التركيب خلاف الأصل فلا يثبت إلا بدليل ظاهر.

والثاني: أنه لم يبقَ من المركب حكم؛ لأن (إنْ) لاتنصب وبعدها حرف نفي، لـــو قلت: إنْ لا زيدٌ قائمٌ، لم يجز. و(لا) لا تعطف على هذا المعنى؛ لأنها إذا دخلـــت علـــى معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة، وإن جُعلت حرف عطف فَسَدَ المعـــنى؛ لأن حرف العطف يُشَرِّكُ بين الشيئين في الإعراب، و(إلاّ) ليست كذلك.

والثالث: أن التركيب يغير معنى المفردين مثل (كأنَّ) في التشبيه و(لولا) التي يمتنـــع بها الشيء لوجود غيره» [(١)].

وعرض الرضي مذهب الفراء ثم رد عليه فقال: «وقال الفراء: (إلاّ) مركبة من (إنّ) و(لا) العاطفة، حذفت النون الثانية من (إنّ)، وأدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتـــصب الاسم بعدها فبإنّ، وإذا أتبع ما قبلها الإعراب، فبلا العاطفة، فكأن أصل قـــام القـــوم إلا زيدًا: قام القوم، إن زيدًا لاقام، أي لم يقم، فلا لنفي حكم ما قبل (إلاّ) ونقضه نفيًا كان أو إثباتًا...» [(٢)].

ثم رد عليه فقال: «وفيما قال نظر من وجوه: لأن (لا) على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة، ومع التسليم فإن (لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو: جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني القوم إلا زيد. ولأن فيما قال عزلاً لإنَّ مرةً ولِـــلا أخـــرى عـــن

(١) التبيين ٤٠١، وينظر : جواهر الأدب ٤٧٩.
(٢) شرح الكافية ٢/٨٠-٨١.

مقتضييهما، وذلك لأنه ينصب بها مرة، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معًا في موضع» [1].

ورد ابن بابشاذ على الفراء بأنا لم نجد (إنّ) تعمل في اسم ثم تحذف هي وخبرها، وأن الرفع بـ (لا) لايجوز؛ لأن (لا) التي للعطف لا تستعمل بعد النفي.

مما سبق من نص الفراء ونصوص المعترضين يتبين لنا أنّ ما اعترضوا به على الفراء لا يلزمه؛ لأنهم اعتمدوا على ما نُقِلَ عن الفراء و لم ينظروا ما نصَّ عليه في (معاني القرآن) و لم يعتمدوه، ونخلص إلى أن:

١- الفراء موافق للجمهور في أن الحرفين إذا ركبا صار لهما بالتركيب معنًى جديدٌ لم يكن قبل التركيب [2]، وهذا واضح من كلام الفراء. وهؤلاء نقلوا عنه أن كل حرف بقي على وضعه معنى وعملاً قبل التركيب.

٢- مذهب الفراء أن (إلاّ) مركبة من (إنْ) و(لا) النافيتين. ونسب إليه هؤلاء أن (إلاّ) مركبة من (إنْ) المخففة من الثقيلة و(لا) العاطفة.

٣- يتخرج مذهب الفراء على أن (إنْ) و(لا) ركبتا فبطل عمل كل واحد منفردًا، وصار لهما بالتركيب معنًى جديدٌ هو الاستثناء.

٤- تؤيد بعض الدراسات الحديثة قول الفراء بالتركيب، ولكن تخالفه في طريقته، فقد ذهب برجشتراسر إلى أن (إلا مركبة من (إنْ) الشرطية و(لا) النافية، لكنه في التطبيق والتمثيل رجح أن تكون (إن) النافية، فوافق الفراء [3].

---

(١) شرح الكافية ٨١/٢.

(٢) وهذا أصل عمل به الخليل ومن بعده. ينظر : سر الصناعة ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(٣) التطور النحوي ١٧٥. قال : « فـ (إلا) في مثل : ما جاءني أحد إلا زيد، وإن أمكن اشتقاق معناها من جملة شرطية، فلم يبقَ في الحقيقة شيءٌ من معنى الشرط، ولا يُستأنفُ بها جملة، بل هي وما بعدها جزءٌ من الجملة المستثنى بها، فيقربُ معناها من معنى النفي... وهي في غير مثالنا أبعد بكثير عن الشرط منها فيه... ».

بلى:

جواب لاستفهام منفي، ذهب البصريون إلى أنه بكماله حرف بسيط، ألفه أصلية، شأنه شأن الحروف كلها، قال ابن جني في المنصف بعد أن قرر أن الحروف لايدخلها التصريف معللاً: «ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أُصولاً غيرَ زوائد، ولا منقلبة من واو ولا ياء...» (1). وقال العكبري: «فأما ألفات الحروف مثل ألف (ما) و(لا) و(بلى) فأصل؛ لأنه لااشتقاق للحروف يُعرف به الأصل من الزائد»(2). وقال السيوطي: «بلى: حرف مرتجل للجواب أصلي الألف. وليس أصلها (بل) العاطفة بعد النفي في الفعل والألف زائدة عليها دخلت للإيجاب» (3).

وألف (بلى) عند الكوفيين زائدة، فأصلها (بل) العاطفة التي تفيد الإضراب والرجوع زيد عليها ألفٌ ليحسن الوقف، قال الفراء في أثناء حديثه عن جواب الاستفهام المنفي: «فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده، فاختاروا (بلى)؛ لأن أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد إذ قالوا: ما قال عبدالله بل زيد، فكانت (بَلْ) كلمةَ عطفٍ ورجوعٍ لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفًا يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعًا عن الجحد فقط، وإقرارًا بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: (بلى) فدلت على معنى الإقرار والإنعام، ودلَّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط» (4).

ووافق ابن فارس الفراء في (بلى) تركيبًا ومعنًى، فقال: «بلى تكون إثباتًا لمنفي

(١) المنصف ١/٧.

(٢) اللباب ٢/٢٢٧.

(٣) الهمع ٤/٣٧٢. وينظر : المغني ١٥٣، وحاشية الأمير١/١٠٤، والجنى الداني ٤٢٠، والمساعد ٤/٢٩٥، والإتقان ١/١٦٠، وحروف الجواب في الأساليب العربية ١٧.

(٤) معاني القرآن ١/٥٢-٥٣. وينظر : الزاهر ٢/٥١، وإيضاح الوقف والابتداء ١/٤١٢، وجواهر الأدب للإربلي ٤٤٨، والمساعد ٤/٢٩٥، والإتقان ١/١٦٠، وحروف الجواب في الأساليب العربية ١٧.

قبلها، يقال: أما خرج زيد؟ فتقول: بلى. والمعنى أنها (بل) وُصِلَت بها ألف تكون دليلاً على كلام، يقول القائل: أما خرج زيد؟ فتقول: بلى، فـ (بل) رُجوع عن جحد، والألف دلالة كلام، كأنك قلت: بل خرج زيد» (١).

ووافق السهيلي الفراءَ في تركيب (بلى)، ولكنه ذهب إلى أنها مركبة من (بل) التي للإضراب، و(لا) النافية، معللاً أن (بلى) لاتقع إلا إضرابًا عن نفي، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب، كقول القائل: ليس العسل حلالاً، فتقول: بلى، إضرابًا منك عن نفيه؛ لتثبت الحل (٢).

ويترجح مذهب التركيب للأسباب الآتية:

١- يُعِينُ على ذلك اللفظُ والمعنى، فلفظ (بل) و(بلى) متقاربان جدًا، مما يدل على تطور صوتي. أما المعنى، فـ(بل) تفيد الإضراب عمومًا، و(بلى) تفيد الإضراب بعد النفي، والفرق بينهما أن (بل) لا تستقل بنفسها، أما (بلى) فتستقل بنفسها لأنها تنوب عن الجمل يقول د. عبدالرحمن سليمان: «ولو وُقِفَ على (بل) لانتظر السامع إتيان كلام آخر بعد (بل)، فإذا جِيء بالألف للوقف عُلم أنه لا كلام بعد ذلك» (٣)، ولذلك أميلت، قال سبط الخياط: «وأميلت بلى لأنها قامت بنفسها في الجواب» (٤)، وقال الشيخ خالد الأزهري في إمالة (بلى): «والذي سهّل إمالتها نيابتها عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها» (٥).

---

(١) الصاحبي ٢٠٧.

(٢) أمالي السهيلي ٤٤-٤٥.

(٣) حروف الجواب ١٦.

(٤) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٢٤٩.

(٥) شرح التصريح ٣٥٢/٢.

والسؤال هنا: لِمَ كانت (بل) لا تستقل بنفسها، و(بلى) تستقل، وهما متقاربان لفظًا ومعنًى؟.

أقول: ما ذلك إلا لأن الزيادة في المبنى غالبًا تدل على الزيادة في المعنى، فالأصل (بل) الدالة على الإضراب، فلما زيدت الألف، احتملت (بلى) معنى أكثر من (بل) وهو الإضراب بعد النفي، والنيابة عن الجمل، فاكْتُفِيَ بها.

٢- مشابهة (بلى) للاسم والفعل في نيابتها عن الجمل، مما يقوي القول بزيادة الألف، وهو ضرب من التصرف الذي لا يكون إلا في الأسماء والأفعال.

السين، وسوف:

ذهب البصريون إلى أن السين الداخلة على الفعل المضارع نحو (سأفعل) أصل برأسه، وليس مقتطعًا من (سوف)، وحجتهم أن الأصل في كل حرف أن يدل على معنًى، وألا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه [1].

وذهب الكوفيون إلى أن هذه السين أصلها (سوف)، قال الفراء حين تحدث عن قوله تعالى ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [2]: «وهي في قراءة عبدالله: ﴿ وَلَسيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ والمعنى واحد، إلا أنّ (سوف) كثرت في الكلام، وعُرف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فُعل به ذلك، كما قيل: أيشٍ تقول، وكما قيل: قم لاباك، وقم لا بِشانئك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لشانئك،

(١) الإنصاف ٦٤٦/٢، وشرح المفصل ١٤٨/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥/١، والمغني ١٨٤، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ١٢١/١ -دكتوراه.
(٢) سورة الضحى، الآية ٥.

وقد سمعت بيتًا حذفت الفاء فيه من كيف، قال الشاعر:

من طالبين لبُعــران لنــا رفــضت كيلا يُحسون مــن بُعْرانِنــا أَثَــرا

أراد: كيف لا يحسون؟، وهذا لذلك» [1].

وللكوفيين حجج ثلاث:

١- كثرة استعمال (سوف)، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: لاأَدْرِ، و لم أُبَلْ، و لم يَكُ، وخُذْ، وكُلْ. وأشباه ذلك. وهذا واضحٌ في كلام الفراء السابق.

٢- استدلوا بما جــاء من لغات في (سوف) فيها حذف، نحو: (سَــوْ أفعــل)، و(سَفَ أفعل) [2]، فإذا جاز حذف الواو تارة والفاء أخرى جاز الجمع بينهما في الحذف.

٣- أن دلالة السين و(سوف) على الاستقبال واحدة، فهذا التشابه في اللفظ والمعنى دليل على أن السين مأخوذة من (سوف) وفرع عليها [3].

وقد رجَّحَ أبو البركات الأنباري مذهب البصريين ورَدَّ أدلة الكــوفيين، فقــد رَدَّ دليلهم الأول بأن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس حتى يجعل أصلاً يقاس عليه. ورَدَّ استشهادهم بلغات (سوف) من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذه رواية تفرد بها الكوفيون فلايكون فيها حجة.

الثاني: إن صحت هذه الرواية فهي من الشاذ.

(١) معاني القرآن ٣/٢٧٤.

(٢) ذكر العكبري أن هاتين اللغتين حكاهما ثعلب، اللباب ٢/٣٨٣، وينظر : شرح الملوكي ٤٣٩، ومغــني اللبيــب ١٨٥.

(٣) الإنصاف ٢/٦٤٦. وينظر : ائتلاف النصرة ١٥٦.

الثالث: أن حذف الواو والفاء على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لانظير له في كلامهم فليس في كلامهم حرف حذف منه من حروفه طلبًا للخفة حتى لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحد.

ورَدَّ الثالثَ بأنّ سوفَ أشدُّ تراخيًا في الاستقبال من السين [1].

وهكذا ظهر التكلف واضحًا، فأما حديثه عن الدليل الأول: فإنّ الكوفيين لم يقيسوا الحذف، وإنما حكوا السماع عن العرب، قال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد معلقًا على ذلك: «ليس هنا قياس؛ لأنه قد ورد عن العرب (سوف أفعل) و(سو أفعل) بحذف الفاء، و(سف أفعل) بحذف الواو، وأجمعنا على أن الثاني والثالث مقتطعان من الأول، وورد عن العرب أيضًا (سأفعل) فقلنا: وهذا أيضًا مقتطع من الأول، فالمدار على الورود عن العرب، فأين القياس؟» [2].

أما حديثه عن الدليل الثاني، ففيه تعصب على الكوفيين، فمن قال إن الرواية إذا تَفَرَّدَ بها الكوفيون لاتكون حجة؟ والكوفيون أصحاب قراءات وسماع عن العرب، لا سبيلَ إلى نُكْرانِه.

ثم وضع أبو البركات احتمالاً لصحة هذه الرواية، فخرجها على الشذوذ. وأرى أن لا داعي لهذا؛ إذ الحذف لكثرة الاستعمال كثير، نحو: لا أَدْرِ، و لم أُبَلْ، و لم يَكُ، وخُذْ، وكُلْ. وأشباه ذلك، وقد سبق في احتجاج الكوفيين.

أما حديثه عن الدليل الثالث وهو اختلاف الدلالة بين السين وسوف، فقد ردّ على ذلك ابن مالك فقال: «وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي

(١) الإنصاف ٢/٦٤٧، وينظر: شرح المفصل ٨/١٤٨-١٤٩.
(٢) الانتصاف من الإنصاف ٢/٦٤٧.

والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سَنَنٍ واحدٍ، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع، فإن العرب عبرت بـ (سيفعل) و (سوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [3]، و ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [4] ومنه قول الشاعر:

وما حالــةٌ إلاّ سيُــصرَفُ حالهــا إلى حالة أُخرى وســوف تــزولُ

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر» [5].

وتبعه الرعيني، فبعد عرضه مذهب البصريين في أن السين وسوف معناهما مختلف قال: «وذهب قوم إلى أن معناهما واحد، وإليه تميل النفس؛ إذ لادليل على ما قالوه» [6].

(١) سورة النساء، الآية ١٤٦.
(٢) سورة النساء، الآية ١٧٥.
(٣) سورة النبأ، ٤، ٥.
(٤) سورة التكاثر، الآية ٣.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦-٢٧.
(٦) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ١/١٢١ (دكتوراه).

وأيَّدَ بعضُ المحدثين رأيَ الكوفيين، فقد وصف د. مهدي المخزومي منهجهم في هذه المسألة بأنه منهج يتفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها؛ لإيرادهم نظائر كثيرة من أفعال تأثرت بكثرة الاستعمال فحذف منها على خلاف القياس، بخلاف البصريين الذين أمعنوا في منهجهم العقلي حتى ليخيل أنهم ينكرون أن يكون للاستعمال أثرٌ، وللغة تطورٌ [(١)].

ثم ذكر دليلاً يؤيد مذهب الكوفيين، وهو اتفاق البصريين والكوفيين على أن (مذ) محذوفة من (منذ). مع أن البصريين يقولون كما سبق من كلام أبي البركات: «إن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون أصلاً في نفسه» [(٢)].

ونقل عنه ذلك د. السيد رزق الطويل [(٣)].

ولعل مما يؤيد رأي الكوفيين هنا، ما ذهب إليه بعض المحدثين من أنَّ «الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أُفرغت من معناها الحقيقي، واستُعملت مجرد موضِّحات» [(٤)].

ويبدو مما قدَّمناه أنَّ المذهبَ الكوفيَّ مقبولٌ؛ إذ تكتنفُه أدلة التأييد.

كأنَّ:

ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مركبة من (إنّ) وكاف التشبيه، وأصل كأنّ زيدًا أسدٌ: إنّ زيدًا كأسدٍ، ثم قُدِّمت الكاف، اهتمامًا بالتشبيه، فَفُتِحَتْ

(١) مدرسة الكوفة ٢٠٤.

(٢) مدرسة الكوفة ٢٠٦.

(٣) الخلاف بين النحويين ٢٢٧.

(٤) اللغة، لفندريس ٢١٦، وينظر : مدرسة الكوفة ٢٠٦-٢٠٧.

(إنّ)؛ لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر [1]. ووافقهم الفراء [2]. على أن المالقي قد رجح بساطة (كأنّ) وذكر أنه مذهب الأكثرين [3]. في حين قال ابن هشام في المغني: «كأنّ: حرف مركب عند أكثرهم، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه وليس كذلك» [4].

واستدلَّ ابنُ إياز على أنّ (كأنّ) مركبةٌ؛ بأنّه لا يجيء على أربعة إلا ورابعه حرف لين نحو: حتّى، وأمّا [5].

كلا:

ذهب الجمهور إلى أن (كلاّ) حرف بسيط معناه الردع والزجر [6].

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنها مركبة من كاف التشبيه، و(لا) النافية، ذكر أبوحيان والمرادي أنه زِيدت بعد الكاف لامٌ لتخرج عن معناها التشبيهي [7]. وقال ابن هشام: «وإنما شُددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع بقاء معنى الكلمتين» [8].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/١٥١، ٣٣٢، وسر الصناعة ١/٣٠٤، والإنصاف ١/١٩٧، واللباب ١/٢٠٥، وشرح الكافية ٤/٣٦٩، وجواهر الأدب ٤٨٧، والجنى الداني ٥٦٨، والهمع ٢/١٥١، ١٥٢.

(٢) الجنى الداني ٥٦٨، والهمع ٢/١٥٢.

(٣) رصف المباني ٢٨٤.

(٤) المغني ٢٥٢.

(٥) شرح إيجاز التعريف ٢٢.

(٦) رصف المباني ٢٨٧، والجنى الداني ٥٧٨، والارتشاف ٣/٢٦٢، والمغني ٢٤٩، والهمع ٤/٣٨٤، وينظر : حروف الجواب : ٤٤.

(٧) الارتشاف ٣/٢٦٢، ورصف المباني ٢٨٧.

(٨) المغني ٢٤٩، والهمع ٤/٣٨٤.

ويبدو لي أن ما ذهب إليه ثعلب من التركيب مأخوذ - والله أعلم - مما ألمح إليه الفراء في المعاني حين تحدث عن جواز الجمع بين أداتين لمسوغ، قال: «وأما قول الشاعر:

كماما امرؤٌ في مَعشَرٍ غيرِ رَهطِه		ضعيفُ الكلامِ شخصُه متضائلُ

فإنما استجازوا الجمع بين (ما) وبين (ما)؛ لأن الأولى وصلت بالكاف، كأنها كانت هي والكاف اسمًا واحدًا، ولم توصل الثانية، واستحسن الجمع بينهما. وهو في قول الله ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ كانت (لا) موصولةً، وجاءت الأخرى مفردة فحسن اقترانهما»[1].

وذهب ابن عُريف [2] إلى أن (كَلاَّ) مركبة من (كل) و (لا)، وردَّ عليه المالقي فقال: «وهذا كلام خَلْفٌ؛ لأن (كَلْ) لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل (لا)، إذ لا يُدعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في الإفراد، فهذا كلام لم يوافق فيه أحدًا ممن ادعى التركيب في غيره» [3].

وقد رَدّ ابن فارس القول بالتركيب من وجهين:

أحدهما: أنه لم يُحفظ عن قدماء أهل العربية.

والآخر: أنَّهُ لا يَتَأَيَّدُ بدليل.

ثم أشار ابن فارس إلى ما بين (كلاَّ) -مشددة- و(كلا) -مخففة- من تَبايُنٍ في المعنى، قال: «وذلك أنّ قول القائل: هذا شَيْءٌ كَلاَ، إنما هو تشبيه الشيء -وحقارته وقِلَّته وأنّه لامحصولَ له - بلاَ، وذلك أنّ (لا) كلمة نفي، وأما (كَلاَّ) فكلمةٌ مُشَدَّدَةٌ بعيدة

(١) معاني القرآن ١/١٧٦.
(٢) هو الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي، نحوي، فقيه (ت ٣٦٧هـ). ينظر : بغية الوعاة ١/٥٢٧.
(٣) رصف المباني ٢٨٧، وينظر الجنى ٥٧٨. وضبطه (كَلْ).والظاهر أنه الصواب.

سبق قوله عن الرباعي المضاعف: «وينسب إلى الثنائي لأنه يضاعفه» فأشار إلى أن الأصل ثنائي، ثم أشار بعد ذلك إلى أن هذا الثنائي تحول إلى ثلاثي لعلة صوتية مُتَوَهَّمَةٍ فقال: «والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقل بحرفي التضعيف، ومن الثلاثي المعتل، ألا ترى أنهم يقولون: صَلَّ اللجام صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت: صَلّ، تمد اللام وتثقلها، وقد خففتَها في الصلصلة، وهما جميعًا صوت اللجام»[1]، فكأن الخليل هنا يقارن ويربطُ بين (الصليل) على وزن (فَعِيل) و (الصَّلْصَلة)، فالصاد الثانية وقعت موقع الياء الزائدة، والمعنى العام واحد، إلا أن بينهما فرقًا دقيقًا، ثم بين أن التضعيف يؤدي وظيفة مشابهة لوظيفة التثقيل مع اختلاف دلالة كل واحد منهما، قال معقبًا: «فالثقل مَدٌّ، والتضاعف ترجيع يَخِفُّ فلا يتمكن؛ لأنه على حرفين، فلا يتقدَّر للتصريف حتى يضاعف أو يثقل، فيجيء كثير منه على ما وصفت لك، ويجيء كثير منه مختلفًا نحو قولك: صَرَّ الجندُب صريرًا، وصَرْصَرَ الأخطبُ صَرْصَرَةً، فكأنهم توهموا في صوت الجندُب مدًّا، وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعًا، ونحو ذلك كثير مختلف»[2].

ثالثا: حروف الزيادة عند الكوفيين:

مما سبق من آراء الكوفيين حول الرباعي والخماسي يظهر لنا أنّ الكوفيين لايقيدون حروف الزيادة بعشرة أحرفٍ كما فعل البصريون إذ حصروها في حروف (سألتمونيها)[3]، ففي (جعفر) على مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الجيم زائدة، أو الفاء أو الراء، وفي (زلزل) الزاي الثانية زائدة، وفي صرصر يحتمل أن تكون الصاد الثانية زائدة

(١) الخصائص : ٥٢/٢.

(٢) الخصائص : ٥٤/٢.

(٣) يظر مثلاً : المنصف ٩٨/١، والواضح ٢٦٤.

وزاد أبوالبركات [1] قول نافع بن سعد الطائي:

ولستُ بِلَوَّامٍ على الأمرِ بعــدَ مــا يفوتُ، ولكــنْ عَــلّ أن أَتَقَــدَّما

وقول العُجَير السلولي:

لكَ الخيرُ عَلّلْنا بهـــا، عَــلَّ ســاعةً تَمُرُّ، وسَهواءً من الليــلِ يــذهبُ

وقول الآخر:

لا تُهــينَ الفقــيرَ؛ عَلّــكَ أنْ تَرْكَعَ يَومًــا والــدَّهرُ قــد رَفَعــهْ

وقول أم النُحيف:

تَرَبّصْ بها الأيــامَ عَــلّ صُــرُوفَها سَتَرمي بهــا في جــاحِمٍ مُتَــسَعِّرِ

٢- وأيدوا ذلك بزيادة اللام في (زيدل، وعبدل، وأولالــك) ونحــوه؛ لأن هــذه الكلمات ترد بغير لام والمعنى واحد [2].

٣- مما يدل على زيادة اللام أنها وأخواتها عملن النصب والرفع لشبه الفعل، فكــل واحدة على وزن من أوزان الفعل فــ(أنَّ) مثل: مَدَّ، و(ليت) مثل: ليس، فلو قلنا إن اللام أصلية لأدى ذلك إلى ألا تكون على وزن للفعل [3].

٤- كثرة التصرف فيها والتقلب بها، وجواز زيادة التاء فيها [4].

---

(١) الإنصاف ٢١٩/١-٢٢٣.

(٢) الإنصاف ٢٢٣/١.

(٣) الإنصاف ٢٢٤/١.

(٤) شرح الكافية ٣٧٤/٤، وينظر : جواهر الأدب ٤٩١.

وذهب الكوفيون إلى أن لام (لعَلّ) الأولى أصلية [1]، فهي حرف بسيط. وحجة الكوفيين ما يأتي:

١- أن (لعلّ) حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن الزيادة مختصة بالأسماء والأفعال.

٢- أن اللام لا تكاد تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذًّا، نحو: (زيدل، وعبدل، وفحجل) في كلمات معدودة [2].

وقد صحح أبو البركات مذهب الكوفيين، قال: «والصحيح في هذه المسألة ماذهب إليه الكوفيون» [3]. ثم رد حجج البصريين، فخرج شواهدهم في الدليل الأول على الحذف لكثرة الاستعمال، ورد الثاني بأن هذا يعتبر فيما يجوز أن تدخله الزيادة، والحروف لايجوز أن تدخلها الزيادة، ورد الثالث بأن الشبه بين لعل والفعل من وجوه أخرى ذكرها، وهي قد نقصت عن أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل، وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية إلا نادرًا [4].

وعدَّ العكبري قول الكوفيين أقوى القولين؛ «لأن الزيادة تصرف، والحروف بعيدة منه، ولأن الحرف وضع اختصارًا، والزيادة عليه تنافي ذلك» [5].

وبمثل ذلك رجح الرضي مذهب الكوفيين، إذ قال: «واللام الأولى في لعل زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة، إذ مبناها على الخفة» [6].

---

(١) الإنصاف ١/٢١٨.

(٢) الإنصاف ١/٢٢٤.

(٣) نفسه.

(٤) الإنصاف ١/٢٢٥-٢٢٧.

(٥) اللباب ١/٢٠٦.

(٦) شرح الكافية ٤/٣٧٤.

وذهبَ ابنُ إيازٍ إلى أنّ (لعلّ) أصلها: علّ؛ لأنّه لا يجيء على أربعة إلا ورابعه حرف لين نحو: حتّى، وأمّا [1].

ورجح د. هادي الهلالي مذهب البصريين استنادًا إلى الشعر وإلى اللغات الواردة في (لعل) [2].

وإذا نظرنا في منهج الحِجاج في هذه المسألة وجدنا أن الكوفيين سلكوا في هذه المسألة سبيل البصريين في مسائل أُخَرَ من التأويل والتخريج على الشذوذ، وتحكيم العقل، ورفض السماع. ونجد أن البصريين سلكوا سبيل الكوفيين في الالتزام بالمسموع، والتقيُّد به والتقعيد له. فلعل هذا التداخل والتبادل بين المنهجين يدل على توافقٍ بين الفريقين أحيانًا.

ولذا توقف بعض الدارسين في ترجيح أحد المذهبين في هذه المسألة، قال د. الطويل بعد عرضه المسألة: «ومع هذا الجهد المبذول حول هذه المسألة فإني أرى أنه مجرد مظاهرة جدلية، ولا ثمرة ترجى من ورائها في تطور الدراسات النحوية» [3].

لكنّ:

ذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وهو حرف نادر البناء، لامثال له في الأسماء ولا في الأفعال [4].

---

(١) شرح إيجاز التعريف ٢٢.

(٢) الحروف العاملة في القرآن الكريم ١٧٧.

(٣) الخلاف بين النحويين ٢٣٣.

(٤) اللباب ٢٠٦/١، شرح المفصل ٧٩/٨، وشرح الكافية ٣٧٢/٤، والجنى ٦١٧، والمغني ٣٨٤، والهمع ١٤٨/٢.

وللكوفيين أقوال في تركيب (لكنَّ):

١- ذهب الفراء من الكوفيين إلى أنها مركبة من (إنَّ)، زيدت عليها لام وكاف، مستدلاً بدخول اللام في خبرها كما تدخل في خبر (إنَّ)، قال الفراء في حديثه عن (لكنَّ) -مشددة النون-: «وإنما نصبت العرب بها إذا شُددت نونها لأن أصلها: إنّ عبدالله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا؛ ألا ترى أن الشاعر قال:

* ولكنني من حُبِّها لَكَميدُ *

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إنّ)» [1]. ثم مكن الفراء هذا التركيب بتنظيره بغيره فقال: «وهي فيما وُصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِن عَبْسِيَّةٍ لَوَسيمةٌ على هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولها

وصل (إنَّ) هاهنا بلام وهاء، كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره» [2].

٢- وذهب باقي الكوفيين إلى أنها مركبة من (لا) و(إنَّ) والكاف الزائدة، وحذفت الهمزة تخفيفًا بعد نَقْلِ حركتها إلى الكاف، قال الرضي: «وقال الكوفيون هي مركبة من (لا) و(إنَّ) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: لا كإنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة» [3].

ونقل السيوطي أقوالاً أُخَر عن الكوفيين، قال: «والكوفيون على الثاني -يعني

(١) معاني القرآن ١/٤٦٥-٤٦٦. وينظر: المغني ٣٨٤.
(٢) نفسه ٤٦٦. والهاء في (لَهِنَّك) ليست مبدلة على مذهب الفراء، وإنما هي جزءٌ من لفظ الجلالة (الله) تركَّبَتْ مع (إنّ). ينظر مبحث (لهنك) فيما يأتي ص ١٢٧.
(٣) الإنصاف ١/٢٠٩، وشرح المفصل ٨/٧٩، وشرح الكافية ٤/٣٧٢، وينظر: المغني ٣٨٤.

التركيب- ثم اختلفوا، فقال الفراء: هي مركبة من (لكنْ) ساكنة النون و (أنَّ) المفتوحة المشددة، طُرِحت الهمزة فحُذِفت نون (لكن) لملاقاتها الساكن.

وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من (لا) و (أن) حذفت الهمزة وزيدت الكاف.

وقال آخرون: هي مركبة من (لا) و (كأنّ) واختاره السهيلي» [1].

وقد ردَّ بعض العلماء مذاهب الكوفيين في هذه المسألة، على النحو التالي:

أ) فقد ردّ أبو البركات أدِلَّةَ الكوفيين بما يأتي:

١- فخَرَّجَ قول الشاعر (ولكنني من حبها لكميد) على أنّه شاذٌّ، وأنَّه لا يكاد يُعرف له نظير في كلامهم.

٢- وذهبَ إلى أنّ القول بالتركيب دعوى لادليل عليها ولا معنى.

٣- لا نُسَلِّمُ أن الهاء زائدة في (لهنك)، إنما هي مبدلة من همزة (إنّ)، ولهذا نظائر مشهورة ذكرها.

٤- رد قول الفراء بأن الحرف قد يوصل في أوله نحو (هذا) بأنه خلاف الأصل فلا يقاس عليه [2].

ب) وضعّفَ أبو البقاء مذهب الكوفيين؛ «لأن التركيب خلاف الأصل، ثم هو في الحروف أبعد، ثم إن فيه أمرين آخرين يزيدانه بعدًا، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة، وحذف الهمزة، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي» [3].

---

(١) الهمع ٢/١٥٠.

(٢) الإنصاف ١/٢١٤-٢١٦.

(٣) اللباب ١/٢٠٦

جـ) ورد الرضي مذهب التركيب بقوله: «ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك... والأصل عدم التركيب» (1).

ومع أنَّ ابنَ يعيش اختار مذهبَ البصريين، فقد استحسن مذهب الكوفيين لما استشهدوا به من دخول اللام في خبرها، وندرة البناء، قال بعد عرض مذهب الكوفيين: «وهو قول حسن؛ لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر (إنَّ) على مذهبهم ومنه (ولكنني... لعميد). والمذهبُ الأولُ لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفًا واحدًا» (2).

أما المحدثون فأيدوا فكرة التركيب فيها، ولكنهم قالوا بأنها مركبة من (لا) و(كِنْ) المقابلة لكلمة (ken) العبرية والآرامية، التي معناها (هكذا) (3).

ويرى د. المخزومي أن الكوفيين أدقُّ حسًّا إذ قالوا بتركيب (لكنّ) (4) قال: «وهم -أعني الكوفيين- في مقالتهم بتركيبها أدقُّ من حيث الحسِّ اللغوي من البصريين، بقطع النظر عن إصابة الرأي فيها وعدم إصابته؛ لأن بناءها غريب ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة...» (5).

لَنْ، لَمْ:

أ) ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من (لا) و(أنْ)، حذفت الهمزة تخفيفًا فالتقى

---

(1) شرح الكافية ٣٧٢/٤.

(2) شرح المفصل ٧٩/٨.

(3) شرح إيجاز التعريف ٢٢.

(٤) التطور النحوي لبرجشتراسر ١٧٩. وينظر : مدرسة الكوفة ٢٢٠، والخلاف بين النحويين ٢٢٤.

(٥) مدرسة الكوفة ٢٢٠. وينظر : الخلاف بين النحويين ٢٢٣.

الألف والنون، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي (لن) ومعناها مثل (لا) ولكنها أوكد [1].

وهو قول الكسائي، قال السيرافي: «وحكى الكوفيون عن الكسائي مثل قول الخليل» [2]، ونسبه المرادي، وابن هشام، والأشموني إلى الخليل والكسائي [3].

ب) وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة غير مركبة، وأنها حرف واحد موضوع للنفي، مثل: لمْ، ولا، وما [4].

وأما (لم) فهي بسيطة عند الجمهور أيضًا، أشار سيبويه إلى ذلك حين شبه بساطة (لن) ببساطة (لم) فقال: «ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم» [5]. إلا أن الخليل يرى أنها مركبة من لام ضُمت إلى (ما) ثم حذفت الألف، كما قالوا (بِمَ) وأسكنت الميم لكثرة الاستعمال [6].

وقد رُدَّ مذهب التركيب الذي قال به الخليل والكسائي من وجوه:

١- أن الأصل عدم التركيب، فلا يدعى إلا بدليل وبرهان [7].

٢- وردَّ سيبويه رأيَ الخليل بأنه لو كانت (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها

---

(١) العين ٨/٣٥٠، والكتاب ٣/٥، ومعاني الحروف للرماني ١٠٠، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٨٩، وسر الصناعة ١/٣٠٥، ومقاييس اللغة ٥/١٩٨، والصحاح (لن)، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ق١٣٩مخطوط، وأسرار العربية ٣٢٩، واللباب ٢/٣٢، والمحيط المجموع ٢/١٩١ (ماجستير).

(٢) شرح الكتاب ٣/١٨٨-ب.

(٣) الجنى ٢٧١، والمغني ٣٧٤، وشرح الأشموني ٣/٢٧٨.

(٤) الكتاب ٣/٥، والمقتصد ٢/١٠٥٠، وأسرار العربية ٣٢٩، وشرح الكافية ٤/٣٩، والأشموني ٣/٢٧٨.

(٥) الكتاب ٣/٥، وينظر : المقتصد ٢/١٠٥٠.

(٦) العين ٨/٣٢١.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣/١٨٨-ب، واللباب ٢/٣٣، والجنى ٢٧١.

عليها، قال: «ولو كانت على ما يقول الخليل لَما قلت: أمّا زيدًا فلن أضرب؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة فكأنه قال: أمّا زيدٌ فلا الضرب له» (١).

ورُدَّ هذا، قال أبو عثمان المازني: «لا يلزم الخليل ذلك؛ لأجل أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب» (٢)، وبهذا أخذ ابن جني في سر الصناعة (٣).

٣- أنه يلزم من التركيب أن تكون (لن) وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: (لن يقوم زيدٌ) كلامًا (٤). ورده الجرجاني بما ردّ به أبو عثمان السابقَ (٥).

جـ) وذهب الفراء إلى أن (لم) و (لن) أصلهما (لا)، فأبدلوا من ألف لا نونًا وجحدوا بها المستقبل من الأفعال، ونصبوه بها، وأبدلوا من ألف لا ميمًا وجحدوا بها المستقبل الذي بمعنى المضي، وجزموه بها (٦).

ورُدَّ مذهبُ الفراء من وجوه:

١- ذكرَ الرضيُّ أنَّ هذا القول للفراء دعوى لا دليل عليها (٧).

٢- وأن (لا) لم توجد ناصبةً في موضع (٨).

٣- وزاد ابن هشام ثالثًا هو: أن «المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس

---

(١) الكتاب ٣/٥، وينظر: الإنصاف ١/٢١٦، والجنى ٢٧١.
(٢) المقتصد ٢/١٠٥٠، وينظر: أسرار العربية ٣٢٩، واللباب ٢/٣٣، وشرح الكافية ٤/٣٩، والجنى ٢٧١.
(٣) سر الصناعة ١/٣٠٦.
(٤) الجنى ٢٧١.
(٥) المقتصد ٢/١٠٥١.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٨٢، وشرح الكافية ٤/٣٨، والجنى ٢٧٢، والمغني ٣٧٣، واللسان (لن)، والأشموني ٣/٢٧٨ والهمع ٤/٩٤.
(٧) شرح الكافية ٤/٣٩، وينظر: الجنى ٢٧٢.
(٨) شرح الكافية ٤/٣٩، و ينظر: الجنى ٢٧٢.

نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [1] و ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ [2]»[3].

ودَعَّمَ الشَّلَوبينُ مذهبَ الخليل بأن فيه تقليلاً للأصول، ردًّا على من قال: الأصل عدم التركيب، قال: «وللخليل – رحمه الله – أن يقول: مَأْخَذُنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل الأصول ما أمكن لا لتكثيرها؛ ولذلك لم نقل في: يضربُ واضربْ وضارب ومضروب وضربَ وضَرْب وضَرُوب إنها أصول كلها، إنما جعلنا واحدًا منها أصلاً وهو ضَرْب، وجعلنا الباقي فروعًا عليه» [4].

وتؤيد الدراسات اللغوية الحديثة المقارنة، مذهب الكسائي والخليل في تركيب (لن)، إذ افترض برجشتراسر أن أصل النفي في اللغة السامية الأم (لا) و(ما)، ثم اشتقت العربية من (لا) أدوات أُخَر نحو: ليس، ولن، وما، ثم قال: «ولن مركبة من لا وأن» [5]. ويميل د. إبراهيم السامرّائي إلى تأييد رأي الفراء، قال: «وربما استطعنا أن نقول: إنّ (لن) و(لم) من حقيقة واحدة ولكنّ الاستعمال قد خصَّ كلاًّ منهما باستعمال خاص» [6].

لولا:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنها مركبة من (لو) و (لا)، قال الخليل: «وأما (لولا)، فجمعوا بين (لو) و (لا) في معنيين، أحدهما: (لو لم يكن)، كقولك: لولا زيد لأكرمتك،

(١) سورة العلق، الآية ١٥.
(٢) سورة يوسف، الآية ٣٢.
(٣) المغني ٢٧٣-٢٧٤.
(٤) شرح الجزولية ٤٧٤/٢، وينظر : الأشباه والنظائر ٢٣٥/١.
(٥) التطور النحوي ١٦٨، ١٦٩. وينظر : مدرسة الكوفة ٢١٦، والخلاف بين النحويين ٢٢١.
(٦) فقه اللغة المقارن ١٥١.

معناه: لو لم يكن، والآخر (هَلاّ)، كقولك: لولا فعلت ذاك، في معنى: هلاّ فعلت»[1].

وقال سيبويه: «هلاّ، ولولا، وألا: ألزموهن (لا)، وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهنَّ معنى التحضيض» [2].

وتابعهما ثعلب قال في مجالسه: «قال أبو العباس: أصل لولا أن لــو للــتمني، ولا للجحد، فلما ضُمتا صارتا كلمة واحدة» [3].

ونسب أبو البركات مذهب التركيب إلى الكوفيين [4]، فهم موافقون للبصريين.

لام المستغاث:

ذهب البصريون إلى أنها حرف مستقل بنفسه واختلفــوا في كونهــا لام الجــر، أو زائدة[5].

وذهب الكوفيون إلى أنها بقية اسم هو (آل)، والأصل في: يا لَزيدٍ: يا آل زيــد، ثم حذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين. واستدلوا بقوله:

فَخَيرٌ نحــن عنــدَ النــاس مــنكم		إذا الداعي الــمُثوِّبُ قال يــالا [6]

(١) العين ٨/٣٥٠.

(٢) الكتاب ٣/١١٥.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٥٥٩.

(٤) الإنصاف ١/٧١.

(٥) الجنى ١٠٤، والمغني ٢٨٨، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٧/٧١٨ (دكتوراه)، وائــتلاف النــصرة ١٥٧-١٥٨، والهمع ٣/٧٤.

(٦) المراجع السابقة وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٢.

ورُدّ مذهب الكوفيين بأشياء:

١- لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الأصل: ياقوم لا فرار، أو لا تفروا، وحذف [١].

٢- أن هذه اللام لو كانت مقتطعة غير مستقلة لم تزل مفتوحة، وقد كُسرت في العطف في نحو: يا لَزيدٍ ولِعمروٍ، فكسرها في (لِعَمرٍو) دليل على أنها حرف الجر رجعت إلى أصلها من الكسر [٢].

٣- لو كانت بعض آل، لم تدخل على ما لا تدخل عليه (آل)، نحو: يالَلّه، ويالَلناس، ويا لَهؤلاء [٣].

٤- أن العرب تقول: يا لَك، فلو كان أصله: يا آلَك، لم يجز؛ لأنه لايجوز: يا غلامك[٤].

مِنْ:

المشهور أنها حرف ثنائي الوضع، أصلها عند سيبويه، بكسر النون، ولكن فتحت تشبيهًا بغيرها من الأدوات المبنية على الفتح نحو: أينَ، وكيفَ، وقد تأتي على القياس، جاء في اللسان: «قال سيبويه: قالوا: مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين ففتحوا، وشبهوها

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٣، والمغني ٢٩٠، وشرح الرعيني ٧١٩/٧.
(٢) شرح التسهيل ٤١٢/٣، وشرح الرعيني ٧١٩/٧.
(٣) نفسهما.
(٤) شرح الرعيني ٧١٩/٧.

بأينَ وكيفَ، يعني أنه قد كان حكمها أن تكسر لالتقاء الساكنين، ولكن فتحوا لما ذكر، قال: وزعموا أن ناسًا يقولون: مِنِ الله، فيكسرونه ويُجْرونه على القياس. يعني أن الأصل في كل ذلك أن تكسر لالتقاء الساكنين» [1].

وذهب الكسائي والفراء إلى أنها ثلاثية الوضع، وأصلها: (منا)، حذفت الألف وسكنت النون؛ لكثرة الاستعمال، والفتحة في (مِنَ الرجل) دليل على الألف المحذوفة. قال السيرافي زاعمًا أنْ لاحجَّة للكسائي: «وكان الكسائي يقول: إن مِن فتحت النون فيها؛ لأن الأصل: (مِنَا)، ولم يأت في ذلك بحجة مقنعة» [2].

واحتج الفراء والكسائي بالسماع، قال ابن مالك: «حكى الفراء أن بعض العرب يقول في مِنْ: مِنَا، وزعم أنه الأصل، وخُففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون» [3]. وذكر الإربلي أن الفراء يعزو هذا القول إلى أستاذه الكسائي [4].

ولعل ابن مالك يريد بحكاية الفراء عن العرب ما جاء في اللسان: «وأنشد الفراء عن بعض قضاعة:

مِنَا أنْ ذَرَّ قَرْنُ الشمسِ حتى ... أغاثَ شَرِيدَهم فَتَنُ الظلامِ

قال ابن جني: قال الكسائي: أراد مِنْ، وأصلها عندهم (مِنَا)، واحتاج إليها فأظهرها على الصحة هنا» [5]، وقال السيوطي: «فعلى هذا هي ثلاثية، والجمهور أنها ثنائية، وأولوا البيت...» [6].

---

(١) اللسان (منن).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣٧٧ (مطبوع بتحقيق عبدالمنعم فائز)، وينظر : شرح الشافية ٢/٢٤٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٣٠.

(٤) جواهر الأدب ٣٣٤.

(٥) اللسان (منن). وينظر : الهمع ٤/٢١١

(٦) الهمع ٤/٢١١.

وقد رُدَّ مذهب الكسائي والفراء في أن الأصل (مِنا) بما يأتي:

١- أن الأصالة تحتاج إلى دليل [١].

٢- خرّجَ ابن جني البيت المذكور على أن (مِنا) مصدر مَنَى يَمني إذا قدَّر، استُعمل ظرفًا، قال ابن منظور في تأويل البيت: «قال ابن جني: يَحْتَمِلُ عندي أن يكون (منا) فِعْلاً من مَنَى يَمني إذا قدَّر، فكأنّه تقدير ذلك الوقت وموازنته، أي: من أول النهار لا يزيد ولا ينقص» [٢]، وقال السيوطي: «أي تقديرُ إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشمس وموازنتُه إلى أن غَرَبَتْ»[٣].

٣- قال ابن مالك: هو لغة لبعض العرب، وقال أبوحيان: ضرورة» [٤].

ويبدو لي أن الكسائي والفراء قد أصابا فيما ذهبا إليه، يؤيدهم السماع عن العرب، قال الأزهري: «ويقال: جاءنا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فتخفض النون. وتقول: جاءنا من الخَبَرِ ما أوجبَ السَّكَرَ، فتفتح النون؛ لأن عن كانت في الأصل عَنِي، ومن أصلها مِنا، فدلت الفتحة على سقوط الألف، كما دلت الكسرة في عن على سقوط الياء» [٥]، ثم استشهد بالبيت المذكور.

أما تخريج ابن مالك على أن (مِنا) لغة لبعض العرب، فهو يؤيد مذهب الكسائي والفراء، إذ اللغاتُ تدلُّ على الأصل، أو على تطور أصلِ الكلمة.

أما تخريجهم البيت على أن (مِنا) مصدر، فهو وجه جائز لا واجب، فيتساوى المذهبان في هذا الشاهد. والله أعلم.

(١) جواهر الأدب ٣٣٤.
(٢) اللسان (منن). وينظر : الهمع ٢١١/٤.
(٣) الهمع ٢١١/٤.
(٤) الهمع ٢١١/٤.
(٥) تهذيب اللغة ٢١٧/٣.

نُونا التَّوْكيد:

يرى البصريون أن كُلاً من نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة أصلٌ بذاته، ويرى الكوفيون أنَّ الخفيفةَ فرعٌ من الثقيلة ومُخَفَّفَةٌ عنها، قال الرضي: «واعلم أن كلاً من الثقيلة والخفيفة حرفٌ برأسها عند سيبويه. وعند أكثر الكوفيين: المخففة فرع المثقلة»[(1)]، وقال المرادي: «وهما أصلان عند البصريين؛ لتخالف بعض أحكامهما، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد. قاله الخليل. ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة» [(2)].

وأرى أن نص كلام سيبويه في الكتاب لا يفيد أنهما أصلان، بل قد يفهم منه أن الخفيفة فرع الثقيلة، كما نُسب إلى الكوفيين، قال سيبويه في تمثيله دخول نون التوكيد على الأمر: «وذاك قولك: لَتَفْعَلَنَّ ذاك، ولَتَفْعَلانِّ ذاك، ولَتَفْعَلُنَّ ذاك. فهذه الثقيلة. وإن خَفَّفْتَ قلتَ: لَتَفْعَلَنْ ذاك، ولَتَفْعَلُنْ ذاك» [(3)].

فلعلَّه يريد من قوله: «وإن خَفَّفْت» أنَّ الخفيفةَ فَرْعٌ عن الثقيلة، وبهذا يتفق سيبويه والكوفيون فيما أحسب.

أيَا، هَيَا:

ذهب الأكثر إلى أنهما أصلان، قال ابن يعيش: «واختلف العلماء في أيا وهيا، فقال الأكثر: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر» [(4)].

---

(1) شرح الكافية ٤/٤٩٣.

(2) الجنى ١٤١، وينظر : الارتشاف ١/٣٠٣، والمغني ٤٤٣.

(3) الكتاب ٣/٥٠٩.

(4) شرح المفصل ٨/١١٨.

وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل في هيا: (أيا)، والهاء بدل من الهمزة، على حد قولهم في إياك: هِيّاك، قال الشاعر:

فَإِيّاكَ والأمرَ الذي إن تَوَسّعتْ		مَوارِدُهُ ضاقتْ عليكَ مصادِرُهْ

وقال ابن السكيت في قول الآخر:

فانصرفَت وهي حَصانٌ مُغْضَبَهْ		ورَفَعَتْ بصوتها هيا أبَهْ

أراد: أيا أبه، وإنما أبدل من الهمزة هاء [1].

وتبعه صاحب معاني الحروف [2]، وابن الخشاب [3]، ونقل السيوطي أن ابن هشام جزم به في المغني [4].

ويترجح مذهب ابن السكيت لأمرين:

١ - استعمال (أيا) أكثر من (هيا) والمعنى واحد، وهو نداء البعيد [5] يقوي ذلك أن (أيا) هي الأصل، قال ابنُ يعيش مُستحسنًا مقولة ابن السكيت: «ولا يبعد ما قاله؛ لأن (أيا) أكثر استعمالاً من (هيا) فجاز أن يعتقد أنها أصل» [6].

٢ - كثرة إبدال الهاء من الهمزة في العربية. وبذلك رجح المالقي مذهب الإبدال، ونسبه إلى الأكثرين خلافًا لابن يعيش [7].

---

(١) الإبدال لابن السكيت ٨٨، وسر الصناعة ٢/٥٥٤، وشرح المفصل ٨/١١٨، وجواهر الأدب ٤١١، وتوضيح المقاصد ٣/٢٦٨، والهمع ٣/٣٦.

(٢) معاني الحروف المنسوب إلى الرماني ١١٧.

(٣) المرتجل ١٩١. وينظر : الجنى ٥٠٧.

(٤) الهمع ٣/٣٦. و لم أجده في المغني.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٧٥، وجواهر الأدب ٤١١.

(٦) شرح المفصل ٨/١١٩.

(٧) رصف المباني ٤٧٢.

لَهِنَّك:

نقل السيرافي في (لهنك) ثلاثة مذاهب [1]:

١- ذهب سيبويه إلى أنّ أصلها (إنّ) أبدلوا همزتها هاءً على لغة بعض العرب، كما قيل: إِيّاك وهِيّاك، وأرقت وهرقت، واللام لليمين، كلام (لَـمَا) في: إنّ زيدًا لَـمَا لينطلقَنَّ.

٢- ذهب الفراء إلى أنها مركبة من كلمتين، وأن الأصل: والله إنك، فخُلطتا، فصار فيهما اللام والهاء من (الله)، والنون من (إنّ) المشددة، وحذفوا ألف (إنّ) كما حذفوا الواو من (أوّل). وأنشد في (لهنك) قول الشاعر:

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ على هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يقولُها

٣- حكاه المفضل بن سلمة لغير الفراء، وهو أن أصله: لله إنك، على التعجب. وقد وازن المفضل بينه وبين مذهب الفراء السابق فقال: «وهذا أَسهلُ في اللفظ، وأبعد في المعنى، والذي قال الفراء أصحُ في المعنى؛ لأن قول القائل: والله إنك لقائم أصح من: لله إنك لقائم.واللام في الجواب دليل على القسم، وقولُهم تعجب، والتعجب لايدخل معه (إنّ)، وذلك أن التعجب وُضع لما هو قائم ولما قد مضى» [2].

ويبدو أن مذهب سيبويه هو الراجح، لما يأتي:

١- أنه لا تكلف فيه، في حين أن الفراء تكلف كثيرًا في التقدير، قال الرضي عن مذهب الفراء: «وفيما قال تكلفات كثيرة» [3].

٢- مذهب الفراء وسيبويه متفقان في المعنى، فالمعنى القَسَمُ في المذهبين، ويؤيد

(١) شرح السيرافي ٤/٤٠/ب، وينظر : شرح الكافية ٤/٣٦٢-٣٦٤.
(٢) شرح السيرافي ٤/٤١-أ. وينظر : شرح الكافية ٤/٣٦٣.
(٣) شرح الكافية ٤/٣٦٣.

مذهبَ سيبويه السماعُ عن العرب، نحو هَنَرتُ، وهَرَحتُ، وهَرقتُ، وقول الشاعر:

فَهِيّاكَ والأمرَ الـــذي إنْ تَـــوَسَّــعتْ مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ الـــمَـــصادِرُ

وقول الآخر:

أَلا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَـــلِ الحِمَـــى لَهِنَّكَ مِنْ بَـــرْقٍ علـــيَّ كـــريمُ [1]

٣- تركيب اللام والهاء من لفظ الجلالة مع (إنَّ) على مذهب الفراء فيه محـــذور، اجتنابُه أولى.

* * * * *

(١) شرح المفصل ١٠/٤٢. وينظر: مدرسة الكوفة ٢٢٦.

ثانيًا: الأسماء

أ) الضمائر[1]

أنا:

ذهب البصريون إلى أن أصل هذا الضمير الهمزة والنون، وزيدت الألف وقفًا لبيان الحركة، وشبهوها بالهاء في (اغْزُهْ وارْمِهْ) [2].

ويبدو أن البصريين اعتمدوا في مذهبهم هذا على النظرة الشاملة لضمائر الرفع المنفصلة، يقول د. محمد عبدالله جبر: «وأساس هذا الرأي أن الهمزة والنون يُكوِّنان الاسم الأصيل في صيغة الضمير، وأن ما يلحقه من تاء وميم ونون علامات لبيان العدد والنوع، وخلو الضمير من مثل هذه العلامات يعتبر علامة خاصة به، وأنه قد كان من حقه أن تلحقه تاء مضمومة» [3].

واحتج البصريون:

١- بوقوع الألف موقع ما لا شبهة في زيادته وهو هاء الوقف، كقول بعض العرب وقد لِيمَ في نحره جملَه للضيف غير مُكتَفٍ بفصده: (هذا فصدي أَنَهْ) في الوقف، ومنه قول الشاعر:

إنْ كنتُ أدري فَعَلَيَّ بَدَنَهْ ... مِنْ كَثْرةِ التَّخليطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

---

(١) مصطلح (الضمير) بصري، والكوفيون يسمونه (المكنيّ). شرح الأشموني ١/١٠٩.

(٢) المنصف ١/٩، وشرح اللُّمَع لابن بَرهان ١/٢٩٨، وشرح المفصل ٣/٩٣، وشرح الشافية ٢/٢٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٤١، والارتشاف ١/٤٧٣، والمساعد ١/٩٨، وشرح الأشموني وحاشية الصبان ١/١١٤، والهمع ١/٢٠٦، ٢٠٧. وينظر الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبدالله جبر ٢١.

(٣) الضمائر في اللغة العربية ٢١.

٢- بسقوط الألف من (أنا) في لغةٍ، إذ جاء عن بعضهم تسكين النون وصلاً ووقفًا فيقول: أنْ فعلتُ [١].

وذهب الكوفيون إلى أن الألف من أصل الكلمة، واختاره ابن مالك [٢]. واحتجوا بثبات هذه الألف حالة الوصل، واستشهدوا بقراءة نافع: ﴿ أَنَاْ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾[٣]، بإثبات الألف وصلاً، وقد قرأ نافع بذلك في اثني عشر موضعًا من القرآن الكريم [٤]. وقول الشاعر:

أنـــا ســـيفُ العَـــشيرةِ فـــاعرِفوني ... حَميـــدٌ قـــد تَـــذَرَّيتُ الـــسَّناما

بإثبات الألف في الوصل [٥]. وقال أبو النجم:

* أنا أبو النجم وشِعرِي شِعْرِي *

فأثبت الألف وصلاً ووقفًا [٦].

ورَدَّ ابن يعيش حجة الكوفيين فقال مُخَرِّجًا القراءة والشعر: «ولاحجـــة في ذلـــك لقلته، ولأن الأعم الأغلب سقوطها - يعني الألف - ومجاز البيت والقراءة علـــى إجـــراء الوصل مُجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه...» [٧].

---

(١) شرح المفصل ٩٣/٣-٩٤، وشرح الكافية ٤١٧/٢، والهمع ٢٠٧/١.

(٢) شرح المفصل ٩٣/٣، وشرح الشافية ٢٩٤/٢، وشرح الكافية ٤١٧/٢، والارتشاف ٤٧٣/١، والمساعد ٩٨/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١١٤/١، والهمع ٢٠٧/١. وينظر الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبدالله جبر ٢١.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٨. وينظر قراءة نافع في الكشف ٣٠٦/١، وشرح المفصل ٩٣/٣، والهمع ٢٠٧/١.

(٤) الكشف ٣٠٦/١، (مع الحاشية ٤).

(٥) شرح المفصل ٩٣/٣.

(٦) الهمع ٢٠٧/١.

(٧) شرح المفصل ٩٣-٩٤. وهذا مأخوذ من المنصف ١٠/١.

ويظهر لي أن الراجح مذهب الكوفيين القائلين بأصالة ألف (أنا) لما يأتي:

١- يُضْعِفُ قِياسَ البصريين الوقفُ على (أنا) بالهاء قياسًا على (اغزُهْ وارمِهْ)، وذلك أن هذه لغة لبعض العرب، كما أن إثبات الألف لغة لآخرين، قال الفراء: «ومن العرب من يقول: أنا قلت، بتمام الألف فقُرِئت ﴿ لَّٰكِنَّاْ ﴾ [١] على تلك اللغة... ومن العرب من يقول إذا وقف: أَنَهْ، وهي في لغة جيدة، وهي في عليا تميم وسفلى قيس»[٢]. وبذلك تتساوى اللغتان، ولا تكون إحداهما حجة على الأخرى.

٢- يقوي مذهبَ الكوفيين السماعُ، وهو غير قليل ولا نادر، إذ قرأ نافع المدني بإثبات ألف (أنا) في اثني عشر موضعًا من كتاب الله عزوجل، وبيت حميد، وبيت أبي النجم السابقين، وقول العُدَيل الآتي:

أنا عَدلُ الطِّعان لِمَن بَغاني أنا العَدلُ المُبينُ فاعْرِفُوني[٣]

وغيره.

٣- يضعفُ تخريج البصريين للآية والشعر على إجراء الوصل مُجرى الوقف، لأن ابن جني قال عنه «وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر» [٤]، ولا ضرورة -هنا- تدعو إلى ذلك مع وجود السماع.

٤- حكى الفراء «آن فعلت» بالقلب المكاني في (أنا)، بتقديم الألف على النون، وهذا يؤكد أن الألف أصلية، إذ القلب المكاني لا يكون إلا في الأحرف الأصول

(١) سورة الكهف، آية ٣٨. والأصل : ولكن أنا، كما ذكر الفراء، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤١.
(٢) معاني القرآن ٢/١٤٤.
(٣) اللسان (أنن).
(٤) المنصف ١/١٠، وينظر شرح المفصل ٣/٩٤.

(ف.ع.ل) [1]، قال ابن يعيش: «وقد حكى الفراء آن فعلت بقلب الألف إلى موضع العين، فإن صحت الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم» [2].

٥- رجح ابن مالك كون الألف أصلية بأشياء:

أ) فتح النون في لغة من أسقط ألف (أنا) مراعاةً للأصل ودلالةً على الألف المحذوفة، وقاس ذلك على حذف ألف (أما) والدلالة عليها ببقاء الفتحة في: أمَ والله.

ب) لو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبني بناء لازمًا، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون نحو: (كَمْ وعَنْ ولَنْ وأنْ)، وإنْ حُرِّك فشذوذٌ لا يُعبأ به، ولا يُحتاج إلى صون حركته وقفًا بهاء السكت.

جـ) شبّه شذوذ (أنْ فعلت) بسكون النون، بشذوذ (لِمْ فعلت؟) [3].

٦- يعضد مذهب الكوفيين ما توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة المقارنة، إذ صيغة هذا الضمير في العربية تشبه صيغه في اللغات السامية الأخرى إلى حد كبير، فقد بين د. ولفنسون أن الضمير (أنا) في العربية يقابله:

في الحبشية: (ana).

وفي الآرامية: (ena/eno).

وفي السبئية - المعينية: (ana).

(١) وهذا مفهومٌ من حديثهم عن القلب المكاني، ينظر: الكتاب ٣٨٠/٢، والخصائص ٦٩/٢، والاقتضاب ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٥٥٥/٢، وتصريف الأفعال، للدكتور محمد عضيمة ٤٠.

(٢) شرح المفصل ٩٤/٣. وينظر: المرتجل ٣٢٩، وشرح اللمع لابن بَرهان ٢٩٨/١، والمعجم الكبير ٥٢٥/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/١.

وفي العبرية: (ani/anohi).

وفي البابلية والآشورية: (anaku)[1].

بهذه المقارنة نلحظ أن الألف ثابتة في الحبشية والآرامية والسبئية والمعينية والبابلية والآشورية، ونجد مكانها الياء أو الواو في العبرية. وهذا يقوي أصالة الألف.

غير أن برجشتراسر من المستشرقين وتابعه بعض المحدثين يذهبون إلى أن الضمير (أنا) مركب من (أنْ) والضمير المتصل في أول المضارع (أ)[2]. وهذا مذهبهم في كل ضمائر الرفع أيضًا.

أَنْتَ:

مُرَكَّبٌ عند البصريين من (أنْ) ضمير المتكلم السابق – على رأيهم – زيدت عليه تاء الخطاب، قال ابن يعيش: «تقول: (أنتَ) إذا خاطبت واحدًا، فالاسم منه الألف والنون عندنا، وهي التي كانت للمتكلم، زيدت عليها التاء للخطاب» [3].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنت) بكماله اسم محتجين بالظاهر، قال ابن يعيش: «وقد

---

(١) تاريخ اللغات السامية، د. إسرائيل ولفنسون ٩. وينظر: مدرسة الكوفة ١٩٢، والخلاف بين النحويين ٢١١، والضمائر في اللغة العربية ١٩، والمفصل في قواعد اللغة السريانية ٢٨، والمعجم الكبير ٥٢٤/١.

(٢) التطور النحوي ٧٦. وينظر: نظرة تحليلية على الضمائر العربية (مقال في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، د. محمد سالم الجرح، ص ٥٧)، والضمائر في اللغة العربية ٢٢.

(٣) شرح اللمع لابن بَرهان ٣٠٠/١، والمرتجل ٣٣١، وشرح المفصل ٩٥/٣. وينظر: الكتاب ٣٣٢/٣، وشرح الكافية ٤١٧/٢، والارتشاف ٤٧٣/١، وشرح الأشموني ١١٤/١، والهمع ٢٠٧/١.

ذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسمٌ عملاً بالظاهر»[١].

ونسب الرضي هذا القول إلى الفراء وحده قال: «ومذهب الفراء أنّ (أنت) بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة» [٢].

وذهب ابن كيسان إلى أن التاء وحدها هي الضمير، كُثِّرَتْ بـ(أنْ) [٣].

والخلاف هنا مبني على سابقه، فالبصريون يرون أنّ (أنْ) هو أصل الضمير ثم تـزاد عليه الزوائد لبيان النوع والعدد. واستحسن الرضي قول الكوفيين [٤].

وإذا ما استأنسنا بالدرس اللغوي الحديث نجده يؤيد مذهب الكوفيين أيضًا، وذلك بمقارنة هذا الضمير في العربية بغيرها من الساميات، إذ يقابله:

في الحبشية: (anta).

وفي الآرامية: (at/ant).

وفي السبئية – المعينية: (anta).

وفي العبرية: (atta).

وفي البابلية والآشورية: (atta) [٥].

---

(١) شرح المفصل ٩٥/٣.

(٢) شرح الكافية ٤١٨/٢. وينظر : الارتشاف ٤٧٣/١، والهمع ٢٠٨/١، وحاشية الصبان ١١٤/١.

(٣) شرح الكافية ٤١٨/٢، والهمع ٢٠٨/١.

(٤) شرح الكافية ٤١٨/٢.

(٥) تاريخ اللغات السامية، د. ولفنسون ٩. وينظر : مدرسة الكوفة ١٩٣، والخلاف بين النحويين ٢١٢، والضمائر في العربية ٢٨، قواعد اللغة العبرية، د. عوني عبدالرءوف ٤١.

«فأصول (أنت) العربية موجودة في الحبشية والسبئية والمعينية والآشورية والبابلية والعبرية» [1]. على أنه قد يعترض بأنه لا مانع من التركيب في الساميات.

وتشديد التاء في العبرية بسبب إدغام النون فيها [2].

ويرى برجشتراسر أن (أنت) مركب من (أنْ) ومن الضمير المتصل في أول المضارع أيضًا وهو (ت) وهذا رأيه في كل ضمائر الرفع المنفصلة أنها مركبة من الضمير المنفصل (أنْ) وما يناسبه من ضمائر الرفع المتصلة في أول المضارع [3].

وأرى أن التزام الأصل أي (عدم التركيب) هنا أولى؛ إذ لا دليل على خلافه.

والدِّراسات المقارنة أيَّدَت البساطةَ هنا.

هُوَ، هِيَ:

ذهب البصريون إلى أن الاسم من (هو) الهاء والواو، ومن (هي) الهاء والياء بمجموعهما، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم من كل منهما الهاء وحدها، وكل من الواو والياء مزيدتان للإشباع أو لتكثير الاسم [4]. ووافقهم الزجاج وابن كيسان [5]، وابن فارس [6]، واختاره السيوطي في الهمع [7].

---

(١) مدرسة الكوفة ١٩٣، والخلاف بين النحويين ٢١٣.

(٢) قواعد اللغة العبرية، د. عوني عبدالرءوف ٤١، ونظرة تحليلية على الضمائر العربية ٦١.

(٣) التطور النحوي ٧٥-٧٦.

(٤) الإنصاف ٦٧٧/٢، وشرح المفصل ٩٦/٣، ٩٧، وشرح الكافية ٤١٨/٢، والارتشاف ٤٧٣/١، والهمع ٢٠٩/١.

(٥) الهمع ٢٠٦/١، ٢٠٩.

(٦) مجمل اللغة ٨٨٨، ومقاييس اللغة ٣/٦.

(٧) الهمع ٢٠٦/١.

وحجة البصريين:

١- أن هو، وهي كل منهما ضمير منفصل لا يجوز أن يبنى على حرفٍ واحدٍ؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف [(١)].

٢- أن المضمر إنما أُتِيَ به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة، ولا سيما الواو وثقلها [(٢)].

وخلاصة حجج الكوفيين التي ذكرها أبو البركات ما يأتي:

١- أن الواو والياء تحذفان في التثنية، نحو (هما) ولو كانتا أصلاً لما حذفتا.

٢- أن الواو والياء تحذفان في الإفراد أيضًا، وتبقى الهاء وحدها، كقول العُجَير:

فَبَيْناهُ يَشري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

أراد: بينا هو. وقال الآخر:

بَيْناهُ في دارِ صِدقٍ قد أقام بها حيناً يُعَلِّلُنا وَمَا نُعَلِّلُهُ

أراد: بينا هو. وقال الآخر:

إذاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلى بِقَسَمْ بِاللهِ لا يَأْخُذُ إلاّ ما احتَكَمْ

أراد: بينا هو. وقال الآخر:

* دارٌ لِسُعْدى إذْهِ مِنْ هَواكا *

(١) الإنصاف ٢/٦٨١، وشرح المفصل ٣/٩٦.

(٢) شرح المفصل ٣/٩٦.

أراد: إذ هِيَ، فحذف الياء، فدل على أن الاسم الهاء وحدها [1].

وقد رجح أبو البركات وابن يعيش والرضي مذهب البصريين، ومما رُدَّ به مذهب الكوفيين:

١- ذكر أبو البركات أنه قد رُدَّ احتجاجُهم بالتثنية بأنّ (هما) صيغة مرتجلة للتثنية كـ(أنتما)، ولو كان تثنية مثل: زيدان لقيل: هُوان، وأنتان، ولجاز دخول الألف واللام عليه مثل: الزيدان.

٢- قد يحذف لعلة عارضة، كحذف ياء قاضون، ونحوها [2].

٣- ورُدَّ احتجاجُهم بالشعر الذي حذفت منه الواو من (هو) والياء من (هي) بأنه ضرورة شعرية، كحذف نون (لكن) في قوله:

* ولاكِ اسقِني إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ [3] *

٤- حرف الإشباع لا يتحرك، ولا يثبت إلا ضرورة [4].

ويبدو أن برجشتراسر- من المستشرقين- وافق قول البصريين؛ إذ ذهب إلى أن ضمائر الغائب ليست مركبة من المتصلة ومقطع (أن) كما سبق في (أنا) ونحوه [5].

وقد رجّحَ بعض المحدثين مذهبَ الكوفيين:

---

(١) الإنصاف ٢/٦٧٧-٦٨٠. وينظر : شرح المفصل ٣/٩٦، ٩٧، والهمع ١/٢٠٩.

(٢)الإنصاف ٢/٦٨١.

(٣) نفسه، وينظر : شرح المفصل ٣/٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٣، وشرح الكافية ٢/٤١٩.

(٤) التطور شرح الكافية ٢/٤١٨.

(٥) التطور النحوي ٨٠.

١- فقد رجح د. المخزومي، وتابعه د. الطويل مذهبَ الكوفيين بناء على جدول د.ولفنسون، المقارن، وخلاصته أن الضميرين العربيين (هو، هي) يقابلهما:

في الآرامية: (hu)، (hi).

وفي السبئية - المعينية: (hua)، (hia).

وفي العبرية: (hu)، (hi).

وفي البابلية - الآشورية (su)، (si)(١).

قال د. مخزومي: «الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير؛ لأنها هي الضمير وحدها في الآرامية والعبرية، ولأن السين حلت محلها في البابلية والآشورية، هي الضمير وحدها أيضًا، وليس الصوت الملحق بالهاء أو السين حرفًا ثانيًا؛ لأنه -في أغلب الظن- ليس إلا ضمة ممطولة، أو كسرة ممطولة، ولا بد من الضمة والكسرة، ليسهل نطقه على اللسان، وأغلب الظن أن الضمير في (هو، وهي) وفروعهما هو نفس الضمير المتصل الذي نجده في (ضربه، وضربها، وضربهن)»(٢).

وتبعه د. السيد رزق الطويل فقال: «أستطيع أن أحسم الخلاف بنفس الأسلوب الذي اتبعناه في الضمائر السابقة وهو الرجوع إلى جدول الدكتور ولفنسون...» (٣) ثم نقل كلام د. المخزومي السابق.

---

(١) تاريخ اللغات السامية، د. ولفنسون ٩، وينظر : الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ٩٢، و مدرسة الكوفة ١٩٤-١٩٥، والخلاف بين النحويين ٢١٣.

(٢) مدرسة الكوفة ١٩٥.

(٣) الخلاف بين النحويين ٢١٣.

٢- ومما يرجح مذهب الكوفيين عند المحدثين، ما ذهب إليه د. محمد سالم الجرح من أن ضمائر الغائب مكونة من قاعدة ضميرية، هي الهاء المستعملة في أسماء الإشارة، ثم تلحق بها لواحق لبيان النوع والعدد، سماها (مكيفات ضميرية)، قال: «فكل ما يحدث لضمير الغائب هو أنه يؤتى بهذه الهاء الإشارية، ثم تلحق بها المكيفات الضميرية المألوفة، فللدلالة على جمع الغائبين نأتي بواو الجمع والميم للعماد فنقول (هُمو) وقد تسقط الواو المكيفة، ويبقى الضمير (هم)... وفي حالة جمع الغائبات نأتي بالنون المكيفة فتلحق بالهاء الإشارية فنقول (هُنْ-هُنَّ). وفي حالة المثنى... نأتي بمكيف التثنية وهو الألف وبميم العماد قبلها، ونلحقهما بالهاء الإشارية فنقول (هما). وفي حال المفردة الغائبة نأتي بالمكيف الدال على المفردة المؤنثة وهو الكسرة وتلحق بالهاء فنقول (هِي). وقد تحول هذه الكسرة الطويلة إلى ياء فنقول (هيَ).... بقي المفرد الغائب، ونحن نعلم أن المفرد المذكر لا يحتاج إلى أي مكيف، وكان معنى هذا أن تبقى الهاء الإشارية وحدها ولكنها لا يمكن أن تُنطق وحدها أو تمثل كلمة قائمة بذاتها فكان لا مفر من أن ندعمها بحركة عشوائية، ولا يتيسر أن تكون هذه الحركة الكسرة لأنها مستعملة كمكيف ضميري للمؤنثة، ولا الفتحة لأن ضمير المؤنثة نفسه ينقلب إلى (ها) أحيانًا، فلم تبقَ إلا الضمة. فإذا ضمت الهاء الإشارية وطالت حصلنا على الضمير الدال على المفرد الغائب (هو)» [(١)].

ويعضد هذا إشارة برجشتراسر إلى أن بعض العناصر الإشارية يستخدم في غير أسماء الإشارة كالهاء [(٢)].

(١) نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية (مجلة مجمع القاهرة) ٢٢/٦١-٦٢. وينظر : الضمائر في اللغة العربية ٣٩.
(٢) التطور النحوي ٨٦.

إيّاكَ، إيّايَ، إيّاهُ:

ذهب الخليل بن أحمد إلى أن الكاف والياء والهاء من هذه الكلمات هي الضمائر، و(إيّا) عماد، قال الخليل في العين: «وقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [1]: ما صلة (أيًّا)، يُجعل مكان اسم منصوب، كقولك ضربتُك، فالكاف اسم المضروب. فإذا أردت تقديم اسمه غيرِ ظهوره قلت: إيّاكَ ضربتُ، فتكون (إيّا) عمادًا للكاف؛ لأنها لاتفرد من الفعل...»[2].

ونسب ابن جني وأبو البركات وابن يعيش إلى الخليل والمازني غير ذلك، وهو أنّ (إيّا): اسم مضمر أُضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لايفيد معنًى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات، فخُصَّ بالإضافة عوضًا عما مُنِعَهُ، ولا يُعلم اسم مضمر أُضيف غيره[3].

ونسب الرضي في شرح الكافية وابن مالك في شرح التسهيل مثل ذلك إلى الخليل والأخفش والمازني[4].

وما نسبه أبو البركات وابن يعيش والرضي وابن مالك إلى الخليل هو مذهب سيبويه إلا أنه لم يقل بإضافة الضمير (إيّا) إلى ما بعده، قال سيبويه: «هذا باب علامة المضمرين المنصوبين: اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في

---

(١) سورة الإسراء، آية ١١٠.

(٢) العين ٨/٤٤٠.

(٣) سر الصناعة ١/٣١٢-٣١٣، والإنصاف ٢/٦٩٥، وشرح المفصل ٣/١٠٠.

(٤) شرح الكافية ٢/٤٢٥، وشرح التسهيل ١/١٤٥. وينظر : الهمع ١/٢١٢. وقد وقع خطأ في الارتشاف الارتشاف ١/٤٧٤ -مطبوع- إذ جاء فيه : « وذهب الخليل والأخفش والمازني - فيما نقل ابن مالك واختاره - إلى أن (إيّا) اسم ظاهر، واللواحق ضمائر »، وواضح أنه مخالف لما في شرح التسهيل، والهمع من أن (إيّا) اسم مضمر.

رأيتك...» [1]، ونقل أبوحيان أن ما بعد (إيّا) حروف لا موضع لها من الإعراب عند سيبويه، قال: «ومذهب سيبويه أن الضمير هو (إيّا) وحده، وما اتصل به من حروف تُبَيِّنُ أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة، وعُزِيَ إلى الأخفش، واختاره الفارسي» [2]. ونسبه ابن جني إلى الأخفش [3].

وهذا ما نسبه أبو البركات إلى البصريين، قال: «وذهب البصريون إلى أن (إيّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب» [4].

وحجتهم أن الإجماع حاصل على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير [5].

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن (إيّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يُعلم اسم مبهم أُضيف غيره [6].

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة، وحكى عن الخليل إضافته إلى المظهر في قول العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» [7]. ونسبه الرضي إلى الزجاج والسيرافي [8].

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٥.
(٢) الارتشاف ١/٤٧٤. وينظر : شرح الكافية ٢/٤٢٥، والهمع ١/٢١٢
(٣) سر الصناعة ١/٣١٣.
(٤) الإنصاف ٢/٦٩٥.
(٥) الإنصاف ٢/٦٩٦.
(٦) الإنصاف ٢/٦٩٥.
(٧) سر الصناعة ١/٣١٤، والإنصاف ٢/٦٩٥. وينظر : شرح التسهيل ١/١٤٦، والهمع ١/٢١٢.
(٨) شرح الكافية ٢/٤٢٥.

وقال ابن دُرُسْتَوَيْه [1]: «إنه بين الظاهر والمضمر» [2].

وذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من هذه الكلمات هي الضمائر، وأن (إيّا) عمادٌ تعتمد عليه اللواحق، ووافقهم ابن كيسان [3]، ونسب أبو حيان والسيوطيُّ هذا إلى الفراء وحده [4]. وذكر أبو البركات للكوفيين حجتين:

١- أن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء في حال الاتصال؛ لأنه لافرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بـ(إيّا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه.

٢- أن التثنية والجمع يلحقان ما بعد (إيّا) [5].

ورَدَّ أبو البركات ذلك منطلقًا مما سلم به البصريون في (أنتَ) وغيره، ولذلك سأقتصر على ذكر ما أراه مناسبًا من الرد هنا:

١- لو كانت (إيّا) عمادًا لأدى إلى أن يُعمد الشيء بأكثر منه، وهذا لا نظير له.

٢- أن (إيّاكما، وإياكم) ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع، وإنما هو صيغة مرتجلة للتثنية والجمع [6].

---

(١) كذا ضبطه السمعاني، بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء. الأنساب ٥/٢٩٩-٣٠٠ .

(٢) الهمع ١/٢١٢. ونسب ابن يعيش مثل هذا إلى سيبويه، شرح المفصل ٣/١٠١.

(٣) الإنصاف ٢/٦٩٥، وشرح الكافية ٢/٤٢٥. وينظر : ظاهرة الشذوذ ٢٧٤.

(٤) الارتشاف ١/٤٧٤، والهمع ١/٢١٢.

(٥) الإنصاف ٢/٦٩٥-٦٩٦.

(٦) الإنصاف ٢/٧٠٠-٧٠١.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (إيّاك) بكماله ضمير [1]. ونسب أبو حيان هـذا إلى الكوفيين غير الفراء [2]. وعلى ذلك فهي بسيطة غير مركبة.

وقد كَثُرَتْ الأقوالُ في هذا الضمير، حتى قال ابن يعيش: «اعلم أن هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال، ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه» [3].

وصحح ابن جني مذهب أبي الحسن الأخفش الذي هو قول سيبويه والبصريين، ورد على كل ما عداه [4].

فَرَدّ على الخليل بأن المضمر لا يضاف؛ لأن الإضافة للتعريف والتخصيص والمضمر في غاية الاختصاص.

وردّ على الكوفيين الذين يقولون إن (إيّاك) بكماله ضمير بقياسه على (أنت) عند البصريين [5].

فَرَدَّ قول الفراء دون أن ينسبه بأنه غير مرضي قياسًا على ضمائر الرفع المنفصلة في أن ألفاظها تخالف ضمائر الرفع المتصلة فكذلك هنا يجب أن تكون ألفاظ ضمائر النصب المنفصلة مخالفة للمتصلة، فلا تكون الكاف والهاء والياء ضمائر المنفصل [6].

ثم رد على الزجاج أن (إيا) ليس باسم مظهر، بدليل اقتصارهم به على ضرب واحد

(١) الإنصاف ٢/٦٩٥، وشرح الكافية ٢/٤٢٥.
(٢) الارتشاف ١/٤٧٤. وينظر : الهمع ١/٢١٢.
(٣) شرح المفصل ٣/٩٨.
(٤) سر الصناعة ١/٣١٤.
(٥) نفسه ٣١٥.
(٦) سر الصناعة ١/٣١٥-٣١٦.

من الإعراب، كاقتصارهم بـ (أنا، وأنت) ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب[1].

ورجح أبو البركات مذهب البصريين، وهو المنسوب إلى سيبويه والأخفش، وذلك بذكر حججه وعدم رد شيء منها، مع رده الآراء الباقية [2].

واختار ابن يعيش مذهب الأخفش فقال: «وأسَدُّ الأقوال إذا أُمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش وهو أن (إيَّا) اسم مضمر وما بعده.... حروف» [3].

وقد رجّح القدماءُ والمحدثون مذهبَ الكوفيين لما يأتي:

١- أن الكوفيين حين قالوا: إن الكاف والهاء والياء هي الضمائر، و(إيّا) عماد، راعَوا بذلك اللفظ والمعنى؛ إذ كل من اللفظ والمعنى هو نفسه في حالي الاتصال والانفصال، في حين اقتصر نظر البصريين على جانب اللفظ، فقاسوا (إيا) من إياك على (أنْ) من أنا وأنت، وقاسوا الكاف في إياك على الكاف في ذلك، دون نَظَرٍ إلى المعنى.

٢- في قول الكوفيين الكاف والهاء والياء ضمائر اطرادٌ للمنفصل والمتصل من ضمائر النصب والرفع تحت قاعدة واحدة، وتقليل للأصول. وذلك أن ضمائر الرفع المنفصلة هي ضمائر الرفع المتصلة نفسها، وكذلك ضمائر النصب المنفصلة هي نفسها ضمائر النصب المتصلة.

٣- استحسن الرضي مذهب الكوفيين كما استحسنه في (أنت) [4].

٤- تؤيد الدراسة اللغوية المقارنة مذهب الكوفيين، وتعُدُّ ما ذهب إليه البصريون

---

(١) سر الصناعة ٣١٦/١.

(٢) الإنصاف ٦٩٦/٢.

(٣) شرح المفصل ٩٨/٣.

(٤) شرح الكافية ٤١٨/٢، ٤٢٥.

توهمًا؛ إذ تؤكد أن ضمائر النصب المنفصلة ما هي إلا ضمائر النصب المتصلة، يقول: د. محمد سالم الجرح: «نتفق مع الأقدمين في أن اللغات السامية تستعمل ضمائر نصب منفصلة؛ لأن هذه النماذج التي يعدونها منفصلة ليست إلا ضمائر نصب متصلة بأداة خاصة هي أداة المفعولية، وذلك مسلم به في اللغة العبرية التي لا تزال تستعمل الأداة الموجودة قبل ضمائر النصب المنفصلة مع الأسماء الظاهرة أيضًا. وأما اللغة العربية فإنها تستعمل (إيّا) قبل ضمائر النصب فقط، ولا تستعملها قبل الأسماء الظاهرة المنصوبة للمفعولية إلا نادرًا.

وقد توهم نحاة العرب فاعتبروا (إيّا) هذه قاعدة ضميرية تشبه (أنْ) مع ضمائر الخطاب المنفصلة مثلاً، بل بالغ بعضهم في التوهم فاعتبر (إيّا) هي الضمير وما بعدها حرف تكلم أو خطاب !. والصواب أن (إيّا) العربية تقابل (إيث) العبرية تمامًا، وأنها أداة مفعولية كانت تستعمل في العربية كما لا تزال تسعمل في العبرية قبل الأسماء الظاهرة والضمائر إذا كانت منصوبة، فاختفى استعمال (إيّا) قبل الأسماء الظاهرة في اللغة العربية، و لم يترك إلا بقايا قليلة كما جاء في الحديث الشريف (إيّايَ وإيَّا الشَّواب) [1] وبقي استعمالها مطردًا قبل الضمائر. وبناء على هذا التفسير لا يكون في اللغات السامية ضمائر نصب منفصلة» [2].

ويقول د. محمد عبدالله جبر: «والرجوع إلى اللغات السامية يفيد في هذا الأمر قدرًا جليلاً من الإفادة، فإن العبرية والسريانية والآرامية والحبشية تحوي كل منها أداة تدخل

---

(١) كذا. وهو قول نقله الخليل عن العرب، قال سيبويه في الكتاب ٢٧٩/١ : « وحدَّثني مَنْ لا أتَّهِمُ عن الخليل أنَّهُ سَمِعَ أعرابيًّا يقول : (إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ) »، ونسبه الأشموني في شرحه ١٩٢/٣ إلى بعضهم، وقال الصبان : «قوله (وإيّا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة : جمع شابّة. ويُروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية : جمع سَوأة ». وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤٦/١.

(٢) نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية (مجلة مجمع القاهرة) ٦٦/٢٢-٦٧. وينظر : الضمائر في اللغة العربية ٦١.

على المفعول به سواء أكان اسمًا ظاهرًا أم كان مضمرًا، وهذه الأداة في تكوينها تـــشبه إلى حد كبير الأداة العربية (إيًّا) فهي في العبرية (ot-et) و في الـــسريانية (yat) وفي الحبـــشية (kiyya). وهي في أصل معناها الوجود والنفس»[1].

ثم أشار أن الأداة التي تستخدمها العبرية مختصة بالمفعول به المعرف، فهي لا تـــدخل على النكرات.

وهذا يتفق مع رأي الكوفيين في كون الكاف والهاء والياء هي الضمائر.

* * *

(١) الضمائر في اللغة العربية ٦١.

ب) أسماء الإشارة[1]:

ذا، تا:

(ذا): نُقل عن البصريين ثلاثة أقوال في أصل (ذا):

١- ذهب أغلب البصريين إلى أن (ذا) ألفه منقلبة عن أصل، فقال الأخفش: منقلبة عن ياء، وأصله (ذَيٌّ) - بتشديد الياء - وحذفوا الياء الثانية، فبقي (ذَيْ)، فأبدلوا من الياء ألفًا لئلا يشبه الأدوات نحو (كَيْ)، والدليل على أن أصله الياء جواز الإمالة كما حكى سيبويه [2].

٢- وذهب بعض البصريين إلى أن الألف منقلبة عن واو، فأصله (ذوي) فحذفت اللام تأكيدًا للإبهام، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها [3].

ورجح ابن يعيش والرضي أن أصله يائي لجواز الإمالة.

٣- وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن (ذا) ثنائي الوضع كـ(ما)، فالألف أصل، ليست منقلبة عن شيء [4].

وذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أن الاسم من (ذا) هو الذال وحدها، وزيدت الألف تكثيرًا حتى لا يبقى الاسم على حرف واحد، والهاء للتنبيه. واستدلوا

---

(١) جاء في اللسان (ذا) : « أهل الكوفة يُسمون ذا وتا وتلك وذلك وهذا وهؤلاء والذي والتي واللاتي حروفَ المُثُل، وأهل البصرة يسمونها حروفَ الإشارة والأسماءَ المبهمة ».

(٢) الإنصاف ٢/٦٦٩-٦٧٠، وشرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الكافية ٢/٤٧٣، والارتشاف ١/٥٠٥، والهمع ١/٢٥٨.

(٣) المصادر السابقة نفسها.

(٤) الارتشاف ١/٥٠٥.

بحذف الألف من (ذا) في التثنية، نحو: قام ذان، ورأيت ذين، ومررت بذين [1].

وردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، واستدلوا بما يأتي:

١ - أن (ذا) كلمة منفصلة لا يجوز أن تبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف

٢ - مما يدل على أن الألف في (ذا) أصلية تصغيرها على (ذَيًّا)، فانقلبت الألف ياءً وأُدغمت في ياء التصغير.

ويرى د. مخزومي أن ما احتج به كل من البصريين والكوفيين صناعي محض لايمت إلى البحث اللغوي بصلة [2].

ويرى د. الطويل أن كل ما قيل في هذه المسألة إنما هو بحث نظريٌّ ليس له ما يؤيده من الواقع اللغوي [3].

وأرى أن أَوْجَهَ هذه الأقوال ما ذهب إليه السيرافي من أن الكلمة ثُنائية الوضع، والألف أصل، وأيد ابن يعيش هذا فقال: «ولو ذَهَبَ ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي وليس له أصل في الثلاثية نحو (من، وكم) في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في (لدى، وإذا) لم أرَ به بأسًا؛ لعدم اشتقاقه، وبعده عن التصرف. والذي يؤيد ذلك أنك لو سميت بـ(ذا) لقلت: هذا ذاءٌ، فتزيدها ألفًا أخرى ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين كما تقول: لاءٌ، إذا سميت بـ (لا). ولو كان أصلها الثلاثية ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذايٌّ،

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٧٣٢، وإيضاح الوقف والابتداء له ١٣٨، والإنصاف ٢/٦٦٩-٦٧٠، وشرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الكافية ٢/٤٧٤، والتذييل ٦/٥٠-ب مخطوط، والارتشاف ١/٥٠٥، والهمع ١/٢٥٨. وظاهرة الشذوذ في العربية ٢٧٣.

(٢) مدرسة الكوفة ١٩٧.

(٣) الخلاف بين النحويين ٢١٩.

فتأتي بالياء الأصلية ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية...» [١].

ولكننا إذا استفتينا الدراسات السامية المقارنة في هذه المسألة نجد رأي الكوفيين هو الراجح، فاسم الإشارة العربي (ذا، هذا) يقابله:

في الحبشية: (ze)

وفي الآرامية: (hono)

وفي السبئية – المعينية: (zan.s)

وفي العبرية (ze)[٢].

يقول د. المخزومي معلقًا على هذه المقارنة: «وبملاحظة هذا نجد أن اسم الإشارة في الحبشية والعبرية مؤلف من صوت ساكن وصوت ليّن، كما هو في العربية وهذا ربما أيد الكوفيين في ذهابهم إلى أن الذال وحدها هي اسم الإشارة، لأن صوت اللين لا يعني أكثر من أنه حركة الذال ممطولة وحركة الذال هنا لازمة للاستعانة بها على النطق بالذال... ثم مُطلت هذه الحركة حتى أصبحت ألفًا، ولذلك حذفت في الصيغة التي وضعت للمثنى، فليس هناك من حاجة إليها؛ لاعتماد الذال حينئذ على الألف والنون بعدها» [٣].

ويقوي مذهبَ الكوفيين أيضًا قولُ برجشتراسر: «فإن (هـذا) يقابلها بالعبرية (hazze) وكلاهما مركب من الهاء والذال غير أن (ha) في العبرية آلة التعريف وتلحق باسم الإشارة إذا كان تأكيدًا لاسم آخر» [٤].

(١) شرح المفصل ١٢٧/٣.

(٢) تاريخ اللغات السامية، د. ولفنسون ١٠. وينظر : مدرسة الكوفة ١٩٨.

(٣) مدرسة الكوفة ١٩٨.

(٤) التطور النحوي ٨٤.

وذهب برجشتراسر أيضًا إلى أن بعض العناصر الإشارية يستخدم في غير أسماء الإشارة، وذكر من ذلك الذال التي تستخدم في الظرف (إذ) وفي الموصول [1].

وتَوَصَّلَ بروكلمان إلى أنّ الأسماء الموصولة أصلها في كل اللغات السامية أسماء إشارة [2]. ويرى د. مصطفى جواد أنّ الأسماء الموصولة مأخوذة من أسماء الإشارة بإضافة (أل) إليها[3].

وهذا يقوي أن الذال وحدها هي الأصل تزاد عليها اللواحق أو السوابق لتفيد معانيَ أخرى.

(تا): أما (تا) فأصلها التاء وحدها عند الكوفيين [4]. وهي محمولة على (ذا)، قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي: «ذا وتا: قد قيل فيهما: إن الألف زائدة، نص الكوفيون على ذلك في (ذا)، ويلزمهم في (تا) وإن لم ينصوا عليه» [5].

* * *

(١) التطور النحوي ٨٦.

(٢) فقه اللغات السامية، لبروكلمان ٩١، وتبعه جرجي زيدان في الفلسفة اللغوية ٩٤.

(٣) المباحث اللغوية في العراق ٦.

(٤) شرح المفصل ٣/١٤٢.

(٥) المقاصد الشافية ١/٤٠٠ (تحت الطبع، جامعة أم القرى).

جـ) الاسم الموصول:

الذي، التي:

ذهب البصريون إلى أن الاسم من (الذي) اللام والذال والياء، ومن (التي) اللام والتاء والياء، فهما اسمان ثلاثيا الوضع، والألف واللام في أول كل منهما زائدان [(١)].

واستدل البصريون على مذهبهم بما يأتي:

١- أن (الذي) كلمة منفصلة عن غيرها لا يجوز أن تبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف [(٢)].

٢- أن (لذي) له نظير في كلامهم، نحو: شَجي، وعَمي، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه الحرف فعلى خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق (الذي) بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية؛ لأن زيادة اللام ليست بقياس مطرد، ولا يوجد دليل هنا على زيادتها [(٣)].

٣- مما يدل على أن الياء في (الذي) أصلية تصغيرها على: (اللَّذَيَّا) بثبوت ياء (الذي)، ولولا أنها أصلية ما ثبتت في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها [(٤)]، والتصغير لا يدخل إلا على اسم ثلاثي وهو الموجود المسموع فلا يدفع إلا بدليل واضح[(٥)].

---

(١) المخصص ١٠١/١٤، والإنصاف ٦٦٩/٢-٦٧٢، واللباب ١١٤/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٣، ١٤١، ١٤٢، وشرح الكافية ١٧/٣، والارتشاف ٥٢٥/١، ومنهج السالك ٢٦، والهمع ٢٨٣/١.

(٢) الإنصاف ٦٧٢/٢، واللباب ١١٤/٢، وشرح المفصل ٤٠/٣.

(٣) الإنصاف ٦٧٢/٢-٦٧٣.

(٤) الإنصاف ٦٧٣/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٣.

(٥) المخصص ١٠٣/١٤.

٤- لو كانت الياء واللام زائدتين لجاز حذفهما [١].

وذهب الكوفيون ووافقهم السُّهَيْلِيُّ إلى أن أصل (الذي) الذال وحدها، وأصل (التي) التاء وحدها، وما زيد عليهما تكثير لهما [٢]، وقيل: زيدت اللام ليمكن النطق بالذال ساكنة [٣].

وذهب الفراء منهم إلى أن أصل (الذي): ذا، اسم إشارة، وأصل (التي): تي، اسم إشارة [٤]. ونقل ابن يعيش أن (التي) عند الكوفيين منقولة من (تا) اسم إشارة، وأصل (تا) التاء وحدها [٥]. ويبدو أن قول الفراء هو قول الكوفيين نفسه.

ولا عجب في ذلك، فالكوفيون يذهبون إلى أن اسم الإشارة يأتي بمعنى الاسم الموصول، وعدُّوا من ذلك: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٦] والتقدير: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم.. وغيرها من الشواهد... [٧].

واستدل الكوفيون بما يأتي:

١- بسقوط الياء في التثنية، نحو: قام اللذان، ورأيت اللذين، ومررت باللذين، ولو كانت أصلاً لم تسقط، كقولهم: العَمِيان، والشَّجيان. وحُرِّكت الذال عندهم لالتقاء الساكنين الذال والياء، وكسرت لتناسب الياء، وزادوا اللام الثانية مفتوحة ليسلم سكون

---

(١) اللباب ٢/١١٤.
(٢) الأصول ٢/٢٦٣، والإنصاف ٢/٦٦٩، والمخصص ١٤/١٠٣.
(٣) الارتشاف ١/٥٢٥.
(٤) الارتشاف ١/٥٢٥، والهمع ١/٢٨٣.
(٥) شرح المفصل ٣/١٤٢.
(٦) سورة البقرة، آية ٨٥.
(٧) الإنصاف ٢/٧١٧، وشرح الكافية ٣/٢٣، والارتشاف ١/٥٢٩.

اللام الأولى؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن [1].

٢- استدلوا على حذف الياء وتسكين الذال بقول الشاعر:

الَّلــذْ بِأَسْــفَلِه صَــحراءُ واســعةٌ		والَّلذْ بأَعلاهُ سَــيْلٌ مَــدُّهُ الجُــرُفُ

وقول الآخر:

فلم أَرَ بَيْتًا كــان أَحْــسَنَ بَهجَــةً		مِنَ الَّلذْ لَهُ مِــن آلِ عَــزَّةَ عــامِرُ

وقول الآخر:

لن تنفَعــي ذا حاجــةٍ ويَنفَعَــكْ		وتَجعلينَ الَّلذْ معي في الَّلــذْ مَعَــكْ

وقول الآخر:

فَظَلْتُ في شَرٍّ مِــنَ الَّلــذْ كِيــدا		كالَّلذْ تَزَبَّــى زُبْيَــةً فَاصْــطِيدا [2]

ورَدّ البصريون على الكوفيين بما يأتي:

١- لا يجوز أن يكون اسم على حرف واحد إلا المضمر المتصل.

٢- لو جاز أن يكون اسم على حرف واحد لما جاز أن يصغر [3].

٣- ردوا احتجاجهم بسقوط الياء في التثنية بأنها صيغة مرتجلة للتثنية، وليست على حد التثنية المعهودة كما أن هؤلاء صيغة مرتجلة للجمع [4].

---

(١) الإنصاف ٢/٦٧٠، واللباب ٢/١١٤.

(٢) الإنصاف ٢/٦٧١-٦٧٢، وينظر : اللباب ٢/١١٥.

(٣) المخصص ١٤/١٠٣.

(٤) الإنصاف ٢/٦٧٤، وشرح المفصل ٣/١٤١.

٤- لو كان (الذي) على حرف واحد، والباقي زوائد لأدى إلى عدم النظير، وهو زيادة أربعة أحرف [١].

٥- لا يصح استدلالهم بالشعر الذي ورد فيه (الذي) بسكون الذال وحذف الياء؛ لأن هذه لغة، لا تقل عنها اللغات الأخر من إثبات الياء وتحريك الذال وغيرها [٢].

وقد رد الرضي ما ذهب إليه الكوفيون في الذي بقوله: «وكل ذا قريب من دَعوى علم الغيب» [٣].

وأرى أن رأي الكوفيين هو الراجح لما يأتي:

١- في قول الكوفيين هذا طرد لاسم الإشارة والاسم الموصول وضمير الغائب تحت أصل واحد، وفيه أيضًا نظرة أشمل إلى اللغة وترابطها مع بعضها من نظرة البصريين.

٢- يؤيدُ مذهبَ الكوفيين مَجيءُ اسمِ الإشارةِ بمعنى الاسمِ الموصولِ، وهذا ثابتٌ، نَصَّ عليه سيبويه، قال: «هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي: وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون (ما) حرف الاستفهام» [٤].

ثم استشهد على ذلك بقول لبيد بن ربيعة:

ألا تَسألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضلالٌ وباطِلُ

وقال ابن السراج بعد أن عرض رأي الكوفيين في الذي ورده: «... على أني

(١) الإنصاف ٢/٦٧٥.
(٢) الإنصاف ٢/٦٧٥.
(٣) شرح الكافية ٢/١٧.
(٤) الكتاب ٢/٤١٦.

لا أدفع أن (ذا) يجوز أن يستعمل في موضع الذي...» [١]. ولكنه استبعد أن تكون (الذي) هي (ذا)؛ لأن العرب لما استعملوا (ذا) بمعنى الذي لم يغيروا فيها.

ومع ذلك فهذا دليل على أن الكوفيين أصحاب حِسٍّ مُرْهَفٍ في إدراك روابط اللغة وعلاقات جزئياتها ببعض، يحاولون تفسير المتشابه، وجمع النظائر.

٣- يعضدُ مذهبَ الكوفيين أيضًا ما أشار إليه المستشرق الألماني برجشتراسر من أن الاسم الموصول يرجع في أصله إلى اسم الإشارة [٢]. وأن بعض العناصر الإشارية كالذال يستخدم في غير اسم الإشارة [٣]. وكذلك ذهب بروكلمان إلى أن الأسماء الموصولة أصلها في كل اللغات السامية أسماء إشارة [٤].

ولعل مما يؤكد ذلك أن الاسم الموصول (الذي) في العربية ليس له مقابل في الحبشية، والآرامية، والسبئية المعينية، ويقابله في العبرية (halaze) [٥].

وبذلك يكون قول الكوفيين والفراء أقرب الأقوال إلى الصواب. والله أعلم.

مَنْ:

ذهب الفراء إلى أن أصل (مَنْ): ما [٦]. وواضح أن هذا خلاف المشهور؛ إذ الأصل إبدال النون ألفًا لا العكس. لكن يبدو لي أن الفراء يجيز ذلك خلافًا للجمهور، كما سبق

(١) الأصول ٢/٢٦٣، وينظر: المخصص ١٤/١٠٣.
(٢) التطور النحوي ٨٣.
(٣) التطور النحوي ٨٦.
(٤) فقه اللغات السامية، لبروكلمان ٩١. وينظر لدن ولدى ٦٢-٦٣، لأستاذي د. رياض الخوام.
(٥) تاريخ اللغات السامية ١٠.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٨٢.

في (لن) و(لم). فقد ذهب الفراء إلى أن نون (لن) مبدلة من ألف (لا) [1].

ونقل عن الكوفيين أن أصل نون (إذن) ألف [2].

وذهب د. إبراهيم السامرائي إلى أنّه: قد أُضيفَ التنوينُ إلى طائفة من الأدوات لفظًا وخطًا فأضاف إليها معاني جديدة، أو قل اختصاصات جديدة، ومنها (ما) الموصولة التي أصبحت (مَنْ) وقُيدت بالعاقل، و(إذا) التي أفادها التنوين شيئًا آخر، فصارت (إذًا) أو (إذن)، ومن هذه الأدوات (لا) التي أصبحت مع النون (لن) وقيدت بمعنى خاص وهو كونها لنفي المستقبل [3].

وذهب أستاذي د. رياض الخوام إلى أن (مهمن) قد تكون من هذا القبيل في أحد احتمالين، قال: «فلعلَّ نونَ مَهْمَنْ قد نتج عن تنوين ألف (ما) فجعلتها مختصة بعموم من يعقل بعد أن كانت مفيدة لعموم من لا يعقل» [4].

* * *

(١) حاشية الصبان ٣/٢٧٨.

(٢) حاشية الصبان ٣/٣٩٠، وينظر : مهما، د. رياض الخوام ٧٨.

(٣) فقه اللغة المقارن ١٥٠-١٥١، وينظر : مهما ٧٩.

(٤)مهما ٧٩.

د) بعض الظروف:

الآن:

تحدث النحاة عن بِنية الآن وأصلها في أثناء حديثهم عن بنائها وتعليلهم ذلك.

للفراء قولان في أصل (الآن):

أحدهما: وافق فيه الخليل والبصريين، وهو أن أصل الآن: أوان، واوي العين، فقد ذكر الخليل (الآن) في كتاب العين في مادة (أون) [(١)].

وحكى سيبويه عن الخليل أنه قال: «آن يئين فهو فَعِلَ يَفْعِلُ من الأون وهو الحين»[(٢)]. وعلق أستاذنا د. رياض على ذلك بقوله: «ومعنى ذلك أن الأصل في آن: أَوِنَ يَئْوِنُ، بكسر الواو، وقد قلبت الواو ياء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، فصارت: يَئينُ» [(٣)].

وقال الفراء: «وأصل (الآن) إنما كان: أوان، حذفت منها الألف، وغُيرت واوها إلى الألف، كما قالوا في الرّاح: الرِّياح، أنشدني أبو القمقام الفقعسي:

كأنّ مَكَاكِيَّ الجِواء غُدَيَّةً   نَشاوى تَساقوا بالرِّياح المُفَلْفَلِ

فجعل الرياح والأوان على جهة فَعَلَ، ومرة على جهة فَعال، كما قالوا: زَمَنٌ وزمان» [(٤)].

---

(١) العين ٨/٤٠٤-٤٠٥، واللامات ٣٩. وينظر : الآن في الدرس النحوي، لأستاذنا د. رياض الخوام، ص ١١.

(٢) الكتاب ٤/٣٤٥.

(٣) الآن ١١.

(٤) معاني القرآن ١/٤٦٨. وينظر : اللامات ٣٩، وشرح المفصل ٤/١٠٣، والمساعد ١/٥١٥، والآن ١١.

ويبدو أن حذف الألف اعتباطي، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها[1].

وعلى هذا المذهب أصل (الآن) مصدر.

وذهب الكسائي والفراء في قوله الآخر: إلى أن أصل الآن يائي من آن يَئِينُ، بمعنى: حانَ يَحينُ، إذا قَرُبَ، قال الفراء: «وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آنَ لـــكَ أن تفعلَ، وأدخلتَ عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فَعَلَ) فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) [2] وهو وجه جيد» [3].

وقال الزجاجي: «وقال الفراء والكسائي: إنما هو محكي، وأصله آنَ يئينُ بمعنى حان يحينُ» [4].

ويؤيد هذا المذهبَ ما نقله الراغب الأصفهاني عن أبي العباس ثعلب أنـــه روى أن همزة (آن) مقلوبة عن حاء (حان)، قال: «قال أبو العباس: قال قوم: آنَ يَئِينُ أَيْنًا، والهمزة مقلوبة فيه عن الحاء، وأصله: حان يحينُ حَينًا، قال: وأصل الكلمة من الحين»[5].

وعلى هذا المذهب فأصل الآن فعل ماض، نُقِلَتْ إلى الاسمية، وقد يجوز تغيير حركة بنائها إلى الإعراب، وضح الفراء ذلك بقوله: «كما قالوا: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وقالَ وكثرةِ السُّؤال) [6]، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان، ولو خُفِــضَتا

(١) الآن ١٢.

(٢) يريد أن البناء على الفتح جاء ها من كونها كانت فعلاً ماضيًا ثم نُقلت إلى الاسمية، وبقيت مبنية على الفتح كمـــا كانت.

(٣) معاني القرآن ٤٦٨/١، وينظر : تأويل مشكل القرآن ٥٢٤، واللباب ٨٨/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤، وشـــرح الكافية ٢٣٠/٣، والارتشاف ٢٤٦/٢، والمساعد ٥١٥/١، والآن ١٢-١٣.

(٤) اللامات ٣٨.

(٥) المفردات ١٠١ (أين) وينظر : الأن ١٥.

(٦) الحديث أخرجه الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال ٤٥٨/٣.

على أنهما أُخْرِجَتا من نية الفعل كان صوابًا، سمعتُ العربَ تقول: مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ، ومِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ» (1).

وقد أَيّدَ ابنُ قُتيبةَ المذهب الأول الذي وافق فيه الفراء الخليل والبصريين، وهو أن (الآن) من الأوان، بالواو، ففي توضيحه للآية: ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ ﴾(2) و ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴾(3) قال: «أي في هذا الوقت وفي هذا الأوان تتوب وقد عصيت قبل؟» (4).

وضعّفَه العكبري في اللباب؛ لأن الواو قبل الألف لا تقلب، قال: «وقيل: أصلها: أوان، فقُلبت الواو ألفًا ثم حُذِفت لالتقاء الساكنين. وهذا بعيد؛ لأن الواو قبل الألف لا تُقلب، كالجواد والسَّواد» (5).

وقد رَدَّ العلماء المذهب الذي تفرد به الفراء، ونُسِبَ إلى الكسائي، وهو أن أصل (الآن) فعل ماض. وذلك بما يأتي:

١- لو كان فعلاً لم تدخل عليه الألف واللام، كما لا يدخلان على (شُبَّ، ودُبَّ) في قولهم (مِنْ شُبَّ إلى دُب) وقوله: (عن قِيلَ وقالَ).

٢- لو كان فعلاً لكان فيه ضمير الفاعل، ولا يصح تقدير ذلك فيه (6).

---

(1) معاني القرآن ١/٤٦٨-٤٦٩، وينظر : شرح المفصل ٤/١٠٣، ومجمع الأمثال ٢/٣٢٥.
(2) سورة يونس، آية ٩١.
(3) سورة يونس، آية ٥١.
(4) تأويل مشكل القرآن ٥٢٤.
(5) اللباب ٢/٨٨.
(6) اللباب ٢/٨٨، وشرح المفصل ٤/١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٠.

٣- لو كان أصله الفعل لاشتهر فيه الإعراب والبناء، كما اشتهر في قولهم (مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ) وقوله: (عن قِيلَ وقالَ)، فإنه يقال: مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ، وعن قيلٍ وقالٍ[١].

بهذا يترجح المذهب الأول الذي وافق فيه الفراء الخليل والبصريين، وهو أن أصل (الآن): أوان، وأيد هذا بعض المعاصرين، فقد ذهب أستاذنا د. رياض الخوام في نتائج بحثه (الآن) إلى «أنّ الأقرب إلى الحد الاصطلاحي هو جعل الآن من الأوان، بمعنى أن أصل ألفه واو لا ياء؛ لأنه حين يكون يائيًا يكون معناه حانَ أو قَرُبَ، وقد رأينا أن حده الاصطلاحي لا يقترب من هذا المعنى بقدر ما يقترب من معنى الأوان الذي هو الحين والزمان الحاضر جميعه أو بعضه حال النطق بالكلمة»[٢]. وهو يريد بالحد الاصطلاحي ما أشار إليه قبل ذلك من قول الخليل: «إنه يلزم الساعة... ريثما يبتدئ ويسكت»[٣]. وقول ابن قُتيبة: «الآن هو الوقت الذي أنت فيه، وهو حد الزمانين، حد الماضي من آخره، وحد المستقبل من أوله»[٤]. وهو الأوان.

حَيْثُ:

ذهب الكسائي إلى أنّ أصلها (حَوْثَ)، ولذلك ضُمّتْ قال أبو بكر بن الأنباري: «وإنما ضُمَّتْ وهي في موضع خَفْضٍ؛ لأنّ أصلها (حَوْث) فعُدلت عن الواو إلى الياء، وجُعِلَت ضمةُ الثاء خَلَفًا من الواو»[٥].

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٠
(٢) الآن ١٩، وينظر ١٧، ٧٥.
(٣) العين ٨/٤٠٤.
(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٢٣. وينظر : الآن ١٧.
(٥) شرح السبع الطوال ٢٧٧، والدقائق ٢٠٦. وينظر : تهذيب اللغة ٥/٢١٠.

وخَطَّأَهُ أبو الهيثم [1]، قال الأزهري: «قال أبو الهيثم: وهذا خطأ؛ لأنهم إنما يُعقبون في الحرف ضمةً دالة على واو ساقطة» [2]، والواو هنا غير ساقطة.

وضَعَّفَه ابن سيده، إذ قال: «حيثُ:... وزعموا أن أصلها الواو، وإنما قلبوا الواو ياءً قلبَ الخِفَّةِ. وهذا غيرُ قويٌّ» [3]. و بَيَّنَ أبو الهيثم فيما نُقِلَ عنه في التهذيب أن (حيثُ) ضُمت لأنها ضُمِّنَت الاسم الذي كانت تستحقُّ إضافتها إليه.

والثابت أن (حَوْثُ) لغة في حيث، نُسبت في العين إلى بني تميم [4]، والمشهور أنها لغة لِطَيِّئ [5]. واللغة العالية (حيثُ) بضم الثاء [6].

ومما يَرِدُ على مذهب الكسائي: ما حكاه هو نفسه عن بعض العرب من كسر (حيث) فيقول: ﴿مِنْ حَيْثِ لا تَعْلَمون﴾ [7]، قال ابن هشام: «وهي قراءة تحتمل إعراب حيث وبناء ها على الكسر» [8]. فالضم غيرُ ثابتٍ إذًا، فلا يكون دليلاً على الواو، إضافةً إلى ما اعترض به أبو الهيثم.

ومع ذلك فإن اللغات قد تكون دليلاً على تطور الكلمات التاريخي. ولكن لا دليل لدينا يقطع بذلك هنا.

---

(١) أبو الهيثم الرازي، إمام لغوي متقدم، تصدَّرَ للإفادة بالرَّيِّ (ت: ٢٧٦هـ) البغية ٢/٣٢٩.

(٢) تهذيب اللغة ٥/٢١٠.

(٣) المحكم ٣/٣٣٢.

(٤) العين ٣/٢٨٥. وينظر التهذيب ٥/٢١٠، وهي فيه بفتح الثاء (حوثَ) ويبدو لي أنه الصواب.

(٥) مجالس ثعلب ٢/٥٦٦، والمغني ١٧٦، واللسان (حوث)، ومن تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء ٣١٧.

(٦) العين ٣/٢٨٥.

(٧) سورة الأعراف، آية ١٨٢. و لم أقف على هذه القراءة، وهي مذكورة في المغني دون نسبة.

(٨) المغني ١٧٦.

قَـطّ:

ظرف لما مضى من الزمان، مبني لشبهه بالفعل الماضي، ولتضمنه معنى (في) (١)

ذَهَبَ الكسائي إلى أنّ أصله (قَطُط) على زِنَةِ (فَعُل) كعَضُد، فلما سكن الحرف الأول للإدغام حُرِّك الآخر بحركته (٢).

وذهب ابن يعيش إلى أنه (فَعْل)، قياسًا على بقية ظروف الزمان، قال: «والذي أراه أنه فَعْل، كقَبْلُ وبَعْدُ؛ لأن الحركة زيادة لا يُحكم بها إلا بدليل، لأن ظروف الزمان كذلك، نحو: يَوْم، وشَهْر، ودَهْر...» (٣). فقاسه على أخواته.

ويبدو أن الجمهور ذهبوا إلى أنه مأخوذ من مصدر، قال ابن عقيل: «قَـط: وهو منقول من القَطّ، وهو القَطْعُ عَرْضًا...» (٤)، وقال السيوطي: «قالوا: وأصلها مصدر، وهو القَطُّ بمعنى القطع، نُقلت إلى الظرف...» (٥).

أمسِ:

ظرف مبني لتضمنه لام التعريف عند الجمهور (٦).

وذهب الكسائي والفراء إلى أنه بُني لأنه منقول من فعل الأمر، نسبَ أبو حيان ذلك

---

(١) اللباب ٢/٨٥.

(٢) شرح المفصل ٤/١٠٨، وشرح الملوكي ٤٤٢، والارتشاف ٢/٢٤٧، واللسان (قطط)، والهمع ٣/٢١٢، ٢١٣.

(٣) شرح المفصل ٤/١٠٨، وينظر : شرح الملوكي ٤٤٢.

(٤) المساعد ١/٥١٧.

(٥) الهمع ٣/٢١٣.

(٦) شرح المفصل ٤/١٠٦، وشرح الكافية ٣/٢٢٦.

إلى الكسائي وأنه محكي قال أبو حيان: «وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس معربًا ولا مبنيًا، بل هو محكي سُمي بفعلِ الأمر من الأمس، كما لو سُمي بأصبح من الإصباح» [1]. وجاء في اللسان: «وقال الكسائي: أصلها الفعل، أُخِذَ من قولك: أمسِ بخير، ثم سُمي به» [2].

وإلى ذلك ذهب الفراء، قال الرضي: «وكذا مذهب الفراء في أمسِ أنه أمر من أمسى يمسي» [3].

وتبعهما السهيلي، قال: «جاء أمسِ بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه» [4].

والسهيلي يشبه أمسِ في حكايته بـ (أَطْرِقا) إذ هو علم على مكان [5]، نُقل من فعل الأمر، لكن أمس أصبح علمًا على الزمان قال السهيلي: «وهذه العَلَمِيَّةُ التي في (أمسِ) بمنزلة (أَطْرِقا) اسم علم بمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر، يقول الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفًا وتوجس حسًّا، فذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سُمِّيَ لقولهم فيه: أَمسِ بخير، وأمسِ معنا، أو نحو هذا، كما سُمي ذلك المكان بقولهم فيه: (أَطْرِقا)» [6].

ويظهر لي من حديث الكسائي والفراء عن (الآن) و(أمس) أنهما يشيران بذلك إلى إحدى طرائق نمو اللغة، وهو انتقال الألفاظ من صيغة ما من معناها الأصلي إلى معنًى

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩.
(٢) اللسان (أمس).
(٣) شرح الكافية ٣/٢٣٠.
(٤) نتائج الفكر ١١٤. وينظر : الارتشاف ٢/٢٤٧.
(٥) موضع بنواحي مكة من منازل خزاعة وهذيل. مراصد الاطلاع ١/٩٢.
(٦) نتائج الفكر ١١٤.

جديد مع تغير يطرأ على تلك الصيغة، لتدل على المعنى الجديد لها.

وهذا يؤكد لنا إحساسهم الدقيق بواقع هذه اللغة، وترابط جزئياتها، ومحاولة تفسير المتشابه منها، وما يجنيه حديثهم عن الأصل، بما يدل على حيوية هذه اللغة وعظمتها.

مُنْذُ ومُـذْ:

(مُذْ) محذوفة من (مُنْذُ) أو أنها لغة فيها، قال الخليل في باب منذ: «وقـد تُحـذفُ النون في لغة» [1]. وقال سيبويه: «هذا باب ما ذهبت عينه: فمن ذلك مُذْ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: منذُ، فإن حقّرته قلت: مُنَيْذٌ» [2] وهو مذهب الجمهور.

وللنحاة في أصل (مُنْذُ) قولان:

أحدهما: أنها بسيطة غير مركبة، وهذا مذهب الخليل، قال: «مُنْذُ: النون والذال فيها أصليتان، وقد تحذف النون في لغة» [3].

وتَبِعَهُ البصريون في هذا القول [4]. واحتجوا بأن الأصل عدم التركيب حتى يقـوم دليل على خلافه، ولا دليل هنا، قال ابن يعيش: «والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير

---

(١) العين ٨/١٩٢.

(٢) الكتاب ٣/٤٥٠، وينظر : ٤/١٩٤، والمقتضب ٣/٣٠، ٣١، والتبصرة والتذكرة ١/٢٨٤، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٨، والإنصاف ١/٣٨٢، واللباب ٢/٣٨١ وشرح المفصل ٤/٩٥، وشرح الكافية ٣/٢٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، والمحيط المحموع ٢/٣١٥، والجنى ٣٠٤، والهمع ١/٢١٦.

(٣) العين ٨/١٩٢، وينظر تهذيب اللغة ١٤/٤٤٣.

(٤) المقتضب ٣/٣٠، ٣١، والتبصرة والتذكرة ١/٢٨٤، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٨، والإنصاف ١/٣٨٢، واللباب ١/٣٦٩، وشرح المفصل ٤/٩٥، ٨/٤٥، وشرح الكافية ٣/٢٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، والجنى ٣٠٤، والهمع ١/٢١٦.

مركبة عملاً بالظاهر، ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثله أصلاً قضينا بالشاهد وإن احتمل غير ذلك إذا لم تقم بينة على خلافه...» (١). وعليه فهي مبتدأ وما بعدها خبر عنها (٢).

الآخر: أنها مركبة، وهو قول الكوفيين، واختلفوا في تركيبه على قولين:

١- فذهب الفراء إلى أنها مركبة من (مِنْ) حرف جر، و(ذو) الطائية بمعنى الـذي، حذفت الواو من (ذو) عند التركيب تخفيفًا واجتزاءً بالضمة عنها، وبقيت (مُذْ) ساكنة الذال (٣). وبناء عليه فإن ما بعدهما يرتفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف (٤).

٢- وذهب الكوفيون غيرُ الفراء إلى أن (مُنْذُ) مركبة من (مِنْ) حرف الجر، و(إذْ) ظرف لما مضى من الزمان. فحُذفت الهمزة تخفيفًا، وضُمَّت الميم دلالة على التركيب، وحركت الذال لالتقاء الساكنين سكونها وسكون النون قبلها، واختير الضم إتباعًا لضمة الميم (٥). ويبدو أن هذا الرأي لقدماء الكوفيين إذ نقله الخليل في العين، و لم ينسبه (٦).

واحتج الكوفيون بلغة سُلَيم (مِنْذُ) بكسر الميم، على التركيب (٧).

ورُدَّ مذهبُ الفراء والكوفيين بما يأتي:

١- فَرُدَّ مذهبُ الفراء بأنّ (ذو) التي بمعنى الذي إنما تستعملها طَيِّئ خاصة، و(منذ يومان) بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العربُ قاطبة (ذو) بمعنى

(١) شرح المفصل ٨/٤٥.
(٢) اللباب ١/٣٧٠.
(٣) تهذيب اللغة ١٤/٤٤٣، والإنصاف ١/٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩١، وشرح المفصل ٤/٩٥، ٨/٤٥، وشرح الكافية ٣/٢٠٩، والمحيط المجموع ٢/٣١٥، والارتشاف ٢/٢٤١، واللسان (منذ)، والهمع ٣/٢٢١.
(٤) اللباب ١/٣٦٩، ٣٧٠، وشرح الكافية ٣/٢٠٩.
(٥) المصادر السابقة في الحاشيتين السابقتين.
(٦) العين ٨/١٩٢.
(٧) الإنصاف ١/٣٨٢، وشرح المفصل ٨/٤٥، وشرح التسهيل ٢/٢١٨.

الذي مع (مِنْ) – على زعمكم – دون سائر المواضع؟.

٢- ورُدَّ مذهبُ الكوفيين الآخر بأنه دعوى لا دليل عليه لا من القياس ولا من السماع، والأصل عدم التركيب، قال ابن بابشاذ بعد عرضه مذهبهم: «وهذا لا طريق إلى معرفته إلا بوحي، فالتشاغل بإفساده يضيع الزمان؛ لأنه لاقياس يؤيده، ولا سماع يثبته»[١]. ورد أبو البركات احتجاجهم بلغة سُليم بأنها لغيّة شاذة نادرة لا يُعرَّجُ عليها[٢].

٣- وزاد العُكبريُّ أن دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى «وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ، فالتغييرُ ضمُّ الميم، والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من (إذ)، وإسقاط أحد جُزْأي الصلة، أو حذف الفعل الرافع على جهة اللزوم، وذلك كله يخالف الأصول» [٣].

وردَّ الرضي مذهبي الفراء والكوفيين فقال: «وأثر التكلف على المذهبين ظاهر لايخفى، وينبغي ألا تكون (منذُ) الجارة على المذهبين مركبةً؛ إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفًا موافقَ اللفظِ للفظِ هذا الاسم المركب» [٤].

ورد أبو حيان مذهبي الفراء والكوفيين أيضًا فقال: «وهذان المذهبان سخيفان، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني أنها مركبة من (من) و(ذا) اسم إشارة...» [٥].

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ق ١١١ مخطوط. وينظر : الإنصاف ٣٩٢/١، واللباب ٣٧٠/١، وشرح المفصل ٩٥/٤، ٤٥/٨، وشرح التسهيل ٢١٨/٢.
(٢) الإنصاف ٣٩٢/١.
(٣) اللباب ٣٧٠/١.
(٤) شرح الكافية ٢٠٩/٣، ٢١٠، وينظر : الجنى ٥٠١.
(٥) الارتشاف ٢٤١/٢.

وهكذا نجد إجماعًا من النحويين على رفض مذهب الفـراء والكـوفيين القـائلين بتركيب (مذ ومنذ).

إلا أن الرضي فيما يبدو لي عاد فرجَّحَ مذهبَ الكوفيين، وذلك بادّعائه أنه ركّـبَ مذهبًا جديدًا في توجيه إعراب مذ ومنذ وما بعدهما إذا كان مرتفعًا، وذلك بعد أن عـد أربعة مذاهب هي:

١- مذهب جمهور البصريين أنهما مبتدآن، ما بعدهما خبرهما.

٢- مذهب الزجاجي أنهما خبرا مبتدأين، مقدمان.

٣- مذهب الفراء أنهما خبر مبتدأ محذوف.

٤- مذهب الكوفيين غير الفراء أن ما بعدهما فاعل لفعل مقدر [1].

ثم شرع في بيان مذهبه المركب فقال: «ولا بأس أن نركب مذهبًا خامسًا، من هذه المذاهب، ومما قال المالكي [2] فيهما فنقول: إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ (مِن) الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركّبوه مـع (إذ) الـذي هـو للزمـان الماضي»[3].

ثم بين السبب في تركيبه من كلمتين، وهو وجود معنى الابتداء والوقت الماضـي في جميع مواقع (منذ)... وهما معنى (من) و(إذ)، فغلب على الظن أنه مركب منهما، ثم بـين أن ما حدث هو:

---

(١) شرح الكافية ٣/٢١٠.

(٢) يريد: ابن مالك، ورجحه المحقق الأستاذ يوسف حسن في الحاشية.

(٣) شرح الكافية ٣/٢١١.

أ- حذفت همزة (إذ) لأجل التركيب فالتقى ساكنان.

ب- ضموا الذال تشبيهًا له بالغايات فبقي مِنْذُ، كما هو لغة سُليم.

جـ- استثقلوا الخروج من كسر إلى ضم لازم وبينهما حاجز غير حصين، فضموا الميم إتباعًا للذال [1].

ثم بين أنّ الغرض من هذا التركيب هو الحصول على كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيينه [2].

وهكذا يبدو واضحًا أن الرضي لم يُركّبْ مذهبًا جديدًا، وإنما وجّه مذهب الكوفيين في التركيب، وتوصل إلى أنّه حدث معنًى جديدٌ بالتركيب لم يكن من قبل.

ثم نبّه على فائدةٍ لهذا التوجيه، وهو جعل (منذُ) في جميع استعمالاته راجعًا إلى أصل واحد وعلى وتيرة واحدة.

فكأنه يريد أنْ يَطْرُدَ كون (منذ) اسمًا في كل حال، مضافًا إما إلى جملة وإما إلى مفرد [3]. في حين اختلف النحويون فيه بين الاسمية والحرفية.

وهكذا يترجح مذهب الكوفيين، وينسجم توجيه الرضي مع منهج الكوفيين في محاولتهم طرد القواعد على أوسع نطاق وتقليل الأصول ما أمكن، وهو مطلب منشود عند النحاة جميعًا.

* * *

(١) شرح الكافية ٢١١/٣. وينظر : أدوات الغاية في النحو العربي ١٣٢ (ماجستير).

(٢) ينظر تفصيل ذلك في شرح الكافية ٢١١/٣، ٢١٢.

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢١٥/٣، وأدوات الغاية في النحو العربي ١٣٢.

هـ) بعض أسماء الشرط والاستفهام وغَيرها:

كَمْ:

ذهب البصريون إلى أن (كَمْ) مفردة بسيطة موضوعة للعـدد [1]. وحجتـهم أن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل فلا يطالب بالدليل، بخـلاف من عدل عنه [2].

وذهب الكسائي والفراء إلى أن (كَمْ) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، حُذِفَتْ ألفُها، وسكنت الميم لكثرة الاستعمال [3]، قال الفراء: «ونُرَى أنَّ قولَ العـرب: كَمْ مالُكَ؟ أنها (ما) وُصِلَتْ من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثُرَ بـ(كم) حتى حُـذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها، كما قالوا: لِمْ قلتَ ذاك؟» [4].

ثم استدل الفراء على زيادة كاف (كم) فقال: «وقال بعض العرب في كلامه وقيل له: مُنْذُ كَمْ قَعَدَ فلانٌ؟ فقال: كَـمُذْ أخَذْتَ في حديثِكَ. فَرَدُّهُ الكافَ في (مُذْ) يدلُّ على أنّ الكاف في (كَمْ) زائدة...».

ويبدو أن القول بتركيب (كم) قديم، إذ نقله الخليل في العين، ولم يمنعـه، قـال في حديثه عن (كم): «ويُقال: هي من تأليف كاف التشبيه ضُمت إلى (ما)، ثم قُصرت (ما) فأُسكنت الميم» [5].

---

(١) الإنصاف ١/٢٩٨، وشرح الكافية ٣/١٥٢، والجنى ٢٦١، والهمع ٣٨٦.

(٢) الإنصاف ١/٣٠٠.

(٣) شرح السيرافي (ت عبدالمنعم فائز) ٣٧٧، والجنى الداني ٢٦١، والهمع ٣٨٦/٤ .

(٤) معاني القرآن ٤٦٦/١، وينظر : الصاحبي ٢٤١.

(٥) العين ٢٨٦/٥.

ونسب أبو البركات والرضي مذهب التركيب إلى الكوفيين عامة [1].

وحُجَّةُ الكوفيين أن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فمما وُصِلَ من أوله: (هذا، وهذاك)، ومما وُصِلَ في آخره قولُه تعالى: ﴿ إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ ﴾[2]، فكذلك هاهنا زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال في: (كم مالُك؟): كما مالُك، إلا أنه لما كثُرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، كما فعلوا في (لِمْ) فصار: (كَمْ مالُكَ؟)، والمعنى: كَأَيِّ شَيء مالُكَ من الأعداد، والدليل قولهم: (كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيتُ) أي: كم من رجل رأيت. وجعلوا نظير كم (لِمَ)، فالأصل فيها (ما) زيدت عليها اللام، فصارتا كلمة واحدة، وحُذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها فقالوا: لِمْ فعلتَ؟ ثم استدلوا بقول الشاعر:

يـــا أبـــا الأســـوَد لِـــمْ أَسْـــلَمْتَني لِهُمُـــــومٍ طارِقَـــــاتٍ وذِكَـــــرْ؟

وغيره، وبشواهد كثيرة من زيادة الكاف [3].

ورَدَّ أبو البركات مذهبَ الكوفيين بما يأتي:

١- أن قولهم مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى.

٢- أن تسكين ميم (لِمْ) في الشعر المذكور ضرورة شعرية، لا يجـــوز في اختيـــار الكلام.

(١) الإنصاف ٢٩٨/١، وشرح الكافية ١٥٢/٣.
(٢) سورة المؤمنون، الآية ٩٣. والشاهد : اتّصال (إنْ) الشرطية بـــ (ما) الزائدة بعدها.
(٣) الإنصاف ٢٩٨/١، ٢٩٩.

٣- وأما الشواهد على زيادة الكاف فذكر أبو البركات أن دخول الكاف فيها كخروجها، فحذفُها لا يخل، نحو: (كَهَيِّنٍ)، وقول الراجز:

* لواحقُ الأقرابِ فيها كَالـمَقَقْ *

بخلاف (كم) فإن حذف الكاف منها يخل بالمعنى ويُغَيِّرُهُ، فلو قلنا: ما مالك؟ فإنه لا يفيد: كم مالك [١].

وعاب الزجاج على الفراء مذهبه في (كم) بأنه بعد حذف الألف وتسكين الميم من (كَمْ) فإنّ الألف لم يبقَ عليها دليل، بخلاف (ثَمَ، وعَمَّ) [٢]. قال ابن فارس مجيبًا الزجاج: «والجواب عما قاله ما ذكره أبو زكرياء وهو كثرة الاستعمال» [٣].

وسُمع فتح ميم (كم)، قال السيرافي: «ورُوِيَ عن الكسائي أنه فَتح الميم في (كم)» [٤]. وهذا يُؤيد مذهب الكوفيين في تركيبها؛ إذ الفتحة دليل على الألف.

ويقول د. مخزومي: «فإذا كان الاستعمال قد أسكن الميم من (لِمْ) فلا يبعد أن يكون قد أثّر في (كم) أيضًا فأسكن ميمها» [٥].

وتؤيد الدراسات اللغوية الحديثة مذهب الكوفيين في تركيب (كم)، قال المستشرق اللغوي الألماني برجشتراسر: «أم: حديثة عربية، أصلها: (a-ma)، كما أن (لم) أصلها (la- ma)، و(كم) أصلها (ka-ma)» [٦].

وبذلك يترجح مذهب الكوفين، إذ هو مؤيد بالسماع، والقياس، والدرس اللغوي الحديث.

---

(١) الإنصاف ١/٣٠٠، ٣٠٣.

(٢) الصاحبي ٢٤٢، وينظر : حاشية الصبان ٤/٨٥.

(٣) الصاحبي ٢٤٢.

(٤) شرح السيرافي (ت عبدالمنعم فائز) ٣٧٧.

(٥) مدرسة الكوفة ٢٣٣.

(٦) التطور النحوي ١٧٩. وينظر : مدرسة الكوفة ٢٣٢، والخلاف بين النحويين ٢٢٦.

مَهْما[1]:

في (مهما) قولان: مركبة، وبسيطة. وفي تركيبها ثلاثة أقوال:

١- ذهب الخليل إلى أنها مركبة من (ما) الشرطية، زيدت عليه (ما) الزائدة، قال في العين: «وأما (مَهْما) فإن أصلها: ما ما، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ. فـ(ما) الأولى هي (ما) الجزاء، و(ما) الثانية هي التي تزاد تأكيدًا لحروف الجزاء مثل: أينما، ومتى ما، وكيفما. والدليل على ذلك أنه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه» [2]. ونقل سيبويه مذهب الخليل فقال: «وسألت الخليل عن (مَهْما) فقال: هي (ما) أُدخلت (ما) معها لغوًا، بمترلتها مع (متى)، إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمترلتها مع (إنْ)، إذا قلت: إمّا تأتني آتك، وبمترلتها مع (أيْنَ) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[3]، وبمترلتها مع (أيٌّ) إذا قلت: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[4]. ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى» [5].

---

(١) كتب أستاذنا د. رياض الخوام بحثًا وافيًا عن مهما وتركيبها وخلافات النحويين حولها، وذلك في مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ ص ٥٦.

(٢) العين ٣٥٨/٣ (مه).

(٣) سورة النساء، الآية ٧٨.

(٤) الإسراء، الآية ١١٠.

(٥) الكتاب ٥٩/٣، وشرحه للسيرافي ٢٢٧/٣-ب، وينظر: المقتضب، والأصول ١٥٩/٢، والزاهر ٢٦٥/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٤٠/١، والبغداديات ٣١٣، واللباب ٥٣/٢، وشرح المفصل ٤٢/٧، وشرح الجزولية ٥٠٢/٢، وشرح الكافية ٨٨/٤، والجنى ٦١٢، والمغني ٤٣٦، والارتشاف ٥٤٧/٢، والمساعد ١٣٧/١. وينظر: مهما وخلافات النحويين حولها ص ٥٦. ونسب الأشموني في شرحه ١٢/٤ هذا المذهب إلى البصريين.

وأيّد النحاةُ رأيَ الخليل، إذ عَلَّلَ له الأخفش قائلاً: «وأبدلوا الهاءَ من الألف لخفاء الألف، وأنها حرف هاوٍ لا مستقر لها، فكرهوا اجتماع ميمين ليس بينهما إلا الألف، وهي لخفائها وأنها تهوي في مخرجها حاجزٌ ليس بحصين، فكأنهم جمعوا بين ميمين، فأبدلوا منها الهاء لما كانت شريكتها في الخفاء، ولم تكن هاوية بمنزلة الحركة» (١). وأيده أبو علي إذ قال: «وقول الخليل عندي أقوى» (٢). وقال ابن يعيش معللاً إبدال الهاء من الألف الأولى دون الثانية: «وكرهوا توالي لفظين حروفهما واحدة، فأبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج، وكانت ألف (ما) الأولى أجدرَ بالتغيير من الثانية لأنها اسم، والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال» (٣). وعلل ابن أبي الربيع بمثل ما علل به الأخفش، وشبه إبدالهم الهاء من الألف لتوالي الأمثال بإبدالهم ياء (حَيْحَيْتُ) ألفًا، فيقولون فيها: (حاحَيْتُ)، ومنه قول الراجز:

* مِنْ هَا هُنا وهَا هُنَهْ * (٤)

وإلى مثل ذلك ذهب ابن عقيل في المساعد (٥).

وضعّفَ ابن عُصفور مذهبَ الخليل لكونه لم يُنطق بالأصل في موضع (٦). وردَّ أبو حيان مذهب الخليل بأنه دعوى لا دليل عليها (٧).

---

(١) النوادر لأبي زيد ٦٣-٦٤.

(٢) البغداديات ٣١٣.

(٣) شرح المفصل ٤٢/٧-٤٣.

(٤) البسيط في شرح الجمل ٢٣٩/١.

(٥) المساعد ١٣٧/٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢.

(٧) الهمع ٣١٦/٤. وينظر : مهما وخلافات النحويين حولها ص ٦٣.

٢- وأجاز سيبويه وجهًا آخر في تركيب (مهما) فقال: «وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإِذْ ضُمَّ إليها (ما)» [(١)]. والمراد: اكْفُفْ. ونجد السيرافي قد شرح مذهب الخليل الذي ذكره سيبويه مع وضوحه [(٢)]، وأغفل شرحَ مذهبِ سيبويه فلم يُبيِّنْ مُرادَه بـ (مَهْ)، مما يُثيرُ تساؤلاً عن حقيقة مهما عند سيبويه [(٣)].

إلا أن أبا جعفر الرُّعيني – رحمه الله – قد كفانا بيان ذلك إذ نَصَّ على حقيقة مذهب سيبويه في تركيب (مهما) بعد أن عرض مذهبَ الخليل فقال: «وذهب سيبويه أنها مركبة من (مَهْ) بمعنى: اسكُتْ، و(ما) الشرطية، وكأن الأصل أن قائلاً قال لك: إني أفعل ما لاتقدر عليه، فقلت له: مَهْ، أي: اسكت، ما تفعلْ أفعلْ، ثم جرى ذلك مجرى كلمة واحدة» [(٤)]. ونسبه الرضي إلى الزجاج [(٥)].

ونَسبَ أبو حيان هذا القول إلى الأخفش والزجاج والبغداديين [(٦)]. وتبعه المرادي في الجنى وابن عقيل في المساعد فنسبه إليهم بعد أن نسبه إلى سيبويه [(٧)]، والسيوطي في الهمع دون أن يذكر البغداديين [(٨)].

وأرى أن نسبة هذا الرأي إلى سيبويه هو الصحيح بنص الرعيني، ولأن طريقة عَرْضِ الزجاجِ هذا الرأي في كتابه يقطع أنه ليس له، وأن المختار عنده مذهب الخليل المذكور،

(١) الكتاب ٣/٦٠.
(٢) شرح السيرافي ٣/٢٢٧-ب.
(٣) ينظر هذه التساؤلات في بحث (مهما) ٦٥.
(٤) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ١/٥٨٨ (رسالة دكتوراه).
(٥) شرح الكافية ٤/٨٨.
(٦) الارتشاف ٢/٥٤٧.
(٧) الجنى ٦١٢، والمساعد ١/١٣٧.
(٨) الهمع ٤/٣١٦. ونسب الأشموني في شرحه ٤/١٢ هذا الرأي إلى الكوفيين.

قال بعد أن قَدَّمَ مذهبَ الخليلِ: «وقالوا: جائز أن تكون (مَهْ) بمعنى الكف، كما تقــول: مَهْ، أي: اكْفُفْ، وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء، كأنهم قالوا - والله أعلم - اكفف ما تأتنا [١] به من آية. والتفسير الأول هو الكلام[٢]، وعليه استعمال الناس» [٣].

وقد رجح الشلوبين هذا الرأي على ما قاله الخليل فيها، مبينًا أن التركيب أحــدثَ معنًى لم يكن وهو الشرط [٤].

ورَدَّ ابن عصفور مذهبَ سيبويه، وخلاصة رده أنه لايدعى التركيب إلا بدليل ولا دليل على ذلك [٥]. واستبعده الرضي لأن فيه تقدير كلام [٦].

٣- الثالث من مذاهب التركيب في (مهما) مذهب الفراء، نقله التبريزي حين شرح قول امرئ القيس:

أَغَــرَّكِ مِنِّــي أنَّ حُبَّــكِ قــاتِلي   وأنَّكِ مَهْما تأمُري القلــبَ يَفْعَــلِ

فقال: «وقال الفراء: كان في (مهما) (ما)، فَحَذَفَتِ العربُ الألفَ منها، وجُعِلَــتِ الهاءُ خَلَفًا منها، ثم وُصِلت بــ(ما) فدلت على المعنى، وصارت هي كأنها صلة لــ(مــا)، وهي في الأصل اسم، وكذلك (مَهْمَنْ)، قال الشاعر:

أماوِيَّ مَهْمَنْ يَــستَمِعْ في صَــديقِهِ   أقاويلَ هذا الناسِ ماوِيَّ يَنْــدَمِ» [٧]

(١) في المطبوع (تأتينا)، وأرى أن الصواب ما أثبت، بحذف الياء للجزم.
(٢) يريد مذهب الخليل الذي قدمه.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٩.
(٤) شرح الجزولية ٢/٥٠٣، وينظر : الأشباه والنظائر ١/٢٣٥.
(٥) شرح الجمل ٢/١٩٦.
(٦) شرح الكافية ٤/٨٨.
(٧) شرح القصائد العشر ٣٥، وينظر : مهما وخلافات النحويين حولها : ٦٩.

وظاهر مذهب الفراء أنه موافق لرأي الخليل، فكلاهما يرى أنَّ (مهما) مركبة من (ما) الشرطية، و(ما) الزائدة مع إبدال ألف أولاهما هاءً.

ويرى أستاذنا د. رياض الخوام أنَّ الفراء استخلص مذهبه من قولي الخليل وسيبويه فوافق كلاً منهما من جهة وخالفه من أخرى:

فاتفق مع الخليل في كون هاء (مَهْ) أُبدلت من الألف. ثم خالفه في الغاية من التركيب، إذ الغاية عند الخليل توكيد معنى الشرط الحاصل من (ما)، في حين أن غاية التركيب عند الفراء هي حصول معنى الشرط بعد التركيب، يدل على ذلك قوله السابق: «ثم وصلت بـ(ما) فدلَّتْ على المعنى».

واتفق مع سيبويه في كون الشرط حصل بعد التركيب. وخالفه في (مَهْ)، إذ ذهب سيبويه إلى أنها كلمة برأسها، في حين يتفق الفراء مع الخليل أن هاءها منقلبة عن ألف [1].

وذهب بعض النحاة إلى أن (مهما) بسيطة غير مركبة كأبي البركات الأنباري وابن عُصفور وابن هشام وأبي حيان [2].

وحجتهم أن الأصل البساطة، ولا دليل على التركيب. وعَدَّ الشَّلَوْبِينُ هذا أَضْعَفَ الأقوال [3].

ووزنها عند القائلين ببساطتها: (فَعْلَى)، فهي على ذلك من باب سَلِس، وهو قليل، ولذلك قال ابن إياز: «ولو قيل: إنها (مَفْعَل) تحاميًا لذلك، لم أَرَ به بأسًا» [4]. لتخرج من

---

(١) مهما وخلافات النحويين حولها ٦٩.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧١/١، وشرح المفصل ٤٢/٧، وشرح الجمل لابن عُصفور ١٩٥/٢-١٩٦، وشرح الكافية ٨٧/٤-٨٨، والجنى ٦١٢، والمغني ٤٣٦، والارتشاف ٥٤٧/٢، والهمع ٣١٦.

(٣) شرح الجزولية ٥٠٥/٢.

(٤) المحصول في شرح الفصول، لابن إياز ١٠٧-ب مخطوط، وينظر: الجنى ٦١٢، وشرح ألفية ابن معطٍ ٥٨٨/١.

باب (سلس) وهو تجاور المثلين الأصلين وبينهما حاجز [1]. والألف للإلحاق، وزال التنوين، أو الألف للتأنيث [2].

وقد رجّحَ أستاذنا د. رياض في بحثه عن (مهما) بساطتها على تركيبها معللاً أن البساطة تتعارض مع أصل واحد هو: (تقليل الأصول)، في حين أن القول بالتركيب يتعارض مع أصلين هما:

أ) الأصل عدم التركيب.

ب) اللجوء إلى ما ليس فيه تغيير أولى من اللجوء إلى ما فيه تغيير [3].

ويبدو لي في هذه المسألة ترجيح مذهب التركيب؛ لما يأتي:

١- حكاية الكوفيين (مَهْمَنْ) [4] بمعنى (مَنْ)، واستدلوا بقول الشاعر:

أماوِيَّ مَهْمَنْ يَستَمِعْ في صَديقِهِ أقاويلَ هذا الناسِ ماوِيَّ يَنْدَمِ

وبهذا قَوّى ابن يعيش والرضيُّ هذا المذهب، الذي نسباه إلى الزجاج [5].

و نقل الأزهري عن أبي بكر الأنباري قوله: «مَهْمَنْ: أصله: مَنْ مَنْ» [6] ثم أنشد عن الفراء البيت المذكور. ويبدو أنّه قلبت نونُ الأولى هاءً كراهةَ اجتماع مثلين [7].

(١) ينظر : شرح الملوكي ٤٥.
(٢) المساعد ١/١٣٧.
(٣) مهما وخلافات النحويين حولها ٦٢.
(٤) شرح القصائد العشر ٣٥.
(٥) شرح المفصل ٤/٨، ٧/٤٣، وشرح الكافية ٤/٨٨.
(٦) تهذيب اللغة ٥/٣٨٥.
(٧) مهما ٧٧.

٢- أنّ (ما) قد زيدت في بعض أخوات (مهما) نحو: كيفما، وأينما، وحيثما، وبهذا رجَّح أيضًا الرضي مذهب الخليل إذ قال: «وقول الخليل قريبٌ قياسًا على أخواهّا»[١].

٣- مجيء (ما) و(مهما) بمعنًى، قال الرضي: «وقد جاء (ما) و(مهما) ظَرفي زمان، تقول: ما تجلسْ أجلسْ، ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه» [٢].

٤- الرسم يؤيد مذهب التركيب، يقول ابن يعيش: «ولو كانت كلمة واحدة لكُتبت بالياء؛ لأنّ الألف إذا وقعت رابعةً كُتِبَتْ ياءً» [٣].

٥- وقد أيد برجشتراسر مذهب الخليل والفراء إذ قال: «وقد تُضاعفُ (ما) لتأدية معنى الإبهام والتنكير، فتصير (مهما)، بدل (mama) [٤].

٦- ويقويه أيضًا ما توصل إليه د. إبراهيم السامرائي من: أنّ التنوين قد لحق بطائفة من الأدوات لفظًا وخطًا فأضاف إليها معاني جديدة، ومن ذلك (ما) الموصولة التي أصبحت (مَنْ) وقُيدت بالعاقل، و(إذا) التي أفادها التنوين شيئًا آخر، فصارت (إذًا) أو (إذن)، ومن هذه الأدوات (لا) التي أصبحت مع النون (لن) وقيدت بمعنى خاص وهو كونها لنفي المستقبل [٥].

وذهب أستاذي د. رياض الخوام إلى أن (مهمن) قد تكون من هذا القبيل، قال: «فلعلّ نونَ مَهْمَنْ قد نتج عن تنوين ألف (ما) فجعلتها مختصة بعموم من يعقل بعد أن

(١) شرح الكافية ٤/٨٨.
(٢) شرح الكافية ٤/٨٩.
(٣) شرح المفصل ٧/٤٣.
(٤) التطور النحوي ١٨٤.
(٥) فقه اللغة المقارن ١٥٠-١٥١، وينظر : مهما ٧٩.

كانت مفيدة لعموم ما لا يعقل» [1].

فلا يبعد أن تكون (مهما) متطورة عن (مَهْمَنْ)، أو كما قال أستاذي: «بمعنًى آخر: أن تكون مَهْمَنْ هي الصورة الأولى للكلمة، وأن هذه النون قد عوملت معاملة نون التوكيد الخفيفة، أومعاملة الاسم المنصوب المنون، في حال الوقف، فقلبت ألفًا، على حد قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[2]،... ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف فصارت (مهما) ومعنى ذلك أن اللفظتين تنتميان إلى أصل واحد. ويحتمل أن تكون المسألة معكوسة فتكون نون (مَهْمَنْ) منقلبة عن ألف (ما) يؤنسنا في ذلك أن الفراء قد ذهب إلى أن نون (لن) مبدلة من ألف (لا)» [3].

فعلى هذا القول يقوى مذهب الخليل والفراء، فـ (ماما) لغير العاقل، و(من من) للعاقل، وحدث لها ما وصفَ الخليل والفراء في (ماما).

كِلا وكِلْتا:

ذهب البصريون إلى أنّ كلاًّ مِن (كِلا وكِلْتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية، ويُعربُ إعراب المثنى لشدة شبهه به لفظًا بأنّ آخره ألف، ومعنًى بكونه مثنى المعنى [4]. فالألف فيهما أصلية، قال سيبويه: «وسألت الخليل عَمّنْ قال: رَأَيْتُ كِلا أَخَوَيْكَ، ومَرَرْتُ بِكِلا

(١) مهما ٧٩.

(٢) سورة العلق، الآية ١٥.

(٣) مهما ٧٨.

(٤) المقتضب ٣/٢٤١، وشرح الأبيات المشكلة ١٤٤، وسر الصناعة ١/١٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٩٠، وشرح المفصل ١/٥٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٧٥، وشرح الكافية ١/٩١، والتذييل ١/٢٥٥، والهمع ١/١٣٦. وينظر : كلا وكلتا بين التراث النحوي والواقع اللغوي، لأستاذنا د. إبراهيم بركات، ص ٤٤.

أَخَوَيْكَ، ثم قال: مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما، فقال: جعلوه بمنزلة: عَلَيْكَ، ولَدَيْكَ»[1]. وهذا يعني أنّ ألف (كلا) أصلية، كما هو الأصل في كون ألف الحروف أصلية. ثم قال سيبويه: «ولا تُفرَدُ كِلا، إنما تكونُ للمثنى أبدًا».

وذكر أبو البركات مذهب البصريين فقال: «وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادًا لفظيًّا، وتثنيةً معنوية. والألف فيهما كالألف في عَصًا، ورَحًا» [2].

فهما اسمان مقصوران ألفهما أصلية وليست للتثنية، قال العكبري: «وأما (كِلا وكِلْتا) فاسمان مفردان مقصوران» [3].

وحجة البصريين من وجوه:

١ - أنهما بالألف في الأحوال الثلاثة إذا أُضيفا إلى الظاهر، وليس المثنى كذلك

٢- أنه لا يُنطقُ بالواحد منهما، فلا يقال: كِل، بخلاف المثنى.

٣- أنَّ الضمير تارةً يُردُّ إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، وتارةً يُرَدُّ إليهما مثنى حملاً على المعنى. فمن عوده مفردًا قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[4]، ولو كان مثنى في اللفظ لم يجز ذلك؛ كما لا يجوز: الرجلان قام [5].

وذَهبَ الكوفيون إلى أنّ (كِلا وكِلْتا) من قبيل المثنى حقيقةً، لفظًا ومعنًى، وأصلهما (كُلّ) المفيد للإحاطة، فخُفف بحذف إحدى اللامين، وزِيد ألف التثنية حتى يُعرفَ أنّ

(١) الكتاب ٣/٤١٣.

(٢) الإنصاف ٢/٤٣٩.

(٣) اللباب ١/٣٩٨.

(٤) سورة الكهف، الآية ٣٣.

(٥) اللباب ١/٣٩٨-٣٩٩، وينظر : الإنصاف ٢/٤٤١، والتذييل ١/٢٥٧ (مطبوع).

المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع، ولم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين سواءً، وقد يُستعمل الواحد، قال الفراء: «وقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، ولم يقل: آتتا، وذلك أن (كلتا) ثنتان لا يُفرد واحدهما، وأصله (كُلّ) كما تقول للثلاثة: كلّ، فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع، لا أن يُفرد للواحدة شيء، فجاز توحيده على مذهب كلّ. وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر في (كلتا)... وقد تُفرِدُ العربُ إحدى (كلتا)، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها، أنشدني بعضهم:

في كِلْتَ رِجلَيْها سُلامَى واحدَه ... كلتاهما مقرونةٌ بزائدَه

يريد بكلت: كلتا» [(١)]. وقد نص الكسائي على أن ألفهما للتثنية [(٢)].

ونقل أبو البركات والعُكبري أن الكوفيين احتجوا بالسماع والقياس:

أما السماع، فالبيت الذي أنشده الفراء، والشاهد فيه أن (كِلْتَ) مفرد (كلتا).

وأما القياس، فهو انقلاب ألف (كِلا وكِلْتا) في النصب والجر إلى الياء إذا أُضيفتا إلى المضمر، نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما. ولو أن الألف في آخرهما كألف (عصا ورحا) لم تنقلب، فدل على أنّ (كِلا وكِلْتا) مثنّى لفظًا ومعنى [(٣)]. ووافق السهيلي الكوفيين [(٤)].

---

(١) معاني القرآن ١٤٢/٢. ويُنظر: الإنصاف ٤٣٩/٢، واللباب ٣٩٨/١، وشرح المفصل ٥٤/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٥/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والتذييل ٢٥٦/١، والهمع ١٣٧/١. وينظر: كلا وكلتا ٤٢، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٦٦.

(٢) الإقناع ٣٥٠/١-٣٥١. وينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٢٧٣.

(٣) الإنصاف ٤٣٩/٢-٤٤١، واللباب ٣٩٩/١، وشرح الجمل ٢٧٥/١، والتذييل ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٤) نتائج الفكر ٢٨٤، وينظر: أبو القاسم السهيلي ٣٦٠.

وردَّ البصريون على الكوفيين بما يأتي:

١- أما دليل السماع: فيسقط استدلال الكوفيين بالبيت المذكور (في كلتَ...)، فلادليل فيه على أنّ (كلتَ) هنا مفرد (كلتا)؛ لأن حذف الألف ضرورة والفتحة دليل عليها، وإلى ذلك ذهب الفراء منهم. ولو كانت (كلت) مفردةً لوجب كسر التاء لأن قبلها حرف جر.

٢- أما قلب ألفهما ياء في النصب والجر، فمحمولان على (لديك، وعليك) إذ أشبهتاها في سلامة الألف مع المظهر وقلبها ياء مع المضمر [1].

٤- الإمالة في (كلتا) تدل على أن ألفها للتأنيث، وليست للتثنية، لأن ألف التثنية لا تمال، فوزن (كلتا): فِعْلَى، وصح عن الكسائي إمالة كل ألف تأنيث على (فِعْلَى) [2]، وبذلك تنقض روايتُه مذهبَه في العربية. قال ابنُ الباذش بعد أن نقل أن الكسائي نص على أنّ ألف (كلتا) للتثنية: «قال لي أبي رضي الله عنه: إذا ترجّح أن (كِلْتا) فِعلى، وصح أن الكسائي يميل (فِعْلَى) وجب أن يوقف له على (كِلْتا) بالإمالة اتِّباعًا لروايته، وانصرافًا عن مذهبه إلى مذهب البصريين، ولايلزم الجمع بين روايته ومذهبه عند من ينظر إلى نظرٍ يَثِقُ به، بل تجب مخالفته فيه» [3].

اللهمّ:

ذهبَ البصريون إلى أنّ الميم عوضٌ من حرف النداء، بدليل أنهما لا يجتمعان إلا في

(١) الإنصاف ٢/٤٤٩-٤٥٠. وينظر: التذييل ١/٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) التبصرة في القراءات السبع، لمكي ٣٧٦، والإقناع ١/٣٥٠-٣٥١. وينظر: الإنصاف ٢/٤٤٨، والإمالة في القراءات واللهجات العربية ٢٧٣.

(٣) الإقناع ١/٣٥١.

الضرورة، وأن (اللهمَّ) يفيد معنى: يا أللهُ[1].

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الميم ليست عوضًا من حرف النداء، وإنما هي بقية جملة محذوفة تقديرها: (أُمَّنا بخير)، قال الفراء في حديثه عن (اللهم): «ونُرَى أنها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أُمَّ)، تريد: يا أللهُ أُمَّنا بخير، فكثُرت في الكلام فاختلطت. فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمَّ) لما تُركت انتقلت إلى ما قبلها» [2].

ودليلهم إدخال (يا) على (اللهم)، من نحو قوله:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقولُ يااللَّهُمَّ يااللَّهمّا

وقول الآخر:

وما عَلَيكِ أنْ تقولي كُلّما سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يا اللهمَّ ما

ارْدُدْ علينا شَيْخَنا مُسَلَّما

وغيرها، وهو لا يُجمع بين العوض والمعوض [3].

وقد رفض العلماءُ من غير الكوفيين هذا القول، وشنعوا على أصحابه، حتى قال أبو حيان: «وهو قولٌ سخيفٌ، لا يحسن أن يقوله من عنده علم».

ومما رُدَّ به مذهب الكوفيين ما يأتي:

١- أنه يجوز أن تقول: (اللهمّ أُمَّنا بخير)، ولو كان كما قالوا لم يجز.

---

(١) الإنصاف ٣٤١/١، ٣٤٣، والتبيين ٤٤٩، وائتلاف النصرة ٤٧، وجلاء الأفهام لابن القيم ٧٢.

(٢) معاني القرآن ٢٠٣/١. وينظر : الزاهر : ٥١/١، وضرائر الشعر ١٤٩، وجلاء الأفهام ٧٣.

(٣) الزاهر ٥١/١، والإنصاف ٣٤١/١-٣٤٣.

٢- أنه يجوز أن تقول: (اللهم العَن فلانًا)، واخزه، وغير ذلك، مما هو مناقض لما قدّروه.

٣- أنهم خصُّوا ذلك بالنداء إجماعًا، حتى إنهم لا يقولون: غفر اللهم لفلان. واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام (يا) [(١)].

٤- أن (يا) غير موجودة في الكلام [(٢)].

٥- محالٌ أن يُترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد [(٣)].

٦- أنّ الأصل عدم الحذف، فتقدير هذه المحذوفات الكثيرة خلاف الأصل [(٤)].

٧- أنّه لو كان ذلك صحيحًا لكان (اللهمّ) جملةً تامةً يحسن السكوت عليها وليس كذلك[(٥)].

لذا فالراجح مذهب البصريين، ومما يزيده أن الفراء أجاز في غير هذا الموضع الجمع بين العوض والمعوض [(٦)].

* * *

(١) التبيين ٤٥٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣.

(٣) نفسه.

(٤) جلاء الأفهام ٧٣، وضرائر الشعر ١٥٠.

(٥) جلاء الأفهام ٧٣، وضرائر الشعر ١٥٠.

(٦) ينظر ص ٦٣٨ فيما يأتي.

ثالثًا: الأفعال وأسماء الأفعال:

لَيْسَ:

ذهب الخليل إلى أنها مركبة، قال: «... وأصله: لا أَيْسَ، فطُرِحت الهمزة، وأُلزقت اللام بالياء، ودليله قول العرب: ائتني به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ. ومعناه: من حيث هو ولا هو» (١).

وتبعه الفراء فقال: «وأصل ليس: لا أَيْس، ودليل ذلك قول العرب: لا أَيْس، وجِيء به من أَيْسَ ولَيْسَ» (٢).

ويتضح من ذلك أنّ ثَمّةَ نقلاً حرفيًا للفراء عن الخليل.

ويبدو أن البصريين غير الخليل ذهبوا إلى بساطتها، قال المازني: «وأمّا لَيْسَ فأصلُها: لَيِسَ، ولكنها أُسكنت من نحو: صَيِدَ البعير، ولم يقلبوها؛ لأنهم لم يريدوا أن يقولوا فيها: يَفْعَلُ، ولا شيئًا من أمثلة الفعل، فتركوها على حالها بمنزلة لَيْتَ» (٣).

واختلفوا أهيَ فعل أو حرف؟. قال الرضي: «وأصل ليس: لَيِسَ، كـ: هَيِبَ، كما يقال في عَلِمَ: عَلْمَ... وسيبويه والأكثرون على أنه فعل غير متصرف، وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف...» (٤). وقال ابن هشام: «وزعم ابن السراج أنها حرف وتبعه الفارسي في الحلبيات، وابن شقير وجماعة» (٥).

---

(١) العين ٧/٣٠٠. وينظر: الدقائق ٢٤٧، واللسان والتاج (ليس).

(٢) اللسان والتاج (ليس).

(٣) المنصف ١/٢٥٨.

(٤) شرح الكافية ٤/١٩٩. وينظر: المسائل الحلبيات ٢١٠، واللباب ١٦٥، والممتع ٢/٤٤٠.

(٥) المغني ٣٨٧.

وتؤيد بعض الدراسات المحدثة رأي الخليل والفراء في تركيب (ليس)، قال برجشتراسر: «وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية، إلا (ليس)، فيقابلها في الآرامية (layt) وهي مركبة من (لا) واسم معناه الوجود» (١). وواضح أن معنى هذا الاسم مطابق لما ذكره الخليل في النص السابق، وجاء في تاج العروس: «وقال الخليلُ: العرب تقول: جِيء به من حيثُ أَيْسَ ولَيْسَ، و لم تُستعملْ أيسَ إلا في هذه الكلمة، وإنما معناها كمعنى حيثُ هو في حال الكينونة والوُجْد، وقال: إن معنى ليس: لا أيس، أي: لا وُجْدَ» (٢).

من هذا نجد تطابقًا بين ما ذهب إليه الخليل والفراء، والدراسات الحديثة المقارنة.

إيهًا:

اسم فعل أمر بمعنى: اُكْفُفْ، أو انْكَفِفْ (٣).

زعم المفضل بن سلمة أنه مركب من (إي) و (ها)، قال: «معناه نَعَم، وأصل ذلك أن العرب تقول: إي ها لله، يصلون إي، ومعناها: نَعَمْ ها الله، ثم كثُر كلامهم حتى وصلوا (إي) بحرف من (ها الله)» (٤).

وذكر سيبويه (إيهًا) بقوله: «وإيهًا وأخواته نكرة عندهم، وهو صوت» (٥)، ونصَّ

---

(١) التطور النحوي ١٦٩. وينظر : مدرسة الكوفة ٢١٨، والخلاف بين النحويين ٢٢٢.

(٢) تاج العروس (أيس)، وينظر (ليس)، والنهاية لابن الأثير ٨٧/١، واللسان (أيه)، وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، د. محمد عبدالله جبر ١١٦.

(٣) اللباب ٩٤/٢، والمساعد ٦٤٨/٢.

(٤) الفاخر ٢٦٢. وفي شرح المفصل ١٢٤/٨ : إي، بمعنى نَعَم، ومنه : إي وربي. وينظر المغني ١٠٦.

(٥) الكتاب ٣٠٢/٣.

السيرافي على أن العرب لم تستعمله إلا منكرًا، قال: «ولحاق التنوين في هذه المبنيات علامة للتنكير، إلا أن منها ما لم تستعمله إلا منكورًا، ومنها ما استعملته على التنكير والتعريف، فمما استعملته منكرًا فقط قولهم: إيهًا يا زيدُ، إذا أردت: اكفُفْ، ووَيْهًا، إذا أغريته، وإيهٍ،إذا استزدته» (١).

إلا أن ابن عقيل، قد ذكر أنه يستعمل منونًا وغير منون (٢)، وذكر الرُّعيني أنّ المنون معناه طلب الكف عن فعل غير معين، وغير المنون معناه طلب الكف عن فعل معين (٣). هذا ما وقفت عليه من حديث حول هذه الأداة.

هَلُمَّ:

ذهب أغلب النحاة إلى أن (هَلُمَّ) مركبة، وفي تركيبها مذاهب:

١- ذهب الخليل إلى أنها مركبة من (ها) التنبيه و(لُمَّ)، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، قال ابن قُتيبة: «قال الخليل: أصلها: (لُمَّ) زِيدت الهاء في أولها» (٤). و(لُمَّ) هنا فعل أمر من قولك: لَمَّ اللهُ شعَثَه، أي جَمعه، أي: اجمع نفسك إلينا، غُيِّرَ معناه بالتركيب فصار بمعنى: أَقبِلْ، أو احضُرْ، فصار اسم فعل لا يتصرف على لغة أهل الحجاز، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وتميم يصرِّفونه (٥).

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٣٠-ب، وينظر : تهذيب اللغة ٦/٤٨٢، والصحاح واللسان (أيه).

(٢) المساعد ٢/٦٤٨.

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٧/٤٨٧ (دكتوراه).

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٥٧. وينظر : الكتاب ٣/٥٢٩، وحروف المعاني للزجاجي ٧٤، والخصائص ١/٢٧٨، ٣/٣٥، والصحاح (هلم)، وشرح المفصل ٤/٤١-٤٢، وشرح الكافية ٣/١٠٠.

(٥) شرح الكافية ٣/١٠٠. وينظر : تأويل مشكل القرآن ٥٥٧، والمقتضب ٣/٢٠٢، والخصائص ٣/٣٦.

٢- ويبدو أنّ البصريين تابعوا الخليل في التركيب؛ إذ نقلوا هذا المذهب في كتبهم، وبعضهم نسبه إلى الخليل، وبعضهم لم ينسبْه، فممن نسبه إلى الخليل: سيبويه، وابن جني، وابن يعيش، والرضي، وممن لم ينسبه: ابن السراج في الأصول، وأبو علي في العضديات، وشرح الأبيات المشكلة، وأبوالبركات في الإنصاف [١].

ونسبَ الزجاج هذا القول إلى سيبويه [٢]، وإنما حكاه سيبويه عن الخليل بقوله (زعم). ونسبه أبو حيان في الارتشاف إلى البصريين [٣]، ونسبه ابن عطية في تفسيره إلى الخليل وسيبويه [٤].

وفَرَقَ الرُّعَينيُّ بين مذهب الخليل ومذهب سائر البصريين، بأن التركيب على مذهب البصريين حدثَ بعد الإدغام، وعلى مذهب الخليل قبل الإدغام، قال بعد أن عرض مذهب البصريين: «وهذا على أن التركيبَ كان بعد إدغام الميم وتحريك اللام.

وذهبَ الخليل أن التركيب قبل الإدغام، فكان الأصل: (هَا الْمُمْ) فَحُذفت ألف الوصل لما أُتي بـ (ها) التنبيه؛ لكون الهمزة صارت غيرَ مبدوءٍ بها، فالتقى ساكنان: ألف (ها) التنبيه واللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم أُدغمت الميم في الميم، ونُقلت حركة الميم إلى اللام. فعلى القول الأول: لم يُحدِث التركيب غيرَ حذفِ الألف، وعلى القول الثاني: حذفَ الألفِ، وهمزة الوصلِ، والإدغامَ، ونَقْلَ حركةِ الميمِ إلى اللام» [٥]. وتبعه في هذا التفريق الصبان في حاشيته على الأشموني [٦].

---

(١) الأصول ١/١٤٦، والمسائل العضديات ٢٢١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٨٨، والإنصاف ١/٣٤٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٠٣.
(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٩.
(٤) المحرر الوجيز ٥/٣٩٠.
(٥) شرح ألفية ابن معط للرعيني ٧/٥٠٩-٥١٠ (دكتوراه).
(٦) حاشية الصبان ٣/٢٠٦.

٣- وذهب الفراء إلى أن (هَلُمَّ) مركبة من (هَلْ) ضُمَّ إليها (أُمَّ)، وتُركت على فتحها، قال الفراء: «إنما كانت (هل) فضُمَّ إليها (أُمَّ) فتركت على نصبها» (١).

ووضّحَ أبو بكر بن الأنباري مذهب الفراء فقال: «هَلُمَّ يا رجلُ... وأصله: أُمَّ يارجلُ، أي: اقصدْ، فضموا (هل) إلى (أُمَّ)، وجعلوهما حرفًا واحدًا، وأزالوا (أُمَّ) عن التصرف وحوّلوا ضمة (أُمَّ) إلى اللام، وأسقطوا الهمزة، فاتصلت الميم باللام. هذا مذهب الفراء» (٢).

و لم يُبين الفراء، ولا أبو بكر المرادَ من (هل) هنا، أهي استفهامية أم غيرها؟.

ونصَّ ابن جني، وتبعه الرعيني والصبان على أن (هل) في هذا الموضع اسم فعل للحث والزجر، قال ابن جني: «وقال الفراء: (هل) زجر وحثٌّ، دخلت على (أُمَّ)، كأنها كانت (هل أُمَّ)، أي: اعجل واقصد» (٣).

وقد توهّم بعضهم أن الفراء أراد (هل) التي للاستفهام فأنكر عليه؛ إذ لا مدخل للاستفهام على الأمر (٤). ولا يَرِدُ هذا الاعتراض على الفراء فقد نص ابن جني وغيره أن مُرادَ الفراء الحَثُّ والزَّجْرُ. بهذا ردّ ابن جني على أستاذه أبي علي قائلاً: «وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال: لامدخلَ هنا للاستفهام. وهذا عندي لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدع أنّ (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجرٌ وحَثٌّ» (٥).

لكنّ أبا علي أنكر على الفراء كون (هَل) -هنا- للحث والزجر أيضًا، بأنها تكون مفتوحة، كقوله:

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١، وينظر : شرح المفصل ٤٢/٤، واللسان (هلم).
(٢) الزاهر ٢٥٣/٢، وينظر شرح المفصل ٤١/٤-٤٢.
(٣) الخصائص ٣٥/٣-٣٦، وينظر : شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٥١٠/٧ (دكتوراه)، وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.
(٤) شرح المفصل ٤٢/٤.
(٥) الخصائص ٣٦/٣.

* وأَيَّةُ أُنثَى لا يُقالُ لها: هَلا *

وقولهم: حَيَّهَلَ بعمرَ، فإذا وُقف عليها فبالألف [1].

ورجّح السيرافي مذهب الفراء فقال عنه: «وهذا قول قريب، وقد رأينا (هلْ) قد دخلت عليها (لا)، فَجُعِلَ في معنى التحضيض، كقولهم: هَلاَ فعلتَ ذاك، وهَلُمَّ أمر مثل التحضيض» [2]. ولكن (لا) حرف، و(أُمَّ) فعل أمر، والتحضيض أمر، والأمر لا يدخل على الأمر كما قالوا.

٤- ونقل الرضي مذهبًا للكوفيين غير الفراء، فقال: «وقال الكوفيون: أصله: هَلا أُمَّ، وهلا كلمة استعجال... فَغُيِّرَتْ إلى (هَلَ) لتخفيف التركيب، ونُقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحُذفت، كما هو القياس في نحو: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ [3]، إلا أنه أُلزِمَ التخفيف هاهنا لثقل التركيب».

ثم نقل عن أبي علي الرد عليهم بما رد به على الفراء [4].

وذهب بعض النحاة إلى أن (هَلُمَّ) بسيطة، قال أبو حيان: «وذكر في البسيط أن منهم من قال: ليست مركبة، وهو قول لا بأس به، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب» [5].

والظاهر أن كل الأقوال التي تنادي بالتركيب فيها تكلف، ولكن بعضه أهون من بعض، قال ابن مالك: «وقول البصريين أقرب إلى الصواب» [6].

---

(١) المسائل العضديات ٢٢٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٨٨.

(٢) شرح السيرافي ٤/٢٤٥-ب.

(٣) سورة المؤمنون، آية ١.

(٤) شرح الكافية ٣/١٠٠-١٠١.

(٥) الارتشاف ٣/٢٠٩، وينظر : شرح ألفية ابن معط للرعيني ٧/٥٠٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩١.

وأُرجِّحُ مذهبَ البصريين مع ما فيه من تَكَلُّف لِصَلاحيَة دخول (ها) التنبيه على الأمر، وقد جاءت على الأصل، فقالوا: (ها لُمَّ) بالألف بعد الهاء، نقلَ ذلك أبو حيان عن ابن العلج فقال: «وذكر في البسيط أنهم نطقوا بالأصل على ما ادّعاه البصريون، فقالوا: (ها لُمَّ)» (1).

فيرجح بذلك مذهب البصريين. أما مذهب الخليل فهو قريب جدًا من مذهب البصريين، لكن الإدغام فيه على غير قياس (2).

وَيْ، وَيْل، وَيْح، وَيْس، وَيْب:

ذكر ابن يعيش أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن هذه كلمات برأسها (3).

وقال الرضي: «ومذهب غير الفراء أن هذه كلمات برأسها، وأنها مصادر لا أفعال»(4).

يرى الفراء فيما نُقِلَ عنه أنّ أصل هذه الكلمات (وَيْ)، ثنائية، ثم رُكِّبت مع لام الجر فصارت (وَيْل) ثلاثية، نقل أبو بكر بن الأنباري تفسير (ويل) عن الفراء فقال: «قال الفراء: الأصل فيه: وَيْ للشيطان، أي حزنٌ للشيطان، من قولهم: وَيْ، لَمَ فعلت كذا وكذا؟» (5). ثم نقل عنه أن الويح والويس كنايتان عن الويل، فمعنى وَيْحَك: وَيْلَك، وهو بمنزلة قول العرب: قاتله الله، ثم كَنَوا عن هذه اللفظة وقالوا: قاتعه الله، وكَنَى آخرون فقالوا: كاتعه الله، وكذلك قالوا: جوعًا له، وجوسًا له، وترابًا له، فجعلوها كنايات عن: ويلاً له» (6).

---

(1) الارتشاف ٢٠٩/٣، و ينظر : التذييل ١٧/٥-أ وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٥١٠/٧، وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.
(2) ينظر : تفسير ابن عطية ٣٩٠/٥.
(3) شرح المفصل ١٢١/١.
(4) شرح الكافية ١٢٤/٣.
(5) الزاهر ١٣٧/١.
(6) الزاهر ١٣٩/١-١٤٠. وينظر : شرح المفصل ١٢١/١، وشرح الكافية ٣١٠/١-٣١١.

وعَدَّ الرضيُّ هذه الكلمات أصواتًا قائمة مقام المصادر، قال: «والظاهر أن: ويلك، وويحك، وويسك، وويبك، من هذا الباب، وأصلها كلها (وَيْ) على ما قال الفراء، جِيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر، نحو: وَيْ لك، وَوَيْ لَه، ثم خُلِطَ اللام بِـوَيْ حتى صارت لام الكلمة، كما خُلِطَ بيا في قوله:

فَخَيْرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكمُ إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يالا

فصار معربًا بإتمامه ثلاثيًا» (١).

ويبدو أن الفراء قد اشتق مذهبه هذا مما أفاده من الخليل، إذ جاء في كتاب العين: «وَيْ: كلمة تكون تعجُّبًا، ويُكنى بها عن الويل» (٢).

واعترض ابن يعيش على الفراء مرجحًا مذهب سيبويه أن كل واحدة من ويح وويس وويب أصل برأسه، قال: «والقول ما قاله سيبويه، ولو كان على ما قال الفراء لما قيل (ويلٌ لِزَيد) بضم اللام والتنوين.

وقد أجاب الرضي عن هذا الاعتراض قائلاً: «فجاز أن يدخل بعدها لامٌ أخرى، نحو: وَيلاً لك؛ لصيرورة الأولى لامَ الكلمة، ثم نُقِلَ إلى باب المبتدأ، فقيل: وَيْلٌ لك، كما قيل في: سلامٌ عليك» (٣).

---

(١) شرح الكافية ١/٣١٠، وينظر ٣/١٢٤.
(٢) العين ٨/٤٤٢.
(٣) شرح الكافية ١/٣١٠.

وَيْكَأَنَّ:

من قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (1)، وفيها خمسة أقوال:

١- ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (وَيْ) مفصولٌ من (كأنّ)، وهو اسم فعل، بمعنى أعجب، قال في العين: «وقد تدخلُ (ويْ) على (كَأنَّ) المخففة والمشددة، قال الله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾(2)، قال الخليل: هي مفصولة، تقول: وَيْ، ثم تبتدئ فتقول: كَأنّ» (3).

واستحسن الفراء هذا قائلاً: «فهذا وجهٌ مستقيم. ولم تكتبها العربُ منفصلة، ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة. وقد يجوز أن تكون كَثُرَ بها الكلام فوُصلت بما ليست منه، كما اجتمعت العرب على كتاب (يابْنَ أُمَّ): (يَبْنَؤُمَّ)، قال: وكذا رأيتها في مُصحف عبدالله، وهي في مصاحفنا أيضًا» (4).

وقال السيرافي مُدَعِّمًا حجة الخليل: «والحجة للخليل في فصل (كأنّ) من (وَيْ)، وإن كانت موصولة في الخط، أنه كُتِبَ في المصحف موصولاً بعضُ ما حقُّه أن يكون

(١) سورة القصص، آية ٨٢. واللفظ لفظ التشبيه، والمعنى التحقق، قال الشاعر :

فَأصبحَ بطنُ مكةَ مُقْشَعِرًا كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشامُ

ومعناه : والأرضُ ليس بها هشام ؛ لأنه مات، وهذا من مراثيه. ينظر : شرح السيرافي ٣/١٥-أ. وقد نقل ابن جني عن أبي علي -انتصارًا لمذهب سيبويه- مجيء (كأن) زائدة. الخصائص ١٧٠/١. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٧/٢.

(٢) سورة القصص، آية ٨٢.

(٣) العين ٤٤٣/٨. وينظر الكتاب ١٥٢/٢، ومعاني القرآن للفراء، ٣١٢/٢، والتهذيب ٦٥٣/١٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٧/٢، وشرح الكافية ١٢٥/٣، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٤٧٩/٧.

(٤) معاني القرآن ٣١٢/٢-٣١٤.

مفصولاً» [1].

ويؤيد مذهبَ الخليل وسيبويه هذا قراءةُ الكسائي بالوقف على ياء (ويْ) منفصلة في الموضعين من آية القصص المذكورة [2]. وقول الشاعر:

وَيْ كأَنْ مَنْ يكُنْ له نَشَبٌ يُحْـــبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[3]

ويؤيده أنه يتفق مع ما ذكره المفسرون، قال سيبويه: «وأما المفسّرون فقالوا: ألم ترَ أنّ الله» [4]، وقال الزجاج بعد ذكره مذهب الخليل: «فهذا تفسير الخليل، وهو مشاكل لما جاء في التفسير، لأن قول المفسرين: هو تنبيه» [5].

ويرى الرضيُّ أن في هذا القول تَعَسُّفًا في المعنى؛ إذ معنى التشبيه غير ظاهر في الآية في الموضعين وفي البيت المذكور [6]. ويرده أن (كأنّ) هنا للتحقق كما سبق.

٢- المذهب الثاني: أنه مركب من (وَيْكَ) و(أنّ)، ذكره الفراء في المعاني، قال: «وأخبرني شيخ من أهل البصرة قال: سمعت أعرابية تقول لزوجها: أينَ ابنكَ وَيْلك؟ فقال: وَيْكَأنّهُ وراءَ البيت. معناه: أما ترينه وراء البيت» [7].

ونسبه إليه السيرافي والرضي، قال السيرافي: «والقول الثاني: قول الفراء، يكون

(١) شرح السيرافي ٣/١٥-أ

(٢) الإقناع ١/٥٢٧.

(٣) الكتاب ٢/١٥٤، والخصائص ١/١٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٦.

(٤) الكتاب ٢/١٥٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٦، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٤. وذهب ابن الباذش في الإقناع ١/٥٢٧ إلى أنه تفسيرُ معنًى مجردٌ من أحكام اللفظ.

(٦) شرح الكافية ٣/١٢٥.

(٧) معاني القرآن ٢/٣١٢، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٩٤، والصاحبي ٢٨٢.

(وَيْكَ) موصولة بالكاف، وأنّ الله منفصلة من الكاف، وذكر الفراء أن معناها في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما تَرى إلى صُنعِ اللهِ تعالى» [1].

ونسبه ابن جني إلى أبي الحسن، يريد: الأخفش [2].

ونَسَبَ الرعيني هذا المذهب إلى الكسائي، قال: «ومذهبُ الكسائي أنّ الكافَ متصلة بـ(وَيْ) و (أنّ) منفصلة عن الكاف، والتقدير عنده: أَعجب؛ لأن الله يَبسُط الرزق» [3].

ويُؤَيِّدُ هذا الرأيَ قراءةُ أبي عمرٍو بالوقف على الكاف [4]. وأيده الرضي فقال: «وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى» [5]، يريد أنه بمعنى ألم ترَ.

٣- وأجاز الكسائي أن يكون المراد (ويلك) ثم حذفت اللام [6].

ونسب أبو سعيد هذا المذهبَ إلى الفراء واستبعده، واحتج ببعض ما احتج به الزجاج [7]. ويبدو أن السيرافي استند في ذلك إلى احتجاج الفراء لمذهب الكسائي بقوله: «وأما حذف اللام من (وَيْلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام، قال عنترة:

---

(١) شرح السيرافي ٣/١٥-أ، وينظر : شرح الكافية ٣/١٢٥.

(٢) الخصائص ٣/١٧٠.

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ ٧/٤٧٩. ويظهر أنه غَرَّهُ نسبة ابن جني هذا إلى (أبي الحسن) دون التصريح بالأخفش وإنما يريد ابن جني الأخفش ؛ لأنه صرح برأي الكسائي بعد ذلك في الصفحة نفسها، ونسبه أبو البركات في البيان ٢/٢٣٧ صراحة إلى الأخفش.

(٤) الإقناع ١/٥٢٧.

(٥) شرح الكافية ٣/١٢٦.

(٦) الخصائص ١/١٧٠، وشرح المفصل ٤/٧٨، والارتشاف ٣/١٩٩، والمغني ٤٨٣.

(٧) شرح السيرافي ٣/١٥-ب. وينظر : شرح المفصل ٤/٧٨.

ولقد شَفى نَفسي وأَبــرأ سُــقمَها   قولُ الفوارس وَيْكَ عَنْتَرَ أَقــدِمِ» [١]

وردّ الزجاجُ هذا وخطّأه، قال: «وهذا خطأ من غير جهة، لو كـان كمـا قـال لكانت (أنّ) مكسورة، كما تقول: وَيْلكَ إنّهُ قد كان كذا وكذا، ومن جهة أخـرى أن يُقال: لمن خاطَبَ القومُ بهذا فقالوا: ويلك (إنه لا يفلح الكافرون)، ومن جهة أخرى أنـه حذف اللام من (ويل)»، وتبعه أبو جعفر النحاس، وأبو البركات ونسبه إلى الفراء [٢].

وأنكر ابن جني مذهب الكسائي أشد الإنكار، قال: «وهذا يحتاج إلى خـبر نـبيٍّ ليقبل» [٣].

وذكره ابن يعيش، وقال «وهو بعيد، وليس عليه دليل» [٤].

٤- المذهب الرابع: نقله الفراء عن بعض النحويين ورده، وهو كمذهب الكسائي، ولكن على تقدير فعل قبل (أنّ) ليستقيم فتح همزتها، فتقدير قوله: ويكأنه وراء البيـت: ويلك اعلمْ أنه وراء البيت. وردَّه بقوله: «و لم نجد العرب تُعمل الظن والعلـم بإضـمار مضمرٍ في أنّ. وذلك أنه يبطل إذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلمـا أضـمره جرى مجرى الترك، ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء: يا هذا أنك قائم، ولا: يا هذا قمت، تريد: علمتُ أو أعلمُ، أو ظننتُ أو أظنُّ» [٥].

٥- ذهب بعضهم إلى بساطة (وَيْكَأنَّ)، قال ابن يعيش: «وقد ذهب بعـضهم إلى أن

(١) معاني القرآن ٢/٣١٢.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٦-١٥٧، و ينظر :إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٤، والبيان ٢/٢٣٧.
(٣) المحتسب ٢/١٥٦.
(٤) شرح المفصل ٤/٧٨.
(٥) معاني القرآن ٢/٣١٢. وينظر : شرح السيرافي ٣/١٥-ب.

ويكأنه بكماله اسم واحد، والمراد شدة الاتصال،وأنه لا ينفصل بعضه من بعض فاعرفه» [1].

والظاهر أن هذا المذهب غير مشهور.

وأرى أن الراجح مذهب الخليل وسيبويه إذ يؤيده السماع قراءةً وشعرًا، والمعنى الموافق لأقوال المفسرين، وجواز مجيء (كأن) زائدة، تدل على التحقق.

في حين أن مذهب الفراء يؤيده القراءة، والمعنى، أما كلام العرب الذي استشهد به، فأرى أنه يمكن تخريجه على مذهب الخليل وسيبويه، و «الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال» [2].

* * *

(١) شرح المفصل ٤/٧٨.

(٢) ينظر : القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ٨٦.

أخلصُ في خِتام هذا الفصل حول الأدوات إلى ما يأتي:

١- الكوفيون أقرب إلى واقع اللغة من حيث مراعاتهم لـ: المعنى، واللفظ، والاستعمال اللغوي. وقد اتَّسَمَ منهجهم بالنظرة الشاملة، وضم النظائر إلى بعضها، وتفسير المتشابه، وطَرد القواعد، وتقليل الأصول، والإحساس الدقيق بواقع اللغة، وطرق نموها وتطورها.

٢- لم يخلُ منهج الكوفيين من التكلف فقد التقى منهجهم - أحيانًا - مع منهج البصريين في التأويل، والجدل، والتخريج على الشذوذ. مما يدل على تقاربٍ بين المنهجين.

٣- مال الكوفيون إلى التركيب أكثر، وغلب على البصريين الميل إلى البساطة (١).

٤- أيّدت الدراسات اللغوية الحديثة المقارنة كثيرًا من مذاهب الكوفيين في الأدوات.

٥- الكوفيون يجيزون إبدال النون من الألف، وقد اطرد ذلك عندهم في بعض الأدوات، والمشهور عكسه.

٦- أفاد الكوفيون عامّة والفراء خاصة من الخليل شيئًا كثيرًا. وتابعه الفراء أحيانًا متابعة حرفية.

٧- الفراء موافق للخليل وللجمهور في أن التركيب يؤدي معنًى لم يكن قبل التركيب، بخلاف ما نُقِلَ عنه ونُسِبَ إليه من أنّه مخالفٌ للجمهور في أنّ (إلا) لم يحدثْ لها بالتركيب معنًى جديدٌ، ومذهبُه فيها أنها مركبة من (إنْ) و(لا) النافيتين، وليس من (إنّ) المشددة كما نسب إليه ذلك كثيرٌ من النحاة.

---

(١) والجدول في الصفحة التالية يوضح ذلك.

جدول يوضح ميل الكوفيين إلى التركيب في الأدوات وميل البصريين إلى البساطة

م	الأداة	الكوفيون		البصريون	
		بَسيط	مُرَكَّب	بَسيط	مُرَكَّب
١	إلاّ		*	*	
٢	بلى		*	*	
٣	السين، وسوف		*	*	
٤	كأنّ		*		*
٥	كلاّ		*	*	
٦	لعلّ	*			*
٧	لكنّ		*	*	
٨	لَنْ، لَمْ		*	*	
٩	لولا		*		*
١٠	لام المستغاث		*	*	
١١	منْ		*	*	
١٢	نونا التوكيد		*	*	
١٣	أيا، هَيَا		*	*	
١٤	لهنّك		*	*	
١٥	أنا	*			*
١٦	أنت	*			*
١٧	هو، هي		*	*	
١٨	إيّاك، إيّايَ، إيّاه		*		*
١٩	ذا، تا		*	*	
٢٠	الذي، التي		*	*	
٢١	مُذ ومُنذ		*	*	
٢٢	كمْ		*	*	
٢٣	مَهما		*		*
٢٤	اللهمّ		*	*	
٢٥	لَيْسَ		*	*	
٢٦	إيهًا		*	*	
٢٧	هَلُمَّ		*		*
٢٨	وَيْ		*	*	
٢٩	ويكأنّ		*		*
	المجموع	٣	٢٦	٢٠	٩

وبعد، فالحديث عن تركيب الأدوات، والأصالة والزيادة في أحرفها صرفي تناولـه بعض العلماء، وأعرض عنه آخرون؛ لأنه يتناول حروفًا، وأسماءً مبنيةً، وأفعالاً غيرَ متصرفةٍ، أخرجَها العلماءُ من موضوع علم التصريف. ولَمّا كانت الأسماء المعربة، والأفعالُ المتصرفة هي ميدان علم التصريف. وجبَ علينا أن نُقَدِّمَ الحديث عن أبنيتها، فإلى الفصل التالي.

* * *

الفصل الثاني

البنية بين التجرد والزيادة

الفصل الثاني

البنية بين التجرد والزيادة

بعد أن تناولنا في الفصل السابق (الأدوات) من حيث البساطةُ والتركيبُ، والأصالةُ والزيادةُ، عَقَدتُ هذا الفصلَ لبيان عدد أحرفِ البنية الأصول في الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة، التي هي ميدان علم التصريف بإجماع، موضِّحًا ما إذا كان في البنية زوائد فأي الأحرف هو الزائد؟ ومن ثَمَّ بيان وزن الكلمة.

أحرُفُ البنية الأصول، أقلُّها وأكثرُها:

أولاً: أقلُّ الأحرف الأصول في بنية الكلمة العربية:

ذَهبَ البصريون إلى أنّ أحرفَ البنية الأصول في مُعْرَبِ الأسماءِ ومُتَصَرِّفِ الأفعالِ لا تقلُّ عن ثلاثةِ أحرفٍ، وما جاء ظاهرُه على حرفين فإنهم يعدُّونه محذوفًا، ويستدلون على ذلك بتصغيره أو جمعه. قال سيبويه: «ليس في الدنيا اسمٌ أقلُّ عددًا من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفًا وهو في الأصل له، ويرُدُّونَه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في دَمٍ: دُمَيٌّ، وفي حِرٍ: حُرَيحٌ، وفي شَفَةٍ: شُفَيْهَة، وفي عِدة: وُعَيدة»[1]، وقال: «وأما ماجاء على ثلاثة أحرفٍ فهو أكثرُ الكلامِ في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغيرَ مزيدٍ فيه، وذلك لأنّه كأنّه هو الأول، فمن ثَمَّ تمكَّنَ في الكلام...»[2]، وقال أبوعثمان المازني: «فأقل الأصول في الأسماء عددًا الثلاثة،

(١) الكتاب ٣/٣٢٢، وينظر : الأصول ٣/١٨٠.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٩-٢٣٠.

نحو: زيد، وعمر، وبكر... والأفعال نحو: ضَرَبَ، وعَلِمَ...»[1]، وقال أبو سعيد السيرافي: «وأقل الأسماء حروفًا ما كان على ثلاثة أحرف...»[2].

ونسبَ أبو حيان إلى الكوفيين أنّ أقلّ أحرف البنية الأُصول اثنان، قال في الارتشاف: «وأقل ما يكون عليه المعربُ من اسم وفعل عند البصريين ثلاثة أصول... وذهب الكوفيون إلى أن أقل ما يكون عليه حرفان، حرف يُبدأ به، وحرف يوقف عليه..»[3]، وقال في التذييل: «وما ذكرناه من أنّ أقلّ الأصول ثلاثةٌ هو مذهبُ البصريين، وذَكَرَ أبو الفتح نصرُ بنُ أبي الفُنون البغدادي[4] – وهو تلميذُ أبي البركات الأنباري – أنّ مذهبَ الكوفيين أنّ أقلّ الأُصولِ حرفان»[5].

ولكن يبدو لي أنّ الكوفيين وافقوا البصريين على أنّ أقلّ أصول البنية في المعربِ والمتصرف ثلاثة، وإن لم نَقِفْ على نصٍّ لهم صريحٍ في هذا، ولكنَّ حديثَهم عن البنية وعن بعض المباحث الأخرى ينبئُ عن ذلك، نحو ما يلي:

١ – وَرَدَ بعضُ الأسماء التي ظاهرُ لفظها أنها ثنائية، نحو: (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ)، فنجد الكوفيين يَرُدّونها إلى الثلاثي، ويُجرونها على وزنه، ويُقَدِّرون المحذوفَ، كما فعل البصريون تمامًا، مع خلافهم في الوزن، فبينما ذهبَ البصريون إلى أنّ وزن (أب، وأخ،

(١) المنصف ١/١٧. وينظر : المقتضب ١/١٩١، والتكملة ٢٢٩.

(٢) شرح الكتاب، للسيرافي ٥/١٨٥–ب مخطوط.

(٣) الارتشاف : ١/١٣، ١٣.

(٤) هو نصربن أبي الفتوح البغدادي، نحوي، لغوي، أديب، دَرَّسَ في الأزهر (ت : ٦٣٠هـ) البغية ٢/٣١٥، والوافي بالوفيات ٢٧/٣٦.

(٥) التذييل ٦/٥٧–ب مخطوط.

وحم): (فَعَلٌ)، بفتح الفاء والعين[1]، مستدلين بتثنيتهما على: أَبَوان، وأخَوان، وبمجيء (أب) على الأصل في قول الشاعر:

تقولُ ابنَتي لَمّا رَأَتْني شاحِبًا		كأنَّكَ فينا يا أَباتِ غَرِيبُ

فجعله مثل: عَصا[2]. ذَهَبَ الكسائي والفراء إلى أنّ وزن (أب، وأخ): (فَعْلٌ) بسكون العين[3]، مُحْتَجَّيْنِ بقول الشاعر:

لِأَخْوَيْنِ كانا خَيْرَ أَخْوَيْنِ شِيمةً		وأَنْفَعَهُ في حاجَةٍ لي أُرِيدُها

وقول الآخر:

ما المَرْءُ أَخْوَكَ إنْ لم تُلْفِهِ وَزَرًا		عِندَ الكَرِيهةِ مِعْوانًا على النُّوَبِ

٢- في مبحث الترخيم، لم يُجِز البصريون ترخيم الاسم الثلاثي؛ محتجين بأن أقل الأُصول ثلاثة، قال سيبويه في باب الترخيم: «واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء»[4]، ثم نَقَلَ عن الخليل أن الهدف من الترخيم هو التخفيف، وغاية التخفيف الثلاثي، قال: «فزعم الخليل - رحمه الله - أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرُها الهاءَ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على

(١) الكتاب ٣/٣٦٣، ٥٩٧، وسر الصناعة ١/١٥٠، والخصائص ١/٣٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٤، وشرح الملوكي ٣٩٧-٣٩٨، وتوضيح المقاصد ١/٧٨.

(٢) التذييل ١/١٥٨-١٥٩ (مطبوع).

(٣) التذييل ١/١٥٨(مطبوع)، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١/١/٢٩٤. وينظر: الأسماء الستة ١٥(ماجستير).

(٤) الكتاب ٢/٢٥٥-٢٥٦.

أربعة على ثلاثة. فإنما أرادوا أن يقربوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيروه إليها وكان غايةَ التخفيف عندهم؛ لأنه أَخَفُّ شيء في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه».

ونسب ابنُ السرّاج في الأصول، وأبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب، وابن عصفور في شرح الجمل جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط إلى الفراء[1]، وزاد ابن الشجري في أماليه، والرضي في شرح الكافية الأخفش[2]، ثم أشار إلى أن ابن الخشاب نقل عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي عَلَمًا سكن أوسطه أو تحرك. ونسب أبو البركات الأنباري في الإنصاف، والعكبري في التبيين، وابن مالك في شرح التسهيل جواز ترخيم الثلاثي المحرك الأوسط إلى الكوفيين، واستثنى ابن مالك الكسائيَّ[3].

ونجد الكوفيين لايحتجون بأن أقل أصول البنية اثنان بل كان من حججهم مايلي:

١- أن الترخيم للتخفيف فينبغي أن يكون في الثلاثي والرباعي على السواء قياسًا على حذف آخر المنقوص في الوقف ثلاثيًا كان أو أكثر، نحو: عمٍ، وشجٍ، وقاضٍ[4].

٢- أن في الأسماء ما يماثله في بقائه على حرفين وهو ثلاثي، نحو: يَدٍ، ودَمٍ، فالأصل في يَدٍ: يَدَيٌ، وفي دَمٍ: دَمَوٌ[5].

---

(١) الأصول : ٣٦٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي : ٧٠/٣ - ب، وشرح الجمل لابن عُصفور : ١١٤/٢.

(٢) أمالي ابن الشجري : ٣٠٤/٢، وشرح الكافية : ٣٩٥/١. وينظر : شرح المفصل : ٢٠/٢، والارتشاف : ١٥٥/٣، وشرح الأشموني : ١٧٥/٣.

(٣) الإنصاف : ٣٥٦/١، والتبيين : ٤٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤٢١/٣. وينظر : المحيط المجموع : ٤٣/٢.

(٤) التبيين : ٤٥٧.

(٥) الأصول : ٣٦٥/١، وشرح السيرافي : ٧٠/٣ - ب، والإنصاف : ٣٥٧/١

٣- أن حركة الأوسط قد قامت مقام الحرف الرابع[١].

وأحسبُ أن لو كان مذهبُ الكوفيين في أقلِّ أصول البنية أنها اثنان، لكان هذا من أقوى حججهم -هنا- في ترخيم الثلاثي، ولـمَا احتاجوا إلى غيره، ولـمَا شَبَّهُوهُ بنحو: يَدٍ، ودَمٍ، ولـمَا قالوا: إنّ حركة الأوسط قامت مقام الحرف الرابع.

فهذا دليلٌ قويٌّ - فيما أحسب - على أنّ أقل أصولِ الـمُعرَبِ والـمُتَصَرِّفِ ثلاثة عند الكوفيين، وهم بذلك موافقون للبصريين.

أمّا ما نقله أبو حيان عن ابن أبي الفنون، فأرى أنّه يتخرج على وجهين:

أحدُهما: أنّ الـمرادَ به الأدوات والحروف، قال ابن القطاع: «وقال الفراء: أقل الأصول حرفان، نحو مِنْ وهَلْ»[٢]، وهذا لا خلاف فيه. فلعلّ أبا الفنون قد أراد ذلك.

والآخر: ولعلّ نسبة القول (أقل الأصول الثنائي) إلى الكوفيين مَنْشَؤه أنّ بعضَهم يَزِنُ الرُّباعيَّ المضعّفَ بـ (فَعْفَع)، ونسبه أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة إلى المتقدمين من أصحاب اللغة[٣]، ولا يبعد أن يكون أراد بهم الكوفيين؛ لأن أغلبهم من أهل اللغة. ونسبه ابن القطاع إلى الفراء وكثير من النحويين، قال: «وقال الفراء وكثير من النحويين وزنه: فَعْفَع، تكررت فاؤه وعينه، وكذلك فعلوا في الفعل المكرر، نحو: تَمْتَمَ، وبَرْبَرَ»[٤]. ونسبه أبوحيان في الارتشاف إلى الفراء والخليل وتابعيه من البصريين والكوفيين، قال: «وعُزِيَ إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين أن وزنه فَعْفَع، تكررت فاؤه وعينه... وقال الفراء وجماعة: وزنه فَعْفَع، تكررت فاؤه وعينه، وعُزِيَ إلى الخليل أيضًا»[٥]، وتابعه السيوطي في المزهر[٦].

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٠٤/٢، والتبيين : ٤٥٦، والمساعد : ٥٥٢/٢، وشرح الكافية : ٣٩٥/١. وينظر : أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم : ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ١٤.

(٣) رسالة الملائكة : ٢٨٠.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣١.

(٥) الارتشاف : ٢٤/١.

(٦) المزهر : ٩/٢.

وإذْ نُسبَ هذا ورُدَّ إلى الخليل فأرى أنه يريدُ به الرُّباعيَّ المضعف الذي سمَّاه ثُنائيًا وأراد بالثنائي مقطعًا صوتيًا مؤلفًا من حرفين، ثم يُكرر هذا المقطع لينتج عنه الرُّباعي المضعّف، جاء في كتاب العين: «والمضاعف... ما كان حرفا عَجُزِهُ مثلَ حَرْفَي صَدره، وذلك بناء يستحسنه العرب، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل... ويُنسب إلى الثنائي؛ لأنه يضاعفه، ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول: صلصل اللجام، وإن شاء قال: صلَّ، يخفف مرة اكتفاء بها، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول: صَلْ، صَلْ، صَلْ، يتكلف من ذلك ما بدا له»(١).

ويبدو لي أنّ اتفاقَ الكوفيين والبصريين على أنّ أقلَّ أصولِ البنيةِ الثلاثيُّ إنما يمثلُ مرحلةَ تطورٍ للغة، وإلاّ فالثنائيُّ قديمٌ في اللغات، يؤيدُ ذلك علماءُ اللغةِ القدماءُ والمحدثون، إذ قولُ الخليلِ السابقُ يدلُّ على أنّ الثلاثيَّ والرُّباعيَّ المُضَعَّفَين ناشئان عن الثُّنائي القديم، وقال في موضع آخر: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ»(٢). و يقول د. الجندي: «وقد أشار أسلافنا القدماء إلى الثنائية وإن لم ينصوا عليها صراحة، حيث بدءوا بها معجماتهم عند ترتيبها، كالخليل في كتابه العين، وابن دُريد في الجمهرة، والأزهري في التهذيب، والقالي في البارع، وابن سيده في المحكم»(٣)، ثم أشار إلى أن القول بثُنائية الأسماء الستة بدليل احتفاظها بثنائيتها عند إضافتها إلى ضمير المتكلم (أبي، أخي، حمي) يخرجنا من الخلط والاضطراب في إعراب هذه الأسماء؛ إذ منشأُ ذلك القول بتثليث هذه الأسماء(٤).

---

(١) العين : ١/٥٥.

(٢) العين : ١/٥٩.

(٣) بين الحركات والحروف في الإعراب، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد ٣، ص ٣١.

(٤) نفسه : ٣٠.

ثم نبه إلى مجموعة من المحدثين المؤيدين وجود صيغ ثنائية منهم: مَرْمَرْجي الدومنكي في كتابه: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، ومعجمات عربية سامية ٧٩، وجرجي زيدان في كتابه الفلسفة اللغوية ص ٣٨، وعبدالله العلايلي في كتابه: مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٣٣، وأحمد فارس الشدياق في كتابه: سر الليال في القلب والإبدال، والأب ماري أنستاس الكرملي في كتابه: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ود. أمين فاخر في كتابه: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية[١].

وذهب برجشتراسر إلى أن أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية، والعربية حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها، غير أنها اشتقت من بعضها صيغًا جديدة بزيادة أحد حرفي العلة، أو بزيادة همز أو هاء، نحو: أبو، وأخو، وحمو... [٢].

على أن المحدثين قد ذهبوا إلى أن الأصل السامي الذي تشترك فيه اللغات السامية المختلفة في الغالب يتكون من ثلاثة أصول، والعربية إحدى هذه اللغات، فالجمهرة الغالبة من أبنيتها إنما بني على ثلاثة أصول – وهذا ما قرَّرَهُ سيبويه قديمًا- وهي مرحلةُ تطور استقرت عليها اللغةُ العربية في رأي الكوفيين وغيرهم كما يدل عليه تشبثهم في أن أقل ما يتألف منه الكلام ثلاثة أصول[٣].

ثانيًا: أكثرُ الأحرف الأصول في بنية الكلمة العربية:

أما أكثَرُ أُصولِ البنية، فاختلف الكوفيون والبصريون، فذَهَبَ البصريون إلى أنّ أكثرَ أُصولِ البنية في العربية الخماسيُّ، فتكون الكلمات عندهم على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة كلها أصول. فذهبَ الخليل إلى أنّ الثلاثي والرباعي والخماسي، كلٌّ ذلك

(١) بين الحركات والحروف في الإعراب : ص ٣٠، حاشية ٧.

(٢) التطور النحوي : ٩٥، ٩٦.

(٣) مدرسة الكوفة : ١٨٧. وينظر : نشوء اللغة العربية : ١٠٧، وتهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، للدكتور أسعد علي ١٣٢، وفقه اللغة د. علي وافي : ١٧.

يكون في الأفعال والأسماء، قال الخليل: «كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي» ثم مثل لكلٍّ من هذه الأصناف، فقال عن الخماسي: «والخماسي من الأفعال نحو: اسحنكك، واقشعرَّ، واسحنفر، واسبكرَّ، مبني على خمسة أحرف، ومن الأسماء نحو: سَفَرجَل، وهَمَرجَل، وشَمَردَل... وشبهه»(١) ثم بَيَّنَ أن منتهى الأحرف الأصول في البنية العربية خمسة فقال: «... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة...» (٢).

وتَبِعَهُ ابنُ المؤدب من الكوفيين، فأثبت الخماسي من الأفعال، قال: «حكم في الخماسي: الوجه الأول منه خماسي مختلف الحروف صحيح نحو: اسحنفر...» (٣). وقد سبق في حديثنا عن المصطلحات في التمهيد لهذا البحث أن مراد ابن المؤدب من مصطلح (مختلف الحروف) المجردَ.

وتكون عند سائرِ البصريين على أربعةٍ وخمسة أصول، إلا أنّ الخماسيَّ عند غيرِ الخليل خاصٌّ بالاسم وحدَه، فقد أقرَّ سيبويه الرباعيَّ المجردَ للأسماء والأفعال، والخماسيَّ للأسماء فحسب، قال: «هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة: فأما جعفر فمن بنات الأربعة لازيادة فيه؛ لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولاحروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه. وأما سَفَرجَل: فمن بنات الخمسة، وهو صنف من الكلام، وهو الثالث، وقصته كقصة جعفر. فالكلام لازيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة»(٤)، ثم نفى سيبويه في موضع آخر من كتابه أن

(١) العين : ١/٤٨ – ٤٩.

(٢) العين : ١/٤٨ – ٤٩.

(٣) دقائق التصريف : ١٨٤. وينظر : مبحث المصطلحات من التمهيد في هذه الرسالة ص ٧٦.

(٤) الكتاب : ٣٢٨، وينظر ٤/٢٣٠.

يكون الفعل على خمسة أحرف أصول، قال: «... ولايكون الفعل من نحو سَفَرجَـــل، ولا تجد في الكلام مثل: سَفَرجَـلتُ...»[1].

وتَبِعَهُ النحاةُ من بعده، قال أبو عثمان المازني: «فأقل الأصول في الأسمـاء عـددًا الثلاثة، نحو: زيد، وعمر، وبكر... والأفعال نحو: ضَرَبَ، وعَـلِـمَ...»[2]، وقـال: «وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد، فالأسمـاء نحـو: جَعفَـر، وقِمَطر... أما الأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد فنحو: دَحرَجَ، وسَرهَفَ وما أشبه ذلك، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك»[3]. وقـال في الخماسي: «وتكون الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة»[4].

وقال ابن الحاجب: «وأبنيةُ الاسمِ الأصولُ ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعـل ثلاثية ورباعية»[5].

أما أكثر الأصول في البنية العربية عند الكوفيين فلا تزيد عن ثلاثة، قال أبوالبركات الأنباري في الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أن كلَّ اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو (جعفر) ففيه زيادة حرف واحد... وإن كان

(١) الكتاب : ١٤٦/٤، وينظر : شرحه للسيرافي : ١٤/٦، والـمُقتضب ١٩١/١، والتكملة ٢٣٠، والواضح ٢٦٦.
(٢) المنصف : ١٧/١.
(٣) المنصف : ٢٤/١، وينظر كلام ابن جني في ذلك : ١٨/١.
(٤) المنصف : ٢٨/١، وينظر : ٣٠/١.
(٥) الشافية : ٦.

على خمسة أحرف نحو (سفرجل) ففيه زيادة حرفين...» [١]، ونسب ذلك ابن يعيش والرضي إلى الكسائي والفراء[٢].

وتَبِعَهم ابن القوطية في كتابه (الأفعال)، إذ قال: «وأقل ما بُنِيَت عليه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف... وما زادَ على ثلاثة أحرفٍ فبحروف الزوائد الداخلة فيه»[٣].

وإذا كان الكوفيون لايُقِرُّون وجودَ الرباعيّ والخماسيّ المُجَرَّدَين، ويدَّعون أن أصلهما الثلاثيُّ[٤]، فما موقفهم مما أطلق عليه أهل البصرة الرباعيَّ والخماسيَّ المُجَرَّدَين؟.

الكوفيون يعدُّون كلَّ ما زاد على ثلاثةِ أحرفٍ مزيدًا، ثم اختلفوا أي الأحرف هو الزائد، وبناء عليه توزن الكلمة عندهم.

ومن تتبعي لهذه المسألة قسمتها قسمين:

القسم الأول: غيرُ المُضَعَّفِ من الرباعي والخماسي.

القسم الثاني: الرُّباعي المُضَعَّفِ.

---

(١) الإنصاف : ٧٩٣/٢، وينظر : الارتشاف : ١٧/١، والمساعد : ٣٠/٤، والهمع : ٢٣٢،٢٣٣/٦، والتصريح : ٣٥٨/٢، وتداخل الأصول (دكتوراه).

(٢) شرح الملوكي ٢٩، وشرح الشافية : ٤٧/١.

(٣) الأفعال، لابن القوطية ٨.

(٤) شرح الشافية : ٤٧/١.

القسم الأول: ما خلا من التضعيف:

ويكون في الاسم والفعل الرُّباعِيَّين، مثل: جعفر، ودحرج، وفي الاسم الخماسي، نحو: سفرجل. وقد نُقِلَ عن الكوفيين أقوالٌ كثيرةٌ في تحديد الحرف الزائد من مثل هذه الأمثلة، ووزنها، ولعل أجمعَ نص في ذلك هو ما نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب قال: «ومذهب الكوفيين أن نهاية الأصول ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادتها[1]، واختلفوا: فقائل لا يزن، وقائل يزن ويجعل الزائد ما قبل الآخر، فيجعل وزن جعفر (فعفلاً)[2]، وقائل يزن كوزن البصريين مع اعتقاد ما زاد على ثلاثة، ولذلك كرر اللام، وقال الفراء: إن بقي حرف تركه بلفظه، فوزن جعفر (فَعلَر) إن جعلت الثلاثة[3] في مقابلة الفاء والعين واللام، وإن جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت: (جَفعَل)[4]، أو في مقابلة الأولين والأخير قلت: (فَعْفَل)»[5].

احتوى هذا النص على أربعة أقوال للكوفيين في وزن الرباعي والخماسي المجردين هي:

١ - عدم الوزن: لأنه لا يُدرى كيفية الوزن، و لم يُنسب هذا إلى أحد من الكوفيين بعينه. وقال الشاطبي في شرحه على الألفية وهو يقرر مذاهب الكوفيين: «ومنهم من لايزن مثل هذا، فإذا سئل عن وزن فرزدق أو جعفر قال: لا أدري»[6].

---

(١) في المطبوع : زيادها.

(٢) في المطبوع (فعللاً) وصوابه كما أثبت من نسخة المدينة التي أشار المحقق إليها في الحاشية.

(٣) كذا، ولعل الصواب : الثلاثة الأولى.

(٤) في المطبوع (جعفل)، وهو خطأ بين.

(٥) الارتشاف : ١٧/١.

(٦) المقاصد الشافية ١٣١/٥ مخطوط، وينظر : المساعد : ٣٠/٤، والتصريح : ٣٥٨/٢.

٢- الوزن، وتعيين الزائد أنّه ما قبل الآخر، ونُسب هذا إلى الكسائي[١]، وهو أحد الأوجه التي جوزها الفراء، كما نص أبو حيان.

٣- وزنهما كوزن البصريين، مع اعتقاد زيادة ما زاد على ثلاثة، فتكون اللام الأخيرة زائدة في الرباعي، واللامان الأخيرتان زائدتين في الخماسي، فجعفر على وزن (فَعْلَل) مع اعتقاد زيادة اللام الأخيرة، وسفرجل على وزن (فَعَلَّل) مع اعتقاد زيادة اللامين الأخيرتين. وقد نسب الرضيُّ هذا إلى الفراء[٢].

والرأي الأخير هو الذي اعتمده صاحب الإنصاف للكوفيين، وأورد حجتهم بقوله: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر فعللٌ، ووزن سفرجل فَعَلَّل، وقد علمنا أن أصل فعلل وفعلّل فاء وعين ولام واحدة؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة، واللامان في وزن سفرجل زائدتان، فدل على أن في جعفر حرفًا زائدًا من حرفيه الأخيرين، وأن في سفرجل حرفين زائدين على ما بينا»[٣].

ويرى د. مخزومي أنهم قاسوا زيادة اللام في هذين المثالين على زيادة العين بالتضعيف في الثلاثي (فَعَّل)، كـ: قَدَّمَ، وأخَّرَ[٤].

ولا يخفى ما في قولِ الكوفيين هذا من ضَعف، إذ فائدةُ الميزان هي معرفةُ الزائد من الأصليِّ في البنيةِ العربيةِ، وفي هذا القولِ تضييعٌ لهذه الفائدةِ، وقد غلّط هذا الرَّأيَ أبو البركات الأنباري قال: «هذا غلطٌ منهم، وجهلٌ بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليُعلم الزائد من الأصلي...»[٥].

---

(١) الإنصاف : ٧٩٣/٢، وشرح الشافية : ٤٧/١، والتصريح : ٣٥٨/٢.

(٢) شرح الشافية : ٤٧/١.

(٣) الإنصاف ٧٩٣/٢.

(٤) مدرسة الكوفة ١٨٥.

(٥) الإنصاف : ٧٩٤/٢.

وقد رَدَّ الرضي ما ذهب إليه الفراء والكسائي، قال: «قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير، وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، ولا دليل على ما قالا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر (فَعْلَل)، ووزن سفرجل (فَعَلَّل) مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريرًا يوزن بلفظه»[1].

٤- أنه يوزن وينطق الزائد بلفظه في الميزان، ونسبه أبو حيان إلى الفراء، ولذلك صور ثلاث في الرباعي:

أ- (فَعْلَر) على جعل الثلاثة الأولى أصول والرابع زائد.

ب- (جَفْعَل) على أن الثلاثة الأخيرة أصول والأول زائد.

جـ- (فَعْفَل) على جعل الأولين والأخير أصولاً، وما قبل الآخر زائدًا. وهذا ما نسبه الأنباري والرضي إلى الكسائي، وتابعهما الأزهري في شرح التصريح[2].

وللخماسي مثل سفرجل صورةٌ واحدةٌ هي: (فَعَلجَل) بنطق الزائد بلفظه في الميزان.

هذه أقوال أربعة للكوفيين، ويبدو أن القول الرابع في مجمله رأي قديم، ولعل الفراء والكسائي أخذاه عمن سبقهما؛ لأن سيبويه قد رَدَّ على هذا فقال: «فمن زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاء فهو ينبغي أن يقول: إنه فعلر، وفعفل، وينبغي له إن جعل الأولى زائدة أن يقول جفعل، وإن جعل الثاني أو الثالث أن يقول: فَعْعَل، وفعفل...»[3].

(١) شرح الشافية : ٤٧/١.

(٢) شرح التصريح ٣٥٨/٢. وينظر : الصفحة قبل السابقة.

(٣) الكتاب : ٣٢٨/٤.

وأشار الشّاطبيُّ إلى جانب منه وردَّهُ بقوله: «وبعض الكوفيين يلتزمون ما ألــزمهم سيبويه من زنة الزائد على لفظه، فيقول في وزن جعفر: فعلر، وفي سفرجل: فعلجـــل.... وكل ذلك لا يُعَوَّلُ عليه، ولا يُستَنَدُ في التمثيل إليه»[1].

مما سبق يتبين أنه قد نُسب إلى الفراءِ أربعةُ أقوالٍ في وزن مـــا يـــسميه البـــصريون (الرباعي المجرد) خلاصتها: (فَعْلَر، جَفْعَل، فَعْفَل، فَعْلَل)، وقولان فيما يُسمى (الخماســي المجرد) عند أهل البصرة، هما (فَعَلْجَل، وفَعَلَّل).

ولا أجدُ تفسيرًا لِتَعَدُّدِ أقوال الفراء، إلا ما قال ابنُ جنِّي في الخصائص: «ألا ترى أنّ العالم قد يُجيبُ في الشيء الواحد أجوبةً، وإنْ كان بعضُها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوّةُ القويِّ من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من مذاهبهم وعلى سَمْتِ كلامهم، كرجلٍ لــه عِدَّةُ أولاد، فكلهم ولد له، ولاحِقٌ به، وإنْ تفاوتَتْ أحوالُهم في نفسه. فإذا رأيتَ العـــالِمَ قد أفتى في شيء من ذلك بأحدِ الأجوبةِ الجائزة فيه فلأنه وضع يدَه على أظهرِها عنـــده، فأفتى به، وإنْ كان مجيزًا للآخر وقائلاً به»[2].

وقد رجح أحد الباحثين أن الفراء كان يَزِنُ الرُّباعي من هذا بـــ (فَعْلَل) استنادًا إلى ما ورد عن الفراء نفسه، قال الباحثُ: «وباستقراء ما ورد في كتب الفراء يتضح أنه يزن الرباعي المجرد بـــ (فَعْلَل)[3] بزيادة لام في الميزان كما هو عند البصريين، حيث إنـــه وزن الفعل زَخْرَفَ بـــ (فَعْلَل). ونُسب إليه أنه وَزَنَ كلمةَ الخَزعال بـــ (الفَعلال)[4] وهـــي

(١) المقاصد الشافية ٥/١٣١ مخطوط.

(٢) الخصائص ٢/٤٩١-٤٩٢.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/١٢٧.

(٤) شرح الشافية ١/٢٠.

رباعية مزيدة»[1]. وبنى على ذلك أنّ أرجحَ الأقوالِ نسبةً إلى الفراء في الخماسي المجرد أنه على وزن (فَعلّل) كوزن البصريين مع اعتقاد زيادة اللامين الأخيرتين. وهذا ما اجتمع عليه كلٌّ من الأعلم الشنتمري، والرضي، وابن يعيش[2]، ونسبَه ابن عقيل إلى الكوفيين في أحد أقوالهم[3].

وعندي أنَّه لامانع أن يكون للفراء أكثرُ من رأيٍ في هذه المسألة؛ استنادًا إلى كلام ابن جِنِّي السابق.

وما ذهب إليه الكوفيون يتفق وأصل: (تقليل الأصول) ولكنّه يضعُفُ لسببين:

أحدهما: أن الكوفيين بأقوالهم المذكورة جعلوا الحروف غير الزوائد زوائد، قال سيبويه: «... فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد، وقال ما لا يقوله أحد»[4].

والآخر: أنه لا دليل على الزيادة في المواقع المذكورة[5]، يقول الإمام الشاطبي في

---

(١) جهود الفراء الصرفية، محمد علي حيرات، رسالة ماجستير، ص ٤٦.

(٢) نفسه.

(٣) المساعد : ٤/٣٠.

(٤) الكتاب : ٤/٣٢٨، وينظر المقاصد الشافية ٥/١٠٨ مخطوط.

(٥) أدلة الزيادة هي : أ) الاشتقاق بأن يسقط الحرف من بعض تصاريف الكلمة، ويُحمل الجامد على المشتق فإذا دل الاشتقاق على اطراد زيادة حرف في موضع حكم بزيادة هذا الحرف إذا وقع هذا الموقع في اسم جامد، وذلك نحو دلالة الاشتقاق على زيادة النون في جحنفل من الجحفلة، فيُحكم على ذلك بزيادة إذا وقعت هذا الموقع في اسم جامد نحو شرنبث. وكذلك كثرة زيادة حرف في موضع يدل على زيادته في الجامد إذا وقع الموقع نفسه، فالاشتقاق دلنا على زيادة همزة أكرم وأحمد فحكم بزيادتها في أرنب وأفكل. ب) ومن أدلة الزيادة ألا يؤدي الحكم بالأصالة إلى عدم النظير. جـ) أن يدل الحرف الزائد على معنى كحروف المضارعة ونحوها. ينظر : المغني في تصريف الأفعال للأستاذ عبدالخالق عضيمة : ٥٨ – ٥٩.

كتاب المقاصد: «ومذهب البصريين هو الصحيح؛ لأن الزيادة لا يُقدم على القول بها إلا بدليل، وإلا فالأصل أن يقال إن الهمزة في (أحمر) ونحوه... أصلية، ولكن لما كان المعنى شيء له حمرة وعلمنا بالضرورة أن الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتفاقًا من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأُول ثبت لنا ضرورةً من استقراء كلام العرب أن العرب لحظت في الأحمر لفظ الحمرة ولا بد، فظهر لنا بذلك أن الهمزة زائدة فحكمنا بذلك، وكذلك ما أشبه هذا مما يدل على الزيادة، فبأي وجه يُحكم في راء جعفر أنها زائدة، ولم نجد فيها دليلاً على أنها كالهمزة في أحمر؟...»[1] ثم تحدث عما ألزم سيبويه الكوفيين من نطق الزائد بلفظه في الميزان وهو ليس من حروف الزيادة مما يؤدي إلى قول ما لا يقوله أحد.

هذا، وقد رأينا من متأخري الكوفيين من أقر بالرباعي والخماسي المجردين، وهو ابن المؤدب في دقائقه، إذ قال: «حكم في الرباعي: الوجه الأول: رباعي مختلف الحروف، نحو قرطس، ودحرج...»[2]، وقد سبقت الإشارة إلى قوله بالخماسي[3]، وقد علمنا في مبحث المصطلحات في التمهيد أنه يريد بـ (مختلف الحروف) المجرد.

وهكذا لم يوفق الكوفيون في رَجعهم الرباعي والخماسي إلى الثلاثي، إذ لا دليل على الزيادة، وفيما ذهبوا إليه إدخال في حروف الزيادة ما ليس منها.

---

(١) المقاصد الشافية : ٥/١٢٨ مخطوط.

(٢) دقائق التصريف : ١٨٣.

(٣) دقائق التصريف : ٧١٣، ١٨٤، وينظر بحث المصطلحات فيما سبق

القسم الثاني: الرُّباعي المضعَّف:

وهو عند البصريين سواءٌ كان فعلاً أو اسمًا مجردٌ وزنُه: (فَعْلَــل)[1]، وهـــو عنـــد الكوفيين ثلاثي مزيد؛ لأن منتهى الأصول عندهم ثلاثة، وقد نُقل عنهم أربعةُ أقـــوالٍ في وزن الرباعي المضعف، هي:

الأول: أنه على وزن (فَعفَــل)، وقد نُسب هذا إلى الكوفيين والخليل ومن تابعه من البصريين، قال ابن القطاع: «واختلفوا في وزن الثنائي المكرر من الاسم والفعـــل، فقـــال الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين وزنه: (فَعفَــل)، كما ذكرت لك، تكـــررت فاؤه، وهذا هو ظاهر اللفظ وبه قال أبو إسحاق الزجاجي وقطرب وأحـــد قـــولي ابـــن كيسان وغيرهم من المتأخرين»[2]، ونسبه الرضي إلى الفراء فقال: «وليس نحـــو زَلـــزال بفَعْفَال على ما هو مذهب الفراء»[3]، وهذا يعني أن وزن زَلزَل ونحـــوه عنـــد الفـــراء: (فَعفَـــل)، فالثالث هو الزائد، وقد نسبه إليهم الرضي في موضع آخر ولكن بشرط مناسبة المعنى بعد سقوط الثالث للمعنى الذي كان قبل سقوطه، قال: «وقال الكوفيون في نحـــو زلزل وصرصر - أي فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسب للمعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبة قريبة -: إن الثالث زائد؛ لشهادة الاشتقاق: فزلزل من زَلَّ، وصرصر من صَـــرَّ، ودمدم من دَمَّ، وأما ما لم يكن كذلك، كالبَلْبال والخَلْخال، فلايرتكبون ذلك فيـــه»[4]، و لم يوضح مذهبهم فيما لا يكون فيه مناسبة للمعنى بعد سقوط الثالث وكيـــف يكـــون وزنه عندهم، وتابعه في ذلك الإمام الشاطبي عند شرحه لقول ابن مالك في الألفية:

---

(١) شرح الشافية : ١/١٣، والارتشاف : ١/١٧.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٠، وينظر : الارتشاف : ١/٢٤، ١١٠، والمزهر : ٢/٩.

(٣) شرح الشافية : ١/١٦.

(٤) شرح الشافية : ١/٦٢، وينظر : ٢/٣٦٦ - ٣٦٧.

واحكم بتأصيل حروف سِمسِمِ ونَحوِهِ والخُلْفِ في كَلَمْلِمِ

قال: «... يعني أن ما كان من نحو سمسم، مما أصله حرفان مضاعفان فإنه على قسمين... فأما القسم الأول - وهو ما لا يفهم المعنى بسقوط حرف منه - فذكر الناظم فيه الحكم بتأصيل جميع حروفه... ولم يحك في ذلك خلافًا»[1]. فكأن الشاطبي يشير إلى أن الكوفيين يعدونه رباعيًا جميع أحرفه أصول كما يقول البصريون؛ لأنه نفى أن يكون هناك خلافٌ حول أصالة أحرف هذا النوع، وليس هذا صحيحًا، إذ المعهودُ عند الكوفيين أن غايةَ الأصول ثلاثةٌ كما سبق.

ولعل الأقرب في مثل هذا النوع أنهم يعدونه ثنائيًا مكررًا، ويطلق عليه الرباعي المضاعف، كما ذكر ابن المؤدب وهو يَعُدُّ أنواعَ الرباعيِّ، فبعد أن ذكر الرباعي المجرد الذي يسميه (المختلف الحروف) قال: «حكم في الرباعي:... والوجه الثالث: رباعي مضاعف مبني من حروف التضعيف مثل قَعْقَعَ، وصَلْصَلَ، وسُمي مضاعفًا لأنه في الأصل: قَعْ، وصَلْ، بحرفين، فزدت على كل واحد منهما حتى صار رُباعيًا مضاعفًا»[2].

وهذا مأخوذٌ من قول الخليل: «والمضاعف... ما كان حرفا عَجُزِهِ مثل حَرْفَي صدره، وذلك بناءٌ يستحسنه العرب، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل... ويُنسب إلى الثنائي؛ لأنه يضاعفه، ألا ترى الحكايةَ أن الحاكيَ يحكي صلصلة اللجام فيقول: صلصل اللجام، وإن شاء قال: صلّ، يخفف مرة اكتفاء بها،وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول: صَلْ، صَلْ، صَلْ، يتكلف من ذلك ما بدا له»[3].

(١) المقاصد الشافية : ٥/١٤١ مخطوط.

(٢) دقائق التصريف : ١٨٣.

(٣) العين : ١/٥٥.

الثاني: أنه على وزن (فَعَّل)، وعزاه ابن القطاع إلى سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين، قال: «وقال سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين وزنُه (فَعَّل) أصله: رَبَّب، وسَبَّب، فلما اجتمعت ثلاثةُ أحرفٍ من جنس واحد أبدلوا من الأوسط حرفًا من جنس الحرف الأول وهو الفاء»[1]، وذكر أبو حيان أنه عُزِيَ إلى سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين، قال: «وعزي إلى سيبويه وأصحابه أن وزن ربرب ونحوه (فَعَّل) فأصله رَبَّب، أُبدل الوسط حرفًا من جنس الأول»[2]، وقال في موضع آخر: «... فإن تماثل حرفان وحرفان نحو سجسج وصلصل، ولا أصل للكلمة غيرها نحو مرمر، فالأربعة أصول على ما نختاره، ووزنه فَعْلَل... وعن سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين أن وزنه (فَعَّل) في نقلٍ، فأصلُ (رَبْرَب): رَبَّب، استُثقلت للأمثال؛ فأبدلوا حرفًا من جنس الأول. وعن الفراء قولان: أحدهما: (فَعْفَع)، والثاني: (فَعَّل) حَثْحَث حَثَّثَ، وبه قال أبو عُبيد، وابن قُتيبة، والزُّبيديُّ»[3].

وقد نسبَ ابنُ جني هذا الرأيَ إلى الكوفيين[4]، وتبعه الشاطبيُّ فشرحه في المقاصد قائلاً: «والوجه الثاني من تقرير الخلاف في (لَمْلِم) زيادةٌ بالتَّضعيف مع دَعْوى الإبدال، وذلك أن يكون(لَمْلِم) أصلُه (لَمَّمَ) وكَبْكَب أصله: (كَبَّبَ)، وجَلْجَل أصلُه: (جَلَّل)، وهكذا باقي المواضع في هذا النحو، ولكن كرهوا التقاء الأمثال فأبدلوا من المضاعف الثاني حرفًا مماثلاً للفاء فقالوا: لَمْلَمَ، وكَبْكَبَ، وثَرْثارة في ثَرَّة، وكذلك

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٠. وفي الأصل : سبسب مكان (سبَّب)، وهو خطأ.

(٢) الارتشاف : ٢٤/١.، وينظر : المزهر : ٩/٢.

(٣) الارتشاف ١١٠/١.

(٤) سر الصناعة ١٨٠/١-١٨١، ١٩٠، وانظر ص ٢٢٩فيما يأتي.

ما أشبهه، وذهب إلى هذا البغداديون وتابعهم أبو بكر بن السراج، وصححه الزبيدي[1]، وقال: قولهم عندي أولى بالصواب لاطراد مقالتهم، وصحبة الاشتقاق لمذهبهم، ألا ترى أن قولك: كَفْكَفْتُ في معنى: كَفَّفْتُ، وجَلْجَلْتُ في معنى: جَلَّلْتُ»[2]، والشاطبي يريدُ بالبغداديين الكوفيين متابعًا بذلك ابنَ جني وغيرَه[3]، وهو لم ينسب هذا الرأي إلى سيبويه كما فعل ابن القطاع وأبو حيان، وقد رجعت إلى الكتاب فلم أجد فيه ما نسب إليه، بل وجدت فيه ما يدل على أن مذهب سيبويه هو مذهب البصريين المشهور القائل بأصالة أحرف الرباعي جميعها، قال: «ولا نعلم في الكلام على مثال (فَعْلال) إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد، كما أنه ليس في مضاعف بنات الثلاثة نحو: رَدَدْتُ زيادةٌ. ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو: الزَّلزال، والجَثجاث، والجَرجار، والرَّمرام، والدَّهداه. والصفة نحو: الحَثحاث، والحَقحاق، والصَّلصال، والقَسطاس...»[4].

فكلام سيبويه نَصٌّ واضحٌ على أنّ مضعفَ الرباعي مجردٌ، وشَبَّهَهُ في تجرده بمضعف الثلاثي في التجرد.

وهكذا يبقى هذا الرأي ثابتًا للكوفيين ومن تابعهم، يؤكد ذلك ما ورد عنهم في بعض كتبهم، من ذلك ما جاء عن الفراء حين تحدث عن (صَلْصال)، من قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴾[5]، قال: «وهو طين خُلط برمل، فَصَلْصَلَ

(١) لم أقف على نصه في الواضح.

(٢) المقاصد: ٥/١٤٥ مخطوط.

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث عن بنية الأدوات في (إلا) في الحواشي.

(٤) الكتاب: ٤/٢٩٤.

(٥) سورة الرحمن، الآية ١٤.

كما يُصَلْصِلُ الفَخّارُ، ويقال من صلصال مُنْتِنٍ، يريدون به: صَلّ، فيقال: صَلْصَال كما يقال: صَرَّ البابُ عند الإغلاق، وصَرْصَرَ. والعرب تردد اللام في التضعيف فيقال: كركرت الرجلَ، يريدون: كرَّرْته، وكَبْكَبْته، يريدون: كَبَّبْته. وسمعت بعض العرب يقول: أتيت فلانًا فَبَشْبَشَ بي من البشاشة، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»[1]، وتَبِعَهُ الكوفيون من بعده، كابن السكيت (٢٤٤هـ) [2] وثعلب (٢٩١هـ)، إذ قال: «زَمَّمْتُ وزَمْزَمْتُ واحد»[3]، وعلى ذلك جرى أبوبكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)، قال في كتابه الأضداد: «ويقال: قد تحلحل الرجل، إذا زال وذهب، وأصله: تحلَّلَ، فأبدلوا من اللام الثانية حاءً...» [4]، وأتى بأمثلة أخرى من نحو: (تكمكم، حثحث، تململ، كفكف، بشبش، بثبث، تكعكع).

الثالث: (فَعْفَع)، ونسبه أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة إلى المتقدمين من أصحاب اللغة[5]، ولا يبعد أن يكون أراد بهم الكوفيين؛ لأن أغلبهم من أهل اللغة. ونسبه ابن القطاع إلى الفراء وكثير من النحويين، قال: «وقال الفراء وكثير من النحويين وزنه: فَعْفَع، تكررت فاؤه وعينه، وكذلك فعلوا في الفعل المكرر، نحو: تَمْتَمَ، وبَرْبَرَ»[6]. ونسبه أبوحيان في الارتشاف إلى الفراء والخليل وتابعيه من البصريين والكوفيين، قال: «وعُزِيَ إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين أن وزنه فَعْفَع، تكررت فاؤه وعينه... وقال

(١) معاني القرآن: ١١٤/٣.

(٢) إصلاح المنطق: ٣١٩.

(٣) مجالس ثعلب: ٤٦٧/٢.

(٤) الأضداد: ٢٣٧، وينظر: الزاهر: ٨٧/١، ١٨٨.

(٥) رسالة الملائكة: ٢٨٠.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣١.

الفراء وجماعة: وزنه فَعْفَع، تكررت فاؤه وعينه، وعُزِيَ إلى الخليل أيضًا»[1]، وتابعه السيوطي في المزهر[2].

ونسبةُ هذا القول إلى الفراء أمرٌ عجيبٌ، إذ قد ورد عن الفراء نفسه إنكار أن يكون نحو (صَرْصَر) على (فَعْفَع)، فقد جاء في كتاب النكت للأعلم الشنتمري: «وزعم الفراء أنّ صمحمحًا وما أشبهه (فَعَلّلٌ) مثل سفرجل، وأنكر أن يكون (فَعَلْعَل)، وقال: لو كان (فَعَلْعَل) لتكرير لفظِ العين واللام فيه لجازَ أن يكون صَرْصَر فَعْفَع»[3].

الرابع: وثَمّةَ مذهب رابع نُقِلَ عن الفراء، وهو أنه يزن الرباعي المضعف كوزن البصريين (فَعْلَل)، نقله عنه ابن السكيت، قال: «قال الفراء: وليس في الكلام فَعْلال مفتوح الفاء إذا لم يكن من ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يقال: ناقة بها خَزْعال، أي ظلع. فأما ذوات التضعيف فَفَعْلال فيها كثير، نحو: الزَّلْزال، والقَلْقال وأشباهه، إذا فتحته فهو اسم، وإذا كسرته فهو مصدر، نحو قولك: زَلْزَلْتُه زِلْزالاً شديدًا، وقَلْقَلْتُه قِلْقالاً شديدًا»[4].

وهو بهذا يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه، وقد أوردتُ نصه فيما سبق.

فهذا مذهبٌ للفراء وافق فيه البصريين، وعلى كل حال فالكوفيون متابعون للخليل في بقية الآراء المنسوبة إليهم، وأرى أن أصل ذلك ما جاء عنه في العين من رَجعه أبنيةَ المضاعف كلها إلى الثلاثي المضاعف، مع وجود علاقة بين الثلاثيِّ المضاعف والثنائي، فقد

(١) الارتشاف : ٢٤/١
(٢) المزهر : ٩/٢.
(٣) النكت : ١١٦٤/٢، وينظر : شرح المفصل : ١٣١/٦، وشرح الشافية : ٦٣/١، والمساعد : ٣٢/٤، وجهود الفراء الصرفية : ٤٨.
(٤) إصلاح المنطق ٢٢١.

التشبيه بلا، واعتبار ما قلناه أنك لو حملت قوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾[1] على معنى أنّه: كلا ولا القمر لكنتَ عند أهل العربية كلّهم مخطئًا؛ لأنّ (كَلاَّ) و(لا) ليس بموافق لقوله (والقمر)» [2].

ورد أبو حيان أيضًا على دعوى التركيب، نقل السيوطي عنه قوله: «وهذه دعوى لايقوم عليها دليل» [3].

لعل:

أجمع البصريون على أن لام (لعلّ) الأولى زائدة، وأصلها (عَلّ) [4]. واحتج البصريون على زيادة اللام بما يأتي:

١- مجيء (لعل) محذوفة اللام في كلام العرب، ذكر الزجاجي [5] في اللامات من شواهدهم قول الشاعر:

* يا أبتا عَلَّكَ أو عساكا *

وقول الآخر:

عَلَّ صُرُوفَ الدهر أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللمَّةَ من لَمَّاتِها

(١) سورة المدّثر، الآية ٣٢.

(٢) مقالة كلا ١٢، (ضمن كتاب بحوث وتحقيقات للميمي). وينظر: حروف الجواب ٤٤-٤٥.

(٣) الهمع ٣٨٤/٤.

(٤) الكتاب ٣٣٢/٣، والمقتضب ٧٣/٣، واللامات للزجاجي ١٤٦، والخصائص ٣١٦/١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٨٦، والإنصاف ٢١٨/١، وشرح الشافية ١٢٩/٤، وشرح الكافية ٣٧٤/٤، وجواهر الأدب ٤٩١، والجنى ٥٧٩.

(٥) اللامات ١٤٦.

أو إحدى الراءين، وكل ذلك ليس من أحرف (سألتمونيها)، وقد سبق اعتراض سيبويه على من قال هذا بأنه جعل من حروف الزيادة ما ليس منها. ويبدو لي أنّ ثمةَ اتفاقًا بين الخليل والكوفيين، فقد أجاز الخليل أن تكون الباء زائدة في (زَغْدَب)، وهو المشهور من مذهب ثعلب[1].

وقد وافق كُراعُ النمل (ت ٣١٠هـ) الكوفيين في ذلك، فتوسَّع في حروف الزيادة، فبعد أن تناول حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها)[2]، عقد بابًا بعنوان: (باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها)[3]، وقد ذكر أمثلة لذلك كثيرة، أكتفي هنا بذكر الحرف المزيد من غير العشرة مع مثال له:

فهو قد عدَّ العين زائدة في نحو: ارْتَجَّ وارْتَعَج.

والغين في نحو: دَفَقْتُ الماء ودَغْفَقْتُه.

والقاف في نحو: عَنْسٌ وعنْسل، عَنْسَلِقٌ.

ونقل عن الأخفش البصري أنّ الكاف زائدة في قول الشاعر:

يا بْنَ الزُّبَيْرِ الخَيْرِنَا مُنَبِّيكْ

أنّي مِنْ قَيْسٍ وقَيْسٌ مِنِّيكْ

وعدَّ الحاء زائدة، إذ نقل عن ابن السكيت أنّ الصَّلَنْقَح والصَّرَنْقَح - وهو الصياح- جميعًا أصله: الصَّلْق، ثم تُبدل اللام بالراء وتزاد النون والحاء.

(١) ينظر : ص ٢٢٦-٢٢٧ فيما يأتي.

(٢) المنتخب ٢/٦٨٩ فما بعدها.

(٣) المنتخب ٢/٧٠٠ فما بعدها.

ومن ذلك الفاء في قولهم: دليلٌ مِخَشٌّ ومِخْشَفٌ: جريء على الليل، وقال الراجز:

قَرَّبْنَ بُـــزْلاً ودَلِيلاً مِخْشَفَا

وقال آخر:

مِخَشٌّ لَيْلٍ مِنْجَرُ العَشِيّاتْ

وجعل الراء زائدة في نحو: قَمَطْتُه وقَمْطَرْتُه: شددته.

والزاي في نحو: ثوبٌ رازيٌّ، منسوب إلى الرَّيِّ.

والطاء في فَرَشَ وفَرْشَطَ.

والدال في رِخْو ورِخْوَد.

والجيم في نحو: دَحَرْته ودَحْرَجته.

ومثّل لزيادة الباء بنحو: شَرَّقْتُ الثوبَ تَشْريقًا وشَبْرَقْتُه شَبْرَقَةً: قَدَدْته.

ونقل أنّ سيبويه يقول إنّ الباء زائدة في جَسْرَب وشَرْجَب، وسَلْهَب[1]، وجعلها من الثلاثي، و لم يُلحقها بجعفر وعبقر[2].

وهذا ليس قاطعًا بعدم وجود صيغ رباعيّة مجردة، ولكنه يدعم رأي الكوفيين.

ومما يؤيد مذهبَ الكوفيين أيضًا ما نقله السيوطي في المزهر عن ابن دُريد في الجمهرة من أفعال وأسماء رباعية مضعفه، مما عدَّه البصريون رباعيًا مجردًا، رَجَعَه إلى أصلٍ

---

(١) نقل المحقق في الحاشية (١) ٢/٧٠٦ عن نسخة أخرى من المنتخب جاء في حاشيتها: «هذا باطل كذب على سيبويه، لم يذكر في حروف زوائد الأسماء ولا الأفعال الباء، وهذا الذي حُكِيَ عنه أنّه من الثلاثي وغير مُلحَق بجعفر قد صرح هو أنه اسم رباعي كجعفر، فقال: الأسماء نحو جعفر، والصفة كسلهب».

(٢) المنتخب ٢/٧٠٠ - ٧٠٦.

ثُلاثي مُمات سواءٌ كان مجردًا أم مزيدًا، تُرِك هذا الأصلُ، ثم أُلحق ببناء جعفر[1]، على نحو ما نرى في هذا الجدول:

الأصل المُمَات	البناء المستعمل ملحقًا بالرُّباعي	المعنى
تَقَّ	تَقْتَقَ	انحدر من الجبل على غير طريق
ألهَثَ	الهَثْهَثة	اختلاط الأصوات
ألجَع	جَعْجَعَ	القُعود على غير طُمأنينة
ألقَح	القُحْقُح	العَظم المطيف بالدُّبُر
ألكَح	كُحْكُح	الناقة الهرمة التي لا تحبس لعابها
ألذَع	ذَعْذَع	ذعذع الشيءَ إذا فرَّقه
رفَّ	رَفْرَفَ	رفرف الطائر: بسط جناحيه
شَعَّ	شَعْشَع	تَفَرَّق
صعَّ	صَعْصَع	الصعَّصعة: اضطراب القوم
طَهَّ، هَطَّ	طَهْطاه	فرس طهطاه: مُطَهّم تام الخلق
لَعَّ	لَعْلَع	اسم موضع، ولعلع لسانه: حرَّكه
قَهَّ	قَهْقَه	ضرب من الضحك

(١) المزهر ٢/٤٦ - ٤٧.

وقد عرضَ ابن جني هذه المسألة فلم يوافق الكوفيين وغيرهم فيما ذهبوا إليه بأنّ أصل هذا كله الثلاثي، بل أنكرَ عليهم رَجعهم الرُّباعي عامة والخماسي غير المضعف إلى الثلاثي، قال: «أما قول من قال في قول تأبط شرًّا:

كأنما حَثْحَثُوا حُصًّا قَوادِمُه		أو أُمَّ خِشفٍ بذي شَثٍّ وطُبّاقِ

إنه أراد: حَثّثوا، فأبدل من الثاء الوسطى حاء فمردود عندنا، قال: وإنما ذهب إلى هذا البغداديون»[1]، وهو يريد الكوفيين[2].

ثم وضّحَ ابنُ جني رأيَه في مثل هذا، فبين أنه من باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية، قال: «ومن الأصلين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قَرِقٌ وقَرْقَرٌ... وسَلِس وسَلْسَل، وقَلِق وقَلْقَل... ومنه صَلَّ وصَلْصَل، وعَجَّ وعَجْعَج، ومنه عين ثَرَّة وثرثارة. قال الله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾[3]. وهذا باب واسع جدًّا...»[4].

وأنكر ابن جني تكرير الفاء في وزن (فعفل) الذي قال به الكوفيون ونُسب إلى أبي بكر بن السراج، وقال إنها عين أبدلت إلى لفظ الفاء[5].

ثم قال: «فهذا طريق تزاحم الرباعي مع الثلاثي، وهو كثير جدًّا فاعرفه، وتوقَّ حمله عليه أو خلطه به، ومِزْ كل واحد منهما عن صاحبه، وواله دونه، فإن فيه إشكالاً».

(١) سر الصناعة ١/١٨٠، وينظر : الخصائص ٢/٥٢-٥٣.
(٢) سبق توضيح ذلك في الفصل الأول. آراء الكوفيين في بنية الأدوات (إلا) الحواشي.
(٣) سورة الشعراء، الآية ٩٤.
(٤) الخصائص ٢/٥٢
(٥) الخصائص : ٢/٥٤ - ٥٥.

ثم ذكر أن تقارب الرباعي مع الخماسي قليل لقلة الأصلين في الكلام، ومثل له بــ: ضَبَغْطى وضَبَغْطَرى، ودَرْدَبَ ودَرْدَبيس...[1].

وتَبِعَ الإمامُ الشاطبيُّ ابنَ جني في ذلك، فَعَدَّ هذا وأمثالَه مما تقاربــت فيــه الأبنيــة الثلاثية والرباعية، قال في كتابه المقاصد: «... ومن هذا كثير جدًّا وهو مما تقاربت فيــه الأبنية الثلاثية والرباعية، لا أنها محذوف بعضها من بعض»[2].

أما ابنُ فارس فلم ينكر وجودَ صيغٍ رباعيةٍ جميعُ حروفها أصولٌ، لكنه حاول رَجعَ كثيرٍ مما عدّه البصريون صيغًا رباعيةً أو خماسيةً جميع حروفها أصلية إلى الثلاثي، وذلــك بتأصيله لفكرة النحت من أصلين، تلك التي أشار فيها إلى أنه استمدها من كلام الخليــل، وجعل الرباعي على قسمين: منحوتٌ، وهو ما أصله من مادتين ثلاثيتين، وموضوعٌ وضعًا لا مجال للقياس فيه، ففي معجمه (مقاييس اللغة) في (باب ما جاء عن العرب على أكثــر من ثلاثة أحرف أوله الباء) قال: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحــت أن تؤخــذ كلمتــان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما بحظ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم (حَيْعَلَ الرجل، إذا قال حَيَّ عَلى. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قــولهم: عَبــشَميّ، وقوله:

* وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبشَمِيَّةٌ *»[3]

ثم وضح أنه بنى على ذلك ضربًا من مقاييس الرباعي فقال: «فعلى هذا الأصل بَنَينا

---

(١) الخصائص ٢/٥٥.

(٢) المقاصد : ٥/١٣١ مخطوط.

(٣) مقاييس اللغة : ١/٣٢٨ - ٣٢٩.

ما ذكرناه من مقاييس الرباعي، فنقول: إن ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعًا لا مجال له في طرق القياس...»[١]. ومثّل للموضوع بنحو: (البُخْنُق) وهو البُرْقُع، و(البَلْعَث)، وهو السَّيِّئُ الخُلُق، وغيرها[٢].

ومثل ببعض الأبنية الرباعية المنحوت كل واحد منها من أصلين ثلاثيين، نحو: (بُحْتُرٌ)، وهو القصير المجتمع الخَلق، عدَّه منحوتًا من: بتر، وحتر، وبَلْطَحَ الرجلُ، إذا ضَرَبَ بنفسه الأرض، منحوتةٌ من: بُطِحَ، وأُبْلِطَ، إذا لَصِقَ بِبَلاطِ الأرضِ وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي أوردها وبيّن معانيها[٣].

و لم ينحصر حديث ابن فارس في النحت على الرباعي المضاعف، بل تعداه إلى غير المضاعف، نحو (جَعْفَر) فقد عَدّها أيضًا منحوتةً من كلمتين، ففي باب (ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله جيم) قال: «ومنها قولهم للنهر (جَعْفَر)، ووجهه ظاهر أنه من كلمتين: من جَعَفَ، إذا صَرَعَ؛ لأنه يَصرَعُ ما يلقاه من نبات وما أشبهه، ومن الجَفْر والجُفْرَة والجِفار والأجْفَر وهي كالجُفَر»[٤].

فكلام ابن فارس عن الرباعي المضعف وغيرِ المضعف يُقوّي في نظري ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ البنيةَ لا تزيد على ثلاثة أحرفٍ أصولٍ في العربيةِ.

وأيّدَ كثيرٌ من المُحدَثينَ الكوفيين في قَصْرِ غاية أُصولِ البنيةِ على ثلاثة أحرف، فقد قَوّى د. تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة مذهبَ الكوفيين، بقوله: «قلنا إن الكلمة العربية ذات ثلاثة أصول ترتبط بها من الناحية الاشتقاقية، وقلنا كذلك إن هذه

---

(١) مقاييس اللغة : ١/٣٢٩.

(٢) مقاييس اللغة ١/٣٣٥.

(٣) مقاييس اللغة ١/٣٢٩-٣٣١.

(٤) مقاييس اللغة : ١/٥٠٨.

الأصول الثلاثة إلى جانب استعمالها من الناحية الصرفية تتخذ مادة للكلمة من الناحية المعجمية. ادعينا ذلك للغة العربية على الأقل»(١).

ثم عَدَّ تكرار الفاء في الرباعي المضعف من الملحقات الصرفية التي تزاد لتؤدي وظيفة معينة، كزيادة الهمزة في أكرم، والتضعيف في كَرَّمَ، والألف في قاتل، والواو في قُوتِل قال: «ومن الملحقات الصرفية أيضًا أن تتكرر فاء الكلمة بين العين واللام، إذا تماثلت العين واللام في الثلاثي، فأصبحتا حرفًا واحدًا مشددًا. فإذا أخذت أفعالاً ثلاثية مثل: جَرَّ، هَدَّ، عَسَّ، كَفَّ، ثَرَّ، زَلَّ، وجدت أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فَكِّه؛ فرُباعيات هذه الأفعال: جرجر، وهدهد، وعسعس، وكفكف، وثرثر، وزلزل، والفاء المكررة في كل هذا زيادة إلحاقية، لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجردة»(٢).

ثم دَعَمَ د. تمام رأيه هذا بأن اللهجات العامية قد استخدمت هذه الطريقة الصرفية في الإلحاق استخدامًا واسعًا جدًّا، وذلك من أربع طرق هي:

١- من الثلاثي المشدد الآخر، نحو: لفلف من لَفَّ، وفتفت من فَتَّ، وبلبل من بَلَّ، وشمشم من شَمَّ، وبصبص من بَصَّ،... وغيرها.

٢- ومن الثلاثي غير مضعف الآخر، نحو: صفصف من التصفية.

٣- ومن الأسماء، نحو: عبعب من العَبِّ، وعَشعش من العُش.

٤- من أصوات طبيعية، نحو: بعبع، بقبق جعجع....

ثم وافق الكوفيين وكُراعَ النمل في عدم تقييد حروف الزيادة بالعشرة المشتهرة، إذ

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢١٧.

(٢) مناهج البحث في اللغة ٢١٨.

انتقل إلى نوع آخر من الزيادة سمّاها (الزيادة الحرة) وهي التي تحررت من ارتباط بأحد الحروف الأصلية كما سبق من تكرار الفاء، أو تحررت من حروف الزيادة التي حصرها الصرفيون في (سألتمونيها) [1]، ومثل لذلك بـ: دحرج من درج، وبعثر من بثر...

ثم استأنسَ بأفعال من العامية اقترح لكل رباعي منها أصلاً ثلاثيًا عاميًا من لهجة ما، أو أصلاً ثلاثيًا عربيًا، ومن ذلك: دربك من ربك، و سلبن من لبن... ثم قال: «والزائد هنا أيضًا حرف غير مقيد بحروف (سألتمونيها). ولعل ذلك مما يعزز دعوى ثلاثية الكلمة العربية تعزيزًا كاملاً»[2].

واتفق د. إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) مع د. تمام، إذ عقد السامرائي مبحثًا بعنوان: (طريقة في بناء الرباعي في العامية) ذهب فيه إلى نحو ما ذهب إليه د. تمام، وزاد تكرار عين الكلمة ووضعها في البداية، قال: «ويقوم هذا البناء بتكرار فاء الفعل حشوًا أو بتكرار عين الكلمة ووضعه في الأول. ومن هذه الأفعال: بربع، والمعنى شبع واطمأن، والأصل الثلاثي: (ربع) من الربيع ثم زيد الباء في الأول مجانسة لعين الفعل في الثلاثي...» [3].

وقد وافقهما د. محمد خليفة الدناع[4].

ويرى د.العلايلي أنّ الرباعي وما فوقه ليس وليدًا إلا بزيادة الحرف، وأنّ العربي بعد

---

(١) يرى د. تمام حسان أن حروف الزيادة لا تقتصر عند حد (سألتمونيها)، وإنما كل حرف من حروف العربية يصلح للزيادة عنده. وذهب إلى أن تحديد الصرفيين حروف الزيادة بهذه الحروف هو الذي دعاهم إلى القول بأصالة الأحرف كلها في بعض الكلمات الرباعية والخماسية، دون أن يفسروا الصلة بين عدد من الثلاثيات وبين عدد مما زاد على الثلاثة في المعنى على صورة ما. ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦١ - ١٦٢.

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢١٩ - ٢٢٠.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته : ١٩٣.

(٤) دور الصرف في مَنْهَجَي النحو والمعجم : ٢٦٧.

فراغه من وضع الثلاثي بقيت في نفسه معانٍ عَبَّرَ عنها بزيادة حرف أو أكثر على الثلاثي[1].

وذهب د. ولفنسون، ود. علي وافي إلى أن من أهم مميزات اللغات السامية أن أغلب الكلمات يرجع إلى أصل ذي ثلاثة أحرف...[2]. أقرّ بروكلمان ذلك للاسم في اللغات السامية[3].

ويقول د. علي وافي: «أما الكلمات التي تبدو رباعية الأصول في العربية والعبرية فهي متفرعة في الحقيقة عن أصول ثلاثية (دحرج مثلاً متفرع عن درج أو عن دحر الدّالّ على الدفع والإبعاد) على الرغم من أن علماء الصرف يعتبرون جميع أصواتها أصيلة»[4].

ولعل مما يقوي مذهب الكوفيين اتفاقُ العلماء قديمًا وحديثًا على أن الجذر الثلاثي هو الغالب في اللغة العربية، واتفاق المحدثين على أنه الغالب في اللغات السامية – كما سبق –، وقد قدم أحد الباحثين إحصائية عن الجذور في الصحاح فوجد أن الجذور الثلاثية جاءت بنسبة ٨٠%، ووجد الرباعية تصل إلى ١٣,٦% والخماسية ٠,٦٧٤%[5].

وإذا كان الأمر كذلك فلابد من تفسير لوجود هذه الصيغ الرباعية والخماسية، فلعلها تمثل بقايا منحوتات قديمة، ذهب إلى ذلك محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية) بعد عَرْضِه لمذهب ابن فارس في النحت، قال: «وقد يكون النحتُ طريقةً كانت مستعملةً في عصورِ العربية القديمة، ومن تلك العصور بقيت هذه الألفاظُ

(١) تهذيب المقدمة اللغوية ١٦٤، ١٦٦.

(٢) تاريخ اللغات السامية : ١٤، وفقه اللغة د. علي وافي : ١٧، وينظر : مدرسة الكوفة ١٨٧.

(٣) فقه اللغات السامية ٩٣.

(٤) فقه اللغة، د. علي وافي : ١٨.

(٥) هو د. علي حلمي موسى، في كتابه : دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح ص ٢٤، ٣١. وينظر : ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية : ٨.

الرباعيةُ والخماسيةُ المنحوتةُ، ولكنّ العربيةَ فيما بعد أهملت هذه الطريقة في توليد الألفاظ الجديدة، وسلكت طريق الاشتقاق، وهي أَدَلُّ على الحيوية وأشبَهُ بطريقة الجوامد في زيادتها ونموها عن طريق اللصق والإضافة»[1].

أخلص مما سبق إلى أن رأي الكوفيين في تحديد غاية الأصول في البنية العربية بثلاثة قول قوي له ما يؤيده قديمًا وحديثًا – كما رأينا – ولكننا لا نستطيع أن نجزم جزمًا قاطعًا أنه لا توجد أصول رباعية أو خماسية، فلم يجزمْ بذلك ابن فارس إذ جعل أحد نوعي الرباعي (الرباعي الموضوع وضعًا)، ثم إن في كلام د. تمام حسان بعض المبالغات التي لا دليل عليها في نظري، وذلك كجعله (زفلط) من (فلت) و (شعبط) من (شبث)[2].

ويَبقى أمرُ توافق الدراسات المحدثة والمقارنة مع آراء الكوفيين سرًّا يُطلَبُ كَشْفُهُ، ولُغزًا يُنْشَدُ حَلُّهُ، ولكنَّه أمرٌ يدعو على كل حال إلى احترام آراء الكوفيين، وأنّ مخالفتهم للبصريين لم تكن لمجرد المخالفة للاستقلال بمذهب أو مدرسة كما يذهبُ بعض المعاصرين[3].

ولعل متابعة البحث تكشف لنا الحقيقة بأدلة أكثرَ دقةً، وأَقْطَعَ في الحجة، وآكَدَ في القبول.

وإذا كان الكوفيون قد أصّلوا أنّ البنية لا تزيد على ثلاثة أحرف أصول، فهل التزموا هذا الأصل في حديثهم عن الأبنية المجردة، وعن الإلحاق مثلاً؟ لأنهم إذا كانوا يعتقدون أنّ البنية لا تزيد عن ثلاثة فلا إلحاق عندهم إذن. لعلنا نجد في الفصل التالي وفيما بعده إجابة عن هذا التساؤل.

* * *

(١) فقه اللغة وخصائص العربية : ١٤٩.

(٢) مناهج البحث في اللغة ٢٢٠.

(٣) ينظر : المدارس النحوية ١٦٨.

تنبيه: نبه بعض الباحثين[1] على وهم لأبي بكر بن الأنباري، وخلاصته:

نقلَ أبو بكر بن الأنباري أنّ البصريين ينكرون مجيء (حبَّ) ثلاثيًا مجردًا في الماضي، وأنه لم يستعمل إلا مزيدًا بالهمزة في أوله (أحبَّ)، قال أبو بكر حين شرح قولهم: (مَنْ حَبَّ طَبَّ) في (كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس): «قال البصريون: لا يُقال في الماضي إلا أحَبَّ فُلانٌ فُلانًا، ويُقال في المفعول: رجلٌ مُحَبٌّ ومَحبوب»[2]، وقال في شرح القصائد السبع: «وقال البصريون: لا يقال حَبَبْتُ الرجل. وقالوا في قولهم (رجل محبوب): هو مبني على حَبِبْت، وحَبَبْت غير منطوق به، كما قالوا: رجل مجنون، فبنوه على جَنَّه الله تعالى، وجَنَّه غير منطوق به، إنما يقال: أَجَنَّهُ الله سبحانه»[3].

واستدل الباحث على وهم أبي بكر بما وردَ عن البصريين مما يفيد أنهم يثبتون (حَبَّ) ثلاثيًا مجردًا ماضيًا، ومن ذلك: قال سيبويه: «فإذا قلت: محزون ومحبوب، جاء على غير أحببتُ. وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ، فجاء به على القياس»[4]. وقال المبرد: «ويقال: أَحَبَّهُ يَحِبُّهُ، ولا يكون فيه يَفْعُلُ، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ إنَّني وطِلابَ مِصْرٍ		لَكَالْمُزْدادِ مِمّا حَبَّ بُعْدا

وقال آخر:

وأُقْسِمُ لو لا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ		وكان عِياضٌ منه أَدْنَى ومُشْرِقُ

(١) هو د. صالح بن سليمان بن عمير العمير، في بحث له بعنوان: (دراسة الظواهر الصرفية المبنية على قراءات قرآنية في شرح القصائد السبع الطوال)، في كتاب (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها جـ٢، ص ٢٥١) كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) الزاهر ١/٣٣١.

(٣) شرح القصائد السبع، لأبي بكر الأنباري ٣٠٢.

(٤) الكتاب ٤/٦٧.

وقرأ أبو رجاء العُطارِديُّ: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحِبَّكُمُ اللهُ﴾ [(١)]»[(٢)].

ثم أثبت الباحث أنّ ما نسبه أبو بكر للبصريين نسبه الزجـاج للكسـائي، قـال الزجاج: «ويجوز في اللغة تَحِبُّون، ولكن الأكثر تُحِبُّون؛ لأن حَبَبْتُ قليلة في اللغة. وزعم الكسائي أنها لغة قد ماتت فيما يحسب»[(٣)].

ثم نقل أنّ أباجعفر النحاس نسب إنكار (حَبَّ) إلى الأخفش، قال أبو جعفر: «قال الأخفش: لم نَسمع حَبَبْتُ»، ثم قال: «لا يجوز عند البصريين كسر الياء من (يُحِبّ) لثقل الكسرة»[(٤)].

قال الباحث: «فهذه النصوص تنفي ما نسبه أبو بكر للبصريين، وما نقله النحـاس يدل على أن البصريين نقلوا صحة قولهم: حَبَبْت الرجـل، إلا أنّ الأخفـش وحـده لم يسمعه، لكنه لم يمنعه. والذي لا يجيزه البصريون هو كسر الياء في نحو (يحب).... ومـا نسبه أبو بكر للبصريين من أنّ الماضي غير منطوق به لا تؤيده النصوص»[(٥)].

* * *

(١) سورة آل عمران، الآية ٣١. وذكر أبو حيان في البحر ٤٣١/٢ أنّ أبا رجاء قرأ: ﴿يَحِبْـبْكُم﴾، ونقـل عـن الزمخشري أن أبا رجاء قرأ ﴿يَحِبّكم﴾. ولم أجده في الكشاف عند هذه الآية.

(٢) الكامل ٤٣٧/١ – ٤٣٨، وينظر ١٢٧٩/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٧/١، و ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات ٤٦٦/٢، وإعراب القرآن للنحـاس ٣٦٧/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١.

(٥) (دراسة الظواهر الصرفية المبنية على قراءات قرآنية في شرح القصائد السبع الطوال) ص ٢٦١.

أخلص مما سبق إلى ما يأتي:

١ - اتفق الكوفيون مع البصريين في أنّ أقل أصول البنية ثلاثة أحرف، وبينت أن ما نُسب إليهم من أنها اثنان هو وَهَم.

٢ - اختلف الكوفيون مع البصريين في أكثر أصول البنية فهي تصل إلى خمسة أحرف أصول عند البصريين، في حين قَصرها الكوفيون على ثلاثة أحرف، ويدعم رأيهم بعض الدراسات القديمة وكثير من الدراسات الحديثة، إلا أن كلمة الفصل لم تُقل بعد في ذلك، ولعل استمرار البحث يكشف الحقيقة.

وقول الكوفيين في أن أكثر أصول البنية ثلاثة يؤدي حتمًا إلى عدم الاقتصار في حروف الزيادة على العشرة المشهورة (سألتمونيها)، وأيدهم في ذلك كراعُ النمل، وبعض المحدثين.

ويؤدي قولهم هذا إلى إلغاء الإلحاق بالمجرد.

* * *

الفصل الثالث

البنيةُ بين الأصالة والفرعية

وفيه مسائل:

- هل الفعل مأخوذٌ من المصدر أو المصدرُ مأخوذٌ من الفعل؟
- هل فعلُ الأمرِ قسمٌ بذاته، أو فَرْعٌ عن المضارع؟
- ألف التأنيث الممدودة، أهي أصلٌ أم فَرْعٌ عن المقصورة؟
- الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية.
- رَدُّ بعضِ الأبنيةِ إلى بعضٍ.

الفصلُ الثالث

البنيةُ بين الأصالة والفرعية

بعد حديثنا عن التجرد والزيادة في البنية، ندلفُ منه إلى البحث في ماهية البنية من حيث ما يُدّعى أنه أصل أو فرْع، وأدلة ذلك.

الأصلُ والفَرعُ في اللغة:

أَصلُ كلِّ شَيْءٍ: أسفلُه، وأساسُ الحائط أصلُه، ثم كثُرَ حتى قيل: أصلُ كلِّ شَيْءٍ ما يَستَنِدُ وُجودُ ذلك الشيءِ إليه، فالأبُ أصلٌ للولدِ، والنهرُ أصلٌ للجدول[1]. وقال الرّاغِبُ: أصلُ الشيء: قاعِدَتُهُ التي لو تُوُهِّمَتْ مرتَفِعةً لارتفعَ بارتفاعِهِ سائرُه لذلك[2]. وقيل: الأصل ما يُبنى عليه غيرُه[3].

والفَرْعُ من كُلِّ شَيْءٍ: أعلاه، وهو ما يَتَفَرّعُ من أصلِه، والجمعُ: فُروعٌ[4].

وأمّا في الاصطلاح:

فقال الجرجاني: «الأصل: هو ما يَبْتَنِي عليه غيره»[5]، وقال في تعريف الفرع: «الفرع خلاف الأصل، وهو اسمٌ لشيءٍ يُبْنى عليه غيرُه»[6].

---

(١) المصباح المنير وتاج العروس (أصل)

(٢) المفردات ٧٩، وتاج العروس (أصل).

(٣) تاج العروس (أصل).

(٤) المصباح المنير (فرع).

(٥) التعريفات ٢٨.

(٦) التعريفات ١٦٦.

وقد فرق العُكبريُّ بين الأصل والفرع في الفقه وبينهما في العربية فقال: «وأمّا الفرعُ والأصلُ: فهما في هذه الصناعة غَيرُهما في صناعة الأقيسة الفقهية، فالأصل هاهنا يرادُ به: الحروفُ الموضوعةُ على المعنى وَضْعًا أَوَّليًّا، والفَرعُ لَفظٌ توجدُ فيه تلك الحروف مع نوعِ تَغييرٍ يَنْضَمُّ إليه معنًى زائدٌ على الأصل. والمثال في ذلك (الضَّرْبُ) مثلاً، فإنه اسمٌ موضوعٌ على الحركةِ المعلومة المسماةُ ضَرْبًا، ولا يدلُّ لفظُ الضَّربِ على أكثرَ من ذلك، فأما: ضَرَبَ، ويَضرِبُ، وضارب، ومضروب ففيها حروف الأصل، وهي الضاد والراء والباء، وزياداتٌ لفظية لَزِمَ من مجموعِها الدلالةُ على معنى الضَّرب ومعنًى آخَر»[1].

وقد تصوّرَ النحاةُ الأقدمون بعضَ الأبنيةِ أصلاً لغَيرِها، وبعضَها الآخرَ فَرعًا عنها، وذلك لوجود قرابَة أو مناسبةٍ ما تربطُ بين الأصلِ والفرعِ، تَنَبَّهَ لها العلماءُ فكان لذلك أثرٌ في اتّفاق الفرعِ مع الأصل في الحكم أو اختلافه عنه، على نحو ما نجدُ في كتاب الخصائص لابن جني وكتاب الأشباه والنظائر من قواعد لذلك، نحو:

- حَملُ الأُصولِ على الفُروعِ[2].
- الفَرْعُ أَحطُّ رُتبةً من الأصلِ[3].
- الفروعُ هي المُحتاجةُ إلى العلاماتِ والأصولُ لا تحتاجُ إلى علامة[4].
- غلبةُ الفروع على الأصول[5]، أو الفروع قد تكثرُ وتَطَّرِدُ حتى تصيرَ كالأصول وتُشَبَّهُ الأصولُ بها[6]. وغيرها.

(١) التبيين ١٤٤. وينظر: الأشباه والنظائر ١/١٣٨-١٣٩.

(٢) الخصائص ٢/٣٥٥، والأشباه والنظائر ٢/١٢٤.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢.

(٥) الخصائص ١/٣٠٠.

(٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٣.

وقد كان للكوفيين حديثٌ عن الأصل والفَرعِ، وخلافٌ مع البصريين في ذلك، وهو في النحو أكثرُ منه في التصريف، ومما وقَفتُ من مسائل تتعلق بالتصريف ما يأتي:

- هل الفعل مأخوذٌ من المصدر أو المصدرُ مأخوذٌ من الفعل؟
- هل فعلُ الأمرِ قسمٌ بذاته، أو فَرْعٌ عن المضارع؟
- ألفُ التأنيث الممدودة، أهي أصلٌ أم فَرْعٌ عن المقصورة؟
- الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية.
- رَدُّ بعضِ الأبنيةِ إلى بعضٍ.

* * *

المسألةُ الأولى: هل الفعل مُشْتَقٌّ من المصدر وفَرعٌ عليه، أو المصدرُ مُشْتَقٌّ من الفعل وفَرعٌ عليه؟

اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فذَهبَ البصريون إلى أنَّ الفعل مأخوذٌ من المصدر وفَرْعٌ عليه، وأقدمُ نَصٍّ وقفتُ عليه في تأييدِ هذا المذهب ما جاء في العين: «والمصدرُ أصلُ الكلمة الذي تصدُرُ عنه الأفعال. وتفسيرُه: أنّ المصادرَ كانت أوّلَ الكلام، كقولك: الذّهاب، والسَّمْع، والحِفْظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهابًا، وسَمِعَ سمعًا وسَماعًا، وحَفِظَ حِفظًا»[1].

وتَبِعَهُ سيبويه في أصالة المصدر وفرعيّة الفعل فقال: «وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أحداث الأسماء...»[2].

ونسَبَ الزّجاجيُّ ذلك إلى جميعِ البصريين، فقال موضحًا مقولة سيبويه: «قال سيبويه وجميع البصريين: الفعلُ مأخوذٌ من المصدر، والمصدرُ سابق له، فهو اسم الفعل. وهذا معنى عبارة سيبويه (وأمّا الفعلُ فأمثلة...)»[3]. ثُمّ وضّح مراد سيبويه بـ (أحداث الأسماء) فقال: «وأحداث الأسماء: المصادر، وفي الكلام اختصار وحذفٌ تقديره: (من لفظ أحداث أصحاب الأسماء)...» وفَسَّرَ السيرافيّ كلام سيبويه بأوسعَ من ذلك ليشمل الفعل وغيره، فقال: «يعني أنّ هذه الأبنية المختلفة أُخِذَت من المصادر التي تُحدِثُها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحابَ الأسماء وهم الفاعلون...»[4]. وقال

(١) العين ٧/٩٦، وينظر: تهذيب اللغة ١٢/١٣٥.

(٢) الكتاب ١/١٢، وينظر الأصول ٣/٨٥.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٥٦.

(٤) شرح السيرافي ١/٥٤-٥٥ (ط الهيئة المصرية).

أبو البركات: «وذهبَ البصريون إلى أنّ الفعلَ مشتق من الـــمصدر وفـــرعٌ عليـــه»[١].
واستدلّ البصريون بما يأتي:

١- أنّ الـــمصدر اسمٌ للفعل، وقد اتفق النحاة على أنّ الاسمَ سابقٌ للفعل[٢].

ورَدَّ د. مصطفى جواد بـــ «كيف يكون الاسمُ سابقًا في الوُجود لـــمسماه»[٣].

٢- المعنى اللغوي: أنّ الـــمصدرَ في اللغة هو الـــمكان الذي يُصدَرُ عنه، كقولنا: هذا مصدر الإبل، للمكان الذي تصدر عنه، فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل سُمِّيَ صادرًا لا مصدرًا[٤].

وقد أوّلَ الكوفيون معنى «الـــمصدر» بعدة معانٍ أخر، نحو:

أ- بمعنى (مفعول): نقلَ الزّجاجي عن أبي بكر بن الأنباري أنّ معنى (مصدر) عنـــد الفراء (مفعول) كأنه أُصدِرَ عن الفعل، كما قيل: هذا مَرْكَبٌ فارهٌ، ومعنـــاه: مركـــوبٌ فارهٌ، ومَشرَبٌ عَذبٌ، ومعناه: مشروبٌ عذبٌ، واستشهد بقول الشاعر:

وقدْ عادَ عَذْبُ الـــماءِ بَحرًا فزادَنِي		على ظَمَئِي أنْ أَبْحَرَ الـــمَشرَبُ العَذْبُ

وأبى ذلك الزّجاجيّ ؛ لأنه لا يوجد في كـــلام العرب (مَفْعَل) للمفعـــول، وعَدَّه أبو بكر بن الأنباري شاذًا[٥].

---

(١) الإنصاف ١/٢٣٥، وينظر: الأصول ١/١٦٢، والخصائص ١/١١٣، ١١٩، ١٢١، وأسرار العربية ١٧١، والتبيين ١٤٣، وائتلاف النصرة ١١١، والمساعد ١/٤٦٤ والهمع ٣/٩٥، والأشباه والنظائر ١/١٣٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٥٦.

(٣) الـــمباحث اللغوية في العراق د. مصطفى جواد ١٤، وينظر: دراسات في الفعل ٣٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٥٨، وشرح السيرافي ١/٥٧، والإنصاف ١/٢٣٦، وشرح المفصل ٦/٤٣.

(٥) الإيضاح في علل النحو ٦١-٦٣.

ب- نقل الزجاجي عن أبي بكر بن الأنباري أيضًا أنّ المصدر عند بعض أصحابه بمعنى الانصدار(١).

جـ- قال ابنُ المؤدب: «وسُمّيَ مصدرًا لصدورِه عن الفعل الماضي، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد»(٢).

٣- دليل الاشتقاق: إذ يوجدُ حدُّ المُشتَقّ(٣) في الفعل، وذلك أنّ الفعل يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ مخصوص، فكان مشتقًّا وفَرْعًا على المصدر فلفظ المصدر موجود في جميع تصرفات الفعل نحو: قتلَ، يقتلُ، تقتلَ، استقتلَ، وليس معنى فعلٍ واحدٍ موجودًا في المصدر نفسه، وشبهوا هذا بالفضة التي هي أصلٌ ومعناها موجودٌ في جميع ما يُصاغُ منها، وليس معاني مايُصاغُ منها موجودًا فيها، ونسبَ الزّجاجي هذا إلى أهل النظر من البصريين وذكر أنه أحسن ماقيل في هذه المسألة(٤).

ورَدَّ د. عبدالهادي الفضلي بأن هذا مبني على القاعدة الفلسفية (في الفرع ما في الأصل وزيادة) إن تَمَّ في بعض الأفعال والمصادر «فإنها لا تتم في مثل: قام وقيام، واستخرج واستخراج، وكَتَبَ وكِتابة، فإنّ زيادة الحروف هنا في جانب المصدر»(٥).

٤- الفعل فرع على الاسم ؛ لأنه أثقلُ من الاسم، فالاسمُ يقوم بنفسه، ويستغني

(١) نفسه ٦٣.

(٢) دقائق التصريف ٤٤.

(٣) المشتق: ما وافق غيرَه في حروفه الأصول ومعناه الأصلي، وزاد معنى من غير جنس معناه. الأشباه والنظائر ١٤١/١.

(٤) الإيضاح ٦٠، وينظر: وشرح السيرافي ٥٥/١ (مطبوع)، والإنصاف ٢٣٧/١، وائتلاف النصرة ١١١، والأشباه والنظائر ١٤١/١.

(٥) دراسات في الفعل ٣١.

عن الفعل، أما الفعل فلا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم(١).

٥- أنّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعلَ يدلُّ على زمان مقيَّد، فكما أنّ المطلق أصل المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل(٢).

هذه أهمُّ أدلة البصريين

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعل وفَرْعٌ عليه، ولعلّ أقدمَ نَصٍّ لهم في ذلك وصلَ إلينا، قولُ الفَرّاء حين تحدث عن اسم المكان من قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (٣): «السِّجن: المَحْبِسُ، وهو كالفعل، وكلُّ موضعٍ مشتقٌّ من فعل فهو يقوم مقام الفعل، كما قالت العرب: طَلَعَتِ الشمسُ مَطلِعًا، وغَرَبَت مَغرِبًا، فجعلوهما خَلَفًا من المصدر، وهما اسمان. كذلك السِّجن، ولو فتحتَ السين لكان مصدرًا بيِّنًا»(٤). ففي هذا دلالة على أنّ المصدرَ والمشتقات مأخوذة من الفعل، وقال أبو القاسم الزجاجي: «قال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذٌ من الفعل، والفعل سابقٌ له، وهو ثانٍ بعده»(٥)، وقال أبو البركات: «ذهبَ الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفَرعٌ عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا وقامَ قِيامًا»(٦).

واستدلّ الكوفيون على مذهبهم بما يأتي:

---

(١) شرح السيرافي ١/٥٥، وينظر: الإنصاف ١/٢٣٧، وائتلاف النصرة ١١١.

(٢) أسرار العربية ١٧١، وينظر: ائتلاف النصرة ١١١.

(٣) سورة يوسف، الآية ٣٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٤.

(٥) الإيضاح في علل النحو ٥٦.

(٦) الإنصاف ١/٢٣٥، وينظر: أسرار العربية ١٧٤، والتبيين ١٤٣، والمقاصد الشافية ٥/٤٩٤ مخطوط، وائتلاف النصرة ١١١، والمساعد ١/٤٦٤، والهمع ٣/٩٥، والأشباه والنظائر ١/١٣٨.

١- اعتلال المصدر باعتلال فعله، وصحّته بصحّته، وشأنُ الفُروعِ أنْ تُحملَ على الأصول، قال الزّجاجي عارضًا دليل الكوفيين: «قالوا: الدليل على أنّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعل وأنّ الفعل أصل المصدر أنّ المصدرَ يعتلُّ إذا اعتلَّ الفعلُ، ويصحُّ إذا صحَّ، فتقول: قامَ زيدٌ قيامًا، فتُعِلُّ القيامَ لاعتلالِ قام، وكذلك تقول: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً، فتُعِلُّ عِدَةً لاعتلالِ يَعِدُ، وتقول: عَوِرَ الرّجلُ يَعْوَرُ عَوَرًا، وحَوِلَ حَوَلاً، وصَيِدَ البَعيرُ صَيَدًا، فيصِحُّ المصدرُ لصحّة فعله، فعلمنا بذلك أنّ المصادر بعد الأفعال، وتابعةٌ لها، وأنّ الأفعال هي الأصول التي أُخذت منها، فلذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال»(١).

وردَّ البصريون هذا بأنّه لو كان اعتلال الفعل يوجبُ اعتلال المصدر لوجب ألاّ يوجد فعلٌ معتلٌّ إلا ومصدرُه معتلٌّ، وألاّ يوجدَ لفعلٍ معتلٍّ مصدرٌ صحيح، ولكنّا نجدُ أفعالاً معتلة، ومصادرُها مُصحَّحة نحو: وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا، ووَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا، وقامَ يَقُومُ قَوْمَةً، وما أشبه ذلك، فعلمنا: أنّه ليس اعتلالُ الأفعالِ علّةً موجبةً لاعتلالِ المصادرِ، إنما يعتلُّ ما لزمه الثِّقَلُ، وما لم يلزمْه صحّ، فلايكونُ هذا دليلاً على أنّ المصادر مشتقة من الأفعال...» (٢).

وردَّ السيرافي دليلَ الكوفيين من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الأصلَ قد يعتلُّ باعتلال الفرع، قال مُمَثِّلاً: «ومنه ما زَعَمَ الفراءُ - الذي ينازِعُنا أصحابُه في هذا الأصل - أنّ فعلَ الواحدِ الماضي فُتِحَ لانفتاح فعل الاثنين، فَحُمِلَ الأصلُ على الفرع»(٣)، وتَبِعَه أبوالبركات، وزادَ أنَّ المصادرَ تصح

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٠، وينظر: الإنصاف ١/٢٣٥، وأسرار العربية ١٧٣، والتبيين ١٤٧، وائتلاف النصرة ١١١، والأشباه والنظائر ١/١٤٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٠.

(٣) شرح الكتاب ١/٥٥ (مطبوع). وينظر: الإنصاف ١/٢٤٠.

لصحّة الفعل وتعتل لاعتلاله طلبًا للتشاكل، وذلك لا يدلُّ على الأصلية والفرعية[١].

الآخر: «أنّ أصلَ المصادر التي لا علّة فيها ولا زيادة لا يجيء إلا صحيحًا، وهو (فَعْل) نحو: ضربته ضَرْبًا، ووَعَدته وَعْدًا، وإنما يجيء معتلاً ما لحقته الزيادة، وإنما الكلامُ في أصول المصادر لا في فروعها»[٢]، وتبعه أبوالبركات أيضًا.

٢- واستدلَّ الكوفيون بأنّ المصادرَ تكون توكيدًا للأفعال، مثل: ضَرَبَ زيدٌ ضَرْبًا، وخَرَجَ خُرُوجًا، والتوكيدُ تابعٌ للمُؤَكَّدِ ثانٍ بعده، نقلَ الزجاجي أنّ أبا بكرٍ الأنباري كان يدّعي أنّ هذا الدليل من استخراجه[٣].

ورَدَّ الزّجاجي هذا بأنّه لا فائدة في المصدر المؤَكِّد أكثرَ مما في الفعل، والتقدير عند النحويين: ضَرَبَ ضَرَبَ، فاستقبحوا ذلك فبدلوا أحدَ اللفظين مصدرًا ليكون أحسن. ثم دعّمَ رأيه بإجماع البصريين والكوفيين على إجازتهم: قيامًا قُمت، ونحوه، مما يدل على أنّ التوكيد بالمصدر ليس بتوكيدٍ على الحقيقة ؛ لأنّ التوكيدَ لا يجوزُ تقديمُه على المُؤَكَّدِ[٤].

وأوّلَ السيرافي (ضَرَبتُ ضَربًا) بـ: أوقعتُ ضَربًا، فليس في ذلك دليلٌ على أنّ الفعل قبل الاسم، كما لم يكن في (ضربت زيدًا) دلالةٌ على أنّ (زيدًا) بعد (ضربتُ)[٥].

وشَبَّه أبو البركات توكيدَ المصدر للفعل بتوكيد الاسم للاسم، نحو: جاءني زيدٌ

---

(١) الإنصاف ٢٣٩/١.

(٢) شرح السيرافي ٥٦/١، وينظر: الإنصاف ٢٣٩/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٠-٦١، وينظر: شرح السيرافي ٥٧/١ (مطبوع)، والإنصاف ٢٣٦/١، وأسرار العربية ١٧٣، والهمع ٩٥/٣.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦١.

(٥) شرح السيرافي ٥٧/١ (مطبوع).

زيدٌ، فالثاني مشتقٌ من الأول، ولا دلالة على أنّه مشتقٌ منه أو فرعٌ عليه(١).

٣- وثَمَّةَ دليلٌ ثالثٌ للكوفيين ناقشَه السيرافي(٢)، ونسبه أبو البركات والعُكبري إلى الكوفيين(٣)، وهو أنّ الفعل يعملُ في المصدر، ولا شكّ أنّ رتبةَ العامل قبل رُتبةِ المعمول.

ورَدَّه العُكبري بقوله: «هو في غاية السُّقوط، وبيانه من أوجهٍ ثلاثة:

أحدُها: أنّ العامل والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعاني، ولايدلُّ أحدهما على الآخر اشتقاقًا.

والثاني: أنّ المصادر تعمل عملَ أفعالها، كقولك: يُعجبُني ضَربُ زيدٍ عمرًا، ولا يدلُّ ذلك على أنّه أصل.

والثالث: أنّ الحروفَ تعمل في الأسماء والأفعال، ولا يدلُّ ذلك على أنها مشتقة أصلاً، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماءِ والأفعال»(٤).

مما سبقَ يتضحُ أنّ الخلافَ بين الفريقين في هذه المسألة نحا منحى الجدلِ الصِّرْف، الذي لاينتهي إلى نتيجة حاسمة للقضية. يقول د. تمام حسّان: «ولعل القارئ يرى أنّ النحاة هنا قد خرجوا في محاجّتهم عن شكليّة اللغة إلى مَضايقِ الفلسفة والمنطق...»(٥)، ويقول د. إبراهيم السّامرّائي: «... فقد اتّبع كلٌّ من الفريقين الجَدلَ

(١) الإنصاف ١/٢٤٠.

(٢) شرح الكتاب ١/٥٦ (مطبوع).

(٣) الإنصاف ١/٢٣٦، وأسرار العربية ١٧٣، والتبيين ١٤٧.

(٤) التبيين ١٤٨-١٤٩.

(٥) مناهج البحث في اللغة ٢١٣-٢١٤.

والـــمنطقَ في إثباتِ ما يَرمي إليه من الـــمسائل النحوية، وفي هذا ابتعادٌ عـــن النحـــو وإفسادٌ له...»[(١)].

وقد وقفتُ على رأي لهشام بن معاوية الكوفيّ (ت ٢٠٩هـــ) لعله يفضُّ الخـــلافَ في هذه الـــمسألة التي طال الجدلُ فيها دونما جدوى، وخلاصةُ هذا الرّأي: أنّ الـــمصدرَ غيرُ مُتَمَحِّضٍ لا لاسميةٍ ولا لفعليّةٍ، وهو مشتقٌّ من الفعل الـــماضي، قال ابنُ الـــمؤدب: «اعلم أنّ الـــمصدرَ مشتقٌّ من الفعل الـــماضي ومأخوذٌ منه وليس هو بفعلٍ محضٍ، ولا باسمٍ محض ؛ إذ لو كان فعلاً محضًا لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسمًا محضًا لَثُنِّيَ وجُمِـــعَ وأُنِّثَ، وهو مُوَحَّدٌ في الأحوالِ كلِّها، وهو قولُ هشام بن معاوية الكوفي»[(٢)].

ثم أَيّدَ ابنُ الـــمُؤَدِّبِ ما ذَهَبَ إليه الكوفيون منطلقًا من قول هشام، قائلاً: «وسُمِّيَ مصدرًا لصُدوره عن الفعل الـــماضي، ولأنه متوسطٌ في الصرف مكـــان الـــصَّدرِ مـــن الجسد»[(٣)]، فلعله شبَّه توسُّطَ الـــمصدرِ بين الاسم والفعل، بصدر الإنسان الذي يتوسَّطُ جَسَدَه، مع التقارُبِ الشديد في الـــمبنى بين الصّدرِ والـــمصدر، ويبدو أنّه بنى ذلك على قاعدة (تصاقُب الألفاظ لتصاقُب الـــمعاني).

ويُخَيَّلُ إليَّ أنّ هشامًا لا يريدُ أنْ يُخرِجَ الـــمصدر من حَيِّزِ الأسماء إلى قسمٍ غـــيره جديد، بل يريد أنّ الـــمقارنةَ بين الـــمصدر والفعل للاستدلال على أنّ الـــمصدرَ اسمٌ غيرُ صحيحة ؛ إذ نَقَصَ الـــمصدرُ درجةً عن الاسم الصريح، فهي مقارنةٌ باطلةٌ ؛ لأنهـــا توازنُ بين فعلٍ محض واسم غير محض، وإذ بنى البصريون عليها مذهبهم في أنّ الـــمصدرَ أصلُ الاشتقاق فيبطل.

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ١٨٤-١٨٥، وينظر: دراسات في الفعل ٣٦.

(٢) دقائق التصريف ٤٤.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٥٢.

وقد أيّدَ بعضُ المُحدثين مذهبَ هشام، يقول د. إبراهيم السامرائي مبطلاً الخلافَ في هذه القضية: «والذي يبدو لنا أنّ هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يُمكنُ أن تكون مسألة خلاف ؛ وذلك لأنّ المصدرَ والفعلَ مادّة واحدةٌ، هي المادة الفعلية التي لا بُدَّ أن تُبحثَ بالقياس إلى الاسم المنقطع للاسمية، وقد رأينا أنّ المصدرَ يقتضي درجةً في مادّة الفعل، وذلك لتوفر الأصول الأولى فيهما، فكلاهما حدثٌ، وكلاهما مقترنٌ بزمن ما... أمّا الاسم الذي نقصدُه، والذي يجبُ أن يكون مادّة البحث في هذا فهو غيرُ الحدث...»[1].

موقف المُحدَثين من هذه المسألة:

وقفتُ على أربعةِ آراء للمُحدثين في تقويم الخلاف في هذه المسألة:

١- فبعضهم يرى التوقُّفَ في هذه المسألة، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني -رحمه الله-: «والمسألةُ بعدُ نظريّةٌ صِرْفٌ، لم يقم عليها دليلٌ حاسمٌ، ولا لنا اليوم منها جدوى عملية»[2]. لكنه اختار مذهبَ البصريين لبساطته عنده.

ولعلّ هذا الاتّجاه مبنيٌّ على مقولة أبي حيّان فيما نقل السيوطي عنه: «وهذا الخلاف لا يُجدي كثيرَ مَنْفَعَةٍ»[3].

٢- وآخرُ يُخَطِّئُ البصريين، ويُؤَيِّدُ الكوفيين، وهذا مبنيٌّ على مقارنة العربية بالساميات الأخرى، فذهبَ د. ولفنسون إلى أنّ من المُمَيِّزات المشتركة للغات السامية

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٥٢.

(٢) في أُصول النحو ١٤٢.

(٣) الهمع ٩٦/٣.

أنّ اشتقاق الكلمات من أصلٍ هو فعل، قال: «وقد نشأ من اشتقاق الكلمات من أصلٍ هو فعل أنْ سادت العقلية الفعلية - إذا صح هذا الاستعمال - على اللغات السامية... وقد رأى بعضُ عُلماء اللغة العربية أنّ المصدرَ الاسميَّ هو الأصل الذي يُشتَقُّ منه أصلُ كلِّ الكلمات والصّيَغ. ولكنّ هذا الرّأيَ خطأ -في رأينا- لأنه يجعلُ أصلَ الاشتقاق مخالفًا لأصله في جميعِ أَخَواتِها السّامِيّة»[1].

وتَبِعَه بعض الباحثين المحدثين، فقد قال د. عبدالمنعم النجار معتمدًا على كلام ولفنسون: «وتؤيدُ المقارنات السامية مذهبَ الكوفيين»[2].

٣- ورأيٌ ثالثٌ للمحدثين يرفضُ المذهبين معًا، وينتهي إلى قبول ما ارتضاه المعجميُّون من أنّ أصلَ الاشتقاق كله هو المادة الأصلية الثلاثية، ومن هؤلاء د. تمام حسّان في كتابيه (مناهج البحث في اللغة) و (اللغة العربية معناها ومبناها)، إذ رأى أنّ البصريين نظروا إلى هذه المسألة من وُجهة نظرِ المعنى الوظيفي، فالمعنى الذي تشترك فيه المشتقات هو الحدث، وأصفى صورةٍ له تتجلى في المصدر، فَعَدُّوه أصلاً. وأما الكوفيون فنظروا إلى المسألة من وُجهة نظر التجرد والزيادة، فالمجرد عندهم هو صاحبُ الأصالة، وإذ لم يجدوا أكثر تجردًا من الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى ضمير الغائب نحو (ضَرَبَ) عَدُّوه أصلاً للمشتقات[3]. ثم رَدَّ كلا المذهبين بقوله: «والواقع أنّ الصعوبات تقوم فعلاً دون الاقتناع برأي البصريين أو برأي الكوفيين على حَدٍّ سواء. فأما للرَّدِّ على البصريين، فأسألهم عن (كان) الناقصة، وهي عندهم فعلٌ، ألها مصدرٌ أم لا مصدرَ لها؟ إنّ مذهبهم يقول: إنّ (كان) الناقصة لا

(١) تاريخ اللغات السامية ١٤. وينظر: في أصول النحو ١٤١-١٤٢.

(٢) دراسات في فقه اللغة ١٦٢. وينظر: اللسان والإنسان، حسن ظاظا ٩٠.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٦-١٦٧.

مصدرَ لها. ومع ذلك يعتبرونها مشتقة، فما أصلُ اشتقاقها؟ وأما للرَّدِّ على الكوفيين فإنّ (يدع) و (يذر) في رأيهم لا ماضي لهما، وهما مشتقان على رغم ذلك، فما أصلُ اشتقاقهما إذًا؟»[1].

ولمعترض أن يقول للدكتور تمام فيما ردَّ به على البصريين: إنّ كان لها شأنٌ خاص لأنها فعل ناقص، ويقال له فيما ردَّ به على الكوفيين: إنّ لـ (يدع، ويذر) ماضٍ، ولكنه أُميت لعلّة[2].

ثم رجّح د. تمام رأي المعجميين الذين يرون أنّ أصل الاشتقاق هو المادّة الأصلية الثلاثية التي توحي بعلاقة قرابة بين المفردات المترابطة معجميًا بواسطتها دون أن ينسبوا إلى أحرف المادة معنى معينًا، ولذلك كتبوها منفصلةً حتى لا تُفهمَ منها كلمة ما[3]. ثم أنكر جعل كلمة أصلاً لأخرى، منبِّهًا على اختياره طريقة المعجميين قائلاً: «وإذا صحّ لنا أن نوجدَ رابطة بين الكلمات فينبغي ألا نجعل واحدةً منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصلَ الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك»[4].

ثم أكّد على مذهبه هذا في كتابه الآخر مناهج البحث في اللغة قائلاً: «وجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين، خيرٌ من أن تقوم على افتراض أصلٍ منها

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧.

(٢) ينظر: المزهر ٢/٤٦.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٨.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩.

وفرع... فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرَّعُ منها الكلمات...»[1].

ويرى د. مصطفى جواد أنّ ما ذهب إليه البصريون من أنّ المصدر أصل المشتقات ضربٌ من العبث والجدل الذي يضر بالعربية، يجب حذفه من كتب الصرف، وإحلال رأي الكوفيين محله، قال: «لا نشك في أنّ القول بمذهب البصريين في كون المصدر أصل المشتقات ضربٌ من العبث والجدل، في إثباته نوعٌ من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها كما كان مضرًا بماضيها»، ثم بين هذا الضرر قائلاً: «فهو الذي كان سندًا لقولهم: (أصل الاشتقاق من اسم المعنى لا من اسم الذات) ذلك القول الباطل بتقديمه التجريد على التجسيد»[2].

ومع تفضيله مذهب الكوفيين فإنه يرى أنّ أصل الاشتقاق هو المادة، قال: «والتحقيق عندي أنّ المادة وما جرى مجراها من مشهود ومسموع أصلٌ للاشتقاق»[3].

ويبدو لي أنّ هذا الاتجاه مأخوذٌ من طريقة الخليل في ترتيبه كتاب العين، على أساس تقليب أحرف الأبنية بهدف حصر واستقصاء الصُّوَر المفترضة للكلمات، «دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصُّور»[4].

٤- وثَمَّةَ رأيٌ رابعٌ للمحدثين يخالفُ البصريين ويرى أنّ مذهب الكوفيين أقربُ إلى الواقع، فالمصدر مشتق من الفعل، والفعل مشتق من شيء آخر هو أصل المشتقات،

---

(١) مناهج البحث في اللغة ٢١٥-٢١٦.

(٢) المباحث اللغوية في العراق ١٤.

(٣) نفسه.

(٤) من أسرار اللغة ٦٦. وينظر: المعجم العربي ١/١٧٦.

يقول الأستاذ عبدالله أمين: «غير أنّ قواعد الاشتقاق وُضِعت في كتب النحو والصرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة، وهي أسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان وغيرها من الأفعال، ولم يُوضع شيءٌ من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال وهذه المشتقات من المصدر. وهذا الوضع موافقٌ تمام الموافقة قولَ الكوفيين، ومخالفٌ كلَّ المخالفة قولَ البصريين، وعلى هذا يكونُ أصلُ المشتقات بالقول المصدر، وأصلُها بالعمل الفعل»[1].

ثم بين اتّجاهه رافضًا المذهبين: «وسنرى في المباحث الآتية أنّ أصلَ المشتقات جميعًا شيء آخر لا هو المصدر ولا هو الفعل، وأنّ الفعل مُقدَّمٌ على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأنّ هذه المشتقات جميعها ومعها المصدر مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات، وهي أسماء المعاني من غير المصادر، وأسماء الأعيان والأصوات»[2]، ثم أشار إلى تَنَبُّهِ بعض العلماء السّالفين إلى ذلك، إذ نبه ابن جني على الاشتقاق من اسم العين واسم الصوت، ونبه ابن سيده على الاشتقاق من اسم العين.

* * *

---

(١) الاشتقاق، عبدالله أمين ١٣-١٤.

(٢) الاشتقاق ١٤.

المسألةُ الثانية: هل فعلُ الأمرِ قسمٌ برأسِه أو فَرْعٌ على المضارع:

عَرَضَ النُّحاةُ لهذه المسألة في أثناء حديثهم وخلافهم عن بناء الأمرِ وإعرابه، ولذا لم يكن لهم في هذه المسألة أدلّة موسّعة [١].

ذهب البصريون إلى أنّ فعلَ الأمر قسمٌ برأسه، قال سيبويه معرِّفًا الفعلَ وموضِّحًا أقسامَه: «وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَت لما مَضى، ولما يكون و لم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع» [٢]، ثم مثلَ لهذه الأنواع قائلاً: «فأمّا بناءُ ما مضى: فذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكَثَ، وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذْهَبْ، واقْتُلْ، واضْرِبْ. ومُخبرًا: يَقْتُلُ، ويذهَبُ، ويَضْرِبُ...».

ووضَّحَ أبو سعيد السيرافي كلام سيبويه فقال: «اعلم أنّ سيبويه ومن نحا نحوه يقسمُ الفعلَ على ثلاثة أزمنة: ماضٍ، ومستقبلٌ، وكائنٌ في وقت النطقِ وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي» [٣].

ويبدو أنّ نَصَّ سيبويه مُلبسٌ قد يُفهَم منه أنّ الأمرَ تابعٌ لأحدِ الزمانين الماضي أو المستقبل ؛ أو أنه نوعٌ من المستقبل، كما فَهِمَ ابنُ السِّيد إذ قال معلقًا على كلام سيبويه: «فجعلَ المستقبلَ كما ترى نوعين، نوعٌ خالصٌ للاستقبال لا شركة فيه للحال، وهو صيغة الأمر، ونوعٌ مُشتَرَكٌ بين صيغة الحال والاستقبال، وهو الذي يرادُ به الإخبار» [٤]. ولذا أثار أبو سعيد هذا الإشكالَ ثم أجاب عنه، قائلاً: «إنْ طعنَ طاعنٌ في

(١) وهي المسألة (٧٢) في الإنصاف ٥٢٤/٢, وعنوانها هنا: فعلُ الأمر معربٌ أو مبني.

(٢) الكتاب ١٢/١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥٧/١ (مطبوع).

(٤) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٩٤. وينظر: فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع، د. حماد السحيري ٢٠-٢١.

هذا فقال: اخبرونا عن الحال الكائن، أَوَقَعَ وكان، فيكون موجودًا في حَيِّزِ ما يُقالُ عليه: كان، أم لم يوجد بعدُ فيكون في حَيِّزِ ما يُقالُ عليه: لم يكن ؟ فإنْ قلتم هو في حَيِّزِ ما يقالُ عليه: لم يكن، فهو مستقبلٌ، وإنْ كان قد وقعَ ووُجِدَ فهو في حَيِّزِ الماضي، ولا سبيل إلى ثالثٍ، فدَلُّوا على صِحَّة هذا.

فالجوابُ في ذلك – وبالله التوفيق – أنّ الماضي هو الذي أتى عليه زمانان: أحدُهما: الزمان الذي قد وُجدَ فيه، وزمان ثان يخبرُ أنّه قد وُجِدَ وحَدَثَ وكان، ونحو ذلك، فالزمان الذي يقالُ: وُجِدَ الفعلُ وحَدَثَ غيرُ زمان وجوده، فكلُّ فعلٍ صح الإخبار عن حُدوثه في زمانٍ بعد زمان حدوثه فهو فعلٌ ماضٍ، والفعلُ المستقبل هو الذي يُحَدَّثُ عن وُجودِه في زمانٍ لم يكن فيه ولا قبله.

فقد تَحَصَّلَ لنا الماضي والمستقبل، وبقي قسمٌ ثالثٌ، وهو الفعلُ الذي يكون زمان الإخبار عن وُجودِه هو زمان وجوده، وهو الذي قال سيبويه (وما هو كائنٌ لم ينقطع)» [1].

وقد أزال سيبويه نفسُه هذا اللبسَ في موضع آخرَ من كتابه إذ فَرَقَ بوضوحٍ بين المضارع والأمر قائلاً: «الأفعال التي يدخلُها الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وهي الأفعال المضارعةُ، لا تكونُ في موضع (افْعَلْ) أبدًا ؛ لأنها إنما تنتصبُ وتنجزمُ بما قبلها، و(افْعَلْ) مبنية على الوقف. فإن أردتَ أن تجعلَ هذه الأفعال أمرًا أدخلتَ اللام» [2].

وقد تَبِعَ النُّحاةُ الخالفون من البصريين سيبويه في أنّ الأمرَ قسم للفعل مستقل برأسه،

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥٨/١ (مطبوع). وينظر: الإيضاح في علل النحو ٨٦-٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١- ١٢٨.

(٢) الكتاب ٣٥/٣. وينظر: فعل الأمر ٢١.

قال السيوطي عن فعل الأمر: «... والبصريون على أنّه أصلٌ برأسه» [1]. ونص في الأشباه والنظائر على أنّ الأمر صيغة مرتجلة، لا مقتطعٌ من المضارع [2].

مما سبق من حديث البصريين عن فعل الأمر تَبيّنَ أنهم استدلوا بما يأتي:

١- أنَّ الأزمنةَ ثلاثة: ماضٍ، ومستقبل، وكائنٌ لم ينقطع.

٢- أنَّ فعلَ الأمر مبني، والمضارعُ معربٌ، وهذا على مذهبهم.

وذَهَبَ الكوفيون إلا الكسائي إلى أنّ فعلَ الأمرِ فَرْعٌ على المضارع، ولذلك هو معربٌ مجزومٌ، كما يُجزَمُ المضارعُ المقترنُ بلامِ الأمرِ، والأصلُ في (افْعَلْ): لِتَفْعَلْ، فلمّا كَثُرَ استعمال الأمرِ للمواجَهِ في كلامهم حذفوا اللام تخفيفًا، واستدلُّوا بالسماع، قال الفراء حينَ تحدّثَ عن قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ ﴾[3]: «هذه قراءة العامّة، وقد ذُكِرَ عن زيد بن ثابتٍ أنّه قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [4] أي: ياأصحابَ محمد، بالتاء... وقَوّى قولَ زيد أنّها في قراءةِ أُبيّ: ﴿ فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا﴾، وهو البناءُ الذي خُلِقَ للأمرِ إذا واجَهتَ به أو لم تُواجه، إلا أنّ العربَ حذفت اللام من فعلِ المأمور المواجَه لكثرةِ الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل... فلمّا حُذِفَت

(١) الهمع ٢٦١. وينظر: الإنصاف ٢/٥٤٠، وأسرار العربية ٣١٩، واللباب ٢/١٩، وشرح الأشموني ٤/٢٤٣

(٢) الأشباه والنظائر ٤/١٧٣.

(٣) سورة يونس، الآية ٥٨.

(٤) ذَكَرَ ابنُ جنّي في المحتسب ١/٣١٣: أنّ هذه قراءةُ النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان وأُبيّ بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر، بخلاف، والسُّلَميُّ، وقتادة، والجَحْدَريُّ، وهلال بن يَساف، والأعمش بخلاف، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد. وأنّ أُبيّ بن كعب قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا﴾. وينظر: الإنصاف ٢/٥٢٤- ٥٢٥، والنشر ٢/٢٨٥.

التاء ذهبت باللام وأحدثت الألفَ في قولك: اضْرِبْ، وافْرَحْ ؛ لأنّ الضادَ ساكنة، فلم يستقم أنْ يُستَأنَفَ بحرفٍ ساكنٍ، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقعُ بها الابتداء... وكان الكسائي يعيبُ قولَهم (فَلْتَفْرَحُوا) ؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيبًا، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال في بعض المشاهد: (لِتَأْخُذُوا مَصافَّكُم) يريدُ به: خُذُوا مصافَّكُم» [١].

وتَبِعَه أبو بكر بن الأنباري، إذ قال في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾[٢]: «... وكان الأصل فيه (لِتَتَّقِ) [٣]، فحُذفت والتاء [٤] ؛ لكثرة استعمالهم الأمرَ المواجَه، ثم أدخلوا ألفًا يقع بها الابتداء، والدليل على أنّ أصل اتَّقِ: لِتَتَّقِ، قوله: ﴿ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾[٥]، فأمْرُ المخاطَبِ بمنزلة أمرِ الغائب إلا أنّ اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال، وتَثبُتُ في أمر الغائب لقلة الاستعمال» [٦].

وقد نَسبَ أبو البركات في الإنصاف هذا المذهبَ إلى الكوفيين، وزادَ من أدلتهم ما جاء في الحديث: «ولْتزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ» أي: زُرَّهُ، وقوله صلى الله عليه وسلم: «لتقوموا إلى مَصافِّكُم» أي: قوموا، وقول الشاعر:

---

(١) معاني القرآن ٤٦٩/١-٤٧٠. ويظر: اللامات ٩١. والحديث في صحيح مسلم (كتاب الحج) ٩٤٣/٢/٢ بلفظ: (لتأخذوا مناسككم)، وينظر: الجامع الصغير للسيوطي ١٢٢/٢.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ١.

(٣) في المطبوع (لِيَتَّقِ) بالياء.

(٤) في المطبوع: الياء.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٨٣.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٣/١.

لِتَقُمْ أنْـتَ يـابْنَ خَيْـرِ قُـرَيْشٍ فَتَقَـضَّى حَـوائِجُ الـمُـسْلِمينا

وقول الآخر:

فَلْتَكُنْ أبْعَدَ العُداةِ مِـنَ الـصُّلْـ ـحِ مِنَ النَّجْمِ جـارُهُ العَيُّـوقُ

وقول الآخر:

لِتَبْعَـدْ إذْ نَـأى جَـدْواكَ عَنِّـي فَلا أَشْـقى عَليـكَ ولا أُبـالي[1]

ثم أوردَ أبو البركات شواهدَ كثيرة للكوفيين تدلُّ على الحذف لكثرةِ الاستعمال، منها قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُـلُّ نَفْـسٍ إذا ما خِفْتَ مِـنْ أمْـرٍ تَبـالا[2]

وغيره.

وتَبعَ ابنُ جني الفراءَ إذ قال في المحتسب بعد ذكر قراءة من قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[3] : «فَلْتَفْرَحُوا: بالتاء خرجت على أصلها، وذلك أنّ أصلَ الأمرِ أنْ يكونَ بحرف الأمر وهو اللام، فأصلُ (اضْرِبْ): لِتَضْرِبْ، وأصل (قُمْ): لِتَقُمْ، كما تقول للغائب: لِيَقُمْ زَيدٌ، ولْتَضْرِبْ هِنْدٌ، لكن لـمّا كَثُرَ أمرُ الحاضرِ نحو: قُمْ، واقعدْ، وادْخُلْ، واخْرُجْ، وخُذْ، ودَعْ حذفوا حرفَ المضارعة تخفيفًا - بقي ما بعده، ودل حاضر الحال

(١) الإنصاف ٢/٥٢٥-٥٢٧.

(٢) الإنصاف ٢/٥٣٠. وينظر شرح مختصر التصريف العزي ٦٩.

(٣) انظر الصفحة قبل السابقة، حاشية (٤).

على أنّ المأمورَ هو الحاضر المخاطَبُ، فلما حُذِفَ حرفُ المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا فاحتيج إلى همزة الوصل ليقعَ الابتداء بها فقيل: اضرِبْ اذهبْ، ونحو ذلك»[1]. وقد أطلق ابن جني على (قُمْ) المضارع صراحة [2].

وكان موقفُ ابن يعيش مترددًا فتبعَ الكوفيين وابنَ جني أولاً، فذكر ما ذكره ابن جني، ثم رَجَعَ إلى مذهب البصريين [3]، وكذلك كان موقف مسعود التفتازاني [4].

مما سبق تَبيَّنَ لنا أنّ الكوفيين استدلوا بأمور:

١ - أنّ الأصل مستعملٌ، وأيّدوا ذلك بالسماع في الآية والحديث وبعض الشعر.

٢ - قاسوا إعرابَ فعلِ الأمرِ وجَزْمَه على إعراب فعل النهي وجزمه بـ(لا) الناهية، حملاً للشيء على ضدّه.

٣- شَبَهُ الأمرِ للمضارع في جَزْمِ الفعل المعتل، نحو: اغْزُ، لم يغزُ، واخْشَ، و لم يَخْشَ.

ونلحظُ أنّ الأدلة الثلاثة تدور حول التوافق بين المضارع والأمر، يقول أستاذي د. حماد البحيري: «فالتوافقُ بين المضارع المعتل المجزوم وبين نظيره الأمر، تجعلُ من المستبعد الحكم عليهما بحكمين مختلفين، لا سيّما إذا لاحظنا أنهما اتفقا أيضًا حين كانا صحيحين، وأيضًا حين يُسندان إلى ضميرٍ من ضمائر الرفع الساكنة» [5]. وسيأتي الحديث عن التوافق بين الأمر والمضارع.

---

(١) المحتسب ٣١٣/١.

(٢) الخصائص ٢٩٩/٣. وسيأتي في مبحث الإعلال من الفصل الرابع من هذا الباب (معتل العين).

(٣) شرح المفصل ٥٩/٧، ٦١.

(٤) شرح مختصر التصريف العزي ٥٥، ٦٩.

(٥) فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع ٣٢.

وأخَذَ ابنُ هشام بقولِ الكوفيين ونسبه إلى الأخفش أيضًا، مستدلاً بما استدلوا به مُضيفًا أدلة أخرى، قال: «وزَعَمَ الكوفيون وأبو الحسن أنّ لام الطلب حُذِفَت حَذفًا مستمرًّا في نحو: قُمْ، واقْعُدْ، وأنّ الأصلَ: لِتَقُمْ، ولِتَقْعُدْ، فحُذِفَت اللامُ للتخفيف، وتَبِعَها حرفُ المضارعة. وبقولهم أقول ؛ لأنّ الأمرَ معنًى حقُّهُ أنْ يُؤَدَّى بالحرفِ، ولأنه أخو النهي و لم يُدَلَّ عليه إلا بالحرفِ، ولأنّ الفعلَ إنّما وُضِعَ لتقييد الحدثِ بالزمان المحَصَّلِ، وكونُهُ أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل»[١]، ثم ذكر بعض ما استشهد به الكوفيون. ونلحظُ من خلال النص السابق أنّ ابن هشام قد أضاف إلى أدلة الكوفيين ما يأتي:

١ – أنّ الأمرَ معنًى حقُّه أنْ يُؤدى بالحرف، وأنّ الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده، فالدلالة على الأمر جاءت باللام، وهو سبب خارجٌ عن حقيقة الفعل ووضعه.

٢– أنّ البناءَ لم يُعهد كونه بالحذف، لأنه ثبوت وسكون، والحذف فيه تغيير وحركة، لذا لم يُسمعْ بناءٌ بالحذف في غير هذا، فإذا ثبت أنه غير مبني فهو مجزومٌ وملحقٌ بالمضارع.

٣– أنهم حكموا بفعلية أفعال الإنشاء مع تجردها عن الزمن ؛ لأنّ هذا التجرد عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكن ادِّعاءُ هذا في أفعال الأمر لأنها ليس لها استخدام سابقٌ في غير الطلب، فحينئذ تُشْكِلُ الفعلية مع الدلالة على الطلب، ولا يُخرجُ من هذا الإشكال إلا القول بأنّ الإنشاء دُلَّ عليه باللام لا بالفعل، فمُؤدَّى هذا الدليل أننا لو لم نقلْ بأنّ الأمرَ أصلُه مضارعٌ مجزوم بلام الأمر لأدى بنا هذا إلى القول بوضع فعل خالٍ من الزمن دالٌّ على الإنشاء بأصل وضعه [٢].

(١) المغني ٣٠٠.

(٢) فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع ٣٣–٣٤.

لكنّ ابن هشام يعرضُ رأي البصريين في أوضح المسالك كأنه هو المختار دون أن يشير إلى خلاف بين الكوفيين والبصريين، فيذكرُ أنّ المبني من الفعل نوعان أحدهما الماضي ثم يقول: «والثاني: الأمر، وبناؤه على ما يُجزم به مضارعه، فنحو (اضْرِبْ) مبني على السكون، ونحو (اضْرِبا) مبني على حذف النون، ونحو (اغزُ) مبني على حذف آخر الفعل»[1].

وقد علل أستاذي د. حَمّاد البُحَيريُّ موقف ابن هشام هذا بأحد احتمالين، فقال: «ولا ندري هل هذا منه من قَبيل المجاراة لما شاع بعد أن قال رأيه الحقيقي في المغني، أم أنه كان يخاطبُ المتعلمين فأراد التسهيل عليهم، ولم يشأ أن يزُجَّ بهم في خلاف حول أصلٍ قلّ استعماله فاكتفى بذكر الشكل الظاهر المنطوق به، فكان تقسيمه على هذا الأساس ؟»[2].

وقد عدَّ ابنُ الخشاب كُلاًّ من المذهبين البصريِّ والكوفيِّ قويًّا في القياس، يقول: «ولام الأمر تدخلُ بعض الأفعال المأمور بها دون بعض، ألا تراها يطرد دخولها في فعل الغائب إذا قلت: لِيَقُمْ زيدٌ، ويقلُّ استعمالها في فعل المواجَه إلا على جهة الندور، فهي عند البصريين مختصة بفعل الغائب، وعند الكوفيين عامٌّ دخولُها في الجميع، لكن حُذِفَ مع الحاضر تخفيفًا واستغناءً بالمواجَهِ ؛ ولهذا استُعملت مع المواجَهِ في بعض الكلام تنبيهًا على الأصل المُطَّرَحِ. وكِلا القولين قويٌّ في القياس»[3].

ويبدو أنّ ابن النّحاس قد رجَّحَ في تعليقته على المقرب مذهبَ الكوفيين، إذ نقل عنه السيوطي أنّه يرى أنّ الأصلَ أن يكون الأمرُ كلُّه باللام من حيث كان معنى من المعاني،

(١) أوضح المسالك ٣٧/١.

(٢) فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع ٣٥.

(٣) المرتجل ٢١٥. وينظر فعل الأمر ٣٦.

فجاء أمر ما عدا المخاطَب على الأصل، واستغنى في فعل المخاطَب عنها، وقد يأتي على الأصل، واستشهد بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[1].

وقد رجّحَ بعضُ المحدثينَ مذهبَ الكوفيين، ومن هؤلاء:

١- د. إبراهيم السامرائي: فقد رجّح مذهبَ الكوفيين ؛ لعدم وضوح دلالة الأمر على الزمن، مع كونه طلبًا، قال: «ويبدو لنا أنّ الكوفيين على حقٍّ في إبعاد الأمر أن يكون قسيمًا للماضي والمستقبل، وذلك أنّ فعل الأمر طلبٌ، وهو حدثٌ كسائر الأفعال، غير أنّ دلالته الزمنية غير واضحة، وذلك أنّ الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث» [2].

٢- د. عبدالهادي الفضلي: ويظهر أنّه تأثر بالسامرائي، فقد نبَّه على استبعاد الأصوليين لصيغة الأمر من أقسام الفعل ؛ إذ لا يدل على زمن عندهم، قال: «فالزمنُ الذي اعتُدَّ عنصرًا مقومًا لحقيقة الفعل في رأي النحاة نجده مدلولاً عليه في صيغة (فَعَلَ)، وصيغة (يَفْعَلُ) فقط، أما صيغة (افْعَلْ) فليس فيها دلالة على الزمان، ويَرجعُ هذا - كما يقول الأصوليون - إلى أنّ صِيَغَ الأوامرِ ألفاظٌ إنشائية خالصةٌ، والإنشائيات لا اقتران لها بالزمان إلا في حدود ما يقترن به كل شيء لا ينفك بطبيعته عن المكان والزمان باعتبارهما لازمين طبيعيين لكل شيء» [3]. وقال في موضع آخر: «وانتهوا - أعني الأصوليين - فيما توصلوا إليه من نتائج في بحثهم المسألة المذكورة إلى استبعاد (الأمر) من دائرة الفعل، واعتبارهم الفعلَ منحصرًا في الماضي والمضارع» [4].

(١) الأشباه والنظائر ١/١٥٣.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٢١.

(٣) دراسات في الفعل ٥٢-٥٣، وينظر: كفاية الوصول إلى علم الأصول ١/٦١.

(٤) دراسات في الفعل ٤٦-٤٧.

٣- د. حماد البحيري: وقد رجّحَ مذهب الكوفيين، قال: «والنَّظْرَةُ المتأنية الدقيقة تُظهرُ أنّ ما ذهبَ إليه الكوفيون هو الأقرب إلى الواقع ويقويه الاستخدام اللغوي للأفعال»[١]. ثم ناقش أدلة البصريين وردَّ عليها، ثم ناقش نقدَ البصريين أدلةَ الكوفيين، ولا أريد أنْ أسردَ ذلك هنا ؛ لأنّ الأمر يتعلق أصلاً بالبناء والإعراب، ولكنّ الأهمَّ من ذلك الذي يدعمُ رأي الكوفيين هو بيان أوجه التوافق بين الأمر والمضارع، فقد عقد د. حماد مبحثاً خاصًا لذلك في نهاية كتابه (فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع)، فأرى أنه من المفيد أن أوجزَ ذلك فيما يأتي:

أولاً: الاطراد في البنية من حيث الاطراد القائم في الصوغ بينهما: فصورة الأمر لا تختلف عن صورة المضارع إلا في حذف حرف المضارعة نحو: يُدَحْرِجُ، ودَحْرِجْ، فإذا كان الحرف التالي لحرف المضارعة ساكنًا أُتيَ بهمزة وصل، نحو: يَنْطَلِقُ، وانْطَلِقْ، إلا إذا كان ماضيه مبدوءًا بهمزة قطع فإنه يؤتى بها في الأمر، نحو: أَكرَمَ يُكْرِمُ أَكْرِمْ.

وقد أشار ابن يعيش إلى هذا التوافق في شرح المفصل [٢].

ومما يؤكد هذا التوافق أنّ فاء المثال الواوي التي تحذف من المضارع تحذف من الأمر أيضًا، نحو يَزِنُ و زِنْ، ويذكر النحاةُ أنّ سبب ذلك حملُ الأمر على المضارع، ولا يزيدون.

ومن دلائل التوافق في البنية أيضًا جواز الفك والإدغام فيهما إذا كانا مضعفين وسكن آخرهما، نحو: لم يرُدَّ، و لم يَرْدُدْ، ورُدَّ، وارْدُدْ.

ثانيًا: التوافق في الدلالة بين المضارع المقترن بلام الأمر وصورة الأمر: إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: لِتَقُمْ يا عَمرو، وقولنا: قُمْ يا عَمرو، فكلاهما يدلان على طلب حدوث

---

(١) فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع ٤٧.

(٢) شرح المفصل ٧/٥٩.

الفعل في المستقبل، ونسبة دلالة الطلب إلى اللام تحفظ للفعل دلالته الزمنية، كما ذكر ابن هشام. وارتباط الأمر بالمستقبل يؤكد اقتطاعه من المضارع.

ثالثًا: التوافق في الاستعمال اللغوي، ويتمثل في:

١- الإسناد، إذ يسند الأمر إلى ما يسند إليه المضارع، وهو ضمائر الرفع الساكنة كلها، ونون النسوة من ضمائر الرفع المتحركة، فالمضارع نحو: الأولاد يلعبون، والوَلَدان يلعبان، والبنات يلْعَبْنَ، وأنتِ تلْعَبين. والأمر نحو: العبوا، العبا، العَبْنَ يابناتُ، والعَبي يا بنتُ.

٢- إضمار فاعل الأمر وجوبًا إذا كان للواحد المذكر كما يُضمر فاعل المضارع وجوبًا إذا كان مخاطبًا، يقال: اعبدِ اللهَ، وأخلص في عملك، كما يقال: أنتَ تعبدُ الله وتخلص في عملك.

٣- أنّ الأمرَ يُؤَكَّدُ بالنون على سبيل الكثرة، وهذا حكم المضارع الواقع بعد الطلب، فتوكيد نحو: افْتَحَن البابَ، يساوي في الكثرة توكيد نحو: لتَفْتَحَن البابَ ياعمرو.

٤- عدم جواز وقوع الأمر والمضارع المقترن بلام الأمر شرطًا أو صفة.

رابعًا: التوافق فيما يحدث لهما من تغيير: فالأمر لا يلحقه من التغيير إلا ما يحدث للمضارع المجزوم عمومًا، والمجزوم بلام الأمر خصوصًا، وهذه التغييرات تتعلق بالإعراب، والإسناد، والتوكيد بالنون [1]

وعلى ذلك فالراجحُ عندي مذهب الكوفيين، وهو يتوافق وأصل (تقليل الأصول)، مع توافر علامات الفَرْع ودلالتها على الأصل، وهذا يتفق مع أصل (الفروع هي المحتاجة إلى العلامات).

---

(١) فعل الأمر بين الارتجال والاقتطاع ٧٣-٨٥.

وتُرَجِّحُ الدراسات المقارنة مذهب الكوفيين أيضًا، إذ تقتصر هذه اللغات على زمنين فحسب هما الماضي والمضارع، قال د. علي وافي: «ليس للفعل في معظم اللغات السامية إلا زمنان: فعلٌ انتهى زمنه (ماض)، وفعلٌ لم ينته زمنُه (مضارع للحال أو الاستقبال وأمر) [١]». واستثنى اللغة الأكادية فللفعل فيها ثلاثة أزمنة.

وقال بروكلمان: «تَفرِقُ اللغاتُ الساميةُ بين نوعين فحسب من الأزمنة، يُبنى أحدهما بزيادة مقطع في الأول على صيغة الأمر، وهو ما يُسميه العرب المضارع (Imperfekt)» [٢].

ويقول د. ولفنسون في حديثه عن المميزات المشتركة للساميات: «يعتقد العلماء أنّ صيغة المضارع كانت في مدى قرون كثيرة تدلُّ على جميع الأزمنة» [٣].

* * *

تنبيه:

ذهبَ بعضُ المتأخرين إلى أنّ قسمة الفعل عند البصريين ثلاثية، وعند الكوفيين ثُنائية بناءً على أنّ الأمرَ عندهم فرعٌ عن المضارع، قال الأشموني: «مذهبُ البصريين أنّ فعل الأمر أصلٌ برأسه، وأنّ قسمة الفعل ثُلاثية، وذهب الكوفيون إلى أنّ الأمر مقتطع من المضارع، فالقِسمةُ عندهم ثُنائية» [٤].

---

(١) فقه اللغة، د. علي وافي ٢١.

(٢) فقه اللغات السامية ١١٣.

(٣) تاريخ اللغات السامية ١٦.

(٤) شرح الأشموني ٤/٢٤٣.

وتبعه بعض المحدثين، منهم د.عبدالرحمن السيِّد، في كتابه مدرسة البصرة [1].

ولكنّي أرى أنّ القسمة عند الكوفيين ثُلاثية أيضًا، لأنهم يَعُدُّون اسمَ الفاعل فعــلاً دائمًا [2]، فالفعل عندهم: ماضٍ، ومستقبلٌ، ودائمٌ.

* * *

(١) مدرسة البصرة ٣٨٩.

(٢) ينظر: مبحث المصطلحات من التمهيد لهذه الرسالة.

المسألةُ الثالثةُ: صيغةُ الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية:

أ) ذهب جمهور البصريين إلى أنّ صيغةَ الفعل المبني للمجهول فَرْعٌ مُغَيَّرةٌ عن صيغة الفاعل، قال ابنُ جني حين تحدث عن أبنية الثلاثي المجرد في المنصف شرح تصريف المازني: «وأما الفعل المبني للمفعول، فعلى مثال واحد، وهو: فُعِلَ، نحو: ضُرِبَ، وقُتِلَ، وهذا أصلُه: (فَعَلَ، أو فَعِلَ)، ثم نُقل فجُعِلَ حديثًا عن المفعول، ألا ترى أنّ (ضُرِبَ) منقولٌ من (ضَرَبَ)، و (رُكِبَ) منقول من (رَكِبَ)»[1]. وقال ابن يعيش في حديثه عن الفعل المبني للمجهول: «وأما قوله: (معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى (فُعِلَ): إشارةٌ إلى أنّ هذه الصيغة مُنشأةٌ ومركبة من باب الفاعل، وعليه الأكثر من النحويين»[2].

وقال أبو حيان: «ذهب جمهور البصريين سيبويه وغيره إلى أنّ صيغة الفعل المبني للمفعول مُغَيَّرةٌ من فِعْلِ الفاعل، وليست بأصل»[3].

ونقل ابن عُصفور دليلين للبصريين على فرعية صيغة الفعل المبني للمجهول هما:

١- تركُ الإدغام في نحو: سُويِرَ: وذلك أنّ الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون فإنّ الواو تُقلب ياءً، وتُدغمُ الياءُ في الياء، نحو: طَوَيْتُ طَيًّا، ولَوَيْتُ لَيًّا، والأصل: طَوْيًا ولَوْيًا، ومع ذلك قالوا: سُويِرَ وبُويِعَ فلا يُدغمون فدلَّ على أنهما مغيَّران من سايَرَ وبايَعَ؛ إذ لو كانا غيرَ مغيَّرَين لكان اجتماعهما لازمًا فكان يجب الإدغام.

(١) المنصف ١/٢١.

(٢) شرح المفصل ٧/٧١.

(٣) الارتشاف ٢/١٩٥، وينظر مذهب البصريين في المراجع التالية أيضًا: التتمة في التصريف لابن القبيصي ٤٠-٤١، وشرح الملوكي ٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٠، والكافي في شرح الهادي (قسم الصرف) ١٩، (ماجستير) وشرح الأشموني ٤/٢٤٢، ٢٤٣، وشرح التصريح ١/٢٩٦، ٢/٣٥٧، والهمع ٦/٣٦، وحاشية الخضري ٢/١٨٤، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ١٣٥.

٢- تركُ الإبدال في نحو: وُوْرِيَ؛ إذ القياس أنه متى اجتمع واوان في أوّل كلمة أن تُهمزَ الأولى منهما لزومًا هروبًا من ثِقل الواوين، نحو: أواصل، وأصله وواصل، فدلَّ ذلك على أنّ (وُوْرِيَ) مُغَيَّرٌ من (وارى)، وأنّ اجتماع الواوين عارضٌ؛ إذ لو كان أصلاً غير مغير من شيء لكان اجتماع الواوين لازمًا فكان يلزم الهمز[1].

ورَدَّ الكوفيون ومن وافقهم، «فقالوا: أمّا تركُ الإدغام: فلئلا يلتبس بمجهول (فَعَّلَ)؛ لأنّه إذا قيل: سُيِّرَ، بالإدغام، لم يُعلم أنّه مجهول سايَر أو سَيَّرَ. وأمّا تركُ الإبدال: فلأنّ الواو الثانية في (وُوْرِيَ) ليست متأصلة في الواوية؛ لأنّها منقلبةٌ عن ألف (وارى)» [2].

ب) وذهبَ الكوفيون إلى أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول أصلٌ برأسه، ونسبه ابن إياز إلى المبرد[3]، ونسبه أبو حيان إلى المبرد وابن الطراوة، قال: «وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنها أصل، وليست مغيرة من صيغة الفاعل»[4].

ورجعت إلى المقتضب فلم أجد المبرد عَدَّ صيغة المبني للمجهول رابعَ أبنية الثلاثي، وإنما عدَّ أبنية الفعل الثلاثي ثلاثة أبنية فحسب[5].

ونقل ابن مالك هذا المذهب في شرح الكافية الشافية عن سيبويه والمازني[6]، ونقل أبو حيان أنّ ابن الطراوة نسبه إلى سيبويه[7].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٠ - ٥٤١، وينظر: شرح المفصل ٧١/٧، وأوضح المسالك ٣٦٢/٤، وشرح التصريح ٣٥٧/٢، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية ٣٨/١).

(٢) شرح التصريح ٣٥٧/٢.

(٣) شرح إيجاز التعريف ١٩.

(٤) الارتشاف ١٩٥/٢.

(٥) المقتضب ٢٠٩/١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤، وينظر: شرح الأشموني ٢٤٢/٤، وشرح التصريح ٣٥٧/٢.

(٧) الارتشاف ١٩٥/٢.

ولم أجد في كتاب سيبويه ما يفيد ذلك، بل وقفت على ما يقطع بأنّ مذهبه هو المنسوب إلى البصريين نفسه، قال: «وأصلُ كلامهم تغييرُ (فُعِلَ) من رَدَدْتُ وقُلتُ»[1]. وقال أبو سعيد في شرح الكتاب: «وأصل كلامهم تغيير فُعِلَ؛ لأنه نُقِلَ مما سُمِّيَ فاعله إلى ما لم يُسَمَّ فاعله...»[2]، ولم يُنبه على مذهبٍ لسيبويه غير المذكور.

أما ما نُسِبَ إلى المازني من أنه يرى أصالة صيغة المبني للمجهول، فلعل ذلك راجعٌ إلى أنه حين عدَّ أبنية الفعل الثلاثي التي لا زيادة فيها ذكر من بينها صيغة المبني للمجهول فقال: «والأفعال نحو: ضَرَبَ، وعَلِمَ، وضُرِبَ، وظَرُفَ». ولكنّ هذا لا يقطع بأنه يرى أصالة هذه الصيغة لسببين:

١- أنّ ابن جني حين شرح قول المازني، لم يذكر ذلك، بل نصَّ على أنّ الفعل المبني للمفعول منقولٌ من صيغة المبني للفاعل كما سبق، وأحسِب أن لو كان ابن جني مخالفًا لأبي عثمان في هذا لما أغفل الإشارة إلى ذلك.

٢- أنّ أبا عُثمان حين ذكر أبنية الفعل الرباعية لم يذكر إلا بناءً واحدًا هو المبني للمعلوم، قال: «وأما الأفعال التي على أربعة أحرف ليس فيها زائد فنحو (دَحْرَجَ وسَرْهَفَ) وما أشبه ذلك»[3]، فلو أنه كان يرى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصل لما أغفل ذكرها هنا اكتفاءً بما سبق.

وحُجَّةُ الكوفيين أنّ ثَمَّةَ أفعالاً ملازمةَ البناءِ للمجهول لم يُنطق منها بمبني للمعلوم نحو: جُنَّ، وحُمَّ، وبُهِتَ، وطُلَّ، وأُولِع، وعُنِيَ، وزُهِيَ، وزُكِمَ، وغيرها، ولا يوجدُ فَرعٌ

(١) الكتاب ٤/٤٢٣.

(٢) شرح السيرافي ٦/٤٠٦ مخطوط.

(٣) المنصف ١/٢٥.

بغير أصل، فدلَّ ذلك على أنَّ صيغة الفعل المبني للمجهول أصلٌ لا فرع[1].

ورَدَّ ابنُ عصفور بأنَّ هذا مقدرٌ أخذُه من فعلِ فاعل لم يُنطق به، والعرب كثيرًا ما تستعمل الفرعَ وتُهملُ الأصلَ[2].

وضَعَّفَ أبو حيان مذهب الكوفيين دون تعليل، قال بعد أن ذكر أبنية الفعل الثلاثي المجرد الثلاثة: «ومن زعم أنّ (فُعِلَ) صيغةٌ مستقلة غيرُ مغيَّرة من بنية الفاعل فمذهبٌ ضعيفٌ»[3].

وقد نقل الشيخ خالد الأزهري نقضَ دليل الكوفيين قائلاً: «وجوابه بالنقض: وهو أنّ لنا جموعًا لم يُسمع لها واحد كعباديد، وأبابيل[4]، والجمع فرع الإفراد اتفاقًا، فلو كان ما ذكرتم صحيحًا لزم كون الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لا تقولون به، فما كان جوابكم عن هذا، فهو جوابنا عن ذلك»[5].

ويبدو أنّ ابن مالك قد اختار مذهب الكوفيين، إذ قال بعد أن نسب إلى سيبويه والمازني ما نُسب إلى الكوفيين: «فكان ينبغي على هذا إذا عُدَّت صيغُ الفعل المجرد من

---

(١) شرح المفصل ٧١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١، وأوضح المسالك ٣٦٢/٤، وشرح التصريح ٣٥٧/٢. وقد عقد ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٠١ بابًا لما جاء على لفظ ما لم يُسَمَّ فاعله، وكذلك عقد له ثعلب في الفصيح ٢٦٩ بابًا بعنوان: باب فُعِل بضم الفاء، وابن سيده في المخصص ٧٢/١٥، والسيوطي في المزهر ٢٣٣/٢ بعنوان: ذكر الألفاظ التي جاءت على لفظ ما لم يسم فاعله.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١.

(٣) التذييل ٩٢/٦–أ مخطوط

(٤) تحسن الإشارة هنا إلى أنّ أبا جعفر الرؤاسي والفراء قد سمعا واحدَ أبابيل، قال الفراء في المعاني ٢٩٢/٣: «وزعم لي الرؤاسي – وكان ثقة مأمونًا – أنه سمع واحدها: إبّالة، لا ياء فيها. ولقد سمعت من العرب من يقول: ضِغْثٌ على إبّالة» يعني واحد أبابيل. وينظر: أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة، د. الجُبوري ٤٦.

(٥) شرح التصريح ٣٥٧/٢.

الزيادة أن يُذكر للرباعي ثلاث صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كـ (دَحـرَج)، وصيغة له مصوغًا للمفعول كـ (دُحرِج)، وصيغة للأمر كـ (دَحْرِج). إلا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانهما على سُنَّة مطردة. ولا يلزم من ذلك انتفاءُ أصالتهما»[1].

ويؤكد اختياره مذهبَ الكوفيين قوله في الألفية:

وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ثُلاثيٍّ، وزِدْ نحوَ ضُمِنْ[2]

واختار مذهب الكوفيين الأستاذ. عباس حسن من المحدثين، إذ قال: «وأما الفعل الماضي الثلاثي المجرد فأبنيته أربعة، لأن أوله مفتوح دائمًا إلا حين بنائه للمجهول»، ثم عَدَّ الأبنية الثلاثة وزاد صيغة المبني للمجهول [3].

وممن أيّد الكوفيين من المحدثين د. إبراهيم السامرائي - نقلاً عن المستشرق (ريكندورف) - مستدلاً بمجيء (فُعِلَ) في العربية مسندًا إلى مرفوعه، مفسرًا بالفعل نفسه على بناء (فَعَلَ) مسندًا إلى مرفوعه أيضًا، نحو قولهم: «أُسِرَ ذُؤابٌ، أَسَرَه مُرَّةُ». [4] أو يأتي بناءُ (فُعِلَ) مسندًا إلى مرفوعه مفسَّرًا بفعل آخر في معنى الفعل الأول، كقولهم: «قُتِلَ النُّعمانُ، رماه رجلٌ من أهل اليمن»[5].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٤ - ٢٠١٥.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/١٩٤.

(٣) النحو الوافي ٤/٧٥٠.

(٤) هذا من كلام أبي عُبيدة في الأغاني ١١/١٠ ونصه: «وأُسِرَ ذُؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب، أَسَرَه مُرَّةُ بن عَوف الجُشَميّ».

(٥) عن نقائض جرير والفرزدق ١/١٥١.

ثم قال د. السامرائي بعد عرض هذين الدليلين: «اتّباع هذا الأسلوب لا يعني أنّ البناء للمجهول (فُعِلَ) معدول عن البناء للمعلوم (فَعَلَ)، بل على العكس من ذلك، فهو يعني أن (فُعِلَ) بناءٌ آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي»[1].

* * *

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٩٧.

المسألةُ الرابعة: رَدُّ بعض الأبنية إلى بعض:

والمُراد أن يكون للكلمة أكثر من وزن فيقال إنّ أحدهما أصل والآخر فرع عنه، قال ابنُ الحاجب بعد أن فَرَغَ من ذكر أبنية الاسم الثلاثي المجرد: «وقد يُردُّ بعضٌ إلى بعضٍ...»[1]، ووضح مرادَه بذلك الرضيُّ فقال: «أقول: يعني برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل: إنّ أصلَ بعضِ أوزانها البعضُ الآخرُ، كما يقال في فَخْذ - بسكون الخاء - إنه فرعُ فَخِذ - بكسرها -. وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرِّعون...» [2].

ومما وقعَ الخلاف فيه:

١- أبنية الاسم الرباعي المجرد:

اتفق الصرفيون على خمسة أوزان للاسم الرُّباعي المجرد، هي: فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلّ. واختلفوا في السادس، وهو فُعْلَل [3].

ومَنْشأُ الخلاف أنّ الفراء حكى: (بُرقُعٌ، وبُرْقَعٌ[4]، وطُحْلُبٌ، وطُحْلَبٌ[5]، وقُعْدُدٌ، وقُعْدَدٌ [6]، ودُخْلُل، ودُخْلَلٌ [7]) [8]. ورَوى الأخفش: (جُخْدَب [9]) [10].

---

(١) الشافية ١٢ - ١٣، وشرحها للرضي ١/٣٩.

(٢) شرح الشافية ١/٤٠.

(٣) المنصف ١/٢٥، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١١٦٧-١١٦٨، وشرح إيجاز التعريف في علم التصريف ٩-١٠ (ماجستير)

(٤) نقاب المرأة. وذكر الجوهري أنّ (البُرقُع والبُرْقَع) للدوابّ ولنساء الأعراب. الصحاح (برقع).

(٥) خضرة تعلو الماء المُزمِن. القاموس المحيط (طحلب).

(٦) الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره.

(٧) ما يُداخل الرجل من نية ومذهب القاموس المحيط (دخل).

(٨) المنصف ١/٢٦، وشرح الملوكي ٢٦ - ٢٧، وشرح الشافية ١/٤٨.

(٩) نوع من الجراد. القاموس المحيط (جخدب).

(١٠) المنصف ١/٢٧، وشرح المفصل ٦/١٣٦، وشرح الملوكي ٢٦-٢٧.

في حين ذهب البصريون إلى أنّ الرباعي المجرد من الأسماء لا يكون على وزن (فُعْلَل)، وكان موقفهم من المسموع على النحو الآتي:

١- لم يثبته سيبويه وأصحابه، فهو لا يروي إلا الضم [١]. وكذلك المبرد وابن السَّراج [٢]. وأوّلوا ما ورد بالفتح على ما يأتي بعدُ.

٢- أن يكون (فُعْلَل) فرعًا على (فُعْلُل) مخففًا عنه، قال ابن عصفور: «فيمكنُ أن يكون الفتح تخفيفًا، فإنما تَبُتُ (فُعْلَل) بأنْ يوجدَ، لا يجوز معه (فُعْلُل) - بالضم - فأنْ لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليلٌ على أنّه ليس ببناء أصلي» [٣]، وقال ابن جماعة نقلاً عن ابن مالك: «فلو كان (فُعْلَل) أصلاً كغيره من الرباعي لجاز أن ينفرد عن (فُعْلُل)، فعُلم بذلك أنّ فتحَ ما فُتِح لم يكن إلا فرارًا من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكن، وهو حاجزٌ غير منيع» [٤].

٣- أن يكون (فُعْلَل) فرعًا على (فُعالِل)، قال ابن يعيش: «ورواية الأخفش محمولةٌ على إرادة (جُخَادِب)، ثم حذفوا؛ لأنهم يقولون: جُخْدَبٌ وجُخَادِبٌ، كما قالوا: عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ [٥]، وهُدَبِدٌ وهُدابِد [٦]» [٧].

---

(١) الكتاب ٢٨٩/٤، واللباب ٢١٣/٢، وشرح الملوكي ٢٦، وشرح المفصل ١٣٦/٦، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١١٦٨/٢، وشرح الشافية لليزدي ٤٤/١، (دكتوراه)، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ٣٤/١.

(٢) المقتضب ٢٠٤/١، والأصول ١٨٢/٣ - ١٨٣.

(٣) الممتع ٦٧/١، وينظر: المساعد ١٥/٤، وأوضح المسالك ٣٦١/٤.

(٤) حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ٣٤/١. وراجع التسهيل ٢٩١.

(٥) الغليظ من اللبن.

(٦) اللبن الخاثر جدًا.

(٧) شرح الملوكي ٢٦، وشرح المفصل ١٣٦/٦. وينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، والممتع ٦٨/١، وشرح الشافية ٤٩/١، والتسهيل ٢٩١، والارتشاف ٥٨/١، وائتلاف النصرة ١٠٩، والمزهر ٢٨/٢، وأثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ٤٧٤ (ماجستير).

وقد رَدَّ ابنُ إياز هذا قائلاً: «ولا يجوز أن يكون (جُخْدَب) منقوصًا من (جُخادب) بدليل إسكان الخاء، ولو كان منه لقيل: (جُخَدِب) بفتحها وكسر الدال كـ (عُلَبِط، وهُدَبِد) لـمّا كانا محذوفين من عُلابِط وهُدابد» [1].

٤- خرَّجَ بعضُهم بعضَ ما رُوِيَ بالفتح نحو (جُؤْذَر)، على أنه اسم أعجمي [2]. وإذا استقام هذا التخريج في هذه اللفظة فإنه لا يستقيم في غيرها مما ذُكِرَ.

وأثبت الكوفيون والأخفش وزنَ (فُعْلَل)، بفتح اللام للرُّباعي المجرد، فيكون بناءً سادسًا أصالةً، محتجين بمارواه الفراء والأخفش، نقل الميداني أنّه رأي الكوفيين [3]، ونسبه العكبري والرضي والجاربردي إلى الأخفش [4]، ونقل بعضهم أنه رأي الأخفش والكوفيين [5].

وقد أيّدَ ابن يعيش والرضي وابن مالك والقواس مذهبَ الكوفيين والأخفش، ورجَّحوا ثبوت هذا الوزن - مع قلته - من وجهين:

١- حكاية الفراء: طُحْلَب، وبُرْقَع، وهو ثقة، وإن كان المنقول غير مشهور.

٢- أنّ هذا الوزن (فُعْلَل) قد أُلْحِقَ به، وهذا دليلٌ على أصالة الملحق به، نحو: سُؤْدَدٌ، بمعنى السيادة، وعوطَطٌ [6]، من لفظ عائط، فإظهار التضعيف دليلٌ على إرادة

(١) شرح إيجاز التعريف ١٥.

(٢) الممتع ٦٧/١.

(٣) نزهة الطرف ٧، وينظر شرح إيجاز التعريف ١١، وتداخل الأصول ٦٨ (دكتوراه).

(٤) اللباب ٢١٣/٢، وشرح الشافية ٤٨/١، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ٣٤/١.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١١٦٨/٢، والارتشاف ٥٨/١، وأوضح المسالك ٣٦١/٤ والمساعد ١٥/٤، وائتلاف النصرة ١٠٨، والمزهر ٢٨/٢، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ٣٤/١.

(٦) الناقة إذا لم تحمل سنتين من طَرقِ الفحل لها. اللسان(عوط).

اللحاق بـ (جُخْدَب)، كما قالوا: مَهْدَد، وقَرْدَد، حين أرادوا إلحاقه بجعفر [(١)].

ووافقهم على ترجيح مذهب الكوفيين سعد بن أحمد المغربي [(٢)]، نقل ذلك عنه تلميذه ابن إياز، ومما نقل عنه: «ومعلومٌ أنّ الإلحاقَ يستدعي مثالاً يُلحق به، فلو كان هذا المثال معدومًا لما ورد عنهم ما هو ملحقٌ به [(٣)]. وإلى ذلك ذهب اليزدي [(٤)].

مما سبق يبدو لي أنّ رأي الكوفيين والأخفش هو الراجح.

وذهب أحد الباحثين - بعد أن رجح رأي الكوفيين والأخفش - إلى أنّ الأخفش متأثرٌ بالكوفيين في هذه المسألة؛ مستندًا إلى أنّ البصريين لم يثبتوا هذا الوزن للرباعي المجرد[(٥)].

وأرى أنّه إن كان ثَمَّةَ علاقة تأثُّر وتأثير بين الأخفش والكوفيين في هذه المسألة فالأظهر أنْ يكون الأخفش هو المؤثر في الكوفيين؛ لأنّ القول بوجود بِناءٍ رباعي مجرد يناقض أصل الكوفيين، إذ تقدَّم في الفصل السابق أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ كلَّ ما زاد على ثلاثة أحرف ففيه زيادة؛ ولذا كان من المفترض ألا يكون لهم حديثٌ في هذه المسألة إلا بطريق التبعية والتأثر بغيرهم. والله أعلم.

---

(١) شرح الملوكي ٢٧، وشرح المفصل ١٣٦/٦، وشرح الشافية ٤٨/١، وشرح إيجز التعريف ١١، وشرح القواس ١١٦٩/٢.

(٢) هو سعد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله أبو عثمان الجُذاميّ الأندلسي البَيَّانيّ، شيخ ابن إياز، نحوي، روى عنه الشَّرفُ الدمياطي، وكان الدمياطي ببغداد سنة ٦٥٠، وقال عن سعد: رأيته ببغداد يُقرئُ النحو. بغية الوعاة ٥٧٧/١.

(٣) شرح إيجاز التعريف ١٣ - ١٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي ٤٤/١ (دكتوراه).

(٥) أثر الأخفش في الكوفيين وتأثرهم به ٤٧٥.

٢- من أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

قال الرضي: «وإن كان عين (فَعْل) المفتوح الفاء حلقيًا ساكنًا جاز تحريكه بالفتح نحو: الشَّعْر والشَّعَر، والبحْرُ والبَحَر، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات، وليست إحداهما فرعًا للأخرى، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعًا لساكنها، ورأوا هذا قياسًا في كل (فَعْل) شأنه ما ذكرنا، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح...» [1]. وما ذهب إليه الكوفيون فيه تقليل للأصول.

والفرق بين المذهبين واضح، فعلى مذهب البصريين منْ ينطِقُ من العرب بالتسكين لا ينطق بالفتح؛ لأنها ليست لغته، وكذلك من ينطق بالفتح لا ينطق بالتسكين. أما على مذهب الكوفيين فإنّ الأصل التسكين، ويجوز لكل من نطق به أن يُخففه بالفتح، لمناسبة حرف الحلق.

وقد رجَّح ابن جني مذهب الكوفيين قائلاً: «وما أرى القولَ من بعدُ إلا معهم، والحقَّ فيه إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعتُ عامَّة عُقَيْل تقول ذاك ولا تقف فيه سائغًا غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: أنا مَحَموم، بفتح الحاء، وليس أحدٌ يدَّعي أنّ في الكلام مَفَعُول، بفتح الفاء» [2].

وقد رجَّح د. حسن هنداوي مذهب الكوفيين استنادًا إلى قانون (المماثلة أو تأثر الحركات بالأصوات الصامتة) في علم اللغة الحديث [3].

---

(١) شرح الشافية ١/٤٧. وينظر: تصريف الأسماء ٢٢.

(٢) المحتسب ١/٨٤، وينظر: ٨٥، ١٦٧، ٢٣٤.

(٣) مناهج الصرفيين ٢٥٠-٢٥١.

٣- من أبنية الجمع:

ذهب الجمهور إلى أنّ وزن (فُعَلَة) وزنٌ أصلي ليس مغيرًا، يطرد جمعًا لـ (فاعل) وصفًا لمذكر عاقل معتل اللام، كـ: غازٍ وغزاة، وقاضٍ وقضاة. وشَذَّ صحيح اللام، نحو هادرٍ[١] وهُدَرة.

وذهب الفراء إلى أنّه مخفف من (فُعَّل) - المشدد - عُوِّضَ الهاءَ عما ذهب من التضعيف [٢]. وفيما ذهب إليه الفراء طرد للصحيح والمعتل على نسق واحد، وتقليل للأصول، فجعل كلَّ (فاعل) يجمع على (فُعَّل)، صحيحًا كان أو معتلاً، فالصحيح نحو: شاهد وشُهَّد، والمعتل: قاضٍ وقُضَّى. وسيأتي في حديثنا عن الجموع في الباب الثاني.

٤- في أبنية المصادر: التَّفْعال والتَّفْعيل:

ذهب سيبويه إلى أنّ (التَّفْعال) مصدر (فَعَلْت)، للدلالة على التكثير، قال: «هذا باب ما تُكثِّر فيه المصدر من فَعَلت: فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر، كما أنك قلت في فَعَلْتُ فَعَّلت حين كثَّرتَ الفعل. وذلك قولك في الهَذْر: التَّهْذار، وفي اللَّعِب: التَّلعاب، وفي الصَّفْق: التَّصْفاق...» [٣].

فالظاهر أنّ سيبويه يعُدُّ (التَّفْعال) فرعًا للمصدر (فَعْل) للثلاثي، قال السيرافي: «اعلم أنّ سيبويه يجعل (التَّفْعال) تكثيرًا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير قولك: التَّهْذار، بمنزلة قولك: الهَذْر الكثير، والتَّلعاب بمنزلة قولك: اللعب الكثير» [٤].

---

(١) الرجل الهادر: الساقط الذي ليس بشيء. اللسان (هدر).

(٢) الهمع ٦/١٠٣. وينظر: الهمع ٢/١٥٦، ١٧٦، والممتع ٢/٥٠٠ - ٥٠١، والمساعد ٣/٤٤٢.

(٣) الكتاب ٤/٨٣ - ٨٤.

٤) شرح السيرافي ٥/١٠٠-ب مخطوط. وينظر شرح الشافية ١/١٦٧، والارتشاف ١/٢٢٨.

وذهب الفراء والكوفيون إلى أنّ (التَّفْعال) فَرعٌ عن (التَّفْعيل) الذي يفيد التكــثير، قُلبت ياؤه ألفًا، فأصل التكرار: التَّكْرير، قال الفراء: «ومن ذلك أنْ يُصرَفَ التَّفعيــلُ إلى التَّفْعال فَتَمُدَّه، كقولك: التَّقْضاء، والتَّرْماء، والتَّمْشاء»[1]، وقال السيرافي: «وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون (التَّفْعال) بمنزلة التَّفْعيل، والألفَ عوضًا، ويجعلون ألفَ التَّكرار والتَّرداد بمنزلة ياء تَكْرير وتَرْديد»[2].

ورجح السيرافي وتبعه الرضي مذهبَ سيبويه؛ لأنه قد يجيء التَّفْعال، ولا يجيء منــه التَّفعيل، قال السيرافي: «والقول ما قاله ســيبويه؛ لأنــه يقــال: التَّلْعــاب، ولا يقــال التَّلْعيب»[3]. لكن الرضي بعد أن رجح مذهب سيبويه التمس للكوفيين مــدخلاً عليــه فقال: «ولهم أن يقولوا: إنّ ذلك مما رُفِضَ أصله» [4].

* * *

(١) المقصور والممدود للفراء ٧. وينظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ١٢٤.

(٢) شرح السيرافي ٥/١٠٠-ب. وينظر شرح الشافية ١/١٦٧، والارتشاف ١/٢٢٨.

(٣) شرح السيرافي ٥/١٠٠-ب، وشرح الشافية ١/١٦٧.

(٤) شرح الشافية ١/١٦٧.

المسألةُ الخامسة: ألف التأنيث الممدودة الزّائدة بين الأصالة والفرعية:

ذهب البصريون إلى أنّ ألف التأنيث الممدودة فَرْعٌ عن ألف التأنيث المقصورة، قال سيبويه: «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف... وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطَرْفاء... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألِفٍ مثلُها إذا كانت وحدها، إلا أنك همزت الآخر للتحريك؛ لأنه لا ينْجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف ولو لم تُبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما كانت الهاء في (هراق) بمنزلة الألف» [(1)].

وشرح أبو سعيد هذا فقال عن ألف التأنيث المقصورة والممدودة: «وهما في الأصل ألف واحدةٌ، فأما المقصورة منها فألا تكون قبلها ألف نحو: حُبلى، وسَكرى، والممدودة أن يكون قبلها ألفٌ زيدت للمد...» [(2)].

ووضح ابنُ جني ذلك بقوله: «وينبغي أنْ يُعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو (حُبلى وبُشرى)، لكنها لما وقعت بعد ألف زائدة وجبَ تحريكها لئلا يلتقي ساكنان، فقُلبت همزة. وهذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح» [(3)]، ثم دلَّلَ على صحة ذلك بالجمع الذي يرد الأشياء إلى أصولها، فقال: «ويدل على صحته وأنّ الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها خرجت هي عن

---

(١) الكتاب ٣/٢١٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٧-ب مخطوط. وينظر: ما يصرف وما لايصرف ٤٢.

(٣) المصنف ١/١٥٤، وينظر: سر الصناعة ١/٨٥ - ٨٦، والمقرب ٥١٨، والخزانة ٧/٤٢٤، والتأنيث في اللغة العربية د. إبراهيم بركات ١٣٨.

الهمزة، وذلك قولهم في جمع صحراء: صَحارِيّ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في (صحراء)، انقلبت ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها، كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال إذا قلت: مفاتيح، وغرابيل، فلما انقلبت الألف ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها، وذلك قولك: صَحارِيّ، زالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها...» (1).

ثم أكَّدَ ابنُ جني أنّ هذه الألف هي المنقلبة عن الألف المقصورة قائلاً: «... وإذا ثبتَ أنّها منقلبة في (صحراء) فيجب أن يكون انقلابُها عن الألف التي في مثل (حُبلى) ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو؛ لأنّا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء...» (2).

وصرَّح ابنُ يعيش بمذهب سيبويه أيضًا، قال: «والألف الممدودة عند سيبويه في الأصل مقصورة، زيدت قبلها ألف لزيادة المد...» (3)، ثم استشهد بما استشهد به ابن جني وغيره على عودة هذه الألف إلى أصلها وهو قول الشاعر:

لَقَدْ أَغْدُو على أشْقَـ ـرَ، يَغْتالُ الصَّحارِيَّا

وصَرَّح السيوطي بفرعيّة هذه الألف عند البصريين فقال: «وهي - أي علامة التأنيث - ألفٌ مقصورةٌ وممدودةٌ، قال البصرية: وهي - أي الممدودة - فرعٌ عن المقصورة، أُبدلت منها همزةً؛ لأنهم لما أرادوا أن يُؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما...» (4).

(1) المنصف 1/154.
(2) نفسه.
(3) شرح المفصل 5/58 وانظر 91. وينظر: سر الصناعة 1/86.
(4) الهمع 6/61. ويظر الارتشاف 1/293.

وذهب الكوفيون إلى أنّ ألف التأنيث الممدودة أصلٌ بنفسها، فقد عـدَّها الفـراء واحدة من علامات ثلاث للتأنيث، إذ قال: «للمؤنث علامات ثلاث: منها الهاء التي تكون فرقًا بين المؤنث والمذكر... ومنها المدة الزائدة التي تراها في الصَّحراء والحمراء والصفراء وما أشبه ذلك، ومنها الياء التي تراها في حُبلى، وسَكْرى، وصُغْرى..»[1].

ونسب أبو حيان ذلك إلى الكوفيين والزجاجي، قال: «ومذهب الكوفيين والزجاجي أنّ الهمزة ليست مبدلة من الألف، وإنما هي علامة التأنيث»[2]، ونص السيوطي على أصالة ألف التأنيث الممدودة عند الكوفيين فقال عقيب نقله مذهب البصريين: «وقال الكوفية: بل هي أصلٌ»[3].

والظاهر أنّ رأي البصريين هو الراجح في هذه المسألة لما ذكروه، وقد رجّحَ الأستاذ محمد طنطاوي مذهب البصريين [4].

ومما يُعضد رأي البصريين إشارةُ برجشتراسر أنّ الألف الممدودة «لا يقابلها في اللغات السامية إلا القليل»، وأنّ الألف المقصورة توجد في العبرية والآرامية والسريانية وفي الآرامية العتيقة[5].

و لم يفسر برجشتراسر مراده بـ (القليل)، وقد علّق د. رمضان عبدالتواب محقق الكتاب في الحاشية بقوله: «يقابلها في العبرية مثلاً (o) في أسماء الأماكن، مثل (silo)»[6].

* * *

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٥٧.

(٢) الارتشاف ٢٩٣/١.

(٣) الهمع ٦١/٦

(٤) تصريف الأسماء ١٥٣.

(٥) التطور النحوي ١١٥.

(٦) نفسه، حاشية ٢، وينظر التأنيث في اللغة العربية ١٣٨.

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى ما يأتي:

١- ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، ونحا الفريقان للاحتجاج لهذه المسألة منحى الجدل الصِّرْف الذي لا يعود بجدوى ولا يحسم الخلاف، ولكني وقفت على رأي لهشام بن معاوية الكوفي رأيت أنه يحسم الخلاف(١). وكان بعض المحدثين يرى أنّ مذهب الكوفيين أقربُ إلى الواقع اللغوي، إذ المصدر عند هؤلاء مشتق من الفعل، لكن الفعل مشتق من أشياء أخرى، هي أصول المشتقات، كأسماء المعاني من غير المصادر، وأسماء الأعيان والأصوات وغيرها.

٢- مذهب الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع أقرب إلى الواقع اللغوي إذ توفَّرت علامات الفرعية للأمر، وفي مذهبهم تقليل للأصول. ورجحت الدراسات المقارنة مذهب الكوفيين.

٣- أثبت الكوفيون والأخفش (فُعْلَل) بناءً سادسًا للرباعي المجرد؛ اعتمادًا على السماع، أما البصريون فمنهم من أنكر هذا البناء ومنهم من تأوله.

وإثبات الكوفيين لهذا البناء في أبنية الرباعي نقضٌ صريح لمذهبهم في أن أكثر أصول البنية ثلاثة، وهذا يُرجح أنهم تأثروا بالأخفش.

٤- جهود الكوفيين متواصلة لطرد أبنية المعتل على قواعد الصحيح فقد طرد الفراء وزن (فُعَّل) في جمع (فاعل) الصحيح والمعتل، مخالفًا البصريين الذين يخصون هذا البناء بالصحيح، ويجعلون للمعتل (فُعَلة)، في حين فرَّعَ الفراء هذا الأخير على (فُعَّل).

* * *

(١) انظره في ص ٢٥١.

الفصل الرابع
تحليل البنية عند الكوفيين

وفيه مبحثان:

أولاً: حروف الزيادة.

ثانياً: الإعلال والإبدال.

الفصلُ الرابع

تحليل البنية عند الكوفيين

بعد أن وقَفنا في الفصلين السابقين على منهج الكوفيين في أصول البنية من حيث التجرد والزيادة، والأصالة والفرعية، نعرض هنا إلى فَرْشِ آرائهم في تحليل المفردات والأبنية، وذلك من حيث ما يعرض لها من الزيادة، والإبدال والإعلال، والقلب المكاني، والحذف، ونحو ذلك؛ لعلنا نقف على منهجهم في تحليل البنية. وحرصًا على ذلك فإنني سوف أُصدِّرُ كل مسألة برأي البصريين أولاً، أو بالرأي المخالف لرأي الكوفيين إن وُجد، متلوًّا بالدليل، مذيلاً بالاعتراض و الرد، ثم أُثَنِّي برأي الكوفيين فدليلهم، فالاعتراض عليهم، ثم الترجيح ما أمكن.

وستشمل الدراسةُ في هذا البحث إن شاء الله تعالى المبحثين التاليين:

١- حروف الزيادة.

٢- الإعلال والإبدال.

* * *

أولاً: حروف الزيادة:

حروف الزيادة المشهورة مجموعة في قولهم (سألتمونيها)، وبينما تقيد البصريون بهذه الأحرفَ العشرة فلم يخرجوا عنها فيما عدا التضعيف، توسّع الكوفيون في حروف الزيادة، فطالت عندهم الزيادةُ أغلبَ حروف الهجاء، وقد تقدم في الفصل الثاني من هذا الباب أنّ كل حرف من أحرف (جعفر) يحتمل أن يكون زائدًا عند الكوفيين، وفي (صرصر) الصاد الثانية زائدة، وفي (زلزل) الزاي الثانية زائدة، وليس شيء من هذه الحروف ضمن العشرة المذكورة. وقد تقدم أيضًا موافقة كراع النمل للكوفيين وكذلك بعض المحدثين.

وسأتناول هنا المفردات التي اتُّفِقَ على وجود الزيادة فيها مع الخلاف في تحديد الزائد، ثم أُتْبعها بما استقل الكوفيون بالقول بالزيادة فيه مما الزائد فيه من غير الأحرف العشرة.

أ) ما كانت زيادته من الحروف العشرة:

١- زيادة الهمزة:

إنْسان:

ذهب البصريون إلى أنّ الهمزة فاء الكلمة فوزنه (فِعلان)[1]، لأنه مأخوذ من الأُنس، وسُموا بذلك لظهورهم، وآنستُ الشيء أبصرته، ويجوز أن يكون من الأُنس،

(١) الكتاب ٢٥٩/٤، وتفسير غريب القرآن لابن قُتيبة ٢٢، والمقتضب ١٣/٤، والإنصاف ٨٠٩/٢.

والألف والنون زائدان في الوجهين. وتَبِعَهم الفراء في أحد قوليه، فقد نقل عنه أبو بكر بن الأنباري أنّه يجوز أن يكون (إنسان) فِعْلانًا من الأُنس[1]. ونسبه أبو البركات إلى بعض الكوفيين[2]، ولعله أراد الفراء.

وذهب الفراء في قوله الآخر إلى أنّ الهمزة زائدة فوزنه (إفْعان)، مشتق من النسيان، وأصله: إنْسِيان، بدليل (أُنَيْسِيان)، إلا أنّه لما كثُر في كلامهم حذفوا منه الياء التي هي اللام. والألف والنون زائدان، فهو غير مصروف، وأنشد على ذلك:

وكان بنو إنْسانَ قومي وناصري فأضْحى بنو إنسانَ قومًا أعادِيا[3]

ونسب أبو البركات مذهب الفراء الأخير إلى الكوفيين، وذكر أنّ دليلهم الحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا: أَيْشٍ في أيّ شيءٍ، ووَيْلُمِّه في ويلَ أُمِّه.

فللكوفيين في هذه المسألة دليلان: التصغير الذي يردّ الأشياء إلى أصولها، إذ ظهرت الياء، ومنع الصرف، مما يدلُّ على أنّ الألف والنون زائدان أيضًا.

وقد ردَّ البصريون مذهب الكوفيين بأنّه لو كان ذا أصله لجاز أن يؤتى به على الأصل، وردوا دليلَ التصغير بأنّه تصغيرٌ على غير قياس، والياء زائدة، كما زيدت في لُيَيْلِية، ومُغَيْرِبان، ورُوَيْجل ونحوها. بهذا رجّح أبو البركات مذهب البصريين[4].

ويبدو كلا القولين قويًّا مقبولاً من جهة الاشتقاق.

ولكنَّ الفراء نقضَ مذهب الكوفيين؛ إذ ذَهَبَ إلى أنّ (أناسيّ) جمع (إنْسيّ) أو

(١) الزاهر ٣٨٣/١.

(٢) الإنصاف ٨٠٩/٢.

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/٢. وينظر: تفسير غريب القرآن ٢٢، والزاهر ٣٨٣/١، ومعجم الإبدال والإعلال ٣٣.

(٤) الإنصاف ٨١٢/٢.

(إنسان) على وزن (فَعَالِيّ) فجعل الهمزة أصلية، قال: «وقوله ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾[1]: واحدهم إِنْسِيّ و إن شئت جعلته إنسانًا ثم جمعته أناسيّ، فتكون الياء عوضًا من النون، والإنسان في الأصل: إنْسِيان؛ لأن العرب تُصغره: أُنَيْسِيان. وإذا قالوا: أناسين فهو بَيّنٌ، مثل: بُسْتان وبَساتين، وإذا قالوا: (أناسيَ كثيرًا) فخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه، مثل: قَرَاقِير[2]، وقراقِر»[3].

من هذا يبدو لي أنّ الفراء أجاز القولين ورَجَّحَ مذهبَ البصريين.

ووافق الأخفشُ الفراءَ في أنّ واحد أناسيّ: إنسيّ، قال عن أناسيّ من الآية المذكورة: «مُثَقّلة لأنها جماعة الإنسيّ»[4]. وتَبِعَه ابن يعيش وابن عصفور في كون واحدها (إنسان)[5].

ومما يزيد مذهب البصريين تأييدًا أنّ الفراء أيضًا قد وافق الجمهور على أنّ (ناس) محذوف الفاء فقد ذهب جمهور النحاة عدا الكسائي إلى أنّ أصله: (أُناس) على (فُعال)[6]، واستدلوا بمجيئه على الأصل في قول الشاعر:

إنّ المَنايا يَطَّلِعْـ ـنَ على الأُناسِ الآمِنينا

ونقل ابن الشجري موافقة الفراء للجمهور ومخالفته للكسائي[7].

---

(١) سورة الفرقان، الآية ٤٩.

(٢) العظيمة من السمن.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٦٩ - ٢٧٠.

(٤) معاني القران للأخفش ٢/٤٥٩. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٦٣.

(٥) شرح الملوكي ٣٦٣، والممتع ١/٣٧٢. وينظر: معجم الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ٣٤.

(٦) الكتاب ٢/١٩٦، ٣/٤٥٧، والخصائص ٢/٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٨، ٢/١٩٣، وشرح الملوكي ٣٦٢، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٣٢.

(٧) أمالي ابن الشجري ١/١٨٩، ٢/١٩٣.

أُشابة:

ذهب أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري (٣٠٥هـ) إلى أنّ الهمزة في أُشابة أصلية، وهي فاء الكلمة، مستدلاً بالاشتقاق، معترضًا بذلك على الضَّبِّيّ الذي عَدَّها زائدة، ففي أثناء شرحه قولَ راشد بن شهاب:

جَميعًا ولَسنا قَد عَلِمتَ أُشَابةً		بَعيدين من نَقْصِ الخَلائقِ والغَدْرِ

قال: «... وجعل الضبي الألف في (أُشابة) زائدةً، وهي عندي أصلٌ من قولهم: مكانٌ أَشِبٌ، إذا كان كثير النبات ملتفّه» [1].

فوزنها عند الضبي: أُفَعْلَةٌ، أو أُفالة، إذ هي على مذهبه مأخوذة من (ش.و.ب) وعند أبي محمد: فُعالة، إذ هي مشتقة من (أ.ش.ب).

ويُقوي رأي أبي محمد أنّ المعاجم لاتذكر أُشابة إلا في مادة (أ.ش.ب)، جاء في العين: «الأَشَبُ: شِدة التفاف الشجر حتى لا مجاز فيه. غيضة أشِبة، ورماح آشبة، والتَّأَشُّب: التجمع من هنا وهنا وهنا... والجميع الأشائب»[2]، وفي اللسان: «وتأشَّبَ القوم: اختلطوا، وائْتَشبوا أيضًا... ورجلٌ مأشوبُ الحَسب: غير محض، وهو مُؤتشب... والتَّأَشُّب: التجمع...» [3]. أضف إلى أنّه لا نظير لما ذكر الضبي.

ويبدو أنّ الذي أغرى الضبي بالقول بزيادة الهمزة في (أُشابة) هو كثرة زيادة الهمزة أولاً، وقربها من مادة (ش.و.ب)، إلا أنّ الاشتقاق كما رأينا ثَبَتٌ على أصالتها.

---

(١) شرح المفضليات ٦١٥.

(٢) العين ٦/٢٩٣.

(٣) اللسان (أشب) ويظر الصحاح.

إلياس:

ورَدَ عن الكوفيين في أصله أربعة أقوال ثلاثة منها للفراء:

١- فأجاز أن يكون اسمًا أعجميًا بمنزلة إسحاق ونحوه، قال في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[(١)]: «ذُكِرَ أنه نبي، وأن هذا الاسم اسمٌ من أسماء العبرانية، كقولهم إسماعيل وإسحاق، والألف واللام منه»[(٢)]، وهو يريد بالألف هنا همزةَ القطع، قال الجواليقي في المعرب في باب المبدوء بالهمزة: «باب الهمزة التي تُسَمَّى الألفَ: أسماء الأنبياء كلها أعجمية، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وإلياس...» [(٣)].
ثم جعلَ الفراء (إِلْياسين) هو الياس نفسه، تصرفت به العرب، كما يقولون إسماعين، بالنون، واستشهد بقول بعض بني نُمير لضب صاده:

يقولُ أهلُ السُّوقِ لَمَّا جِينا هذا ورَبِّ البَيتِ إسرائينا

٢- وأجاز أن يكون عربيًا على وزن إفعال مشتقًا من الأَلْيَس، وهو الشجاع، قال: «ولو جعلته عربيًا من الأَلْيَس فتجعله إِفْعالاً مثل الإخراج والإدخال لجرى»[(٤)]، فكأنه على هذا الوجه مصدر في الأصل سُمِّيَ به. فالهمزة على هذا زائدة.

وتَبِعه أبو بكر بن الأنباري في الوجهين، قال: «يجوز أن يكون إفعالاً، ويكون أعجميًا بمنزلة إسحاق. ويجوز أن يكون مأخوذًا من الأَلْيَس وهو الشجاع الذي لا يفر من الحرب، فيكون وزنه إفعالاً، ويكون عربيًا، قال الشاعر:

(١) سورة الصافات، الآية ١٢٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩١.

(٣) المعرب ١٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩١.

* أَلْيَسُ كالنَّشْوان وهو صاحي *

وقال الآخر:

* أَلْيَسُ عن حَوْبائه سَخِيُّ *»[1].

وذهب إلى الثاني من قولي الفراء ابن دُريد في أحد قوليه[2].

٣- وأجاز الفراء أن يكون إلياس مشتقًا من اليأس على قراءة، قال: «وقد قرأ بعضهم: ﴿وإِنَّ اليَأسَ﴾ [3] يجعل اسمه يأسًا، أدخل عليه الألف واللام»[4]. فتكون الهمزة زائدة أيضًا. وأجاز ابنُ دُريد الوجهين الأخيرين للفراء واستحب هذا الأخير[5].

وروى ابنُ جني فيه قراءةً أُخرى بغير همز، وجعله (يَاس) بمنزلة بـاب ودار، قـال: «ومن ذلك: قراءة ابن محيصن وعكرمة - بخلاف - والحسن - بخلاف - وأبي رجـاء: ﴿وإِنَّ الْيَاسَ﴾، بغير همز، ﴿سلَـٰمٌ على الْيَاسِين﴾ [6] بغير همز. قال أبـو الفـتح: أمـا (الْياسَ) موصول الألف فإنّ الاسم منه: ياسٌ، بمنزلة: باب ودار، ثم لحقه لام التعريـف، فصار (الْياس) بمنزلة الباب والدار...» [7]. فتكون الهمزة زائدة أيضًا.

٤- أجاز أبو بكر بن الأنباري أن يكون (فِعْيالاً) من (الأَلْس) وهو الحُمق والجهل،

---

(١) الزاهر ٢/١٢٤، وينظر: اللسان (ألس).

(٢) الاشتقاق ٣٠.

(٣) لم أقف على هذه القراءة في مصدر آخر.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٢.

(٥) الاشتقاق ٣٠.

(٦) سورة الصافات، الآية ١٣٠.

(٧) المحتسب ٢/٢٢٣.

مستشهدًا بقول الشاعر:

فَاسْمَعْ لأمثالٍ إذا أُنْشِدَتْ ذَكَّرَتِ العِلمَ و لم تُنْسِه
سَوائِرُ لم يكُ تَحبيرُها عن فَهَّةِ العقلِ والأَلْسَه»[1]

فالهمزة على هذا أصلية.

أَولَق:

ورد فيها رأيان:

١- ذهب يونس وسيبويه إلى أنّ وزن (أولق): فَوْعَل، الهمزة فيه أصلية، وهي فاء الكلمة، واستدل سيبويه بالاشتقاق، قال: «... فإن أولقًا إنما الزيادة فيه الواو، يدلك على ذلك: قد أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق، ولو لم يتبين أمر أولق، لكان عندنا أفعل؛ لأن أفعل من هذا الضرب أكثر من فَوعل»[2]، وتبعه أبو عثمان وابن جني، مستدلين بما استدل به، قال ابن جني شارحًا كلام المازني: «استدل على أن الهمزة في أَوْلَقٍ من نفس الكلمة بقولهم: أُلِقَ فهو مألوق، يقول: فالهمزة في أُلِقَ فاء الفعل، فينبغي أن تكون في أولق كذلك. وهذا استدلال صحيح»[3].

واستدل ابن جني بقولهم (مألوق) على أصالة الهمزة وزيادة الواو من جهة أخرى، وهي أنه لو كانت الهمزة زائدة والواو أصلية لقالوا: مولوق.

(١) الزاهر ١٢٤/٢.

(٢) الكتاب ١٩٥/٣، وينظر: أدب الكاتب ٦١٠، وشرح السيرافي ٨٨/٤ مخطوط، وشرح الملوكي ١٣٨.

(٣) المنصف ١١٤، والخصائص ٢٩١/٣، وينظر: المقتصد ٧٨٧/٢.

ونقل ابن جني أن الزجاج استدل بــ (مألوق) أيضًا على أصالة الهمزة[1].

٢- وذهب الكسائي إلى أن (أولق) على زنة (أَفْعَل)، «قال أبو علي: سألَ مروان بن سعيد المهلبي الكسائي في حلقة يونس عن أَوْلَق، فقال الكسائي: أَفْعَل، فقال له مروان: استحييت لك ياشيخ»[2].

وقد ارتضى جمهرةٌ من العلماء المذهبين معًا، لجواز اشتقاق أولق من مادتين مختلفتين، فقد نقل ابن جني في الخصائص أن الزجاج كان يجيز فيه أن يكون أفعل من ولق يَلِقُ[3].

وجوَّزَ أبو علي الوجهين أيضًا على السواء، مستدلاً بالاشتقاق لكل وجه، قال في التكملة: «فأما أولق فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما: أن يكون فَوعلاً، من أَلِقَ، فالهمزة فاء... ويجوز أن يكون (أَفْعَل) من وَلَقَ يَلِقُ إذا أسرع، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُم﴾[4]، وقال:

* جاءَتْ بِه عَنْسٌ مِنَ الشَّأْمِ تَلِقُ *

فهو على هذا أَفْعَل، والهمزة زائدة، والواو فاء»[5].

وقد أجاز ابن جني نفسه في خصائصه أيضًا الوجهين؛ مستدلاً بالقراءة والشعر

(١) المنصف ١/١١٦. وينظر: الخصائص ١/٩، وسفر السعادة ١/٩٤ - ٩٥.

(٢) المنصف ١/١١٦، وينظر: الخصائص ٣/٢٩١.

(٣) الخصائص ١/٩.

(٤) سورة النور، الآية ١٥. وهي قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، وابن يعمر وعثمان الثقفي. المحتسب ١/١٠٤، والبحر ٦/٤٣٨.

(٥) التكملة ٢٣٢. وينظر: الاقتضاب ٢/٣٣٨.

المذكورين، ثم رجح مذهب سيبويه، قائلاً: «والوجه ما عليه الكافة من كونه فوعلاً من ألق»[1]. ثم أجاز مذهب الكسائي في موضع آخر من الخصائص فقال: «وقد يجوز أن يكون أفعل، من وَلَقَ يَلِقُ، إذا خَفَّ وأسرع، قال:

* جاءَتْ بِه عَنْسٌ مِنَ الشَّأْمِ تَلِقُ *»[2].

والتمس له تخريجًا يعيده به إلى أصالة الهمزة فقال: «... ويجوز أيضًا أن يكون فوعلاً من وَلَقَ هذه، وأصلها على هذا: وَوْلَق، فلما التقت الواوان في أول الكلمة همزوا الأولى منهما، على العبرة في ذلك».

وممن أجاز المذهبين مذهبَ سيبويه ومذهبَ الكسائي العكبريُّ في اللباب، وابن يعيش في شرح المفصل، وابن الحاجب في الشافية، والرضي في شرحها[3].

لما تقدم أرى أن المذهبين على درجة واحدة قوةً وقَبولاً، فكلاهما يؤيده الاشتقاق والسماع الذي لا يُرَد. ولعل مذهب الكسائي أرجح إذ الأصل أن يُحكم بزيادة الهمزة أولاً إلا بِثَبَتٍ[4]، والدليل هنا قائم للمذهبين على السواء.

غِرْقِئ[5]:

أ) ذهبَ الفراء إلى أنّ همزته زائدة؛ إذ اشتقه من الغَرَق، قال ابنُ قتيبة في أدب

(١) الخصائص ١/٩.

(٢) الخصائص ٣/٢٩١ – ٢٩٢.

(٣) اللباب ٢/٢٣٤، وشرح المفصل ٩/١٤٥، وشرح الشافية ٢/٣٤٣.

(٤) ينظر: التكملة ٢٣٣، وشرح الملوكي ١٣٨.

(٥) غِرْقِئُ البيض: هو القشرة الرقيقة الملتزقة ببياض البيضة.

الكاتب: «قال الفراء: ومما همزوه ولا حظَّ له في الهمز: غِرْقِئُ البيض، وأصله من الغَرَق»[1]، وتَبِعه أبو إسحاق الزجاج، فيما نقله ابن جني قال: «وذهب أبو إسحاق أيضًا إلى أنّ غِرْقِئَ البَيْض همزتُه زائدةٌ، و لم أرَهُ علل ذلك باشتقاق ولا غيره»[2]، وذكر ابن جني أن مَبْرَمان قد تبعه في ذلك، وأنّ الزجاج لم يُعلل باشتقاق ولا غيره[3]. لكنّ العكبري نقل في اللباب تعليلاً للزجاج هو تعليل الفراء نفسه، قال العكبري: «وقال الزجاج هي زائدة. قال لأنه من معنى الغَرَق؛ لأن تلك القشرة تغترق ما تحوي عليه، أي تخفيه، أو يغترقها ما فوقها»[4].

ب) ذهب ابن جني إلى أصالة الهمزة ورَدَّ القول بزيادتها من ثلاثة أوجه:

١- أن الهمزة ليست بأول، ولا تزاد غير أول إلا بثَبَت.

٢- أنّ ما ذُكر من الاشتقاق ليس بقاطع؛ لبعده من المعنى، وخرجه على تقارب الأصول، قال: «ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفه لجاز أن تعتقد في همزة (كِرْفِئة)[5] أنها زائدة، وتذهب إلى أنها من معنى: كَرَفَ الحمارُ، إذا رَفَعَ رأسَه لشَمِّ البول؛ لأنّ السحاب أبدًا كما تراه مرتفع»[6].

٣- نقل عن أبي زيد أنه حكى: «غَرْقَأَت البيضة»، فقال: «وهذا قاطع» يعني:

(١) أدب الكاتب ٦١٠، وينظر: الصحاح واللسان والتاج (غرقأ).

(٢) سر الصناعة ١/١٠٩، وينظر: جهود ابن جني ٢٦٧.

(٣) سر الصناعة ١/١٠٩.

(٤) اللباب ٢/٢٤٤.

(٥) الكِرْفئة: واحدة الكِرْفِئ، وهو السحاب المتراكم.

(٦) سر الصناعة ١/١٠٩.

بأصالة الهمزة[1]؛ إذ جعلها رابعَ أحرف الرباعي المجرد. وإذا كان هذا قاطعًا فعلى مذهب البصريين، أما على مذهبِ الكوفيين فلا؛ لأنهم لا يقولون بالرباعي المجرد كما سبق.

وصحح الشاطبي ما ذهب إليه ابن جني من أصالة الهمزة[2].

٢- زيادة الميم:

مَأْقِي:

ذهب الفراء إلى أنّ الميم زائدة، فقد نقل ابن السكيت عن الفراء أنّه ليس في الكلام (مَفْعِل) مكسور العين معتل اللام إلا حرفان: مَأْقِيْ العين، ومَأْوِيْ الإبل[3].

ونسب أبو حيان ذلك إلى الفراء وابن السكيت[4].

وتَبِع ابنُ عُصفور الفراءَ، فبعد أن ردَّ مذهب ابن جني قال: «فالذي ينبغي أن يُحملَ عليه عندي ما ذهب إليه الفراء من أنّه (مَفْعِل)، وشذوا فيه؛ لأنّ المفعل من المعتل اللام مفتوح العين، ونظيره في الشذوذ: مَأْوِيْ الإبل.

وخَطَّأَ أبو علي الفراءَ؛ لأن القول بزيادة الميم في (مُؤْقٍ) يؤدي إلى كونه من مادة أخرى غيرِ مُرَادَة هنا، قال أبو علي: «ووزن مأقٍ بـ (مفعِل) والحكم بزيادة الميم منها غلطٌ بَيِّنٌ، وذلك أنّ هذه الميم هي فاء الفعل من قولهم (مُؤْقٍ)، والهمزة عينٌ، والقاف لامٌ

(١) سر الصناعة ١٠٩/١، وينظر: اللباب ٢٤٤/٢.

(٢) المقاصد الشافية ١٧٢/٥ مخطوط.

(٣) إصلاح المنطق ٢٢٢، وينظر: أدب الكاتب ٥٥٤، المسائل البغداديات ١٢١، والمخصص ٩٦/١، والارتشاف ٢٧/١.

(٤) الارتشاف ٢٧/١.

فإذا حُكِمَ بزيادة الميم جُعِلَ أصل الكلمة همزةً وقافًا وياءً، أو همزةً وقافًا وواوًا، ولا أعلم (أقوى) ولا (أقيا) بمحفوظٍ لهذا المعنى المسمّى مُؤْقًا، فـ: مَأْقٍ وزنُه: فالعٌ. فأما ماحكاه يعقوب من قولهم: مَأْقِيْ، فالقول في وزنه عندي أنه (فَعْلي) والياء فيه زائدة»[1].

وذهب أبو علي في وزن (مُؤْقٍ) مذهبين:

أحدهما: أن يكون (فُؤعُل) ملحقًا بـ (بُرْثُن)، وزيدت الهمزة فيه ثانية، كما زيدت في (شَأْمَل) من قولهم: شَمَلَت الريح، ثم قُلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام، ثم أُبدلت ياء، ثم انقلبت واوًا لانضمام ما قبلها، ثم أُبدلت من الضمة الكسرةُ، ومن الواو الياء كما فُعل هذا في أَدْلٍ، وقَلَنْس وما أشبهه، والجمع: مآقٍ، وزنه: فآلِعٌ[2].

والآخر: أن يكون مُؤقٍ ملحقًا بـ (بُرْثُن) لا على أن الهمزة زائدة، بل عين الفعل، وزيدت الواو آخر الكلمة للإلحاق بـ (بُرْثُن) كما زيدت في قولهم: (عُنْصُوة)، فوزن مُؤْقٍ على هذا: فُعْلُوٌ، نُقلت إلى: فُعْلِي، وجمعه: فَعالِيّ. قال أبو علي: ولولا ما جاء من القلب في هذه الكلمة لجزمت على وزنها بهذا القول الثاني»[3].

وتبعه ابن جني في أصالة الهمزة، مع اختلاف التخريج، قال: «وأما مُؤْقٍ، فظاهرأمره أنه: فُعْلٍ، وفائت[4]. وقد يجوز أن يكون مخففًا من فُعْلِيّ، كأنه في الأصل مُؤْقِيّ بمعنى: مُؤقٍ، وزيدت الياء لا للنسب، بل كزيادتها في كُرسيّ، وإن كانت في كُرسي لازمة، وفي مُؤْقِيّ غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤْقٍ» وجعل مثلها مَأْقٍ[5].

(١) البغداديات ١٢٢ وفيه بعض تحريف، صوّبته من المخصص ٩٧/١.

(٢) البغداديات ١١٩ - ١٢٠.

(٣) البغداديات ١٢٠.

(٤) يريد أنّ هذا البناء مما فات سيبويه؛ لأنّ حديثه هذا تحت باب (ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب).

(٥) الخصائص ٢٠٥/٣ - ٢٠٦. وينظر: المخصص ٩٧/١. وما ذهب إليه أبو علي -هنا- يستقيم ومذهب البصريين، ولا يتفق وما ذهب إليه الكوفيون من أنّ أكثر الأصول ثلاثة، فلا إلحاق برُباعيٍّ عندهم.

وردَّ ابنُ عُصفور ما ذهب إليه ابن جني بأنّ (فُعْلٍ) بناء غير موجود في أبنية كلامهم، وضَعَّفَ تخريجه على (فُعْليّ) بما كان يحذر منه ابن جني، وهو أنّ الياء لازمة لكرسيّ وبُخْتِيّ، في حين أنها غير لازمة في (مُؤْقٍ)، فلذلك جاء تكسير ما لزمته الياء بالياء نحو: كراسيّ وبَخاتِيّ، أما ما لم تلزمه الياء فيُكسر بدون الياء، نحو: أحمريّ وحُمر، وفارسيّ وفُرس، فلو كان مُؤق مثل كرسيّ لما قيل في تكسيره: مَآقٍ بل: أمْآقٌ. وكذلك مأق[1].

ومما يُؤيِّد مذهب أبي علي أنّ في (مُؤْقٍ) لغاتٍ كثيرةً تدل على أصالة الميم، قال أبو حيان: «وفي المُؤْقِيّ اثنتا عشرة لغة تدل على أصالة الميم»[2]، وقد ورد عشرة منها في اللسان، وهي: مُؤْقٌ، ومَأْقٌ، ومَأْقٍ، وماقٍ، وماقِئ، ومُوقٌ، وماقٌ، ومُوقٍ، ومُوقِئٌ، وأُمْقٌ[3].

وخَرّجَ ابنُ عصفور هذه اللغات التي تدل على أصالة الميم بأنّ ذلك من تقارب الأصول، قال: «فإن قلتَ: فقد ثبتَ أصالة الميم، بدليل قولهم: مَأْقٌ في معناه. فالجواب أنه يكون مما اتّفقَ معناه وتقاربَ لفظه، كـ (سَبِط، وسِبَطر)»، وقال أيضًا: «ويكون مأْقٌ ومَأْقٍ من باب (سَبِط، وسِبَطر)»[4].

وأرى أنّ مذهب الفراء يعضده الأصل (كثرة زيادة الميم أولاً)[5]، وخاصة في المصادر وأسماء الزمان والمكان، وهو أسهل من مذهب أبي علي، إذ تكلف أبو علي القلب المكاني والنقل، والإعلال في الوجه الأول.

(١) الممتع ١/٩٢ - ٩٣.

(٢) الارتشاف ١/٢٧.

(٣) اللسان (مأق).

(٤) الممتع ١/٩٣.

(٥) التكملة ٢٣٧، وشرح الملوكي ١٥٠.

مدينة:

١- ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ الميم في مدينة أصل، والياء هي الزائدة، ولـذلك تهمز إذا جُمعت على فعائل، فيقال: مَدائن، جاء في العين: «المدينة فَعيلة، تُهمز في الفعائل؛ لأن الياء زائدة، ولا تُهمز في المعايش؛ لأن الياء أصلية»[١]، وقال سيبويه: «وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف، وفيه هاء التأنيث، وكان (فَعيلة) فإنك تُكَسِّرُه على (فَعَائل)، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل، وكتيبة وكتائب... وذا أكثر من أن يُحصى»[٢].

وتَبِعهما الفراء والأخفش[٣].

٢- وذهب المبرد إلى أنّ الميم في مدينة زائدة، فوزنها مفعولة، من دانه يدينه، إذا ملكه وقهره، فأصلها مديونة، فَأُعِلَّت بنقل حركة الياء إلى الدال فصارت: مدُيْونة، فاجتمع ساكنان، فحُذفت الواو، ثم كسرت الدال لمناسبة الياء[٤].

٣- ومنهم من ذهب إلى أنها من (دِيْنَ) أي: مُلِكَ، فوزنها مَفْعِلة، أصلها: مَدْيِنة[٥].

ونُقل الخلاف في المنصف واللباب دون نسبة[٦].

ورجح أبو حيان المذهب الأول الذي وافق الفراء فيه سيبويه قال: «ويقطع بأنها فَعِيلَة جمعُهُم لها على فُعُل، قالوا: مُدُن، كما قالوا: صُحُف جمع صَحِيفة»[٧].

(١) العين ٨/٥٣، وينظر: التهذيب ١٤/١٤٥.

(٢) الكتاب ٣/٦١٠.

(٣) اللسان (مدن)، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٢٤٥.

(٤) الدر المصون ٥/٤١٣، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٢٤٥.

(٥) اللسان (مدن) والدر المصون ٥/٤١٣، والبحر ٤/٣٤٢، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٢٤٥.

(٦) المنصف ١/٣١٢، واللباب ٢/٤١٠.

(٧) البحر المحيط ٤/٣٤٢.

مَسيح:

يرى أبو العباس ثعلب أن وزن (مسيح): فَعيل، مأخوذ مـــن مـــسح الأرض، أي: قطعها[1]، فالميم أصل، والياء زائدة.

ونقل أبو بكر بن الأنباري عن غير ثعلب أنّه يشتق مسيحًا من السياحة في الأرض، فوزنه (مَفْعِل)، وأصله: مَسْيِح، فحُوِّلت كسرة الياء إلى السين. فالميم زائدة والياء أصلية.

ويُؤيدُ مذهبَ ثعلب ما نقله أبو بكر وابن منظور عن بعض المفسرين وهو أنه سُمِّيَ (مسيحًا)؛ لأنه خرج من بطن أمه مَمْسوحًا بالـــدُّهن، فأصـــله مَمْـــسوح، حُـــوِّلَ إلى (مسيح)[2]. ويؤيده أيضًا قول ابن فارس إنه سُمي مسيحًا لأنّ عليه مسحة من جمال[3].

وجاء في العين أن (مسيح) اسم مُعَرَّبٌ أصلُه في التوراة: مَشِيحا[4].

مَعين:

أجاز الفراء فيه وجهين:

١- أن يكون مشتقًا من (ع.ي.ن) فيكون مفعولاً من العيون، الميم زائدة...

٢- أن يكون من (م،ع.ن) فيكون فَعيلاً من الماعون،الميم أصلية، قال: «ولـــك أن تجعل المَعين مفعولاً من العيون، وأن تجعله فعيلاً من الماعون وأصله المَعْن»[5].

---

(١) الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ٣٦١، واللسان (مسح).

(٢) الأضداد لأبي بكر ٣٦١، واللسان (مسح).

(٣) مقاييس اللغة ٣٢٢/٥.

(٤) العين ١٥٦/٣. وينظر: سفر السعادة ٩٥٢/٢. و لم يذكره الجواليقي في المُعرَّب.

(٥) معاني القرآن ٢٣٧/٢، وينظر: الزاهر ٤٨٢/١، واللسان (معن)، والاقتضاب ٣٤٢/٢ .

وتبعه ثعلب في الأول، إذ نقل عنه أنه قال: «عَانَ الماءُ يَعِينُ، إذا جرى ظاهرًا، وأنشد للأخطل:

حَبَسوا المَطِيَّ على قَديمٍ عَهْدُه		طامٍ يَعِينُ، وغائِرٌ مَسْدُومُ[1]

وعلى هذا فهو يتَّفِقُ مع الفراء في القول الأول في الوزن وزيادة الميم، ويُخالفه في الاشتقاق.

ووافق ابنُ دُرَيد الفراء في القول الآخر[2].

ولعل الفراء قد أفاد القول الأول من الخليل، إذ نُقِل عنه أنه حكى في باب الثلاثي الصحيح: المَعين: الماء الكثير، ثم قال في باب المعتل: الماء المعين الظاهر الذي تراه الأعين، وهذا يُوجب أن تكون الميم زائدة، كما قال الفراء[3].

مكان:

وردَ فيها رأيان:

١- ذهب الخليل إلى أنّ الميم زائدة، إذ هو مشتق عنده من كان يكون، ثم لما كثُرت صارت مشبهة بالأصلية، فجُمِعَ على أَمْكِنة، وقالوا: تَمَكَّنَ، كما يُقال من المسكين تَمَسكَن، ومكان على وزن: مَفْعَل[4].

---

(١) اللسان (معن).

(٢) الجمهرة ٣/١٤٢، واللسان (معن)، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ١٩٩.

(٣) الاقتضاب ٢/٣٤٢.

(٤) العين ٥/٤١٠، وينظر: التهذيب ١٠/٢٩٤، واللسان (مكن).

٢- وذهب سيبويه إلى أنّه من (مكن) على وزن فَعال، فالميم أصلية، واستدل بجمعه على (أَمْكِنة)، إذ أَفْعِلَة جمع لـــ (فَعَال)[(١)].

ووافق ثعلبٌ الخليلَ في زيادة الميم، وردَّ مذهبَ سيبويه مستدلاً بالاشتقاق، ومؤكدًا تشبيه الميم الزائدة بالأصلية، قال: «يَبطُلُ أن يكون (مكانٌ) فعالاً؛ لأن العرب تقول: كُن مكانك، وقُم مكانك، واقعد مقعدك، فقد دلَّ هذا علىٰ أنه مصدرٌ مِن (كان)، أو موضعٌ منه، قال: وإنما جُمِعَ (أمكنة)، فعاملوا الميم الزائدة معاملة الأصلية؛ لأنّ العـــرب تُـــشَبِّه الحرفَ بالحرفِ، كما قالوا: منارة ومنائر، فشبَّهوها بـــ (فَعالَـــة) وهـــي مَفْعَلَـــةٌ، مـــن النور...»[(٢)].

مَنْجَنيق:

١- ذهب سيبويه إلى أنه اسم على (فَنْعَليل)، فالميم أصلٌ، والنـــون الأولى زائـــدة؛ لقولهم في الجمع: مجانيق، وفي التصغير: مُجَيْنِيق، ولا يجوز أن تكون الميم الأولى والنون معًا زائدتان -هنا- لأنه لا يجوز أن يلتقي حرفان زائـــدان في الأول في كـــل مـــن الأسمـــاء والصفات الرُّباعية التي ليست على أفعالها، والزيادات لا تلحق بنات الأربعة من أولهـــا إلا إذا كانت مبنية على أفعالها، نحو: مُدَحْرِج، ومُستَخرج، ومُنْطَلِق[(٣)].

---

(١) الكتاب ٣/٦٠٢، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٢٤٨.

(٢) اللسان (مكن)، وينظر: (نور).

(٣) الكتاب ٤/٢٩٣، ٣٠٩، وينظر: أدب الكاتب ٦٠٩، والأصول ٣/٢٣٧، وجمهرة اللغـــة ٢/١١٠، والـــصحاح (جنق)، وسفر السعادة ١/٤٧٧. وجهود ابن جني ٢٧٤-٢٧٥.

وتَبعه أبو عثمان المازني، وأبو علي الفارسي، وابن جني[1].

ويبدو أنّ الفراء متابع لسيبويه في أصالة الميم إذ أنكر زيادها هنا لأنها تؤدي إلى عدم النظير، قال ابن يعيش: «وحكى الفراء جنقناهم، وزعم أنها مُولدة، وقال: و لم أرَ الميم تُزاد على نحو هذا»، قال ابن يعيش: «وقوله: و لم أرَ الميم تُزاد على نحو هذا: إشارة إلى عدم النظير، وهذا يقوي أن الميم أصل والنون زائدة»[2].

وخرج ابن جني حكاية الفراء على تشبيه الأصلي بالزائد؛ لأنها في موضع زيادة في غير هذه الكلمة، قال: «وما حكاه الفراء من قولهم: جنقوهم بالمجانيق، فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق، إلا أنّ فيه ضربًا من التخليط، وكان قياسه: مَجْنَقُوهم، وتَمَجْنَق، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فاجترَءُوا عليه فغيروه، وذلك أن الميم وإن كانت هنا أصلاً فإنها تكون في غير هذه الكلمة زائدة فشُبِّهت بالزائد فحُذفت عند اشتقاقهم الفعل»[3].

٢- ونقل ابن دُريد حكاية أُخرى تدلُّ على زيادة الميم، إذ نقل قول أعرابي: «كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ، تُفقَأُ فيها العُيون، مرة نُجْنَق، وأُخرى نُرْشَق»، قال ابن دُريد: «فقوله: نُجْنَق، دالٌّ على أن الميم زائدة، ولو أن الميم أصلية لقال نُمَجْنَق»[4].

وخرَّج ابن يعيش والرضيُّ الحكايتين السابقتين على تقارب الأصول، ونسب الرضي القول بزيادة الميم والنون إلى المتقدمين، قال: «حكى الفراء: (جنقناهم)، وزعم أن

(١) المنصف ١/١٤٦، ١٤٧، والتكملة ٢٣٧، وينظر: المعرب ٣٠٦، واللباب ٢/٢٥٤، وشرح الملوكي ١٥٤-١٥٥، وشرح المفصل ٩/١٥٢ - ١٥٣.

(٢) شرح المفصل ٩/١٥٣. وينظر: المنصف ١/١٤٧، والجمهرة ٢/١١٠.

(٣) المنصف ١/١٤٧.

(٤) الجمهرة ٢/١١٠.

المنجنيق مُوَلَّدة، أي أعجمية، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فقولهم: جَنَقونا، وقول الأعرابي:... نُجَنّق...: من معنى منجنيق لا من لفظه، كدَمِث ودِمَثْر، وثَرّة وثَرْثارة، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب (جَنَق)؛ لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم، كـ (إنْقَحْل)، وكون منجنيق: مَنْفَعِيلاً لشُبهة (جَنَقونا) مذهبُ المتقدمين»[1].

ولعله يريد بالمتقدمين ابنَ دُريد إذ ذهب إلى ذلك كما سبق.

مُوسَى:

جاء فيها ثلاثة آراء:

١ - ذهب البصريون إلى أنّ ميم موسى زائدة، ووزنه (مُفْعَل)، مشتق من أَوْسَيت رأسَه، أي: حلقته، وهو على هذا مذكر مصروف[2]. وأجاز ابن السِّيد في الاقتضاب أن تكون مؤنثة كالقوس والأرض والشمس بدون علامة[3].

واستدل أبو عمرو على أنه (مُفْعَل) بانصرافه بعد التنكير، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال، فحمل الأعجمي على الأكثر أولى[4]، ونقل السخاوي عن الجرمي: «وهي (مُفْعَل)، ولو كانت الميم أصلية لم ينصرف؛ لأن فُعْلى في جميع الكلام غير مصروف في

(١) شرح الشافية ٢/٣٥٠. وينظر: شرح المفصل ٩/١٥٢-١٥٣.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٢، إصلاح المنطق ٣٥٩، وأدب الكاتب ٢٨٨، والصحاح والتاج (موس)، واللباب ٢/٢٤٧، والممتع ١/٧٩، ٢٨٠، وشرح الشافية ٢/٣٤٧، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٤٤.

(٣) الاقتضاب ٢/١٣٠ - ١٣١.

(٤) شرح الشافية ٢/٣٤٨.

معرفة ولا نكرة، نحو: حُبلى وأُنثى، فصَرْفُ العرب يدلُّ على أن الميم زائدة»[1]. وزاد ابنُ السَّراج أن مُفعَل أكثر من فُعْلى، لأنه يبنى من كل (أفعلت)[2].

وقد علل ابن جني زيادة الميم هنا بكثرة زيادها في هذا الموضع، قال: «واعلم أنك إذا حصَّلتَ حرفين أصلين في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف، فاقضِ بزيادة الميم والهمزة، وذلك أنّا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثَبَتًا تترك القضية إليه، وذلك نحو: موسى، وأروى، وأفعى، ومثالهما: مُفْعَل، وأَفْعَل، وذلك أن مُفْعلاً في الكلام أكثر من فُعْلى، وأَفْعَل أكثر من فَعْلى، ألا ترى أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة»[3].

وجَوَّزَ ابنُ خالويه أن يكون (موسى) مُفعلاً من الأسوة، قال: «وهذا حرف غريب ما استخرجه أحدٌ علمتُهُ غيري، فاعرفه فإنه حسن»[4].

وأجاز السيرافي أن يكون مشتقًا من أسوت الجرح، فأصله: مُؤْسى، ثم قُلبت الهمزة واوًا[5].

٢- وذهب الكسائي إلى أنّ موسى: فُعْلى، من ماسَ يَمِيس، إذا تبختر في مشيته، وهو مؤنث[6]، ونُسب أيضًا إلى الليث[7]. وعلى هذا فلا يُنون لأنه علم مؤنث. وذكر

---

(١) سفر السعادة ٤٨٤/١.

(٢) الأصول ٣٥١/٣.

(٣) سر الصناعة ٤٢٨/١.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ٦٤.

(٥) شرح الشافية ٣٤٨/٢، وينظر: المغني في تصريف الأفعال ٨٦.

(٦) أدب الكاتب ٢٨٨، والاقتضاب ١٣٠/٢، والإصلاح ٣٥٩، والتهذيب ١٢٠/١٣، والتاج (موس).

(٧) الصحاح والتاج (موس)

الرضي أن وزنه عند الكسائي فُعْلى، وألفه للإلحاق بـ (جُخْدَب)[1]، وإلا وجبَ منع صرفه بعد التنكير، ونَسَبَ هذا الرأي إلى الفراء أيضًا، قال: «وقال الفراء: هي (فُعْلى)؛ فلا تنصرف في كل حال؛ لكونه كالبُشرى، وهو عنده من الـمَيْس؛ لأن المُزَيَّن يتبختر، وهو اشتقاق بعيد، قُلبت عنده الياء واوًا لانضمام ماقبلها على ما هو مذهب الأخفش في مثله»[2].

ورَدَّ ابنُ السِّيد على الكسائي بأنه يلزم على قوله: «أن تكون مؤنثة لا غير، لأن فُعْلى، في كلام العرب لا تكون ألفها لغير التأنيث، وتنوين العرب لها دليل على أنها لغير التأنيث، وأن ما قاله الكسائي من أن وزنها فُعْلى غيرُ صحيح»[3].

٣- يظهر أنّ الفراء أجاز الوجهين السابقين، يؤخذ ذلك من قوله: «والموسى: أنثى... والموسى تُجرى ولا تُجْرى، فمن لم يجرها قال: هذه مُوَيْسَى صغيرة، ومن أجراها قال: هذه مُوَيْسِيةٌ صغيرة، والجمع المواسي»[4].

ومعنى ذلك: أنّ من صغرها على مُوَيْسَى عَدَّ الألفَ زائدةً للتأنيث أو للإلحاق، على ما ذكر الرضي، والميمَ أصليةً، فالوزن فُعْلى، وهذا مذهب الكسائي. ومن صغرها على مُوَيْسِيَة، عَدَّ الألفَ أصليةً فقلبها ياءً للكسرة التي بعد ياء التصغير، والميمَ زائدةً، والوزن مُفْعَل، وهذا مذهب البصريين.

---

(١) لا إلحاق بمجرد عند الكوفيين؛ لأنّ أكثر أصول البنية عندهم ثلاثة كما سبق، وأُذَكِّرُ هنا أنهم نقضوا مذهبهم هذا حين وافقوا الأخفش على أنّ (فُعْلَل) بناءٌ سادسٌ من أبنية الرباعي. ينظر ص ٢٧٨فيما سبق.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٤٨، وينظر: المغني في تصريف الأفعال ٨٦.

(٣) الاقتضاب ٢/١٣٠ - ١٣١.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٨٦.

٣- زيادة النون:

نُمْرُود:

ذهب ثعلب إلى أنّه ثلاثي، النون والواو زائداتان، فاشتقاقه من (مـــرد)، قـــال في المجالس: «وإذا تَمَرَّدَ سُمّيَ نُمْرودًا»[١]. وجاء في اللسان: «وكأنّ ثعلبًا ذهبَ إلى اشتقاقه من التمرُّد فهو على هذا ثلاثي»[٢].

عَنْتَرَة:

ذهب البصريون إلى أن النون أصلية في عنتر؛ لأن له نظـــيرًا في كلامهـــم، وهـــو: جَعْفَر، و لم يقم دليل على الزيادة من طريق الاشتقاق[٣]، قال ابن جني: «فـــإذا عَـــدِمْتَ الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون، فإنّ حالَهما فيما أذكره لك سواءٌ، فانظر إلى التـــاء والنون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فـــاقْضِ بأنهمـــا أصلان، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بأحدهما على زنة الأصول فاقضِ أنهمـــا زائدتان، مثال ذلك قولنا: (عنتر)، فالنون والتاء جميعًا أصلان لأنهما بإزاء العين والفاء من جعفر، ألا ترى أنّ في الأصول مثال فَعْلَل...»[٤].

وأجاز أبو بكر بن الأنباري هذا الوجه ووجهًا آخر، وهو أن يكون مـــشتقًا مـــن

---

(١)مجالس ثعلب ١/١٨١.

(٢) اللسان وينظر: التاج (نمرد).

(٣) الكتاب ٤/٣١٩، والمبهج ٦٤، وسر الصناعة ١/١٦٧، واللباب ٢/٢٦٧، والملوكي ٢٠، وشرحه ١٦٨، وسـفر السعادة ١/٢٣٤، والصحاح (عنتر)، واللسان (عتر).

(٤) سر الصناعة ١/١٦٧، وينظر: شرح الملوكي ١٦٧-١٦٨، والتاج (عنتر).

العتيرة، وهي أول ما تُنْتج الناقة فيذبح للآلهة في الجاهلية، ونقل الحديث: (لا فَرْعَة ولا عَتيرة)[1]، أو يكون مشتقًا من العِتْر، وهو الذَّكَر، أو من العِتْرَة، وهي شجرة بتهامة[2]. وبذلك فقد حكَّمَ أبو بكر الاشتقاق الذي عَدِمَه البصريون.

وما ذهب إليه أبو بكر بن الأنباري بعيد؛ لبعد المعنى بين عَنتر ومادة (عتر)، فالاشتقاق لايدل على تلاقٍ بينهما، فالمعاني التي ذكرها لمشتقات (عتر) بعيدة عما جاء من معنى (عنتر)، قال ابن الأثير: «في حديث أبي بكر وأضيافه: (قال لابنه: ياعَنْتَرُ) هكذا جاء في رواية، وهو الذُّباب، شبهه به تصغيرًا له أو تحقيرًا، وقيل: هو الذباب الكبير الأزرق، شبهه به لشدة أذاه»[3]، ويأتي بمعنى الشجاعة والسلوك في الشدائد[4].

طَحَّان:

المشهور جواز زيادة النون إن كان من الطَّحِّ، أو أصالتها إن كان من الطَّحْن[5]، واختار الكسائي زيادة النون هنا، فجعله من الطَّحِّ، ملحقًا بباب فَعْلان وفَعْلى[6].

ويبدو أن الكسائي اختار ذلك لكثرة زيادة النون والألف آخرًا، مراعيًا بذلك كثرة الاستعمال.

---

(١) الحديث في فتح الباري (كتاب العقيقة/باب العتيرة، ٥٩٦/٩).

(٢) الزاهر ١١٨/٢، وينظر: الصحاح (عتر)، وسفر السعادة ٢٣٤/١-٢٣٥، واللباب ٢٦٧/٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠٧/٣. وينظر اللسان والتاج (عنتر).

(٤) القاموس المحيط والتاج (عنتر).

(٥) الصحاح (طحن).

(٦) اللسان (طحح).

أُسْطُوانة:

في وزنها ثلاثة أقوال:

١- ذهب الخليل إلى أن النون أصلية بدليلي الاشتقاق والجمع، قال في العين: «ونون الأُسْطُوانة من أصل بناء الكلمة على تقدير: أُفْعُوالة، وبيانه قولهم: أساطين مُسَطَّنة»[١].

وتبعه الفراء، قال الأزهري: «وقال الفراء: النون في الأُسْطُوانة أصلية. قال: ولا نظير لهذه الكلمة في كلامهم»[٢]. ونلحظ عبارة الفراء الدالة على الحصر؛ بما يفيد سعة اطلاعه على كلام العرب.

ورجح ابن السراج مذهب الخليل والفراء، مستدلاً بالاشتقاق، إذ قال: «وقد قال بعض العرب: (مُتَسَطٌ)[٣]، فهذا يدل على أن (أُسْطُوانة): (أُفعُوالة)، وأشباهها نحو: أُرْجُوانة، وأُقْحُوانة، الهمزة فيها زائدة؛ لأن الألف والنون كأنهما زيدا على (أَفْعُل)»[٤].

وتبعهم الجوهري في الصحاح، قال: «والنون أصلية، وهو أُفْعُوالة، مثل: أُقْحُوانة؛ لأنه يقال أساطين مُسَطَّنة»[٥]. وإلى مثل ذلك ذهب السخاوي[٦].

واختار ابن مالك مذهب الخليل والفراء بدليلي الاشتقاق والجمع أيضًا، قال:

---

(١) العين ٧/٢١٦، وينظر: تهذيب اللغة ١٢/٣٣٨.

(٢) تهذيب اللغة ١٢/٣٣٨، واللسان (سطن).

(٣) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: (مُتَسَطِّنٌ) ليستقيم مع: أُفْعُوالَة، الدالة على أصالة النون.

(٤) الأصول ٣/٣٥١.

(٥) الصحاح (سطن).

(٦) سفر السعادة ١/٥٨

«وأُسْطُوان: أُفْعُوال؛ لقولهم: أَسَاطِينٌ مُسَطَّنة»[١].

وقد رَدَّ ابنُ بري مذهب الخليل والفراء لعدم النظير، قال: «ولا يجوز أن يكون وزنها أُفْعُوالة؛ لقلة هذا الوزن وعدم نظيره»[٢].

٢- ذهب الأخفش إلى أنّ أُسْطُوانة على وزن (فُعْلُوانة) النون زائدة والهمزة أصلية، قال الجوهري: «وكان الأخفش يقول: هو فُعْلُوانة»[٣].

وقد ردَّ الفراء وابنُ السراج مذهبَ الأخفش من وجهين:

أ) أنه ليس في الكلام فُعْلُوٌ.

ب) أنه يُؤدي إلى اجتماع ثلاث زوائد الواو والألف والنون، وهذا لا يكاد يكون[٤].

وتبعه في ردِّ مذهبِ الأخفش الجوهري والسخاوي[٥].

وقد رجح ابن الحاجب والرضي مذهب الأخفش - مع استحسانهما مذهب الخليل والفراء - لعدم ثبوت (أُفْعُوالة) في كلام العرب، قال الرضي: «قوله: (إنْ ثَبَتَت أُفْعُوالة) يعني إن ثبت ذلك احتمل أُسْطُوانة الوزنين: أُفْعُوالة، و فُعْلُوانة، وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما، وإنما قلنا إنّ هذين الوزنين هما المحتملان لا أُفعُلانة كأُسْحُمان، مع أنّ فيه شُبهة الاشتقاق؛ لثبوت السطو؛ لأنّ جمعه على أساطين يمنعه...

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٤٧/٤.

(٢) اللسان (سطن).

(٣) الصحاح (سطن).

(٤) الأصول ٣٥١/٣، واللسان (سطن).

(٥) الصحاح (سطن)، وسفر السعادة ٥٨/١.

فلم يبقَ إلا أن يقال هو من تركيب (أسط) المهمل، فأُسْطُوانة فُعْلُوانة كعُنْفُوان،... أو هو أفاعيل من تركيب (سطن) المهمل أيضًا، فهي أُفْعُوالة، لكنّ أُفْعُوالة لم تَثْبُتْ، فلم يبقَ إلا أن يكون فُعْلُوانة، وأساطين: فَعَالين»[1].

ورجّح ابن بري مذهب الأخفش بدليل الجمع والتصغير ووجود النظير مع وجود ثلاث زوائد، فقال ردًّا على الجوهري الذي تابع الخليل والفراء: «وأما أُسْطُوانة، فالصحيح في وزنها فُعْلُوانة؛ لقولهم في التكسير: أساطين كسَراحين، وفي التصغير: أُسَيْطينة كسُرَيْحين»[2]، وقال في إثبات النظير ردًّا على الجوهري: «وما أنكره بعدُ من زيادة الألف والنون بعد الواو المزيدة في قوله (وهذا لا يكاد يكون) فغير مُنْكَر بدليل قولهم: عُنْظُوان[3]، وعُنْفُوان، ووزنهما فُعْلُوان بإجماع»[4].

ورجحه كذلك ابن الناظم لعدم ثبوت أُفْعُوالة في الكلام[5].

ومع أنّ مذهب الأخفش راجحٌ لأنّ لوزن (فُعْلُوانة) نظيرًا، إلا أني لا أغْفِلُ أنّ الفراء قد نَبَّهَ أنّ (أُفْعُوالة) لا نظير لها؛ لذا فلا يؤخذ عليه ذلك.

٣- ونقل الجوهري عن قوم مذهبًا ثالثًا، وهو أن يكون وزن أُسْطُوانة: أُفْعُلانة. ثم ردَّه بقوله: «ولو كان كذلك لما جُمِعَ على أساطين؛ لأنه ليس في الكلام أفاعين»، وتبعه الرضي وابن الناظم والسخاوي في الرد[6].

---

(١) شرح الشافية ٢/٣٩٦.

(٢) اللسان (سطن).

(٣) الشرِّير الفَحَّاش، اللسان (عنظ).

(٤) اللسان (سطن).

(٥) بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ١٤٧.

(٦) الصحاح (سطن)، وشرح الشافية ٢/٣٩٦، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ١٤٧، وسفر السعادة ١/٥٨.

حِنْطَأْو، كِنْتَأْو، سِنْدَأْو، قِنْدَأْو[1]:

١- ذهب سيبويه إلى أنّ النون والواو في مثل هذه الـمُثُل زائدتان، قال: «ويكون على (فِنْعَلْوٌ) في الصفة، قالوا: حِنْطَأْو، كِنْدَأْو، سِنْدَأْو، قِنْدَأْو...»[2]، وتبعه المازني وابن جني وابن الحاجب[3]، وأثبت ابن جني مذهب سيبويه بطريقي القياس والاشتقاق، أما القياس فهو أن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة أبدًا، فلما ثَبَتَ زيادة الواو قُضِيَ بزيادة النون للزومها هذا الموضع كما لزمت في باب (عُنْظَب، وعُنْصَل)[4]، ونقل عن أبي علي أنّ الزيادة بذوات الثلاثة أحق منها بذوات الأربعة لتصرف بنات الثلاثة، وكثرتها في الكلام، قال ابن جني «فهذا من طريق القياس»[5]، وأما الاشتقاق فاستدل بقولهم: كَثَّأَتْ لحيَتُه، إذا عَظُمَت، وقول الشاعر:

وأنتَ امرُؤٌ قد كَثَّأَتْ لَـكَ لِحيَـةٌ كأنّـكَ منـها قاعـدٌ في جُوالِـقِ

ثم قال: «وقالوا: رجل كِنْثَأْوٌ، وهو الوافر اللحية، فهذا قريب من معنى كَثَّأَتْ لحيتُه، فهذا يدل على أنّ كِنْثَأْوٌ فِنْعَلْوٌ، وكذلك حِنْطَأْو، قِنْدَأْو»[6].

٢- وللفراء في هذه الأبنية وأمثالها ثلاثة أقوال:

أ) أنّ النون مع الواو زائدان فالوزن: فِنْعَلْوٌ، كمذهب سيبويه.

---

(١) الحِنطَأو: العظيم البطن، والكنتأو: الوافر اللحية، والسندأو: الحديد الشديد، والقندأو: الغليظ القصير.

(٢) الكتاب ٤/٢٦٩.

(٣) المنصف ١/١٦٤-١٦٥، وشرح الشافية ٢/٣٦٢.

(٤) المقصود ما اطردت زيادة النون فيه ثانية. والعُنْظَب: ذكر الجراد، والعُنْصَل: البصل البري.

(٥) نفسه. وينظر: شرح الملوكي ١٨٣-١٨٤.

(٦) المنصف ١/١٦٤-١٦٥، وينظر شرح الملوكي ١٨٣-١٨٤، وشرح الشافية ٢/٣٦٢.

ب) أنّ النون مع الهمزة زائدان، فوزنه: فِنْعَأْلٌ.

جـ) أنّ النون هي الزائدة وحدها، فوزنه فِنْعَلٌّ.

فالنون زائدة على كل حال[1].

ونسب ابن القطاع إلى الفراء الأول فحسب، ورَدَّه بقوله: «وليس يعضده الاشتقاق»[2].

فالراجح في هذه المسألة مذهب سيبويه الذي وافقه الفراء في أحد الأوجه الجائزة عنده، بدليل الاشتقاق، وأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فصاعدًا، ولأن النون يكثر زيادها في هذا الموضع[3].

٤- زيادة التاء:

التِّنبال، والتَّنبل[4]:

هما عند سيبويه رُباعيّان، فالتاء فاء الكلمة، والوزن: فِعْلال وفَعْلَل، لأنّ اشتقاقه من النبل بعيد، ووزن فِعلال كسِرداح كثير[5].

ورجَعَهما ثعلب إلى الثلاثي إذ عدَّ التاء زائدة، قال ابن سيده: «التنبال، والتنبل

(١) شرح الشافية ٢/٣٦٢.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٥٥.

(٣) انظر بالإضافة إلى ما تقدم: شرح الملوكي ١٨٣-١٨٤.

(٤) الرجل القصير.

(٥) الكتاب ٤/٣١٨، وشرح الشافية ٢/٣٤٥.

والتنبالة: الرجل القصير، رباعي على مذهب سيبويه؛ لأن التاء لا تُزاد إلا بِثَبت، وكذلك النون لا تُزاد إلا بذلك. وعند ثعلب ثلاثي، وذهب إلى زيادة التاء، ويشتقه من النبل الذي هو الصغر»[1].

ووافق كراعُ النمل ثعلبًا، قال: «والتاء تُزاد أولاً في تَفْعَل، وفي تِنْبال، وتِمساح وتِقصار»[2]. ونقل الرضي عن بعضهم ترجيح مذهب ثعلب، قال: «ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال: هو تِفْعالة من النَّبل، وهو الصغار؛ لأن القصير صغير»[3]. ويظهر أنّ ثعلبًا يحاول هنا طردَ ما أصَّلَه الكوفيون (أكثر الأصول ثلاثة).

٥- زيادة السين:

أسْطاع:

١- ذهب سيبويه إلى أنّ أصل أسطاع: أَطَاعَ يُطِيعُ، وأنّ السين زيدت عوضًا من سكون عين الفعل، وذلك أنّ أطاع أصله: أَطْوَعَ، فنُقلت فتحةُ الواو إلى الطاء، فصار: (أَطَوْعَ)، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. هذا مذهب سيبويه، وأيده جمهور البصريين ومن تبعهم[4]. وعلى ذلك فزيادة السين شاذة.

---

(١) اللسان (تنبل)، وينظر: التاج.

(٢) المنتخب ٢/٦٩٠.

(٣) شرح الشافية ٢/٣٤٥.

(٤) الكتاب ١/٢٥، ٤/٢٨٥، ٤٨٣، وسر الصناعة ١/١٩٩، وأبنية ابن القطاع ٣٥٨، واللباب ٢/٢٧٨، وشرح المفصل ١٠/٦، وشرح الملوكي ٢٠٧، والممتع ١/٢٢٤، وشرح الشافية ٢/٣٧٩، والارتشاف ١/١٠٦، واللسان (طوع)، والمغني في تصريف الأفعال ٩٤، وظاهرة التعويض في العربية ١٠٧.

وقد خطَّأ المبردُ سيبويه في جعله السين عوضًا من سكون موضع العين؛ لأن الحركة لم تذهب بل طُرِحت على الفاء في (أَطْوَعَ)، قال: وإنما يُعَوَّضُ من الحركة لو كانت ذهبت ألبتة، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود فيكون جمعًا بين العوض والمعوض[1].

ورَدَّ بعض العلماء على المبرد، ومن ذلك:

أ) رَدَّ ابن ولاد بأن التعويض يكون من التغيير كما يكون من الحذف، ونَقْلُ الحركة من موضع إلى موضع تغيير، ومن كلامهم أنْ يُعوضوا في مثل هذا، وأنْ يَدَعُوا العِوَضَ أيضًا[2].

ب) وردَّ ابن جني بأن السين عوض من حركة عين الفعل، إذ لما فَقَدَت العينُ الحركةَ تَوَهَّنَت وتهيأت للقلب، وحركة الفاء لا تدفعُ عن العين ما لحقها من الضعف والتهيُّؤ للحذف عند سكون اللام، نحو: أَطِعْ، و لم يُطِعْ[3]، ووضح ابن يعيش ذلك بقوله ردًا على المبرد: «وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة ألبتة»[4].

ثم قَوَّى ابنُ جني مذهبَ سيبويه بتعويضهم الهاء من ذهاب العين في: أَهْرَقْتُ، إذ أصله: أَرْوَقْتُ، أو أَرْيَقْتُ[5].

وذهب الفراء إلى أنّ (أَسْطاع) محذوف من استطاع، بهمزة وصل وبالتاء، فحُذفت

---

(1) الانتصار ٢٧٠، وسر الصناعة ١/١٩٩،والنكت ١/١٣٢، واللباب ٢/٢٧٨، وشرح الملوكي ٢٠٧، وظاهرة التعويض في العربية ١٠٧.

(2) الانتصار ٢٧٠-٢٧١.

(3) سر الصناعة ١/٢٠٠، وينظر: الممتع ١/٢٢٤، واللباب ٢/٢٧٨، وشرح الملوكي ٢٠٧.

(4) شرح الملوكي ٢٠٧.

(5) سر الصناعة ١/٢٠١. وينظر: الممتع ١/٢٢٥، وشرح الملوكي ٢٠٨.

التاء، وفُتِحَتْ الهمزة وقُطِعَت شذوذًا؛ تشبيهًا لها بـ (أَفْعَلت)، والمضارع: يَسْطِيعُ، بفتح الياء، قال ابن جني: «وقال الفراء في هذا: شَبَّهوا (أَسْطَعْتُ) بـ (أَفْعَلْتُ)، فهذا يدل من كلامه على أنّ أصلها: استَطَعْتُ،، فلما حُذِفَت التاءُ بقي على وزنه (افْعَلْتُ) ففُتِحت همزته وقُطِعَت»[1]. وعلى مذهب الفراء فزيادة السين قياسية؛ لأن الزيادة في باب (استفعل) مطردة.

وقد ردَّ ابن جني ما ذهب إليه الفراء، إذ المطرد عن العرب (اسْطَعْتُ) بحذف التاء وكسر الهمزة ووصلها[2]. ويؤيد ذلك ما جاء في العين: «... والعرب تحذف التاء من استطاع فتقول: اسطاع يَسطيع - بفتح الياء -، ومنهم من يضم الياء فيقول: يُسطيع، مثلُ: يُهَرِيقُ»[3].

وقد رجح بعضُ المحدثين مذهبَ الفراء، ورأى أن في مذهب سيبويه تكلفًا، يقول د. عبدالفتاح الحموز: «ويتراءى لي أنّ ما ذهب إليه الفراء أظهر؛ لأنه لم يُعهد في لغتنا تعويض الحرف من الحركة إلا في ثلاث كلمات، وهي: أَسْطاع، وأَهْراق، وأَهْراح. وهي مسألة تجعلنا نميل إلى مذهب الفراء...»[4].

ولعل ما ذهب إليه سيبويه أرجح؛ لوجود النظير، وهي ثلاث كلمات أشار إليها د. الحموز. والتعويض في هذه المسألة وإن كان قليلاً فإنه أفضل من الحمل على الشذوذ كما

(١) سر الصناعة ٢٠٠/١، وينظر: أدب الكاتب ٦٠٧، والنكت للشنتمري ١٣٢/١، وأبنية ابن القطاع ٣٥٨، وشرح المفصل ٦/١٠، وشرح الملوكي ٢٠٨، والممتع ٢٢٦/١، وشرح الشافية ٣٨٠/٢، وجهود الفراء الصرفية ٢٨٨، والمغني في تصريف الأفعال ٩٥.

(٢) سر الصناعة ٢٠٠/١، وينظر: جهود الفراء ٢٨٩.

(٣) العين ٢١٠/٢.

(٤) ظاهرة التعويض في العربية ١٠٨. وينظر: جهود الفراء ٢٩٠.

في مذهب الفراء. فالحمل على النادر أولى من الحمل على الشاذ؛ لأنّ النادرَ موافقٌ للقياس مع قلته، والشاذ مخالفٌ للقياس قَلّ أو كَثُرَ[1]. ولكنّ شذوذ زيادة السين على مذهب سيبويه - كما سبق - في حين أنها على مذهب الفراء قياسية يجعل المذهبين متساويين قياسًا وشذوذًا.

استَكان:

ذهب الفراء إلى أنه (افْتَعَل) من السكون، والأصل: استَكَن الرجلُ، فأُشبعت فتحة الكاف فصارت ألفًا[2]. وجوَّزه الزمخشري في الكشاف[3]، ونقله الرضي و لم ينسبه[4].

وقد ردَّ العُكبري ذلك؛ إذ ثبتت الألف عينًا للكلمة في جميع التصاريف، نحو: استكان يستكين استكانة، والإشباع لا يكون على هذا الحد[5].

وبذلك ردّ أبو حيان وزاد أن الإشباع لا يكون إلا في الشعر، قال بعد عرضه مذهب الفراء ونسبته إلى طائفة من النحويين: «وهذا الإشباع لايكون إلا في الشعر، وهذه الكلمة في جميع تصاريفها بُنيت على هذا الحرف...» [6].

ونقل أبو بكر بن الأنباري في (استكان) وجهًا آخر، وهو أنه: استَفْعَل، من كان

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/١٨٠.

(٢) الزاهر ٢/٢٩٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٠٠، والبحر المحيط ١/٧٥.

(٣) الكشاف ٣/٥٣.

(٤) شرح الشافية ١/٦٩-٧٠.

(٥) التبيان ١/٣٠٠.

(٦) البحر المحيط ١/٧٥.

يكون، مثل استقام، أصله: استَكْوَن، حُولت فتحة الواو إلى الكاف، وجُعِلت الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها وتحركها في الأصل كما قالوا: استقام، وأصله استقوم[(١)].

وبهذا أخـذَ أبو علي الفارسي، بعد رفْضـه مذهب الفراء، قال: «فأما قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ ﴾[(٢)]، و ﴿ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ﴾[(٣)] فلا أحملُه على زنه افتعلوا من السُّكون، وزيدت الألف كما زِيدت في مُنْتَزاح. ولكنه عندي: استَفْعَلوا، مثل: استقاموا، والعين حرف علة»[(٤)]، ثم أشار إلى ثبوت حرف العلة في اسم الفاعل مستكين.

وتَبِعَه الزمخشري في الكشاف[(٥)].

ونقل القولين الرضي و لم ينسبهما[(٦)].

٦- زيادة الواو:

جِوَرٌّ[(٧)]:

(١) الزاهر ٢/٢٩٣، وينظر التهذيب ١٠/٣٧٥، واللسان (كين).

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٧٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٤٦.

(٤) المسائل الحلبيات ١١٥، وينظر: الخصائص ٣/٣٢٤، واللسان (سكن).

(٥) الكشاف ٣/٥٣.

(٦) شرح الشافية ١/٧٠.

(٧) صفة بمعنى ضخم.

ذكر الفراء فيها قولين، قال الأزهري: «وقال الفراء: إن شئت جعلت الواو فيه زائدة من جَرَرْت، وإن شئت جعلته فِعَلاً من الجَوْر، ويصير التشديد في الراء زيادة كما شددوا: حَمارَّة الصيف»[١].

وقد ورد وزن فِعَلّ عن العرب، نحو: (خِدَبّ، وجِدَبّ، ومِجَنّ)... [٢].

ولم أقف فيما اطلعت على وزن (فِوَعْل) على القول الأول للفراء، مما يرجح قوله الأخير بأنها فِعَلّ.

٧- زيادة الألف الممدودة في (فِعْلاء) بين التأنيث والإلحاق[٣]:

زِيزاء، عِلْباء، حِرْباء[٤]:

ذهب البصريون إلى أنّ الألف في زيزاء ونحوها مما جاء على فِعْلاء للإلحاق، وذهب الكوفيون إلى أنّ ألفها للتأنيث، وهذا يتفق مع مذهب الكوفيين في أكثر الأصول إذ أكثر الأصول عندهم ثلاثة كما سبق، وعلى هذا فينبغي ألاّ يكون ثَمَّةَ إلحاقٌ عند الكوفيين؛ ولذلك عدُّوا ألف فِعلاء للتأنيث، قال أبو حيان مقررًا المذهبين: «وفِعْلاء: نحو زيزاء، أثبته

(١) تهذيب اللغة ١٠/٤٨٢-٤٨٣، واللسان والتاج (جرر).

(٢) الممتع ١/٨٦. والخِدَبّ: الضخم الطويل، والجِدَبّ: القحط.

(٣) يظهر لي أنّ أبا علي أولُ من عَرَّفَ الإلحاق إذ قال في كتابه مقاييس المقصور والممدود ٣٩/ب - ٤١/أ: «ومعنى الإلحاق: أن تزيدَ على الكلمة حرفًا ليس من أصل البناء لتبلغَ بناءً من أبنية الأصول أريَدَ منها، وذلك كزيادهم الواو في حَوْقَل وكَوْثَر والنون في رَعْشَن»، وقال ابن جني في المنصف ١/٣٤: «اعلم أنّ الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة المُلحق به؛ لضربٍ من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يُبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة». وينظر: أبنية الإلحاق في الصحاح ١١ (ماجستير).

(٤) ما غَلُظَ من الأرض، أو أطراف الريش. الصحاح (زأر)، وعلباء عرق في العنق، والحرباء: ذكر أمّ حُبَيْن.

الكوفيون، والألف عندهم للتأنيث، وقال البصريون: هي للإلحاق»[1] يريد: أنّ الكوفيين عدوا وزن (فِعلاء) من أبنية ألف التأنيث، في حين أن البصريين لم يثبتوا ذلك، فزيزاء ونحوه ملحقٌ عند البصريين بـ (سِرْداح)، يقول سيبويه: «فإن قلت: فما بال عِلْباء وحِرْباء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء، كالياء التي في دِرْحاية وأشباهها، وإنما جاءت هاتان الزائدتان هنا لتُلحقا عِلْباءً وحِرْباءً، بسِرْداحٍ وسِرْبال»[2].

ودليلُ البصريين التذكير والصرف[3].

ب) ما كانت زيادته من غير الحروف العشرة:

سبق أنّ الكوفيين لا يتقيدون في حروف الزيادة بمجموعة (سألتمونيها) كما فعل البصريون، بل تجاوزوها إلى غير حصر، وأمثلة ذلك:

زَغْدَب[4]:

ذهبَ ثعلب إلى أنّ الباء زائدة، واشتقه من زَغَدَ البعير في هديره يَزْغَدُ زَغْدًا[5]. والفعل ثلاثي عند ثعلب؛ لأنّ البنية عند أصحابه الكوفيين لا تزيد على ثلاثة أحرف

(١) الارتشاف ٢٩٩/١.

(٢) الكتاب ٢١٤/٣، وينظر: المقتضب ٣٨٦/٣، وشرح السيرافي ٨٨/٤-أ مخطوط، والمخصص ٦٥/١٦، والصحاح (رأز) وشرح الأشموني وحاشية الصبان ١٠٥/٤. والتأنيث في اللغة العربية ١٥٣.

(٣) الكتاب ٢١٥/٣، والمقتضب ٣٨٦/٣.

(٤) الهدير الشديد. اللسان (زغدب).

(٥) الخصائص ٤٩/٢، وسر الصناعة ١٢٢/١، والمحكم ٢٦١/٥، واللسان والتاج (زغد)، والارتشاف ١٠٩/١، والمقاصد الشافية ١٣١/٥.

أصول كما سبق. ويبدو أنّ رأي الكوفيين متفق ورأي الخليل؛ إذ جاء في العين: «الزَّغْدَبُ: الهَدير الشديد، قال:

* يَمُدُّ زَأْرًا وهَديرًا زَغْدَبا *

أصله: الزَّغْدُ، فربَّما زادوا الباء...»[1].

ووافق ابنُ فارس ثعلبًا والخليل في زيادة الباء هنا، قال في باب الرُّباعي المبدوء بالزاي: «ومن ذلك: الزَّغْدَب، وهو الهدير الشديد، حكاه الخليل. وأمرُ هذا ظاهرٌ؛ لأنّ الباء فيه زائدة. والزَّغْدُ: أشدُّ الهدير»[2].

وقد سبقت الإشارة إلى موافقة كراع للكوفيين في زيادة حروف ليست من العشرة المشتهرة، كزيادة العين، والكاف، والحاء، والراء، والزاي، والطاء، والدال، والجيم.

ورَفض ابنُ جني ماذهب إليه ثعلب، وأنكره أشد الإنكار في كتابيه الخصائص وسر الصناعة، وخرَّجَ (زغد، وزغدب) على تداخل الأصول الثلاثية والرباعية، قال: «ومن طريف ما يُحكى من أمر الباء أنّ أحمد بن يحيى قال في قول العجاج:

* يَمُدُّ قَلْخًا وهَديرًا زَغْدَبا *

إنّ الباء فيه زائدة، وذلك أنه لما رآهم يقولون: هديرٌ زَغْدٌ، وزَغْدَبٌ، اعتقد زيادة الباء في (زَغْدَب)، وهذا تعجرفٌ منه وسوء اعتقاد، ويلزم من هذا أن تكون الراء في سِبَطْر ودِمَثْر زائدة لقولهم: سَبِط، ودَمِث، وسبيل ما كانت هذه حاله ألاّ يُحْفَلَ بـه، ولا يُتَشاغل بإفساده»[3]، لكنه أضْعَفَ أن يكونا أصلين مقتربين أيضًا، ولكنه يقبلـه إن أراده

(١) العين ٤/٤٦٣. وفي التهذيب ٨/٤٤: «قال الليث: الزَّغْدُ: الهدير الشديد، وهو الزَّغْدَب والزُّغادِب».

(٢) مقاييس اللغة ٣/٥٤.

(٣) سر الصناعة ١/١٢٢.

ثعلب، قال في الخصائص: «وأقوى ما يُذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسَبِط وسِبَطْر. وإن أراد ذلك أيضًا فإنه قد تَعَجْرف»[(١)]. ولم يُبيِّن ابنُ جني الوجهَ الأقوى عنده في مثل هذا بعد تضعيفه التخريجَ على تقارب الأصول أيضًا. ولا شكَّ أنّ ثعلبًا لا يريد ذلك؛ لأنه لا رُباعيَّ الأُصول على مذهبه.

والذي يبدو لي في هذه المسألة - مع موافقة الخليل وابن فارس - أنه لا مانع من زيادة الباء هنا إذ المعنى واحد، مع دخول الباء وسقوطها وهو (الهدير الشديد) كما ذكرت المعاجم، إلا أنّهم أرادوا أن يزيدوا في المعنى فاختاروا الباءَ وهي حرفٌ شديد، ليدلَّ على شدَّة الهدير.

جـ) الخماسي المكرر:

اتَّفَقَ البصريون والكوفيون أنّ نحو: (صَمَحْمَحٌ، ودَمَكْمَكٌ)، خُماسيٌّ مزيدٌ، أصله الثلاثي، واختلفوا في وزنه:

فذهب البصريون إلى أنه على وزن (فَعَلْعَل)؛ لأنه تكرَّرت عينُه ولامُهُ، قال سيبويه: «هذا باب الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا: فيكون الحرف على (فَعَلْعَل) فيهما، فالاسم نحو: حَبَرْبَر، وحَوَرْوَر، وتَبَرْبَر[(٢)]، والصفة نحو صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك،

---

(١) الخصائص ٢/٤٩.

(٢) تَبَرْبَر: يقال: ما أصبتُ منه تَبَرْبَرًا، أي شيئًا، وكذلك حَبَرْبَر. شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٥١، ٦٨. وكذلك حَوَرْوَر كما جاء في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه عن أبي حاتم ١١٤. والصمحمح: الطويل عن ابن الدهان ١٠٨، والقصير الغليظ عن أبي حاتم ١١٤. والدَّمَكْمَك: الشديد عن ابن الدهان ٨٦، وأبي حاتم ١١٥، والبَرَهْرَهَة: المُتَرَجْرِجة شَحْمًا، عن ابن الدهان ٤٧.

وبَرَهْرَهَة[1].

ونقل الرضي دليلين يعضدان المذهب البصري هما:

١- بقاء الكلمة بعد زيادة التضعيف على ثلاثة أصول، و لم يفصل بين المثلين أصلي.

٢- جمع صمحمح على صمامح، ولو كان مثل سفرجل - على مذهب الكوفيين كما سيأتي - لقيل: صَماحِم[2].

وسبقت إشارة الأعلم الشنتمري إلى أن الفراء يزعم أن وزن صَمحمح (فَعَلّل) كسفرجل[3]، ونسب ذلك أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامّة، قال: «ذهب الكوفيون إلى أن (صَمحْمَح، ودَمَكْمَك) على وزن (فَعَلَّل)، وذهب البصريون إلى أنه على وزن (فَعَلْعَل)» [4]. ووافق ثعلب البصريين[5].

فالكوفيون يَرَون أنّ اللامين الأخيرتين زائدتان؛ بناءً على مذهبهم في أنّ ما زاد على ثلاثةِ الأحرفِ فهو زائد، فالأصل في (صمحمح ودمكمك): صَمَحَّحٌ، ودَمَكَّكٌ، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منهن ميمًا، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير، وقاسوا ذلك على مذهبهم في الرباعي، نحو قوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٢٧٨/٤، وينظر: ٤٣٢/٣، والخصائص ٦٠/٢، ٦١، وشرح الشافية ٦٣/١، والممتع ١١٥/١.

(٢) الشافية ٦٣/١.

(٣) ينظر: ص ٢١٧فيما سبق.

(٤) الإنصاف: ٧٨٨/٢، وينظر: شرح الشافية: ٦٢/١، والارتشاف: ٩٤/١، ١١١، والتذييل:٦/٩٩-أ، والمساعد: ٣٢/٤،وشرح الأشموني: ٢٥٦/٤، التصريح: ٣٦٠/٢.

(٥) اللسان: (صمح)، وينظر: نشوء اللغة العربية: ١١٨.

﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾[١]، فالأصل: كُبِّبوا، وغيره[٢].

وقد سبق فيما نقله الأعلم الشنتمري عن الفراء بيان سبب رفضهم لوزن البصريين (فعلعل)، قال الشنتمري: «وزعم الفراء أنّ صمحمحًا وما أشبهه (فَعَلّلٌ) مثل سفرجل، وأنكر أن يكون (فَعَلْعَل)، وقال: لو كان (فَعَلْعَل) لتكرير لفظِ العين واللام فيه لجازَ أن يكون صَرْصَر فَعْفَع»[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الفراء إنما يتفق ومذهب الكوفيين في رَجعهم الرباعي إلى الثلاثي، وفي عدهم (صرصر) ونحوه مزيدًا، وهو لا يتفق مع ما ذهب إليه البصريون من كون هذا رباعيًا مجردًا عن الزيادة وزنه (فَعْلَل).

ولذلك رُدَّ قولُ الفراء والكوفيين هذا بأنه لا يُحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول غيره[٤].

والظاهر أنّ الفراء أرادَ أن يطرد الرباعي والخماسي مما تكرر فيهما حرفان، مع غيرهما مما لا تكرار فيهما، تحت قاعدة واحدة، لأن كليهما من المزيد عنده، فنَظَّرَ الخماسي على الرباعي، فظهر له أنّ الحكم على المثلين الأخيرين في الرباعي يؤدي إلى عدم النظير، وهو بقاء البناء على أصلين (فَعْفَع)، لا ثالث لهما، وهذا يتعارض مع ما اتفقوا عليه من أنّ أقل الأصول ثلاثة، فلم يحكم بهذا للخماسي المكرر، بل حمله على غير المكرر كسفرجل.

---

(١) سورة الشعراء، الآية ٩٤.

(٢) الإنصاف ٢/٧٨٨. وينظر: مناهج الصرفيين ٤٤٤.

(٣) سبق في الفصل الثاني: البنية بين التجرد والزيادة فيما سبق، وانظر ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٤) ينظر: النكت: ٢/١١٦٤، والإنصاف: ٢/٧٩٢، وشرح المفصل: ٦/١٣١، وشرح الشافية: ١/٦٣، وجهود الفراء الصرفية: ٤٩.

وقد رجَّحَ بعض الباحثين مذهب البصريين في هذه المسألة قائلاً: «وبالجملة فإنَّ مذهب البصريين أقوى حجة، وهو مذهب جمهور اللغويين والصرفيين من المتقدمين والمتأخرين»[1].

وأرى أنْ لا مجال للترجيح في هذه المسألة، إذ تمسك كل فريق بأصله المعتمد عنده وحَكَّمَه، ويظهر أنّ الفراء يرمي إلى طرد المكرر نحو (صمحمح) على غير المكرر نحو (سَفَرْجَل).

* * *

(١) تداخل الأصول عند اللغويين ٥٩ (دكتوراه).

ثانياً: الإعلال والإبدال:

الإعلال في اللغة: مصدر أعَلّ، يقال: لا أعَلَّك اللهُ، أي: لا أصابك بعلة، واعتلّ: مرِضَ، فهو عليل[1].

وفي الاصطلاح: تغيير حرف العلة للتخفيف[2]. وأحرف العلة الألف والواو والياء، والإعلال خاص بهذه الأحرف، «واعتلالها تغيُّرُها من حال إلى حال ودخول بعضها على بعض، واستخلاف بعضها من بعض»[3].

والإعلال يشمل أضربًا ثلاثة: القلب والحذف والنقل، ضمها ابن عُصفور في باب واحد فقال: «باب القلب والحذف والنقل، وإنما أفردت لذلك بابًا واحدًا لأن جميع ذلك إنما يُتصور باطراد في حروف العلة»[4].

وقلبُ الشيء: «تصييره على نقيض ما كان عليه»[5]، أما الإعلال بالقلب: فهو لفظٌ مختص بإبدال أحرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غيرها الإبدال[6].

والحذف: القطع والإسقاط[7]، والحذف الإعلالي: هو الحذف لعلة موجبة على

---

(١) الصحاح (علل).

(٢) التعريفات ٣١، وينظر: الشافية ٩٤، وشرح الشافية ٣/٦٦-٦٧.

(٣) تهذيب اللغة ١/٥٠.

(٤) الممتع ٢/٤٢٥.

(٥) المحصص ١٣/٢٦٧.

(٦) شرح الشافية ٣/٦٧.

(٧) المصباح المنير (حذف).

سبيل الاطراد، كحذف ألف عصًا وياء قاض[1].

ونقلت الشيء نقلاً: حولته من موضع إلى موضع[2]، والإعلال بالنقل هو: نقل لحركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُوم، ويطُول، ويَبِيْع، فإن أصلها: يَقْوُم، ويطْوُل، ويبْيِع، فنقلوا حركة العين إلى الفاء[3].

والبدل في اللغة: وضع الشيء في مكان غيره[4]، والإبدال في الصرف: «أن تُقيم حرفًا مقام حرفٍ في موضعه إمّا ضرورةً وإمّا استحسانًا»[5].

والحديث عن الإعلال بأنواعه الثلاثة وعن الإبدال متداخل؛ لذا آثرت ترتيب هذا المبحث على أحرف (فعل)، فأتناول الحديث عن معتل الفاء، فمعتل العين فمعتل اللام، كما فعل ابن عصفور في الممتع[6]؛ إذ قد يجتمع الإعلال بالنقل والقلب معًا كما في استقام، وقد يجتمع النقل والحذف، نحو: عِدة وزِنة، وقد يجتمع الثلاثة: النقل والقلب والحذف، مثل: (مَبِيع) على مذهب الأخفش.

* * *

(١) نفسه.

(٢) المصباح المنير (نقل).

(٣) شذا العَرف ١٥٠.

(٤) المخصص ٢٦٧/١٣.

(٥) شرح الملوكي ٢١٣.

(٦) الممتع ٤٢٦/٢ فما بعدها.

١- معتل الفاء: (يعد، يزن)

إذا وقعت الواو فاءً لـ (فَعَلَ)، ومضارعه (يفْعِل) - بكسر العين - فإنها تُحذف في المضارع، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَزَنَ يَزِنُ، واختلف البصريون والكوفيون في عِلَّة الحذف، فذهب البصريون إلى أنّ الواو حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف، ثم حملوا على ذلك المضارع المبدوء بالتاء والهمزة والنون، نحو: تَعِدُ، وأَعِد، ونَعِد، والأمرَ، وكذلك المصدر يعتل باعتلال فعله، طردًا للباب على سَنَنٍ واحد. أما حذفهم في نحو (يَضَعُ) فَرَعْيًا للأصل، إذ الأصل: يَوْضِع، وإنما فتحت العين لأجل حرف الحلق(١).

ونقل ابن المؤدب موافقة الكسائي للبصريين، قال: «قال الكسائي: والقول الذي يُعْتمد عليه هو قول الخليل بن أحمد رحمه الله، وهو أن الواو سقطت للكسرة التي بعدها؛ لأني لم أجد شيئًا من العرب يأتي عليه بالنقض والفساد»(٢).

وللكوفيين في علة سقوط الواو في مضارع المثال من (فَعَلَ يَفْعِل) قولان:

القول الأول: أنّ سبب سقوط الواو هو تَعَدِّي الفعل، للفرق بين المتعدي واللازم، إذ تسقط الواو من المتعدي ولا تسقط من اللازم:

وقد نُسبَ هذا إلى الكسائي، قال أبو بكر بن الأنباري حين شرح قول زُهير:

(١) الكتاب ٤/٥٢، ٣/٣٧٠، والمنصف ١/١٨٤-١٨٥، وشرح الملوكي ٤٨، والدقائق ٢٢١، ٢٤٣، والإنصاف ٢/٧٨٢، والوجيز في علم التصريف ٣٧، وشرح المفصل ١٠/٥٩، ٦١، والكافي في شرح الهادي ١٣٦ (قسم الصرف)، والممتع ١/٤٢٦، وشرح الشافية ٣/٨٧ فما بعدها، وبغية الآمال ٨١، والمساعد ٤/١٨٤، وشرح التصريح ٢/٣٩٥.

(٢) الدقائق ٢٢٢.

ومَنْ يَجْعَلِ الـمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ		يَفِرْهُ ومَـنْ لا يَتَّـقِ الـشَّتْمَ يُـشْتَمِ

«وكان في الأصل: يَوْفِرْهُ، فحُذِفَت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حُذِفَت من: يَزِنُ، ويَلِدُ. وقال الكسائي: حُذِفَت الواو فَرقًا بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك: يَزِنُ الأموالَ، ويَلِدُ الأولادَ، وغيرُ الواقع: وَجِلَ يَوْجَل، ووَحِلَ يَوْحَلُ»[1].

ونَصَّ عليه الفراء حين تحدث عن اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي من المثال بقوله: «وإنما كسروا ما أوله الواو؛ لأن الفعل فيه إذا فُتح يكون على وجهين، فأما الذي يقَع فالواو منه ساقطة، مثل: وَزَنَ يَزِنُ، والذي لا يقَع تَثْبُت واوه في يفْعِل. والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع، فلم يجعلوا في مصدريهما فرقًا، إنما الفروق في فَعَلَ يَفْعِلُ»[2]. ونسبه أبو البركات، وابن يعيش، والرضيُّ إلى الكوفيين عامة[3].

ولي مع هذا النص وقفات لأحدد مرادَ الفراء منه:

١- قوله: «لأنّ الفعل فيه إذا فُتح يكون على وجهين»: ذهب بعض الباحثين إلى أنّ مرادَ الفراء بالفعل هنا: (الفعل المضارع المفتوح العين)، وعليه رأى أنّ في نص الفراء غموضًا وفي تمثيله إشكالاً، قال بعد ذكر النص: «ووجه الغموض في هذا النص هو أنّ جمهور النحاة -كما قدمنا- يرون أنّ علة حذف الواو من المضارع هي وقوع الواو بين ياءٍ وكسر، وحملوا على ذلك ما كان مبدوءًا بالهمزة أو النون أو التاء. بَيْدَ أنّ هذا النص يُعلل حذفَها بالتعدي واللزوم فيما كان مفتوح العين في المضارع، وكان المظنون أن يأتي بمثال المتعدي مفتوح العين، إلا أنّه جاء بالمثال: (وَزَنَ يَزِنُ)، على الرغم من أنّ هذا المثال

(١) شرح القصائد السبع ٢٨٧.

(٢) معاني القرآن ٢/١٥٠، وينظر: بغية الآمال ٨١، والممتع ٢/٤٣٥.

(٣) الإنصاف ٢/٧٨٢، وشرح المفصل ١٠/٥٩، وشرح الشافية ٣/٩٢.

مكسور العين لا مفتوحها»[1].

ثم راح يُخَرِّجُ ويُؤول تمثيلَ الفراء بمكسور العين.

وواضحٌ أنّ الفراءَ لم ينص على مراده بـــ(الفعل) في هذه العبارة أهـــو الماضـــي أم المضارع ؟ وأرى أنّ مُرادَه الماضي؛ لأنّ لفظَ (الفعل) إذا أُطلِق في الحديث عن التـــصريف والاشتقاق فإنما يُرادُ به الماضي فحسب؛ لذا فهو لا يريد به المضارع المفتـــوح العـــين، إذ النص لا يفيد ذلك ولا يَحْتَمِلُه، بل يَدُلُّ صراحةً على الماضي.

٢- وبناءً على ذلك فلا إشكال في تمثيل الفراء بـــ (وَزَنَ يَزِنُ)، بفـــتح العـــين في الماضي، وكسرها في المضارع، بل إنّ هذا التمثيل يعضد أنّه لا يخص مفتـــوح العـــين في المضارع.

٣- خُلاصة فهمي لنص الفراء هو: أنّ كُلَّ ماضٍ، مثالٍ، واويٍّ على (فَعَلَ) بفـــتح العين مُتَعَدٍّ، فإنّ الواو تُحذف في مضارعه سواء كان مفتوحَ العين أو مكسورَها.

وقد أخذَ الجوهري بتعليل الكوفيين في بعض المواطن من كتابه الـــصحاح، قـــال: «سقطت الواو من يَطَأُ كما سقطت من يَسَعُ لِتَعَدِّيهما؛ لأنّ فَعِلَ يَفْعَل مما اعتلَّ فـــاؤه لا يكون إلا لازمًا، فلما جاءا من بين أخواتهما متعديين خُولِفَ بهما نظائرهما»[2]. لكنه أخذ برأي البصريين في مواضع أخرى[3].

وقد رَدَّ النحاة على الفراء:

---

(١) جهود الفراء الصرفية ٢٥٨.

(٢) الصحاح (وطأ).

(٣) الصحاح (ورث)، وينظر: جهود الفراء ٢٧٠.

أ) بأنه لا علاقة بين التعدي وبنية الفعل، قال المبرد بعد أن قرر أنّ الواو حذفت لوقوعها بين الياء والكسرة: «فإن قال قائل: إنما هذا لأنّ الفعل المتعدي تُحذف منه الواو، فإنْ كان غيرَ مُتَعَدٍّ ثَبتت، فقد قال أقبحَ قولٍ؛ لأنّ التعدي أوغير التعدي لا يُحْدِثُ في أنفس الأفعال شيئًا»[(١)].

ب) أنّ الواو قد سقطت من هذا الباب في غير المتعدي كسقوطها من المتعدي، فقد مثل المبرد بأفعالٍ يرى أنها لازمة سقطت منها الواو معترضًا بذلك على الفراء، قال: «ولو كان كما يقول لأَثْبتَّ الواو في: وَهَنَ يَهِنُ؛ لأنك لا تقول: وهَنْتُ زيدًا، وكذلك: وَرِمَ يَرِمُ، و: وَكَفَ البيتُ يَكِفُ، و: وَنَمَ الذُّباب يَنِمُ»[(٢)].

وزاد ابنُ جني في المنصف أفعالاً أخرى، نحو: وَقَعَ يَقَع، ووَضَع في السير يَضَع، ووَقَدَت النارُ تَقِدُ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ، ووَأَلَ مما كان يحذره يَئِلُ، قال: «فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعلٌ متعدٍّ»[(٣)].

وإلى مثل ذلك ذهب الزَّنْجانيُّ[(٤)]، واللَّبْليُّ، قال اللَّبْليُّ: «وقَصْرُ الحذف على المتعدي، على قول الفراء فاسد، بدليل أنّ الحذفَ يكون في المتعدي وغيره على ما سنذكره في هذا الفصل فاعتبار الفراء التعديَ غيرُ سديد»[(٥)].

وتمسك الكوفيون بحذف الواو من أَعِد ونَعِد، وتَعِد، ولم تقع بين ياء وكسرة[(٦)].

---

(١) الكامل ١/١١٥. ويُنظر: المنصف ١/١٨٨.

(٢) الكامل ١/١١٥. ويُنظر: المنصف ١/١٨٨، والإنصاف ٢/٧٨٣.

(٣) المنصف ١/١٨٨.

(٤) الكافي في شرح الهادي ١٣٧.

(٥) بُغية الآمال ٨١.

(٦) الإنصاف ٢/٧٨٢.

وسبق تخريج البصريين لها بالحمل على المضارع المبدوء بالياء طردًا للباب.

ويبدو أنّ كثيرًا من الأفعال التي اعترضوا بها على مذهب الكوفيين يمكن تخريجها على العلة الأخرى التي علل بها الفراء سبب سقوط الواو من هذا الباب، لذا ينبغي تقديمها قبل أن نناقش حال تلك الأفعال، وهي:

القول الآخر: أنّ الواو سقطت من مضارع المثال الواوي، لمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل)، نقل ذلك ابنُ المؤدب عن الفراء، قال: «والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قولُ الفراء رحمه الله، وهو أنّ الواو سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان (فاعِل)، نحو: وَزَعَ يَزَعُ فهو وازِع، ووَسِعَ يَسَعُ فهو واسِع، ولوقوعه على المفعول به أيضًا»[1].

فقد شمل هذا النص العلتين، علة التعدي، وعلة كون اسم الفاعل على وزن (فاعل)، وهذه أشمل، فكل ما لم يكن متعديًا وسقطت منه الواو يُحمل على ذلك.

ولكن لم يُوضح ابن المؤدب ما الذي يربط بين مجيء اسم الفاعل على (فاعل) وسقوط الواو من المضارع؟!

ويتراءى لي أنّه يُومئُ إلى شَبَهِ الفعل المضارع باسم الفاعل ومضارعتِه له في الحركات والسكون وعدد الأحرف، فإذا جاء اسم الفاعل منه على ميزانه الأصلي كان فيه دلالةٌ على الأصل المحذوف من المضارع، فيَصِحُّ حذف فائه على كُل حال سواء كان الفعل متعديًا أم لازمًا.

أمّا إذا لم يكن اسم الفاعل من الفعل المثال الواوي على (فاعل) وهو الميزان الأصلي

(١) الدقائق ٢٢٣.

له، فإنّه لا دلالة فيه على ما يُحذف من مضارِعه، ولذلك لم يجز الحذف، قال ابن المؤدب: «وثبتت الواو حيث ثبتت لخروجه على غير ميزانه، نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ فهو وَجِلٌ، ووَضُع يَوضُع فهو وَضِيع»[1].

وأرى أنّ الذي يجمع بين العلتين هو أنّ (فَعَل)، و (فَعِل) يأتي منهما المتعدي واللازم ويجيء اسم الفاعل منهما على الأصل (فاعل) وعلى غيره، وأما (فَعُل) فهو لازم أبدًا، اسم فاعله مخالف للأصل، نحو: طويل، وظريف[2].

لذا، فإذا عُلل بالتعدي في (فَعَل) و (فَعِل) المتعديين كفى وأغنى عن التنويه بمجيء اسم الفاعل على الأصل، فإن لم يكونا متعديين ينظر في اسم فاعلهما فإن كان يخرج على الأصل جاز حذف فاء المثال منه في المضارع، وإلاّ فلا. أما في (فَعُل) فهو لازم قال ابن السراج: «فَعُل يفعُل: وهذا البناء لا يكون في المتعدي ألبتة»[3]، لذا كان الفيصل فيه النظر إلى اسم فاعله، وغالبًا لايأتي على أصله.

ولنعد الآن إلى الأمثلة التي اعترض بها المبرد ومن تابعه لنتبين حالها مقارنةً بالعلتين المذكورتين للكوفيين:

فمما أخذه المبرد على الكوفيين من أفعال يرى أنها لازمة وحذفت منها الواو: وَهَن يَهِنُ، والحق أنّ هذا الفعل جاء في اللسان متعديًا ولازمًا، ذكر ابن منظور: «وَهَن ووَهِنَ يَهِن فيهما، أي ضعف، ووَهَنَهُ هو، واستشهد بقول جرير:

وَهَنَ الفرَزدقَ يومَ جَرَّدَ سَيْفَه قَيْنٌ به حُمَمٌ وآمٍ أَرْبَعُ

(١) الدقائق ٢٢٣.

(٢) الممتع ٢/٤٥٠.

(٣) الأصول ٣/٨٨.

ثم ذكر منه الحديث: «قد وَهَنَتْهم حُمّى يَثرب»، ثم ذكر منه اسم الفاعل على واهن، ومنه حديث علي رضي الله عنه: «ولا واهنًا في عَزم»[1].

أما(وَرِم يَرِمُ): فقد ذكر اللَّبْليُّ أنّ هذا مما جاء شاذًّا بكسر العين وحذف الواو[2]، وقال ابن منظور: «وفي المحكم: وَرِم يَرِم، نادر، وقياسه: يَوْرَم قال: و لم نسمع به»[3].

وأيضًا فإنّ اسم الفاعل منه يأتي على فاعل، قال ابن منظور: «وَرِمَ النَّبْتُ وَرَمًا، وهو وارِمٌ: سَمِنَ وطال، قال الجعدي:

فَتَمَطَّى زَمْخَرِيٌّ وارِمٌ   مِن رَبيعٍ، كُلَّما خَفَّ هَطَلْ

وأما وَكَفَ يَكِف: فقد ذكره ابن منظور متعديًا ولازمًا، نحو: وَكَفَ الدمعُ والماءُ، و وَكَفَتِ العينُ الدَّمعَ وَكْفًا ووَكيفًا: أسالتْه. ثم ذكر منه: وَكِفَ الرجلُ يَوكَف وكفًا، إذا أثم، بإثبات الواو في المضارع[4]. فلا يرد على الفراء من الجهتين: مجيئُه متعديًا، وثبات الواو في اللازم كما ترى.

وأما ونَم ينِم، إذا ذَرَقَ: فلم تذكر المعاجم شيئًا عن تعديه ولزومه، والظاهر أنه لازم، إلا أنه لا مانع أن يأتي اسم الفاعل منه على وزن (فاعل). إضافة إلى أنّ أبا حاتم قد أنكر هذا الفعل، قال ابن دُريد: «وَنَمَ الذباب إذا ذرق يَنِم... وأنكر أبو حاتم هذا و لم يعرفه»[5].

---

(١) اللسان (وهن)، وينظر: الأفعال للسرقسطي ٢٢١/١/٤. والحديث في النهاية ٢٣٤/٥.

(٢) بغية الآمال ٨٤.

(٣) اللسان (ورم)، و لم أجده في المحكم في الأجزاء ١-٧، وقد صدر أخيرًا الجزء الثامن منه عن معهد المخطوطات في القاهرة، لم أتمكن من الاطلاع عليه. ينظر: أخبار التراث العددان ٧١-٧٢، مجلد ٦، ص ٣١.

(٤) اللسان (وكف).

(٥) الجمهرة ١٨١/٣.

أما ما زاده ابن جني من وَقَعَ يَقَع ووَضَع يضَع، فلا يُعترض به على الكوفيين؛ لأنه مما يأتي اسم الفاعل منه على وزن (فاعل).

وتطرد هذه القاعدة للكوفيين، فنجد (فَعُل)، لا تسقط الواو في مضارعه المثال، وذلك أنه اجتمعت عليه العلتان الكوفيتان: أنه لازمٌ، وأنّ اسم الفاعل منه على غير (فاعل)، نحو: وَضُؤَ يَوْضُؤُ، فهو وَضيءٌ[1]، ووَسُم يَوْسُم فهو وَسِيمٌ، إذا حَسُن[2]، ووَخُمَ يَوْخُم فهو وَخيمٌ، إذا ثَقُلَ[3]. إضافة إلى ما أشار إليه ابن المؤدب من قبل.

وهكذا يبدو رأي الكوفيين في هذه المسألة وجيهًا، قويًّا، بل أرى أنّه أَسَدُّ من رأي البصريين وأضبط للقاعدة، على أنّ كلاًّ من المذهبين يعللُ لغرضٍ واحد، هو الخفة، إذن فقد سلك كل من الفريقين طريقًا مختلفًا للوصول إلى هذا الغرض، لكن طريق الكوفيين كان أكثر عُمقًا، وأبعدَ مدًى، وأَضبطَ للقاعدة. والله أعلم.

اتَّصَل، اتَّزَنَ:

١- ذهب الجمهور إلى أنّ التاء الأولى من نحو: اتّصل بدلٌ من الواو التي هي فاء الكلمة؛ لأن الأصل: وَصَلَ، وَزَنَ، وَعَدَ. قلبت الواو تاءً وأُدغمت في تاء افْتَعَل، وعلة قلب الواو تاء أن تثبت على حالة واحدة في جميع التصاريف، فلو لم يقلبوها تاء للزم أن يقال في الماضي من اوتَزَن: ايتَزَن، فتقلب ياء للكسرة التي قبلها، ويلزم في المضارع أن يُقال: يَاتَزَنُ، فتُقلب الواو ألفًا للفتحة التي قبلها، ويلزم ردُّها إلى الواو في اسم الفاعل،

(١) اللسان (وضأ).

(٢) اللسان (وسم).

(٣) اللسان (وخم).

نحو: مُوتَعِد؛ لذا قلبوها حرفًا جَلْدًا يثبت في كل الأحوال[1].

ومن العرب من لا يعبأ بالتغيير الذي يحذره غيرهم، ويقلبون الواو حسب حالتها، فيقولون: اِيتعد، ويَوْتعِد، وياتَعد، وهم أهل الحجاز[2]، وسمع الكسائي: الطريق ياتَسِق وياتَسِع[3]، وذكرَ ابن جماعة أنّ الإمام الشافعي، رحمه الله، كان يتكلم بهذه اللغة[4].

٢- وذهب الفراء إلى أنّ التاء الأولى من اتّصلت ونحوه «لا أصلَ لها في الكلمة، وأنها ليست مبدلة من واو وَصَلَ، ووَزَنَ، وأنّ الواو التي كانت في (وَزَنَ، ووَصَلَ) فاءُ الفعل قد سقطت في (افتعل) كما سقطت في يَزِن، وأَزِن، وفي زِنة، وإنّ تاء الافتعال احتاجت إلى حرف ساكن قبلها فجاءوا بتاءٍ مثلها تكثيرًا لها، كما زادوا اللام على لام المعرفة في الذي تكثيرًا لها، وكما قالوا: منّي وعنّي، فزادوا نونًا بسبب النون الذي في مِنْ وعَنْ»[5].

ورَدَّ أبو سعيد السيرافي ما ذهب إليه الفراء بما يأتي:

١- أنّ من قال: ياتزن، ياتسع، قال في غير (افتعل) نَزِن، ونَصِل، ويَزِنُ، ويَصِلُ، فيسقطون، و لم يحملهم النقص في غير افتعل على النقص في افتعل.

٢- ما احتج به الفراء ليس على أُصول البصريين؛ لأنهم يقولون: أصل (الذي):

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٩، وشرحه للسيرافي ٥/٢٠٣-أ، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٧، والكامل ١/٢٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٧-١٤٨، واللباب ٢/٣٣٤-٣٣٥، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٢٧٢.

(٢) المنصف ١/٢٠٥، وينظر: شرح إيجار التعريف ١٨١.

(٣) سر الصناعة ١/١٤٨.

(٤) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٢٧٢.

(٥) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٧-٧٨.

لَذي، دخلت عليه الألف واللام. وأنّ النون في منّي وعنّي لم تُزد من أجل النـون، بـل زِيدت من أجل ياء المتكلم لحراسة ما قبله من الكسر، سواء كان نونًا أو غيرهـا، نحـو: قَدْني، وقَطْني، ولَيْتني، وأكرَمَني، وأنابَني... »[1].

ويبدو لي أنّ الفراء يسعى إلى طرد هذه المسألة على سابقتها، وهذا أولى.

التوراة:

١- ذهب البصريون إلى أنّ توراة، ونحوها[2] على وزن (فَوْعَلة) محتجين بكثرته في الكلام، وأصلها عندهم: وَوْرَيَة، أُعلت الياء بقلبها ألفًا لتحركها وانفتـاح مـا قبلـها، وأبدلت التاء من الواو، كما أُبدلت في (تولج)، وأصله وَوْلَج، قال جرير:

* مُتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتٍ تَوْلَجا *[3]

ونُقل هذا عن المبرد في مجالس العلماء في المناظرة مع ثعلب[4].

٢- ونُقِل عن الكوفيين في وزن (توراة) قولان:

أحدُهما: (تَفْعَلَة)، من وَرَيْتُ الزِّناد، الأصل: تَوْرَيَة، قُلبت اليـاء ألفًـا لتحركهـا وانفتاح ما قبلها[5]، ونسب أبو بكر بن الأنباري هذا القول إلى الفراء[6]. ونقله الزجاجي

---

(١) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٨.

(٢) نحو: تولج، وتولب.

(٣) مذهب البصريين في: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/١، وشرح المفضليات ٤٤٧، والزاهر ٧٣/١، وسـر الـصناعة ١٤٦/١، وشرح الشافية ٨١/٣، واللسان (ورى)، والارتشاف ١٠٥/١، ١٠٦، والمفردات ١٦٨.

(٤) مجالس العلماء ٩٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٤/١.

(٦) الزاهر ٧٢/١.

في مجالس العلماء عن ثعلب في مناظرة بينه وبين المبرد[1]، ونسبه ابن جني إلى البغـــداديين، يريد الكوفيين، ونسبه الرضي وأبو حيان إلى الكوفيين عامة[2].

والآخر: (تَفعِلَة) - بكسر العين - مثل تَوْصِية، ولكن قُلبت من تَفْعِلَة إلى تَفْعَلَــة، كقول العرب: جارية وجاراة، وناصيةٌ، وناصاةٌ، وباقيةٌ، وباقاةٌ[3]، وأنشد أبو بكر ابـــن الأنباري عن الفراء:

فمـــا الــــدنيا بِبَاقـــاةٍ لِحَـــيٍّ   وما حَـــيٌّ علـــى الـــدنيا بِبَـــاقِ[4]

ونَسَبَ أبو حيان وابن منظور هذا القول إلى الفراء، وزاد ابن منظور أنه في كتـــاب (المصادر) للفراء ونسبه إلى المبرد أيضًا[5].

وضعَّفَ المبرد القول الأول في رده على ثعلب؛ لقلة (تَفْعَلَة) في الكلام نحو: تَتْفَلَة[6].

ورَدَّ الزجاج القولين كليهما، فرد الأول بما رده المبرد، قال: «وتَفْعَلَة لا تكاد توجد في الكلام، إنما قالوا في تُتْفُلة: تَتْفَلَة»[7]. ورد القول الآخر للكوفيين بالندرة والرداءة وعدم الاطراد، قال: «وقال بعضهم: يصلح أن يكون تَفْعِلَة مثل توصِية، ولكن قُلبت من تَفْعِلَـــة إلى تَفْعَلَة، وكأنه يجيز في تَوْصِية: تَوْصاةً، وهذا رديءٌ، و لم يثبت في تَوْفية تَوْفـــاة، ولا في

(١) مجالس العلماء ٩٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤-٣٧٥، والزاهر ١/٧٢، ومشكل إعراب القرآن ١/١٤٩، والمفردات ١٦٨.

(٣) الزاهر ١/٧٢.

(٤) سر الصناعة ١/١٤٦، وشرح الكافية ٣/٨٢، والارتشاف ١/١٠٥، ١٠٦.

(٥) الارتشاف ١/١٥٦، واللسان (ورى).

(٦) مجالس العلماء ٩٦. والتتفلة: ولد الثعلب.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤.

تَوْقية تَوْقاة»[1]. ولكن ما جاء في الارتشاف يدل على أن الزجاج يجيز هذا المذهب، قال أبو حيان: «وعند الفراء وزنها: تَفْعِلَة، كتوصية، أبدلت كسرة العين فتحة والياء ألفًا، كما قالوا في ناصية ناصاة، قال الزجاج: كأنه يجيز في توصية توصاة، وهذا غير ممنـــوع»[2]، فالتناقض واضح بين النصين، والأولى أن نعتمد ما جاء في المعاني للزجاج.

ونقل مكي المذهب الأخير للكوفيين، وضعَّفه أيضًا لقلة تَفْعِلة في الكلام[3].

وقد رجّح أغلب العلماء مذهب البصريين لكثرة (فوعل) في الكلام، فمن هـــؤلاء المبرد، وأبو علي، وابن جني، ومكي، وابن يعيش والرضي والراغب[4].

وتبع محققو شرح الشافية أبا حيان فنسبوا إلى أبي العباس المبرد أنّه يقول بـــأنّ وزن توراة: تَفْعِلَة، ثم نقلوا أنّ النحاة قد ضعفوا هذا المذهب لقلة تفْعِلة في الأسماء، ثم ردوا بأن تفْعِلة قليل في الأسماء كثير في المصادر قياسي، قالوا: «وأنت لو تدبرت ما ذكرناه لعلمت أن أبا العباس لم يحملْه على القليل؛ إذ القليل إنما هو تفْعِلة من الأسماء، فأما من المـــصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر، وهذا الوزن قياسي مطرد في مصدر (فَعَّل) المـــضعف العـــين المعتل اللام، كالتَّزْكية، والتَّعزية، والتَّوصية... ولو لا ما فيه من قلب الياء ألفًا اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبًا قويًا»[5].

وعلى ذلك فلا يبعد أن يكون (تَوْراة) على (تَفْعِلَة) مثل زَكّى تَزْكية، أصله: تَوْرِية ثم قُلبت الياء ألفًا اكتفاءً بجزء العلة، إذ قاعدة قلب الياء أن تسكن ويتحرك ما قبلها، أمـــا

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/١-٣٧٥.

(٢) الارتشاف ١٥٦/١.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١٤٩/١.

(٤) ينظر: سر الصناعة ١٤٦/١، وشرح الملوكي ٢٩٧، وشرح الشافية ٨٢/٣، والمفردات ٨٦٧ إضافة إلى ما سبق.

(٥) شرح الشافية ٨٢/٣ الحاشية.

هنا فجاءت الياء متحركة هي وما قبلها. فتكون توراة منقولة من المصدرية إلى التسمية بها، كما جُعل (القرآن) - وهو في الأصل مصدر - علمًا على كتاب الله عز وجل. فالاشتقاق يُرجِّح مذهب الكوفيين؛ إذ لا معنى لفَوعلة (وَوْرَية). ويُؤيد ذلك ما جاء في التهذيب: «وقال الفراء في كتابه المصادر: التوراة من الفعل: التَّفْعِلة، كأنها أُخذت من أَوْرَيت الزنادَ، ووَرَّيتها، فتكون تَفْعِلةً في لغة طَيِّئ، لأنهم يقولون في التوصية تَوصاة، وللجارية جاراة، وللناصية ناصاة»[1]. وبذلك يتخرج (توراة) مصدرًا لـ (وَرَّى) على لغة طَيِّئ. وحملُ توراة على تَفْعِلة فيه طرد لأبنية الصحيح والمعتل على وزن واحد؛ إذ ذكر الأستاذ محمد طنطاوي في مقدمة كتاب السماع والقياس من الصحيح: تجربة، وتفرقة، وتَحِلَّة، وتكملة، وتبصرة وتذكرة[2].

* * *

(١) تهذيب اللغة ١٥/٣٠٧، وينظر: اللسان (ورى).

(٢) السماع والقياس لأحمد تيمور باشا ٧ (المقدمة للأستاذ محمد طنطاوي).

٢- معتل العين:

قُمْ:

الأصل في قُمْ ونحوه عند الجمهور (اُقْوُمْ)، ثم أعلت العين حملاً على الماضي في نحو: قَوَم، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها فَسُلِبت الحركة هربًا من جمع متجانسات ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن. ومثل ذلك: باع، وخاف، وهاب، ثم حملوا المضارع والأمر على الماضي(١).

واتفق الفراء معهم في أنّ الأصل في قُمْ ونحوه (اُقْوُمْ)، لكنه خالفهم فذهب إلى أنه نُقلت ضمّة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فزال سبب همزة الوصل فحذفت، والتقى ساكنان الواو بعد سلب حركتها والميم الساكنة بناءً أو جزمًا على الخلاف، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، جاء ذلك في مناظرة بين الجرمي والفراء نقلها ابن جني في (باب سقطات العلماء) من كتابه الخصائص، قال: «حضر الفراءُ أبا عُمرَ الجرميَّ، فأكثر سؤاله إياه. فقيل لأبي عُمر: قد أطال سُؤالك، أفلا تسأله ؟ فقال له أبو عُمر: يا أبا زكرياء، ماالأصل في قُمْ ؟ فقال: اُقْوُمْ. قال: فصنعوا ماذا ؟ قال: استثقلوا الضمة على الواو، فأسكنوها، ونقلوها إلى القاف. فقال له أبو عُمر: هذا خطأ، الواو إذا سكن ماقبلها جرت مجرى الصحيح، و لم تُستثقل الحركات فيها»(٢). عقّب ابن جني فصحح مذهب أبي عُمر قائلاً: «ويدل على صحة قول أبي عُمر إسكانهم إياها وهي مفتوحة في نحو: يخاف وينام؛ ألا ترى أنّ أصلهما: يَخْوَفُ، ويَنْوَم. وإنما إعلال المضارع هنا محمول على إعلال الماضي».

---

(١) المنصف ٢٤٧/١.

(٢) الخصائص ٢٩٩/٣. وينظر: المزهر ٣٧٧/٢-٣٧٨، وأبو عُمر الجرمي ٥٣، ٥٤، ٢٩٦ (ماجستير)، وجهود الفراء ٢٨٣.

لكنّ الذي شاعَ واشتهرَ هو رأيُ الفراء، فقد علل ابن عصفور في الممتع بتعليل الفراء نفسِه، ثم نقل المناظرة دون تعليق[1].

وللفراء أنْ يقول: إنما الإعلال هنا على ظاهر لفظ فعل الأمر، دون النظر إلى الماضي. وقد رجح أستاذي د. محسن العميري مذهبَ الفراء حملاً للأمر على المضارع إذ هو مقتطعٌ منه، ثم التمسَ للجَرمي العذر، إذ هو في موقف المناظر الذي يرمي إلى التفوق بأية حجة[2].

آل:

١- ذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنّ أصل (آل): أهل، أبدلوا من الهاء همزة على غير قياس، فصار: أَأْل؛ لأنه لم يثبت قلبُ الهاء ألفًا، ثم أبدلوا من الهمزة ألفًا، فصار: (آل)، والدليل على أنّ أصله أهل: تصغيره على: أُهَيْل[3].

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنّ الهاء قلبت ألفًا مباشرةً[4]. وفيه المحذور المشار إليه.

٢- وذهب الكسائي إلى أنّ أصله (أَوَل)، فأصل الألف واو، مستدلاً بما رواه من تصغيره على: أُوَيل، قال أبو منصور الأزهري: «وروى الفراء عن الكسائي في تصغير آل:

(١) الممتع ٢/٤٤٩. وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٤٥٥ فقد أخذ بتعليل الفراء.

(٢) أبو عمر الجرمي ٢٩٧. (ماجستير).

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٩٨، وسر الصناعة ١/١٠١، ومشكل إعراب القرآن ١/٩٣، واللباب ٢/٢٩٩، وشرح الملوكي ٢٧٨، والممتع ١/٣٤٨، وشرح الشافية ٣/٢٠٨، وحلاء الأفهام ١١٤، والمقاصد الشافية ١/١٤ (تحت الطبع)، والقول البديع ٨١، ومعجم الإبدال والإعلال ٣٦.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٣.

أُوَيل»[1]، وذكر الصفاقسي أنّ هذا رأي يونس حكاه عنه الكسائي، واختاره ابن الباذش[2]. ونقل أبو حيان أنّ يونس وافق الكسائي، ووافقه ابنُ الباذش، قال أبو حيان: «وذهب الكسائي وتبعه ابن الباذش، إلى أنّ أصله (أوَل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا. ونقل الكسائي أنّ تصغير آل: أُوَيْل، ووافقه يونس»[3]. فـ (آل) مشتق من آل يؤول، إذا رجع، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا[4].

ويبدو لي أنّ الاشتقاق يُعَضد مذهب الكسائي، إضافة إلى تكلف القلب على مذهب سيبويه ومن تبعه، وذلك قلب الهاء همزة ثم قلب الهمزة ألفًا، وهذا على غير قياس.

ومما يجعلني أميل إلى مذهب الكسائي المعنى، فمعنى آل أشمل من معنى أهل، فيدخل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله كل المؤمنين، أما إذا كان أصل آل: أهل، فهو خاصٌّ ببني هاشم، وقد أشار إلى هذا الفرق ثعلب، قال أبو منصور الأزهري: «وروى الفراء عن الكسائي في تصغير آل: أُوَيل. قال أبو العباس: فقد زالت تلك العلة، وصار الآل والأهل أصلين لمعنيين، فيدخل في الصلاة كل من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم قرابةً كان أو غير قرابة»[5].

ولكنّ ابن القيم رجح أنّ آل النبي صلى الله عليه وسلم هم من تحرم عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم خاصّة؛ لأنّ الصدقة جائزة لغيرهم من عموم المسلمين واستدل بخمسة

---

(١) تهذيب اللغة ١٥/٤٣٨، وشرح الشافية ٣/٢٠٨، واللسان (أول)، والارتشاف ١/١٢٩، والمقاصد الشافية ١/١٤ (تحت الطبع).

(٢) المـُجيد في إعراب القرآن المـَجيد ٢٤٠.

(٣) الارتشاف ١/١٢٩.

(٤) الدر المصون ١/٣٤١، ومشكل إعراب القرآن ١/٩٣، وينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال ٣٧.

(٥) تهذيب اللغة ١٥/٤٣٨، واللسان (آل)، وراجع التاج.

أحاديث منها: «إنّ الصدقة لا تحل لآل محمد» و «أعَلِمْتَ أنَّ آلَ محمد لا يأكلون الصدقة»[1].

ويبدو لي أنْ لا مانع من استعمال (آل) مجازًا لكل المؤمنين، وذلك في الصلاة على النبي وآله. ويجب ألا نَغْفَل عن أنّ (آل) و(أهل) أصلان متداخلان[2].

مئونة:

ذهب الخليل إلى أنّ المئونة على وزن (فَعُولة)، من مانهم يَمُونهم، إذا تكلف مئونتهم، وأجازه أبو بكر الأنباري[3].

وذهب الفراء والأخفش إلى أنّها (مَفْعُلة) من الأَيْن، وهو الإعياء، وأصله: مَأْيُنة، نُقلت الضمة إلى ما قبلها، وقُلبت الياء واوًا. وتبعهما أبو بكر بن الأنباري في أحد ثلاثة أوجه ذكرها، قال: «ويجوز أن تكون المئونة (مَفْعُلة) من الأَيْن، والأَيْن: التعب، قال الشاعر:

لا يُغْمَزُ السَّاقُ مِنْ أَيْنٍ ولا نَصَبٍ ... ولا يُعَضُّ على شُرْسُوفِه الصَّفَرُ

وأصلها على هذا القول: مَأْيُنة، فحولوا ضمة الياء إلى الهمزة، وجعلوا الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كما قال الآخر:

وكنتُ إذا جاري دعا لِمَضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

فَمَضُوفة (مَفْعُلة) وأصلها: مَضْيُفة، فَفُعِلَ بها ما فُعِلَ بمئونة»[4].

---

(١) جلاء الأفهام ١١٩-١٢٦، وينظر القول البديع ٨١. وينظر الحديث في المعجم الكبير للطبراني ٧٧/٣حديث رقم (٢٧١١) بلفظه، وبألفاظ أخرى.

(٢) تداخل الأصول ٥٢١ (دكتوراه).

(٣) العين ٣٨٩/٨، والزاهر ٥٤/١-٢٥٧، والأضداد ١٣٠. وينظر: الصحاح واللسان (مأن).

(٤) الأضداد ١٣٠، وينظر: الزاهر ٢٥٤/١-٢٥٧، والفاخر ١٢٨.

وأما الوجه الثالث الذي جوّزه أبو بكر فهو أن تكون (مَفْعُلة) من الأَوْن، وهو السكون والدَّعة، والأصل: مَأْوُنة، نُقلت ضمة الواو إلى الهمزة[1].

ويظهر أنّ ما ذهب إليه الفراء والأخفش رأي قديم؛ لأن الخليل قد ردَّه قائلاً: «ولو كانت (مَفْعُلة) لكانت مَئينة مثل معيشة»[2].

كَيْنُونَة:

اختلف الصرفيون في وزن هذه ونحوها على عدة مذاهب:

١- مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين أنّ وزن هذه ونحوها[3]: (فَيْعَلُولَة)، وكان أصل كَيْنُونة: كَيْوَنُونة، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواوُ ياءً، وأدغموهما، فصارت في التقدير: كَيِّنونة، مثقلة، ثم خُفِّفَت بحذف الياء المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، فصارت: كَيْنُونة... وألْزموها الحذف لطول الكلمة، أما في نحو (هَيِّن، ومَيِّت) فخيروا بين الحذف والإثبات؛ لأنّ الكلمة رُباعية بالتضعيف. وهو بناء مختص بالمعتل عند البصريين[4].

ووافقهم الكسائي في أحد قوليه، قال ابن المؤدب: «قال الكسائي: من جعل الياء في الكينونة أصلية فهي من الفعل: فَعْلُولة، ومن جعلها زائدة فهي من الفعل فَيْعَلُولة، منقوصة. قال: وكُلٌّ يُخَرَّج»[5].

---

(١) الأضداد ١٣٠، وينظر: الزاهر ١/٢٥٤، والصحاح واللسان (مأن).

(٢) الصحاح واللسان (مأن).

(٣) نحو: قَيْدودة، وصيرورة، ونحوها.

(٤) ينظر مذهب البصريين في: الكتاب ٣/٣٦٥، وأدب الكاتب ٦١١، والاقتضاب ٢/٣٣٩، ومجالس العلماء ٢٣٧، وأمالي الزجاجي ٢٤٥، والتكملة ٢٦٠، والمنصف ٢/٩-١١، أبنية ابن القطاع ٣٩٣، ٤١٤، واللباب ٢/٤٠١ والممتع ٢/٥٠٣، وشرح الشافية ١/١٥٢، ٣/٤٤، ١٥٥، والهمع ٦/٢٥١، والأشباه والنظائر ٣/٣٠٠-٣٠١، وحاشية على شرح بانت سعاد١/١٧٠-١٧١.

(٥) الدقائق ٢٦٤.

واعترضَ الفراء على هذا الرأي، فقد نقل ابنُ السِّيد أنّ الفراء أنكر على البصريين ما ذهبوا إليه، وحجته أنها «لو كانت كذلك لوجدتها تامّة في شعر أو سجع، كما وَجَدْت المَيِّتَ والمَيْتَ على وجهين: على الأصل والتخفيف»[(1)].

ورَدَّ ابنُ السِّيد رأيَ الفراء بأمرين:

أحدهما: أنّ الأصول قد تُرفض، حتى تصير غير مستعملة، وتُستعمل الفروع، كرفضهم استعمال أصل يَعِد ويَزِن... ومن ذلك قول الفراء إنّ أصل سَيِّد ومَيِّت: فَعِيل: سويد ومويت.

والآخر: ما أنشده المبرد على التمام:

قد فارَقَتْ قَرِينَها القَرِينَهْ   وشَحَطَتْ عَنْ دارِها الظَّعِينَهْ
يا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ   حتى يعودَ الوصلُ كَيَّنُونَهْ[(2)]

قال البغدادي في حاشيته: «فهذه دلالة قاطعة على كونها فَيْعَلولة»[(3)].

٢- وقد نُقل عن الخليل مذهبٌ آخر، وهو أنّها: فَيْعُولة، نقل الأزهري عن الفراء أنه قال: «كان الخليل يقول: كَيْنُونَة: فَيْعُولة، وهي في الأصل: كَيْوَنُونَة، التقت منها ياءٌ وواوٌ، والأولى منهما ساكنة، فصُيِّرتا ياءً مُشددة، مثل ما قالوا: الهَيِّنُ من هُنْت، ثم خففوا فقالوا: كَيْنونة، كما قالوا: هَيْنٌ لَيْنٌ»[(4)].

(١) الاقتضاب ٢/٣٣٩.
(٢) نفسه، والمنصف ٢/١٥، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/١٧٠، ١٧٤.
(٣) حاشية على شرح بانت سعاد ١/١٧٤.
(٤) تهذيب اللغة ١٠/٣٧٦.

وقد استحسن الفراء هذا إلا أنّه رجح مذهبه الذي سيأتي، قال: «وقد ذهب مذهبًا، إلا أنّ القول عندي هو الأول»(١) يريد مذهبه. ووردَ عن الفراء أيضًا إنكارُ هذا المذهب، جاء في الاقتضاب: «وحُكِيَ عن الفراء في هذا الباب أنه أنكر على البصريين قولهم في كَيْنونة وأخواها أها (فَيْعُولة) مخففة من كيِّنونة»(٢).

ونُسِبَ القول بهذا الوزن إلى سيبويه(٣).

وجاء في كتاب ابن القطاع (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) أنّ كَيْنونة عند البصريين على وزن (فَيْعِلُولة)»(٤) - بكسر العين -. ويظهر لي أنّه خطأ في الضبط؛ لأنه نسب إليهم في موضع آخر من كتابه المذهب المشهور عنهم(٥).

ونقل ابن القطاع أيضًا مذهبًا آخر لم ينسبه إلى أحد، قال: «وقيل: وزنها فَعِّلُولة، مشددة، إلا أنهم حذفوا كما حذفوا من هَيِّن فقالوا: هَيْنٌ، وكذلك القول في قَيْدود»(٦).

٣- ذهب الكسائي في الوجه الآخر الذي أجازه، والفراء إلى أنها على (فَعْلُولة)، وقد ذُكِرَ رأي الكسائي فيما سبق مع الرأي الذي وافق فيه البصريين. ويرى الفراء أنّ كَيْنونة ونحوها أصلها: كَوْنُونة، وهذا الوزن كثير في ذوات الياء، نحو: طِرتُ طَيرورة، وحِدت حَيدودة، وصار صَيرورة، والأصل في ذوات الواو ألا يكون كذلك نحو: رُضْتُ،

(١) نفسه.

(٢) الاقتضاب ٢/٣٣٩.

(٣) اللسان (صوع). ونبه محقق الهمع عند حكاية السيوطي مذهب البصريين (فَيْعَلُولة) على أنها في الأصل (فَيْعُولة) محرفة. الهمع ٦/٢٥١، حاشية ٣.

(٤) أبنية ابن القطاع ٣٩٣.

(٥) نفسه ٤١٤.

(٦) نفسه ٣٩٤.

ولكنه جاء عنهم أربعة أحرف منها هي: الكَيْنونة من كنت، والدَّيْمومة من دُمْت، والهَيْعُوعة من الهواع، والسَّيدودة من سُدْتُ، وكان يجب أن يكون (كَوْنونة)، ولكنها لما قَلَّت في مصادر الواو وكثُرت في مصادر الياء ألحقوا الواوي القليل باليائي الكثير؛ إذ كانت الواو والياء متقاربَي المخرج، قال ابنُ قُتيبة ناقلاً مذهب الفراء: «وقال الفراء في قول العرب (صار صيرورة، وحاد حيدودة، وسار سيرورة): هو خاصٌّ لذوات الياء من بين الكلام، إلا في أربعة أحرف من ذوات الواو، وهي (كَيْنونة، ودَيْمومة، وهَيْعوعة، وسيدودة)...»[1]، ثم بين سبب مجيئها بالياء وهي من ذوات الواو، فقال: «وإنما جُعلت بالياء وهي من ذوات الواو؛ لأنها جاءت على بناء لذوات الياء ليس للواو فيه حظٌّ فقيلت بالياء»[2]، ثم بين أنه مقيس على (الشِّكاية) إذ جاءت بالياء وهي من ذوات الواو، وذلك لما جاءت على بناء مصادر الياء، نحو: السِّعاية، والرِّماية[3].

ثم نقل ابنُ قُتيبة عن الفراء أنهم أرادوا: فُعْلُولة، بالضم، ففتحوا الأول كَراهِيَةَ أنْ تصير الياء واوًا[4].

ونسب ابن القطاع والسيوطي هذا المذهب إلى الكوفيين عامة[5]، وقال البغدادي: «والذي نقله ابن جني في شرح تصريف المازني، والرضي في شرح الشافية أنّ هذا مذهب الفراء، ولعل الكوفيين أخذوا بمقالته فنُسب إليهم، فإن الفراء أحدُ أئمتهم»[6].

---

(١) أدب الكاتب ٦١٠-٦١١، وينظر: تهذيب اللغة ٣٧٦/١٠.

(٢) أدب الكاتب ٦١١، ويُنظر: تهذيب اللغة ٣٧٦/١٠.

(٣) أدب الكاتب ٦١١.

(٤) نفسه، وينظر مذهب الفراء أيضًا في: المنصف ١٢/٢، والدقائق ٢٦٤، والممتع ٥٠٣/٢، وشرح الشافية ١٥٤/٣، واللسان (كون).

(٥) أبنية ابن القطاع ٣٩٤، ٤١٤، والهمع ٢٥١/٦.

(٦) حاشية على شرح بانت سُعاد ١٧١/١.

والظاهر أنّ الكوفيين رفضوا وزن (فَيْعلولة)، إذ لم يجدوه في الصحيح؛ لأنهم يتأون أن يكون للمعتل أبنية تخصه[1]، كما يقول البصريون.

ونلحظ هنا أنّ ما ذهب إليه الفراء يتفق ومنهجه في طَرْد القواعد وتقليل الأصول، فهو هنا يَرجع القليل الواوي إلى الكثير اليائي، لينسبك معه في قاعدة شاملة لهما، كما فعل في جمع قاضٍ وغازٍ، إذ حمله على جمع الصحيح على (فُعَّل)، أشار إلى ذلك الرضي بعد ذكره مذهب الفراء فقال: «وهذا كما قال في قُضاة إنّ أصله قُضًّى، حملاً على كُفَّر ونحوه من الصحيح»[2]. لكن الجمهور لم يسلموا له ذلك.

وقد أخذ التصريفيون على مذهب الفراء عدة مآخذ أهمها:

١- أنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين، إنما المشهور قلبُ الياء واوًا لانضمام ما قبلها، كقول الشاعر:

مُظاهِرَةً نِيًّا عَتِيقًا وعُوطَطًا ... فقد أحْكَما خَلْقًا لها مُتَبايِنا

والأصل: عُيْطَطا، فقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها[3]. «ولم نرهم قالوا: عَيْططا ففتحوا العين لتصح الياء»[4].

٢- أنّ الضمة إذا قُلبت لتصح الياء فإنما تُقلب كسرةً لا فتحة، مثل (بِيض) جمع أبيض، وكذلك: مَبِيع، ومَكِيل، وعِصِيّ، ودِلِيّ... فكذلك كان ينبغي أن يُكسر أول كينونة على مذهب الفراء، ففتحهم دون كسرهم دليل على فساد قوله[5].

(١) شرح الشافية ٣/١٥٤.

(٢) شرح الشافية ٣/١٥٤.

(٣) المنصف ٢/١٢، والممتع ٢/٥٠٤.

(٤) حاشية على شرح بانت سعاد ١/١٧٢.

(٥) المنصف ٢/١٣، والممتع ٢/٥٠٤، وحاشية على شرح باست سعاد ١/١٧٣.

٣- ادِّعاؤه أنّ في المصادر بناء فُعْلُولة، وليس هو منها، قال ابن جني: «وهذا مثال لا أعلمه جاء في المصادر، وإن كان قد جاء منه شيء فما لا يُعْبَأُ به ولا يُلتفت إليه؛ لقلته ونزارته»[1].

وعَدَّ الرضي وابنُ عُصفور ما جاء من ذوات الواو على هذا المثال كالمغادل لما جاء منه من ذوات الياء[2].

وهذا مَرْدودٌ، فقد جاء عن الفراء في تهذيب اللغة: «العرب تقول في ذوات الياء مما يُشبه زِغتُ، وسِرْت،: طِرْتُ طَيْرورة، وحِدْتُ حَيْدودة فيما لا يُحْصى من هذا الضرب»[3]. ثم عدَّ أربعة من ذوات الواو تقدَّمت الإشارة إليها، وقد نقل الأزهري وابن منظور في اللسان قول الفراء هذا و لم يعترضا عليه، وهم أهل اللغة، والفراء أحد مصادرهم. وقد حصر العلامة أحمد تيمور ما جاء من هذا واويًّا بالأربعة المذكورة[4].

٤- ذكر ابنُ عصفور أنّ حَمْله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مُطَّرد، وإن فُعِل ذلك فشاذ، ونظَّر ذلك بـ (فِعالة) في المصادر من ذوات الياء، نحو: السِّقاية، والرِّماية، والنِّكاية، وقِلَّتُها من ذوات الواو لم تُخْرِجْ (جِباوَة) عن الشذوذ[5].

وأرى أنّ مأخذ ابن عصفور هذا مردود أيضًا بما أصَّله النحاة وارتضوه من أنّ: «الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل»[6].

---

(١) المنصف ١٣/٢، وحاشية على شرح بانت سعاد ١٧٣/١.

(٢) شرح الشافية ١٥٤/٣-١٥٥، والممتع ٥٠٥/٢. وينظر حاشية على شرح بانت سعاد ١٧٤/١.

(٣) التهذيب ٣٧٦/١٠، واللسان (كون).

(٤) السماع والقياس، لأحمد تيمور باشا ٣٢.

(٥) الممتع ٥٠٥/٢.

(٦) الأشباه والنظائر ٩٥/٢، والقواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ٩١.

ويظهر أنَّ مذهب البصريين هو الراجح؛ لأنَّ بعض المآخذ لم يمكن رَدُّها. وبـذلك يثبت للبصريين أصلهم الذي أصَّلوه: أنَّ للمعتل أبنية ليست للصحيح.

* * *

إعلال اسم المفعول من الثلاثي الأجوف:

يعتل اسم المفعول لاعتلال فعله، فكما تقول: قِيل، وبِيع، تقول: مَقُـول، ومَبِيـع؛ ليكون العمل من وجه واحد [1].

وقد اختُلِف في المحذوف من (مفعول) الأجوف: أهو عين الكلمـة ؟ أم هـو واو مفعول المزيدة ؟ وأيُّهما الأقيس ؟

أ) فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، فوزنه: (مَفُعْل)، قال سيبويه: «فتقول: مَزُورٌ، ومَصُوغٌ، وإنما كان الأصل: مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسـكنوا في يَفْعُل، وحُذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان. وتقول في الياء: مَبِيع، ومَهِيـب، أُسكنت العين وأُذهبت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان»[2].

واحتجَّ الخليل وسيبويه بما يأتي:

(١) شرح المفصل ٧٨/١٠.

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤، وينظر: المقتضب ٢٣٨/١، والأصول ٢٨٣/٣، والمنصف ٢٨٧/١، والمقتضب في اسم المفعول، لابن جني ١٨، والدقائق ٢٧٦، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/١، والممتع ٤٥٤/٢، والكافي في شرح الهادي ١٥١-١٥٣، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٢١٢، وأثر الأخفش ٤٧٨.

١ – أنّ حذف الزائد أسهل وأولى من حذف الأصلي[1].

٢ – قولنا: مَبِيع، أصله: مَبْيُوع، فلو كانت الواو ثابتةً والياء ذاهبةً لقالوا: مَبُــوع، وكذلك مَشِيب، وأصله: مَشْوب، فلو كانت الواوُ واوَ مفعول لما جاز أن يُقال: مَشِيب؛ لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لامُ الفعل معتلةً، مثل: مَرْمِيّ، ومَقْضِيّ[2].

٣ – القياس على: (لم يَرُدَّ) ونحوه، إذ يُتَخَلَّصُ من التقاء الساكنين بتحريك الثـاني، وكذلك يُحذف الثاني في نحو (مفعول) و(إفعال) المعتلين عينًا[3].

٤ – ولهما أن يحتجا بقرب الواو الزائدة من الطرف كما قالوا في نحو: إقامة[4].

ب) وذهب الكسائي، والأخفش، وتبعهما أبو محمد القاسم الأنباري، وابن المؤدب إلى أنّ المحذوف من اسم المفعول الثلاثي من المعتل العين نحو: مَقُول ومَبِيــع، هــو عــينُ الكلمة[5]، فالوزن: (مَفُول)، و لم يَنْسُبْ ذلك إلى الكسائي إلا ابنُ المؤدب، و لم يَنقل عنه حجة، وإنما نقلت المصادر الأخرى حججَ الأخفش، وهي[6]:

١ – أنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حُرك لالتقاء الساكنين[7].

٢ –أن واو (مفعول) زيدت لمعنًى فوجب المحافظة عليها[8].

---

(١) المنصف ١/٢٨٧، والمقتضب ١/٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/٣١٥، والممتع ٢/٢٥٥.

(٢) المنصف ١/٢٨٨، والمقتضب ١/٢٣٨.

(٣) المنصف ١/٢٩٠، والممتع ٢/٤٥٥.

(٤) شرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٣٠٢، وينظر: شرح التصريح ٢/٧٥.

(٥) ينظر: المقتضب ١/٢٣٨، وشرح المفضليات ٥٤٥، ٥٧٩، والمقتضب في اسم المفعول ١٨، والدقائق ٢٧٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣١٤، والكافي في شرح الهادي ١٥١-١٥٣.

(٦) ينظر: أثر الأخفش ٤٧٧، ٤٧٩.

(٧) المقتضب ١/٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/٣١٨، وشرح الشافية ١/١٦٥، ٢/١٤٧.

(٨) المنصف ١/٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/٣١٥، والممتع ٢/٤٥٦.

٣- أنّ العين إذا كانت قد أُعلت في الفاعل بالقلب، نحو: قائل، أو الحذف نحـــو: شاكُ السلاح، وفي الفعل الماضي بالقلب نحو: استقام، وفي المستقبل بالنقل نحـــو: يقُـــوم، والحذف في الأمر نحو: قُل وبِع، فكذلك أُعلت في اسم المفعول بالحذف[(١)].

ولعل ما ذهب إليه الكسائي والأخفش، وتبعهما فيه القاسم الأنباري و ابن المؤدب أرجح وأقيس، فقد قال ابن جني عن مذهب الأخفش: «وقوله في هذا يكاد يَرْجُح عندي على مذهب الخليل وسيبويه، وذلك أنّ له أن يقول: إن واو مفعول جاءت لمعنى، وهـــو المد، والعين لم تأت لمعنى، فحذف العين التي لم تأت لمعنى وتبقية ما جاء لمعنى، وهو الواو الزائدة، أولى...»[(٢)]، ثم أورد بقية حججه، ثم قال: «فلهذه العلل المتكافئـــة قـــال أبـــو عُثمان: (وكلا الوجهين حسن جميل)، ولقوة قول أبي الحسن قال: (وقـــول الأخفـــش أقيس)»[(٣)]. في حين لم يرجح ابن جني أحدهما على الآخر بل سوّى بينهما، قال: «ولكل واحد من القولين أصولٌ تجذبه، ومقاييس تشهد له»[(٤)]. وأيد ابن السراج وابن المـــؤدب مذهب الأخفش[(٥)].

وتوصَّل بعضُ المحدثين إلى أن الأخفش هو المؤثر في الكسائي في هـــذه المـــسألة؛ إذ الخلاف في أصله بصري، مشهور عنهم، إضافة إلى أنّ حذف عين الكلمة يطـــرد عنـــد الأخفش في المصدر من الثلاثي المزيد المعتل العين[(٦)].

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣١٨.

(٢) المنصف ١/٢٨٩.

(٣) المنصف ١/٢٩١.

(٤) المقتضب في اسم المفعول ١٨.

(٥) الأصول ٣/٢٨٣، والدقائق ٢٧٧.

(٦) أثر الأخفش ٤٨٩-٤٨٠، وجهود الفراء ٢٨١.

إعلال المصدر من مزيد الفعل الثلاثي الأجوف:

هذه المسألة شبيهة بسابقتها، إذ يعتل مصدر الفعل من مزيد الثلاثي الأجوف، حملاً على اعتلال فعله، فكما يقال في (أَقْوَم): أقام، كذلك يقال في مصدره الذي هو إقْوام: إقامة، وفي أبان: إبانة، ونحوها، والأصل: إقْوَام، وإبْيَان، فنقلوا الفتحة من الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلبوا كلاً من الواو والياء ألفًا، فالتقى ألفان، ألف إفعال والألف المنقلبة التي هي عين، وكذلك استقامة واستبانة، فاختُلف في المحذوف، هل هو ألف إفعال أو الألف التي هي عين الكلمة في الأصل على مذهبين[1]:

١- ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف الألف الثانية المزيدة[2]، فوزن نحو أقام: أَفْعَل، ووزن نحو استقامة اسْتِفَعْلة.

٢- وذهب الفراء والأخفش إلى أنّ المحذوف هو الألف المنقلبة عن عين الكلمة، قال الفراء: «وأما قوله: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ﴾[3]: فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت أفْعلت كقيلك: أقمت، وأجرت، وأجبت، يقال فيه كله: إقامة وإجارة، وإجابة، لا يسقط منه الهاء؛ وإنما أُدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين»[4]، ووزن نحو استقامة على هذا المذهب: اسْتِفالة.

وحُجَجُ المذهبين هنا هي نفسها في المسألة السابقة[5].

---

(١) المصف ١/٢٩١-٢٩٢.

(٢) المصف ١/٢٩١-٢٩٢، وشرح المفصل ٦/٥٨، وشرح الشافية ١/١٦٥.

(٣) سورة النور، الآية ٣٧.

(٤) معاني القرآن ٢/٢٥٤، وينظر: شرح المفصل ٦/٥٨، والممتع ٢/٤٩٠، وشرح الشافية ١/١٦٥، وشرح التصريح ٢/٧٥.

(٥) انظر: أثر الأخفش ٤٧٧.

وقد وافق الزمخشريُّ الفراءَ والأخفشَ في أن المحذوف هو العين وأن التاء عوض عنها[١]. ورجحه ابن الحاجب والرضي قياسًا على غيره مما التقى فيه ساكنان[٢].

ويقوي مذهبَ الفراء والأخفش ما قاله الشيخ خالد الأزهري: «المعهود في التاء أنها تُعَوِّضُ من الأُصول، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش»[٣].

* * *

٣- معتل اللام:

عَلْياء:

ذكر ابنُ منظور أنّ العَلْياء اسم للسماء، أصله بالواو، وجاء بالياء شاذًّا[٤].

نقل ابن المؤدب أن الخليل قد علل مجيء (عَلْياء) ونحوه بالياء وهو من الواو؛ لأنه لا ذَكَرَ لها، للتفريق بين ما له ذَكَر وما ليس له، فقالوا: عَشْواء، وقَنْواء، ولم يختلفوا إذ كان له ذَكَر[٥].

وردَّ الفراء مذهبَ الخليلِ بما سُمع عن العرب من مؤنثات لا مذكر لها جاءت بالواو، قال ابن المؤدب: «قال الفراء: لا معنى لقول الخليل؛ لأن العرب قد قالت: هو يُحبُّ الحُلْواء، فقالوا بالواو، ولا ذَكَرَ لها، وقالوا: قد أصابتْهم لأْواءٌ»[٦].

---

(١) المفصل ٢٦٦، وشرحه لابن يعيش ٥٨، وينظر: الكشاف ٣/٧٨.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٢، وشرح الشافية ٣/١٥١.

(٣) شرح التصريح ٢/٣٩٤-٣٩٥. وينظر: جهود الفراء ٢٨١.

(٤) اللسان (علا).

(٥) دقائق التصريف ٢٩٩.

(٦) نفسه.

أما ابن المؤدب فيرى أنّ (عَلياء) مبنية على لغة (عَلِيت) قال: «ألا ترى أنّ العرب اجتمعت فيها على الياء وهي من الواو، وإنما بنوها على (عَلِيت) وهما لغتان من (عَلَوت)، قال الشاعر:

* لـمَّا عَلا كَعْبُكَ لي عَلِيت *»[1].

فنلحظ أنّ الكوفيين يهتمون بتعليل ما خالف القياس، ويبدو لي أنّ تخريج ابن المؤدب أولى من تخريج الخليل لما اعترض به الفراء.

لَبَّيْك:

١ - ذهب يونس البصري إلى أنّ لَبَّيك اسم واحد جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: (عَلَيك) [2]. وهذا يعني أنّ اشتقاقه من (لبي).

٢- وذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ (لبّيك) ونحوه تثنية، وهو مذهب الجمهور[3]، ووافقهم الفراء[4].

وبين أبو سعيد السيرافي أنّ المراد بالتثنية هنا التكثير، ولا يُراد به اثنان من المعنى المذكور[5]. والظاهر أنّ الأحمر[6]النحوي وافقهم إذ ذهب إلى أن أصل (لبَّيك): لَبَّبك،

---

(١) الدقائق ٢٩٩.

(٢) الكتاب ٣٤٨/١، والمصباح المنير (لب).

(٣) الكتاب ٣٥١/١، والمصباح المنير (لب)، وينظر: تداخل الأصول ٥٢٠ (دكتوراه).

(٤) الدقائق ٤٤١.

(٥) شرح السيرافي ٢/١٠٠-ب.

(٦) هو عليُّ بن المبارك، المعروف بالأحمر النحوي، صاحب الكسائي، ومُقدم على سائر أصحابه، كان مُؤدبَ الأمين، اشتُهر بالتقدم في النحو واتّساع الحفظ، (ت ١٩٤هـ). أخباره في: مراتب النحويين ١٤٢، وإنباه الرواة ٣١٣/٢، والبلغة ١٥٦.

فاستثقلوا ثلاث باءات، فأبدلوا من الباء الأخيرة ياءً، فهي بدلٌ من باء، وليست ياءَ تثنية، وهذا مثل قولهم: تَظَنَّيْتُ، وأصله: تَظَنَّنْتُ، ومثله: دِينار، ودِيوان، أصله: دِنّـار، ودِوّان، ومثله: يَتمطّى، وأصله: يَتَمَطَّط، ومثله قول العجاج:

* تَقَضِّيَ البازِي إذا البازِي كَسَرَ *

أصله تَقَضُّض، ومثله قول الآخر:

*... حتى يَرُدَّ عنّي التَّظَنِّي *

أصله: التَّظَنُّن[1]. والظاهر أنّ ما ذهب إليه سيبويه والأحمر أولى؛ لأنّ أغلب المعاجم العربية ذكرت (لبَّيْك) في مادة (لبب) [2]، على أنّ هذه تداخلت مع (لبي) [3].

ياهَناه:

أ) نقل ابن الشجري عن البصريين في أصل هذه الكلمة أقوالاً أربعة[4]:

١- ذهب بعضهم إلى أنّ أصلها (هناو) على وزن فَعَال، فأبدلوا من الواو الهاءَ، وبه أخذ ابن جني[5]، قال ابن يعيش: وهذا قول المحققين[6].

٢- وقال آخرون: بل أُبدلت من الواو الهمزة؛ لوقوع الواو طرفًا بعد ألف زائدة، ثم

---

(١) الفاخر ٤، والدقائق ٤٣٧، والزاهر ١/١٠٠، وتهذيب اللغة ١٥/٣٣٦-٣٣٧.

(٢) الصحاح واللسان والقاموس والمصباح (لبب).

(٣) تداخل الأصول ٥٢٠.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٨.

(٥) سر الصناعة ٢/٥٦١.

(٦) شرح الملوكي ٣١٠.

أُبدلت من الهمزة الهاء، كما قالوا في إيّاك: هِيّاك، قال ابن الشجري: وهذا عندي هو الصواب. ونسبه ابن يعيش إلى الثمانيني[1].

٣- وقال قومٌ منهم إنّ الهاء أصلية، وليست ببدل، وجعلوها من الكَلِم التي جاءت لامها هاءً في لغة، وواوًا في لغة أخرى، كسنة، وعِضة. وهذا مذهب أبي علي الفارسي[2].

وضعَّف ابنُ بابشاذ هذا القول في شرح الجمل، وابن يعيش في شرح الملوكي لقلة باب سلس وقلق[3].

٤- وذهب بعضهم إلى أنّ الهاء في (ياهناه) هاء السكت، ونسبه ابن يعيش في شرح الملوكي إلى أبي زيد وأبي الحسن[4].

وضعّف ابن الشجري هذا بقوله: «وهذا ضعيف جدًا؛ لأنّ هاء السكت لا تُحرك في حال السَّعة»[5]. وضعَّفه ابن يعيش أيضًا فقال: «وهو قول واهٍ من قبل أنّ هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صِرت إلى الوصل حذفتها ألبتة، فلم توجد لا ساكنة ولا متحركة...»[6].

هذه أقوال البصريين كما أوردها ابن الشجري ونسبها ابن يعيش إليهم.

ب) وذهب الفراء وبعض الكوفيين، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي زيد، إلى

(١) شرح الملوكي ٣١١.

(٢) البغداديات ٥٠٤.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢٣ مخطوط، وشرح الملوكي ٣١٠-٣١١.

(٤) المنصف ١٤٢/٣، وشرح الملوكي ٣١٠.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢.

(٦) شرح الملوكي ٣١٠.

أنّ الألف والهاء زائدان، ولام الكلمة محذوفة، كما حُذفت في هَنٍ وهَنَة، فوزنها في هـذا القول: فَعاه[1]، وعلى هذا فهي: هَن، زيد عليها ألف وهاء. ونلحظُ أنّ الكوفيين التمسوا البساطة إذ أرجعوها إلى كلمة مشهورة زِيدَ عليها حرفان في أسلوبٍ مستعمل هو الندبة.

وقد ردَّ ابن جني هذا القول في كتابه (الملوكي)، قال عن وزن (هناه): «وهي فَعالٌ من هنوك، وأصلها هَناوٌ، فأُبدلت الهاء من الواو، وهذا هو الصحيح لا ما رآه أبو زيـد وأبو الحسن»[2].

جـ) ولعل العكبري قد أفاد من قول الفراء والكوفيين فركب مذهبًا آخر مختلفًا، فبعد أن ذكر بعض آراء البصريين السابقة دون نسبة قال: «وعندي فيها قول حـسن، وهـو أن يكون (هَنٌ) أُضيف إلى ياء المتكلم، فصارت هَني، مثل: أبي، ثم نادى فأبدل مـن الكـسرة فتحة، وأبدل من الياء ألفًا، إما لالتقاء الساكنين، وإما لتحركها وانفتاح ما قبلها كما ذكرنا في قولك: يا غُلاماه، وهذا شيء لم أجده عنهم، وهو قياس قولهم في نظائره»[3].

٤- معتل العين واللام:

داويّة[4]:

١- ذهب الخليل إلى أنّ كلاً من (داويّة ودَوِّيّة) لغة على حِدَتها، فداوِيّة لغة تمـيم، ودَوِّيّة لغة الحجاز، وأنشد لذي الرُّمة:

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٩.

(٢) التصريف الملوكي ٤٥. وينظر المنصف ٣/١٤٢-١٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٩.

(٣) اللباب ٢/٣٤٥.

(٤) الدَّوُّ: المستوية من الأرض، والدَّوِّيّة: المنسوبة إلى الدَّوّ، وقيل: دَوِّيٌّ وداوِيّة، إذا كانت بعيدة الأطـراف مـستوية واسعة. اللسان (دوا).

* داوِيَّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنهما *[1]

٢- وذهب الفراء إلى أنّ أصل داويّة: دَوِّيَّة، ولكنهم كرهوا اجتماع واوين، فصيروا إحداهما ألفًا، فقالوا: داوِيَّة، نقل ذلك عنه أبو محمد القاسم بن بشار الأنباري في شرح المفضليات عند شرحه لقول المُرَقِّش الأكبر:

وَدَوِّيَّةٍ غَبراءَ قد طالَ عَهْدُها تَهالَكُ فيها الوِرْدُ والمَرْءُ ناعِسُ[2]

وتبعه المفضل بن سلمة في الفاخر، وابن المؤدب في الدقائق، وابن جني في سر الصناعة[3]. إلا أنّ ابن جني قد أشار إلى أنّ ذلك قليل غير مقيس.

وقلب الواو ألفًا في هذه الكلمة على مذهب الفراء قلبٌ بجزء العلة؛ إذ الأصل أن تتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفًا، أما هنا فالواو ساكنة وما قبلها مفتوح.

وقد رَدَّ أبو علي الفارسي مذهب الفراء بأمرين:

١- أنّ المانع من قلب الواو ألفًا - هنا - أنّ الواو لم يكثر بدل الألف منها كما أُبدل من الياء فيما سبق، وفي نحو: عاعَيْتُ وحاحَيْتُ[4].

٢- أنه لا دليل عليه؛ لأنه يجوز أن يكون بَنَى من (الدَّو) على: فاعِلة، وألحقه ياءي النسب فحذف اللام، كما حذف من قول الشاعر:

---

(١) العين ٩٢/٨، وينظر: اللباب ٣٠٦/٢.

(٢) شرح المفضليات ٤٦٤، وينظر: سر الصناعة ٢٣/١، ٦٦٩/٢-٦٧٠، والتمام ٢٣٢-٢٣٣، واللباب ٣٠٦/٢.

(٣) الفاخر ١٠٦، والدقائق ٢٢٨، وسر الصناعة ٢٣/١.

(٤) عاعَيْتُ: من عاعى يُعاعي معاعاةً، إذا زجر الضأن. التهذيب ٢٥٧/٣. وحاحَيْتُ: من حَوحى إذا زجر المعز. القاموس المحيط (حوا).

كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأعنــابِ عَتَّقَهــا   لِــبَعضِ أربابهــا حانِيَّــةٌ حُــومُ

وكقولهم: رجلٌ ضاويّ، من فاعل، من الضَّوى، أُلحق ياءي النسب، كما يُقــال: أحمر وأحمريّ، فكذلك يجوز أن تكون داوِيَّة[1].

ورَدّ ابن سيده مذهبَ الفراء بأنّ هذا القلب قليل غير مقيس عليه غيره[2].

ما عَينه ولامه واوان:

القُوَّة والحُوَّة والكَوَّة[3]:

١- ذهب سيبويه وتبعه الفراء إلى أنّ هذه ونحوها مما عينه ولامه واو، قال سيبويه: «هذا باب التضعيف في بنات الواو: اعلم أنهما لاتثبتان كما تثبت الياءان في الفعل، وإنمــا كُرِهتا كما كُرِهت الهمزتان حتى تركوا فَعَلتُ، كما تركوه في الهمز في كلامهم، فإنمــا يجيء أبدًا على (فَعِلْت) على شيء يقلب الواو ياءً، ولا يكون فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ؛ كَراهِيَــةَ أن تثبتَ الواوان. فإنما يصرفون المضاعف إلى ما يَقلب الواوَ ياءً، فإذا قُلبت ياءً جرت في الفعل وغيره والعين متحركة مجرى لَوَيْتُ، ورَوَيْتُ، كما أُجريت أَغْزَيْت مجرى بنات الياء حين قُلبت ياءً، وذلك نحو: قَوِيتُ وحَوِيتُ، وقَوِيَ»[4].

---

(١) المسائل الحلبيات ٣٣٧، وينظر: سر الصناعة ٢/٦٧٠، واللسان (دوا).

(٢) اللسان (دوا).

(٣) الحُوّة: سواد إلى الخضرة، قيل: حُمرة تضرب إلى السواد. اللسان (حوا). والكَوَّة: الخَرق في الحــائط والثقــب في البيت. اللسان (كوي).

(٤) الكتاب ٤/٤٠٠، وينظر: شرح السيرافي ٦/٣١٠، والمنصف ٢/٢١٠، واللباب ٢/٤١٩. وانظر رأي الفــراء في الدقائق ٣١٥.

فوزن قُوَّة على مذهب سيبويه والفراء: فُعْلَة.

٢- وللكسائي فيما نقل عنه ابن المؤدب في هذه المسألة قولان:

أ) أنّ هذه الكلمات عينها واو ولامها ياء، ووزنها فَعُلة، أصلها: قَوُيَة، لا ذَكَرَ لها، قُلبت الياء واوًا، ثم خُففت الواو الأولى واندغمت في الثانية، وضمّوا أول (قُـــوَّة) بنقـــل ضمة الواو إليها، كما قالوا: حُسْنَ ما صَنَعْت، وأصلها: حَسُنَ، وتركوا أولَ كَوَّة علـــى حاله كما قالوا: حَسْنَ ما صَنَعْتَ[1].

وردَّ الفراء رأيَ الكسائي هذا مستدلاً بالجمع، نقل ابن المؤدب عن الفـــراء قولـــه: «وليس ذلك على ما ذهب إليه لأنهم قد جمعوا قُوَّة: قُوًى، والكَوَّة: كُوًى، بالمد والقصر، فلو كانت فَعُلة لم يجز ذلك فيها، ولكن (كَوَّة)، و(قُوَّة) أصلهما: كَوَوْت، وقَـــوَوْت، إلا أنّ العرب تقلب فَعَلْتُ على فَعِلْتُ، فيقولون: قَوِيتُ، وحَيِيتُ، ولا يقولون: قَوَوْتُ، ولا حَيَيْتُ، فلمّا جاءوا إلى المصدر ردُّوه إلى الأصل»[2]. ثم استدل بالـــصحيح إذ يقولـــون: كَلَّمْت وتَكَلَّمْت، ثم يقولون في المصدر: كَلامًا، فيخرج المصدر كأنه مـــن فَعَلْـــت، ولا يُقال: كَلَمْتُ.

ورَجّح ابن المؤدب وابن عُصفور مذهب سيبويه والفراء قال ابن المؤدب: «وكل ما رأيته من الأسماء على ثلاثة أحرف فيه واوٌ مشددة فإن أصلها الواو، ولو لا ذلك لم يجز أن يجتمع واوان وأصل إحداهما ياءٌ؛ لأنه لا يجوز في الكَيّ: الكَوّ، ولا في اللَيّ: اللوّ، ومنـــه: البَوّ، بَوُّ الناقة[3]، والتُّوُّ، وهو الفَرد»[4].

---

(١) الدقائق ٣١٥.

(٢) نفسه.

(٣) بَوُّ الناقة: وَلَدها، ويُقال له الحُوار، وقيل: البوُّ: جلد الحُوار يُحشى تِبْنًا أو حشيشًا ونحوه؛ لتعطف عليه الناقـــة إذا مات ولدها لتدرَّ الحليب. اللسان (بوا).

(٤) الدقائق ٣١٦، وينظر: الممتع ٢/٥٧٤-٥٧٥.

ما عينه ولامه ياءان:

إذا كانت العين واللام ياءين فالأصل أن تَصِحَّ العين؛ لئلا يلزم تغيير وتبديل كثير، وقد شذَّ أُلَيْفاظٌ أعلت فيها العين، كآية ونحوها[1]، وقال ابن مالك: «لو اجتمع في كلمة واوان أو ياءان، أو واو وياء، وكل واحد منهما مستحق لأن يُقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ماقبله، فلا بد من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، والآخِر أَحَقُّ بالإعلال»[2].

آية:

في الحديث عن أصلها وإعلالها مذاهب:

١- ذهب الخليل إلى أنّ وزن آية: فَعَلَة، أصلها: أَيَيَة، ونصَّ على أنّ عينها ياء، جاء في العين: «الآية:... وتقديرها: فَعَلَة. قال الخليل: إن الألف التي في وسط (الآية)... هي في الأصل ياء...»[3]. فاعتلت العين وصحت اللام على مذهب الخليل شذوذًا[4].

ونَقَل عنه هذا المذهب سيبويه وغيره[5].

والعجيب أن مَكّيَ بن أبي طالب قد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين، قال: «وقال

(١) الممتع ٢/٥٧٦، ٥٨٢. ومثل آية: راية، وغاية، وثاية، وطاية. وذكر ابن عُصفور أنه كان حقّها أن تعتل اللام وتصح العين، ولكن الذي سَهّل ذلك كون هذه الأُليماط أسماءً فلا تتصرف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل. وزاد ابن مالك: كون الياء الثانية لم تقع طرفًا. شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٩.

(٣) العين ٨/٤٤١.

(٤) الممتع ٢/٥٨٣.

(٥) الكتاب ٤/٣٩٨، وينظر: شرحه للسيرافي ٦/٣٠٣ مخطوط، والزاهر ٢/٢٤١، ورسالة الملائكة ١٠٣، والممتع ٢/٥٨٢، والدر المصون ١/٣٠٨، والمساعد ٤/١٦٨، وشرح التصريح ٢/٣٨٨، والخزانة ٦/٥١٧.

الكوفيون: آية: فَعَلَة، بفتح العين، وأصلها: أَيَيَة، فَقُلِبت الياء الأولى ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو شاذٌّ في الإعلال، إذ كان الأصل أن تُعَلّ الياء الثانية، وتُصحح الأولى، فيقال: أياة»[1]، وهذا مذهب الخليل بعينه، فلعل الكوفيين تبنّوه فيما بعد.

٢- نُقل عن الكسائي أنّ وزن آية: (فاعِلة)، قال أبو بكر بن الأنباري: «وقال الكسائي: آية وزنها من الفعل (فاعلة)، الأصل فيها آيِيَة، على وزن ضارِبة، فكان يلزم الياءين الإدغام، فتصير: آيَّة، على وزن دابَّة وخاصَّة، فاستثقلوا هذا فحذفوا إحدى الياءين»[2]. والمحذوف العين؛ استثقالاً لاجتماع ياءين، فقد حذفوها وحدها في بالَة، والأصل: بالِيَةٌ[3]. فالوزن بعد الحذف: فالة.

وقد اعترض ابن عصفور على هذا بأمرين:

أ) أن فيه أيضًا ما في مذهب الخليل من إعلال العين؛ لأن الحذف إعلال، مع أنّ حذف الياء التي هي عين ليس بمطرد.

ب) أنّه ادعى أصلاً لم يُلفظ به، ولا مانع يمنع لو كان ذلك[4].

وزاد الشيخ خالد الأزهري: أنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: آي[5].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٧٩/١.

(٢) الزاهر ٢٤١/١، وينظر: رسالة الملائكة ١٠٧، والممتع ٥٨٤/٢، وشرح الشافية ١١٨/٣، والارتشاف ١٤٧/١، والدر المصون ٣٠٨/١، والمساعد ١٦٩/٤، واللسان والتاج (أيا).

(٣) الممتع ٥٨٣/٢، وشرح التصريح ٣٨٨/٢. وينظر: أبنية ابن القطاع ٤٠٤. وبالية: مصدر من باليت.

(٤) الممتع ٥٨٣/٢-٥٨٤. وينظر: أوضح المسالك ٣٩٦/٤.

(٥) شرح التصريح ٣٨٨/٢.

هذا على أنّ المحذوف هو العين. لكن العُكبري ذهب إلى أنّ المحذوف على مذهب الكسائي هو اللام، قال: «والقول الثالث: أصلها آيِيَة، مثل ضاربة، فكان القياس أن تقول: آيَّة، مثل دابَّة، فحُذفت الياء الأخيرة تخفيفًا، وهو قول الكسائي، ووزنها على هذا فاعة» (1).

وتَبِعه السخاوي في سفر السعادة إذ نقل عن الكسائي والفراء أنّ المحذوف لام الكلمة، قال: «وقال الكسائي والفراء: وزنها فاعة، وأصلها آيِيَة، فحذفوا لامها، وهي في الأصل: فاعلة، فاستُثقل اجتماع الياءين فَحُذِفت»(2).

وقد خَطَّأ بعضُ الباحثين(3) السخاويَّ بناءً على المساءلة التي جرت بين الفراء والكسائي في وزن آية، ونقلها ابن المؤدب، فقال: «وقال الفراء -رحمه الله- سألت الكسائي عن آية، ما هي من الفعل ؟ فقال: فاعلة، وكانت في الأصل: آيِيَة، فخففوها، قال: فقلت: هلا صَغَّروها (أُوَيِّيَة) كما أنّ صالحة تُصغَّر صُوَيْلِحة ؟ قال: صغروها: أُيَيَّة كما صغروا فاطمة وعاتكة فُطَيمة وعُتَيْكة. قال: فقلت: إنما يجوز أن تُصغر فاطمة فُطيمة، إذا كانت اسمًا موضوعًا، وليس سبيل آية سبيلها»(4).

والظاهر أنّ للكسائي قولين في هذه المسألة، وقد سبق تعليل ابن جني أنّ العالم يكون له قولان في المسألة الواحدة ليسا على درجة واحدة من القوة(5).

والظاهر أيضًا أنّ كون اللام هي المحذوفة على مذهب الكسائي أرجح، وذلك أنّ

---

(1) اللباب ٢/٤٣٤.

(2) سفر السعادة ١/٩٨.

(3) جهود الفراء الصرفية ٣٠١، حاشية ٣.

(4) الدقائق ٢٢٩.

(5) سبق في الفصل الثاني: البنية بين التجرد والزيادة. ينظر ص ٢١٦فيما سبق.

ابن عُصفور والشيخ خالدًا الأزهري كما سبق قد مثلا الحذف من آية بالحذف من بالة، وواضح أن المحذوف منها اللام إذ الأصل: باليَة.

وإذا ثبت أنّ المحذوف هو اللام سقط ما اعترض به ابن عصفور وتبعه الشيخ خالد الأزهري؛ لأنّ العين ثابتة لم تحذف، وله نظير من الكلام وهو بالة. وكل ما حدث أنّ العين فُتحت لتناسبَ الفتحةَ قبلها، وتاءَ الوحدةِ بعدَها؛ لأن ما قبل التاء لا يكون إلا مفتوحًا. وهذا سهل مقبول. وهو أخف من قول الخليل.

وقد نَسَب السيرافي إلى الكسائي قولاً آخر غير ما سبق، وهو أنّ وزن آية: فَعِلَة، بكسر العين، قال في شرح الكتاب: «وقد قال الكسائي: آية، وزنها فَعِلة، وكان أصلها: أَيِيَة، فاستثقلوا اجتماع الياءين مع الكسرة، فحذفوا إحداهما»[1].

و لم يُوضح المحذوف أهو العين أم اللام ؟.

وقد نَسَبَ مكي هذا القول في المشكل إلى بعض الكوفيين[2].

٣- ونُقِل عن الفراء في وزن آية قولان:

أحدهما: وهو المشهور عنه: أها (أَيْيَة) على وزن: فَعْلَة، بسكون العين، قال أبو بكر ابن الأنباري: «... الآية، قال الفراء: وزنها من الفعل: فَعْلَة، أصلها: أَيَّة، فاستثقلوا التشديد فأتْبعوه الفتحة التي قبلها»[3]. ووضح ابن عصفور ذلك بأنهم استثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفًا تخفيفًا، ونقل أنّ دليل الفراء أنهم يفعلون ذلك بالياء

(١) شرح السيرافي ٣٠٤/٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٧٩/١.

(٣) الزاهر ٢٤١/١، وينظر: شرح السيرافي ٣٠٤/٦ مخطوط، ورسالة الملائكة ١٠٦-١٠٧، وشرح المفصل ١٠٠/١٠، والممتع ٥٨٣/٢، وشرح الشافية ١١٨/٣، والارتشاف ١٤٧/١.

الساكنة وحدها نحو: عَيْب وعاب، فالأولى أن يفعلوا ذلك إذا انضم إليها ياء أخرى[1].

والظاهر أنّ الفراء مسبوق بهذا قال المعري عن مذهب الفراء: «وهذا القول في آية قول الفراء، وحكاه سيبويه عن قوم من النحويين لم يُسمهم، ولا شك أن الفراء تبعهم في ذلك»[2].

ونسب مكي والعكبري هذا القول إلى سيبويه[3]. وقال أبو حيان: «وذهب الفراء إلى أنّ وزنها فَعْلَة، أبدلوا الياء الساكنة ألفًا، كما قالوا: صابة وثابة في: صَوْبة، وثَوْبة. ويظهر أنه قول سيبويه»[4]. وقال البغدادي عن هذا المذهب: «قاله الفراء، وعُزي لسيبويه، واختاره ابن مالك وقال في التسهيل: إنه أسهل الوجوه»[5].

ولكنّ سيبويه نقل هذا عن غير الخليل، و لم يَدَّعِه لنفسه، فبعد أن أورد قول الخليل قال: «وقال غيره: إنما هي أَيَّة، وأيٌّ: فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تُكرهان كما تُكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا: الحَيَوان، وكما قالوا: ذَوائب، فأبدلوا الواو كَراهِيَة الهمزة. وهذا قول»[6].

وهذا متفق مع ما ذكره أبو العلاء في رسالة الملائكة من أنه رأي الفراء حكاه سيبويه عن بعض المتقدمين. وقد تَنبّه إلى ذلك بعض العلماء كابن يعيش، إذ قال: «وذهب آخرون إلى أنها (فَعْلة) – بسكون العين –... حكى ذلك سيبويه عن غير الخليل،

(١) الممتع ٢/٥٨٣. ويظر: المساعد ٤/١٦٨.

(٢) رسالة الملائكة ١٠٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٩، واللباب ٢/٤٢٢.

(٤) الارتشاف ١/١٤٧.

(٥) الخزانة ٦/٥١٧، وينظر: التصريح ٢/٣٨٨.وينظر: التسهيل ٣١٠، والمساعد ٤/١٦٨.

(٦) الكتاب ٤/٣٩٨.

وهو مذهب الفراء»[١]، والرضي قال: «وقال الفراء وجماعة من المتقدمين في آية: إنه ساكن العين، والأصل: أَيَّة، وأيٌّ، قُلبت العين الساكنة ألفًا لفتح ما قبلها...»[٢].

إذن فالفراء مسبوقٌ بهذا القول، ولكنه تبناه. ويرى بعض الباحثين[٣] أنّ سيبويه قد عدَّ هذا المذهب غيرَ راجح بقوله: «وهذا قولٌ»، ويبدو لي أن في قول سيبويه هذا تقويةً واختيارًا لهذا المذهب لأمرين:

أ) لأنّ سيبويه وصف قول الخليل بالشذوذ، ثم ذكر قول غيره في مقابله، وقال عنه (وهذا قولٌ) فكأنه يعتمده.

ب) ولعل مما يدل على ذلك ويقويه نسبة كثير من العلماء هذا القول إلى سيبويه كما رأينا.

وقلب الياء ألفًا على هذا المذهب هو قلبٌ بجزء العلة، إذ الياء ساكنة وما قبلها مفتوح، والأصل أن تكون متحركة وما قبلها مفتوح، وهذا ما أخذه ابن عصفور على مذهب الفراء، إذ قلب الياء ألفًا على هذه الحال غيرُ مطرد[٤].

أما الرأي الآخر المنسوب إلى الفراء: فقد نقله الجوهري عنه، وهو أن وزنها: فاعِلة، حُذفت لامها، فيكون الوزن المصير إليه: فاعة، قال الجوهري: «قال الفراء: هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهب منه اللام، ولو جاءت تامة لجاءت: آيِيَة، ولكنها خُففت»[٥].

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٠٠.

(٢) شرح الشافية ٣/١١٨.

(٣) جهود الفراء ٣٠٠.

(٤) الممتع ٢/٥٨٣. وينظر: الدر المصون ١/٣٠٨، والتصريح ٢/٣٨٩.

(٥) الصحاح (أيا). ويظر: اللسان والتاج (أيا).

وهذا ما نسبه السخاوي إلى الكسائي والفراء بعينه، ويبدو أن السخاوي قد أخذ نسبة هذا المذهب إلى الكسائي من العكبري، ونسبته إلى الفراء من الجوهري، ثم جمع بينهما في كتابه، وبذلك فلايكون مخطئًا. ووُرُود هذا الرأي في مصادر خمسة لا يمكن معه أن يُنسب إلى الخطأ أو الوهم.

هذا ما وقفت عليه من آراء للكوفيين في هذه المسألة.

ويبدو لي أنّ مذهب الكسائي الذي نسبه له العكبري والسخاوي أرجح هذه الأقوال وهو أن وزنها فاعلة، ثم حُذفت اللام تخفيفًا؛ إذ إعلال اللام فيما كان يائي العين واللام هو الأصل لقربه من الطرف، والطرف محل التغيير، وله نظير نحو: بالة. في حين أن إعلال العين في المذاهب الأخرى شاذ أصلاً، إضافة إلى ما فيه من قلب بجزء العلة.

وهكذا نجد القول متشعبًا في هذه القضية، والآراء متداخلة، فما يُنسب إلى الفراء الكوفي يُنسب إلى سيبويه البصري، وما يُنسب إلى الكوفيين يُنسب إلى الخليل، ونحن نُلاحظ صدور النحاة عن الخليل في كثير من آرائهم، وأحيانًا ينشعب الخلاف إلى شُعبتين من لدن الخليل، ثم يتبنى البصريون شطرًا، ويتبنى الكوفيون الآخر؛ مما يُعين على القول بأنّ للعربية مدرسة واحدة، ومجتهدين كُثُرًا.

* * *

القلب المكاني

عَرَّفَ الرضيُّ القلب المكاني بقوله: «تقديم بعض حروف الكلمة على بعض»[1]. فهو عامٌّ في أحرف العلة وفي غيرها، ويقع بين أحرف الميزان الثلاثة فائه وعينه ولامه، لكنه في أحرف العلة والهمز أكثر، ولذلك قال الرضي بعد ذلك: «وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ، في اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ» ثم أشار إلى كثرة هذا النوع من القلب بين عين الكلمة ولامها مثل نأى وناء. وهذا النوع من القلب غير مقيس، نَصَّ على ذلك ابن عصفور حين ذكره في باب (القلب على غير قياس)[2].

إلا أنّه نقل عن الخليل أنّه يرى قياسية القلب في بعض المواضع، وذلك فيما تجتمع فيه همزتان، قال الرضي: «وليس شيء من القلب قياسيًا إلا ما ادّعى الخليل فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاءٍ وسواءٍ، فإنه عنده قياسي»[3].

وقد عَدَّ ابن جني هذا القلب كله نوعًا من أنواع الإعلال، قال عن القلب في: اضمحلَّ وامْضحلّ، وما أطيبَه وأيْطبه، وقِسيّ وأيْنق: «وهذا كله إعلال لهذا الكلم وما جرى مجراها»[4]، وتبعه ابن مالك إذ قال: «من وجوه الإعلال تقديم حرف على حرف،

(١) شرح الشافية ٢١/١.

(٢) الممتع ٦١٥/٢.

(٣) شرح الشافية ٢٤/١-٥٢، وذكر من المواضع التي يجتمع فيها الهمزتان: اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو: ساءٍ وجاءٍ، وفي جمعه على فواعل، نحو جواءٍ وسواءٍ جَمْعَيْ جائية وسائية، وفي منتهى الجموع الذي لام مفرده همزة وقبلها حرف مد كخطايا جمع خطيئة. ويُنظر: الكتاب ٣٧٧/٤-٣٧٨.

(٤) الخصائص ٦٤/١.

وتأخير آخر، ويُسمّى القلب»[1].

والقلب المكاني عند البصريين يُعلمُ بأربعة أشياء، ذكرها ابن عصفور في الممتع، وهي[2]:

١- أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل، والآخر مقلوبًا منه، نحو: لعَمري، و: رَعَمْلي، فإن لعمري هو الأصل لكثرة استعماله.

٢- أن يفوقَ الأصلُ المُدَّعى فرعَه في التصرف، كما فاق يَئِسَ أَيِسَ، في قولهم للكثير اليأس: يَؤُوس دون (أيوس). وكذلك: (الوجه)، قالوا: وَجُه وجاهةً فهو وجيه، ولم يبنوا ذلك من الجاه[3].

٣- أنْ يكون أحد اللفظين لا يوجد إلا مع الزوائد، والآخر مجردًا من الزوائد، فجعل سيبويه الأصل هو المجرد من الزوائد والآخر مغيرًا؛ لأن دخول الكلمة الزوائد تغيير لها، والقلب تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير، وذلك نحو: اطْمَأَنّ وطَأْمَنَ، فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم، و(اطْمَأَنّ) مقلوبًا منه، وخالفه الجرمي[4] فزعم أنّ الأصل: اطْمَأَنّ، وصحح ابن عصفور مذهب الجرمي؛ لأن اطْمَأَنّ أكثر تصريفًا.

٤- أن يكون في أحد اللفظين دليلٌ على القلب، وذلك نحو: أَيِسَ ويَئِسَ، فـ(أَيِسَ) مقلوب؛ إذ لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله فيقال: آسَ.

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٧٣/٤.

(٢) الممتع ٦١٧/٢.

(٣) وينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٧٣/٤.

(٤) وينظر: أبو عُمر الجَرمي ٢٨٢ (ماجستير).

وهكذا استدل البصريون على القلب المكاني بأمارات، كل ما جاوزها لا يعدونه من القلب، وإنما هو بناءٌ آخر مختلف عن شبيهه، قال سيبويه نقلاً عن الخليل: «وأما جَذَبْتُ وجَبَذْتُ، ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حِدَته؛ لأنّ ذلك يطّرِد فيهما في كل معنًى، ويتصرف الفعل فيه»[1]. قال أبوسعيد موضحًا: «يعني أنّ جذب وجبذ ليس كل واحد منهما مقلوبًا عن الآخر؛ لأنهما على هذا النظم في جميع تصاريفهما، تقول: جذب وجبذ، يجذب ويجبذ، جذبًا وجبذًا، فهو جاذب وجابذ. وليس المقلوب الذي ذكرناه بهذه المنزلة»[2].

ويقول ابن جني: «اعلم أنّ كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير، فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أَريْتَ أَيُّهما الأصلُ وأَيُّهما الفرع»[3]. ثم مثل بالأصلين المختلفين بـ (جذب وجبذ)، ومثل للفظين المقلوب أحدهما عن صاحبه بـ (يَئِسَ أَيِس).

وقد أنكر ابن دُرُسْتَويه القلب المكاني في كتاب سمّاه (إبطال القلب) لم يصل إلينا[4]، ولكنه نص على ذلك في شرحه على الفصيح إذ قال: «في البِطِّيخ لغة أخرى: طِبِّيخ، بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعُم اللغويون، وقد بيّنّا الحجة في ذلك في كتاب إبطال القلب»[5].

(١) الكتاب ٣٨١/٤.

(٢) شرح الكتاب ٢٥٤/٦-٢٥٥ مخطوط.

(٣) الخصائص ٦٩/٢.

(٤) المزهر ٤٨١/١، وينظر: تصحيح الفصيح ٢٣/١ مقدمة التحقيق.

(٥) المزهر ٤٨١/١، وجهود الفراء ٥١.

الكوفيون والقلب المكاني:

توسَّع علماء الكوفة في إطلاق القلب على كل لفظين اتحد معناهما ووُجِدَ بينهما خلاف في تقديم بعض الحروف على بعض وإن كانا على درجة واحدة من التصرف[1]. فقد نقل ابن المؤدب عن الكسائي ما يُفيد أنه يرى القلب فيما كان على هذه الصورة من الألفاظ، فقد أشار ابن المؤدب إلى القلب في: ما أطْيَبَه وما أيْطَبَه ونحوه، ثم قال: «وقد فعلوا مثل هذا في الفصيح أيضًا كثيرًا، قالوا: جَذَبَ، وجَبَذَ، وضَبَّ وبَضَّ، إذا سال الماء وغيره، ورجلٌ مُكَلَّبٌ ومُكَبَّلٌ»[2]، ثم قال: «وقال الكسائي: وقد سألتُ مَنْ له بَصَرٌ في العربية عن قلب العرب هذه الأحرف، أقلبَتْه على قياسٍ أم على غير قياسٍ ؟ فقال: على غير قياس»[3]. ففي هذا دلالة واضحة على أنّ الكسائي يعدُّ نحو (جَذَبَ، وجَبَذ) من المقلوب، مخالفًا بذلك البصريين.

وقال الفراء حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[4]: «ضم الصادَ العامّةُ. وكان أصحاب عبدالله يكسرون الصاد. وهما لغتان، فأما الضم فكثير، وأما الكسر ففي هُذيل وسُليم، وأنشدني الكسائي عن بعض بني سُليم:

وفَرْعٍ يَصيرُ الجِيْدَ وَحْفٍ كأنه   على اللِّيتِ قِنْوانُ الكُرومِ الدوالح

ويفسر معناه: قَطِّعْهُنَّ، ويقال: وَجِّهْهُنَّ، ولم نجد قَطِّعْهُنَّ معروفة من هذين الوجهين، ولكني أرى - والله أعلم - أنها كانت من ذلك أنها من صَرَيت تَصْري، قُدمت

---

(١) شرح القصائد التسع ٣٤٠، والمزهر ٤٨١/١، وينظر: المغني في تصريف الأفعال ٤٠.

(٢) الدقائق ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) الدقائق ٢٧٣.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٦٠.

ياؤها كما قالوا: عِثْتُ وعَثَيْتُ»[1].

وقال أبو بكر بن الأنباري معلقًا على كلام الفراء: «واستضعف الفراء مذهب من قال (صِرْهُنَّ): قَطِّعْهُنَّ، وقال: لا نعرف (صار) بمعنى قَطَّعَ، إلا أن يكون الأصل فيه: صَرَى، فقدمت الراء إلى موضع العين، وأُخرت العين إلى موضع اللام، كما قالوا: عَاثَ في الأرض و عَثَا، وقاعَ على الناقة و قَعا»[2].

وإذا رجعنا إلى المعاجم وجدناهما لفظين لأصلين مختلفين وألفينا لكل من (صار) و(صرى) تصريفًا مكافئًا لتصريف صاحبه[3].

ويقول أبو بكر بن الأنباري حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ ﴾[4]: «والأصل: في مُسَوَّمة: مُوَسَّمة؛ لأنها من وَسَمت الشيءَ، إذا علَّمته، فنُقلت الواو من موضع الفاء إلى موضع العين، كما قالوا: ما أطيَبَ وما أيْطَبَه»[5].

ويقول أبو جعفر النحاس: «القلب الصحيح عند البصريين مثل شَاكِي السِّلاح وشائك، وجُرُفٌ هارٍ وهائِر، وأما ما يُسَمِّيه الكوفيون القلب، نحو: جبذ وجذب، فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان»[6].

---

(١) معاني القرآن ١/١٧٤، وينظر: الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ٣٦، واللسان (صير).

(٢) الأضداد ٣٦.

(٣) ينظر: اللسان (صرى)، (صير).

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٤.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال ٤١٧. ولمزيد من الأمثلة على توسُّع الكوفيين في القلب المكاني ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٢٣، ٣٩٤، ٣٩٦، والمذكر والمؤنث له: ٩٠، والفاخر ١٠، والزاهر: ٢/١٣٦، واللسان: (أور)، (بوح)، والنحو والتصريف عند الفراء ٣٦٤ فما بعدها (دكتوراه).

(٦) شرح القصائد التسع ١/٣٤٠، وينظر: المزهر ١/٤٨١.

ووافق ابنُ قُتيبة الكوفيين في توسُّعهم هذا قال: «ومن المقلوب جَذَبَ وجَبَذَ، واضْمَحَلَّ الشيء وامْضَحَلَّ...» (١).

وقد نسبَ ابن السِّيد هذا القلبَ إلى أهل اللغة، وأنه عند أهل التصريف لا يُعد قلبًا، قال: «عوَّل ابنُ قُتيبة في القلب على مذهب أهل اللغة، فسَمَّى جميع ما ضَمَّنه هذا الباب مقلوبًا... وليس جميع ما ذكره مقلوبًا عند أهل التصريف من النحويين»(٢).

وممن وافق الكوفيين ابنُ فارس إذ قال: «ومن سَنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة، فأما في الكلمة فقولهم: جَذَبَ وجَبَذَ»(٣).

ثم أنكر وجود القلب في القرآن الكريم قائلاً بعد ذلك: «وليس من هذا فيما أظن من كتاب الله -جل ثناؤه - شيء».

واعترض عليه الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة قائلاً: «والحكم بأن القرآن الكريم خلا من القلب المكاني إنما يكون بعد النظر في قراءاته المختلفة. وقد رجعتُ لما أحصيته من قراءات للقرآن الكريم فوجدت قراءاتٍ سبعيةً متواترةً يتعين فيها القلب المكاني، وأخرى تحتمل القلب المكاني وغيره، أو يكون فيها قلب عند بعض الصرفيين ولا يكون عند الآخرين»(٤) ثم ذكر أمثلة لذلك.

والقلب المكاني بهذه الصورة إنما هو موضوع لغوي على ما قال ابن السِّيد، تهتم به المعاجم اللغوية، والذي يهمنا هنا من هذا القلب ما وقع منه في كلمة مشتملة على حرف

(١) أدب الكاتب ٤٩٢.
(٢) الاقتضاب ٢/٢٣٧.
(٣) الصاحبي ٣٢٩.
(٤) المغني في تصريف الأفعال ٥١.

علة أو همزة، فأدّى القلب دورًا في التصحيح أو الإعلال، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ القلب المكاني يُراعى في الميزان[1]. وقد اشتهر الخلاف في بعض الكلمات من ذلك:

أَشْياء:

في الحديث عن تصريفها مذاهب:

١- ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين إلى أنّ أشياء اسم جنس جمعي على وزن (لَفْعاء)، مقلوبة عن (فَعْلاء)، إذ الأصل: شَيْئاء، مفردها: شَيْء، قُدِّمت لامُ الكلمة إلى موضع الفاء، لاستثقال اجتماع همزتين ليس بينهما إلا الألف[2].

واستدلّ الزجاج على صحة قول الخليل بجمعهم أشياء على: أَشَاوى، وأَشَايا[3].

ولعلّ سائلاً يقول: لماذا لم يحمل الخليل (أشياء) على ظاهرها فيقول إنّ وزنها: أفعال؟ فالجواب: أنّه لما رآها نكرة غير مصروفة في نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[4]، عَدَّ الهمزةَ للتأنيث[5].

---

(١) الشافية ٨، وشرحها ٢١/١.

(٢) العين ٢٩٦/٦، والكتاب ٥٦٤/٣، ٣٨٠/٤، وشرحه للسيرافي٢٥٣/٦، والمقتضب ١٦٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢، والمنصف ٩٤، ١٠٠، والتكملة ١٠٨، والتهذيب ٤٤٠/١١، وأمالي ابن الشجري ٢٠٩/٢، والإنصاف ٨١٣/٢، وشرح الملوكي ٣٧٦-٣٧٨، والممتع ١٩٤، وسفر السعادة ٦٥/١، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ١٥٧، وأثر الأخفش ٤٧٠، وجهود الفراء ٦٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ١٠١.

(٥) المنصف ٩٤/٢-٩٥.

٢- حَمَلَ الكسائي (أشياء) على ظاهر لفظها فجعلها على وزن (أَفْعال) جمع شَيء، مثل فَرْخ وأفْراخ(١).

وإذا كانت على وزن (أفعال)، فلماذا مُنعَت من الصرف ؟ فالجواب أنّ عِلّةَ منع صرفها: التوهم والتشبيه، وذلك أنها أشبهت (فَعْلاء)، نحو: حَمْراء، وصَحْراء(٢).

و لم يَرْتَضِ العُلماءُ مذهبَ الكسائي، ورَدَّ عليه أكثرهم، فمن ذلك:

أ) رَدُّ تلميذه الفراء إذ قال: «ولو كانت على التوهم لكان أملكُ الوجهين بها أنْ تُجرى؛ لأنّ الحرف إذا كثُر به الكلام خَفَّ، كما كثُرت التسمية بـ(يَزيد) فأجروه وفيه ياءٌ زائدة تمنع من الإجراء»(٣).

ب) وردُّ الزجاج إذ نقل الإجماعَ على تخطئة مذهب الكسائي بقوله: «وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أنّ قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناءً وأسماءً»(٤).

جـ) ونقض ابنُ جني علة الكسائي في أنّ أشياء أشبهت فَعْلاء لما جُمعت على أشياوات فلم تُصرف، قال: «وإذا جاز أن تكون (فَعْلاء) استُغني عن هذا الاحتجاج، وجرت مجرى طَرْفة وطَرْفاء في أنه اسمٌ للجمع لم يُكَسَّر عليه الواحد، إلا أنه من لفظ الواحد، نحو: جَمَل وجامل...» (٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/١، والمنصف ٩٥/٢، والممتع ٥١٣/٢ وفيه تحرفت (أفعال) إلى (أفعلاء)، وشرح الملوكي ٣٧٨، وشرح الشافية ٢١/١، ٢٩، والمبدع ١٩٤، وسفر السعادة ٦٨/١، واللسان (شيأ)، والهمع ٢٧٨/٦.

(٢) المنصف ٩٦/٢، وسفر السعادة ٦٩/١.

(٣) معاني القرآن ٣٢١/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢، وينظر: الهمع ٢٧٨/٦.

(٥) المنصف ٩٦/٢.

د) ويمضي ابن عصفور مع الكسائي في جمعه أشياء بالألف والتاء حتى يَردُّه إلى مذهب الخليل ردًّا جميلاً، فيقول: «فالذي يُرَدُّ به على الكسائي أنه لو كان أفعالاً لكان مصروفًا كأبيات... فإن احتج بأنهم لما جمعوه بالألف والتاء فقالوا (أشياوات) أشبه (فعلاء) فمنع الصرف، فالجواب: أنّ أفعالاً لا يُجمع بالألف والتاء؛ فإذ قد جمعوا (أشياء) بالألف والتاء فذلك دليلٌ على ما ادَّعى الخليل من أنها فَعْلاء»[1].

٣- وذهب الفراء والأخفش ووافقهما الزيادي[2]، إلى أنّ (أشياء) جُمِعت على (أَفْعِلاء)، كما جُمع (لَيِّن) على (أَلْيِناء)، والأصل: أشْيِئاء، حذفت منه الهمزة التي هي لام الكلمة، لكثرتها، فالوزن: (أَفْعَاء)[3]. وأصل شَيْء عندهما: شَيِّئ، فخُفف، كما خُفف هَيِّن بالحذف[4]، ونقل أبو حيان أنّه (فَعْل) عند الأخفش[5].

ونَسب ابنُ القطاع هذا المذهب إلى الكوفيين عامّة[6]، ونَسبه أبو البركات إلى الأخفش وبعض الكوفيين، و لم يُصرح بالفراء[7].

---

(١) الممتع ٢/٥١٣.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد بن أبيه، نحوي لغوي، أخذ عن الأصمعي وغيره، له من الكتب: إخراج نكت كتاب سيبويه، والأمثال و النَّقْط والشكل، وتنميق الأخبار، وأسماء السحاب والرياح والأمطار. ذكر ياقوت أنه قرأ كتاب سيبويه على سيبويه و لم يتمه ثم ذكر أنه توفي سنة (٢٤٩هـ). وغيرُ ياقوت ذكر أنه قرأ الكتاب و لم يُتمه. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٩٧-٩٨، وإنباه الرواة ١/٢٠١-٢٠٢، ومعجم الأدباء ١/١٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٣٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢، والمنصف ٢/٩٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥، وسفر السعادة ١/٦٨، والممتع ٢/٥١٤، وشرح الشافية ١/٣٠، والمبدع ١٩٤، واللسان (شيأ)، والهمع ٦/٢٧٨، وجهود الفراء ٦٠، ٢٨٨، وأثر الأخفش ٤٧٠.

(٤) المنصف ٢/٩٦، والمبدع ١٩٥، وينظر: مناهج الصرفيين ٤٣٨.

(٥) المبدع ١٩٥.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٠-٨١.

(٧) الإنصاف ٢/٨١٣.

ونسبه المبرد في المقتضب وأبو علي في التكملة إلى الأخفش ليس إلا[1].

ويرى بعض الباحثين أنّ الأخفش هو المؤثر في الفراء في هذه المسألة، يعضد ذلك عنده مخالفة الفراء لشيخه الكسائي في هذه المسألة، وأنّ رأي الفراء مدون في معاني القرآن الذي ألفه بعد قدوم الأخفش بغداد، وأفاد فيه كثيرًا من كتاب أبي الحسن[2].

ويبدو لي أنّ هذا رأي قديم، قد يكون لمتقدمي الكوفيين، وقد يكون للخليل نفسه، إذ جاء هذا في كتاب العين، قال: «وإنما كان أصل بناء شَيْء: شَيِّئ، بوزن: فَيْعِل، ولكنهم اجتمعوا قاطبة على التخفيف، كما اجتمعوا على تخفيف (مَيِّت)، وكما خففوا السَّيْئة، كما قال:

* والله يَعْفُو عن السَّيْئاتِ والزَّلَلِ *

فلما كان الشَّيء مخففًا وهو اسم الآدميين وغيرهم من الخَلْق، جُمع على فَعْلاء، فَخُفف جماعته كما خُفِّفَ وحدانُه، و لم يقولوا: أشْيِئاء، ولكن: أشياء، والمدة الآخرة زيادة، كما زيدت في أفْعِلاء، فذهب الصرف لدخول المدة في آخرها، وهو مثل مدة حمراء، وأسْعِداء، وعَجاساء، وكل اسم آخره مَدَّةٌ زائدة فمرجعه إلى التأنيث، فإنه لاينصرف في معرفة ولا نكرة، وهذه المدة خُولف بها علامة التأنيث، وكذلك الياء يخالف العلامة في الحُبلى؛ لانعدالها في جهتها»[3].

ولكن هناك فرق واضح بين هذا وما ذكره الفراء في المعاني، إذ الفراء يذهب إلى أنّ (أشياء) مصروف كأسماء وأبناء، قال: «وكان ينبغي لها أن تكون (أشْيِئاء) فحذفت الهمزة

(١) المقتضب ١/١٦٨، والتكملة ١٠٩.

(٢) أثر الأخفش ٤٧٣ (ماجستير).

(٣) العين ٦/٢٩٥-٢٩٦.

لكثرتها، وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأُعيذك بأسماوات الله، وواحدها: أسماء، وأبناء تجري، فلو منعتُ أشياء الجَرْيَ لِجَمْعِهم إياها: أشياوات، لم أُجْرِ أسماءً ولا أبناءً، لأنهما جُمعتا: أسماوات، وأبناوات»[1].

فيغلب على ظني أن يكون هذا القول للخليل في الأصل أفاده الفراء منه ثم غير فيه وبدل.

وقد رُدَّ مذهب الفراء والأخفش، ومن الردود التي وقفت عليها ما يأتي:

أ) رَدَّ الزجاج بأنّ شَيْء على وزن (فَعْل) وفَعْل لا يُجمع على أفْعِلاء، كما يُجمع فَعِيل مثل: نصيب وأنصباء[2].

ب) رَدَّ المازني على الأخفش بتصغير (أشياء)، وذلك في مناظرة جرت بينهما، فسأل المازني الأخفشَ: كيف تُصَغر (أشياء)؟ فقال: أُشَيَّاء. فلو كانت (أفْعِلاء) لوجب رَدُّها في التصغير إلى المفرد ثم تُجمع جمعًا سالمًا فيُقال: (شُيَيْئات)[3].

جـ) واعترض ابن جني على مذهب الفراء والأخفش من أربع جهات:

الأولى: لا دليل على أنّ شَيْئًا محذوفٌ من (شَيِّئ)، ولو كان كذلك لنطقوا به، كما قالوا: هَيْنٌ وهَيِّنٌ.

الثانية: لو ادَّعى الفراء أنّ وزنه فَيْعِلاً، فإنه لايُجمع على أفْعلاء.

الثالثة: إن قال الفراء إنّه فَعِيل، كما هو مذهبه في سَيِّد، ونحوه فأصله شَيِيئ، ثم

(١) معاني القرآن ١/٣٢١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢.

(٣) المنصف ٢/١٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢، وشرح الملوكي ٣٧٩، والممتع ٢/٥١٤.

حذف منه فصار شَيْء، وفَعيل يُجمع على أفْعِلاء نحو صديق وأصدقاء، فهو باطل أيضًا؛ لأنّ ما عينه ياء لا يجيء منه (فَعيل) نحو بَيِّع، إلا أن تكون لامُه ياءً، نحو: حَيِيٌّ، وشَيِّئ ولَيِّنٌ لامه صحيحة، و لم تدل دلالة على أنّ أشياء أفْعِلاء فيُضطر إلى هذا كله.

الرابعة: حذف اللام نادر لا يُقاس عليه نحو: سُؤْته سَوايَة، وأصله سَوائِيَة[1].

وتَبِعه أبو البركات في الإنصاف[2].

وهكذا نرى أنّ أغلب العلماء قد رجح مذهب الخليل وسيبويه واختاره؛ لأنه لاتكلف فيه إلا القلب، وهو كثير في كلامهم.

إلا أنّ السخاويَّ قد استحسن مذهب الكسائي، ورجَّحه فقال: «فأحسنُ هذه الأقوال كُلها وأقربها من الصواب قولُ الكسائي؛ لأنه (فَعْل) جُمع على (أفعال) مثل سَيْف وأسياف. وأما منع الصرف فيه فعلى التشبيه بـ (فَعْلاء) وقد يُشَبَّه الشيء بالشيء فيُعطى حكمه، كما أنهم شبَّهوا ألف أرطى بألف التأنيث فمنعوه الصرف في المعرفة»[3].

واستحسن مذهبَ الكسائي أيضًا بعضُ المحدثين لبساطته وبعده عن التكلف والتقدير[4].

واستجاد ابنُ يعيش في شرح الملوكي مذهبَ الفراء والأخفش بأنّ أصل شَيْء شَيِّئ، قال: «فهو جيّد لو أنّ عليه دليلاً»[5].

---

(١) المنصف ٢/٩٦-٩٧.

(٢) الإنصاف ٢/٨١٨.

(٣) سفر السعادة ١/٦٩.

(٤) نحو: د. أمين السيد في علم الصرف ٦٦، وعدَّ منعها الصرف سماعيًّا. ومحمد علي حيرات في جهود الفراء ٦٣.

(٥) شرح الملوكي ٣٨٠. وتبعه علي توفيق الحمد في المفتاح في الصرف ص ١١٠.

وأرى أنّ مذهبَ الكسائي أسهل وأبعد عن التكلف، مع أنه لم يكن غافلاً عن منع أشياء الصرف، إذ علله بالتشبيه بـ (فَعْلاء) والتوهم أو التشبيه عِلَّةٌ مُجَوِّزَةٌ طالما عَوَّل عليها عُلماء البصريين والكوفيين.

سَيِّد:

١- ذهب البصريون إلى أنّ سَيِّد ونحوه على وزن (فَيْعِل) -بكسر العين- فأصله: سَيْوِد، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمتا، وهذا وزن بظاهر اللفظ، ولا نظير له من الصحيح، وحجتهم أن المعتل يختص بأبنية لا تكون في الصحيح، قال سيبويه: «وكان الخليل يقول: سَيِّد: فَيْعِل، وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل؛ لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا: كَيْنونة، والقَيدود... فأصلهما: فَيْعَلُولة، وليس في غير المعتل فَيْعَلول مصدرًا، وقالوا: قُضاة فجاءوا به على فُعَلة في الجمع، ولا يكون في غير المعتل للجمع»[1].

. نلحظ ميل البصريين في هذه المسألة إلى الأخذ بالظاهر على خلاف عادهم من اللجوء إلى التأويل والتقدير، قال ابن عصفور: «فينبغي أن يُبَقّى في (سَيِّد) وبابه على الظاهر من أنه (فَيْعِل)...»[2].

ونُقل عن الكوفيين في تصريف هذه ونحوها قولان:

---

(١) الكتاب ٤ ٣٦٥، وأدب الكاتب ٥٩٩، والمنصف ٢/١٦، والخصائص ١/١٥٥، وسر الصناعة ٢/٥٨٥، ورسالة الملائكة ١٧١، والإنصاف ٢/٧٩٥، وشرح المفصل ١٠/٩٤-٩٥، والممتع ٢/٤٩٩، وشرح الشافية ٢/١٧٦، ٣/١٥٤، والمساعد ٣/٣٠٠، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ٧٣.

(٢) الممتع ٢/٥٠١-٥٠٢.

٢- نَسَبَ أبو العلاء المعري إلى الرؤاسي أنّ أصل سَيِّد ونحـوه (فَيْعَـل) نُقـلَ إلى (فَيْعِل)[١]. وأشار ابن المؤدب إلى أنّ هذا قول غيرِ الكسائي، وشبهه بقولهم: رجلٌ دُهْرِيّ في دَهريّ[٢]، فلعله أراد الرؤاسي؛ يقوي ذلك أنّ سيبويه قد نقل هذا عن غير الخليـل[٣]. ونسبه ابن جني في المنصف إلى البغداديين، يريد بهم الكوفيين كما هو معروف عنـه[٤]، وتبعه ابن عصفور[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عقيل[٧].

ونسبه ابن قُتيبة إلى الفراء[٨]، وللفراء رأي مشهور غير هذا سيأتي.

وحُجَّةُ الكوفيين أنّ فَيْعَلاً له نظير من الصحيح، نحو: ضَيْغَم، وخَيْفَق، وصَيْرَف، أما (فَيْعِل) على مذهب البصريين فلا نظير له.

وقد رُدَّ هذا المذهب، نقل الردَّ سيبويه في كتابه وغيره، وهو أنّه لو كـان أصـله (فَيْعَل) محولاً إلى (فَيْعِل) لظهر هذا الأصل، ولا شيء يمنع من النطق بـ(فَيْعَل) -بفـتح العين- وله أمثال موجودة، فلو أردنا (فَيْعَل) من القول لقلنا: قَيَّل، ولا تغـيير، وقـالوا: هَيَّبان[٩]، وتَيَّحان[١٠]، فلم يكسروا، وقد قال بعض العرب:

---

(١) رسالة الملائكة ١٧١.

(٢) دقائق التصريف ٢٦٦.

(٣) الكتاب ٤/٣٦٥.

(٤) المنصف ٢/١٦.

(٥) الممتع ٢/٤٩٩-٥٠٠.

(٦) شرح الملوكي ٤٦٤، وشرح المفصل ١٠/٩٥.

(٧) المساعد ٤/٤٢.

(٨) أدب الكاتب ٥٩٩.

(٩) هَيَّبان: قال السجستاني: الهَيُوب، ونقل الجرمي عن بعضهم أنه الراعي، مأخوذ من أهاب بالغنم، إذا صـاح بهـا لتقف. ينظر شرح أبنية الكتاب لأبي عُمر الجرمي ٥٣٢ (بحوث كلية اللغة العربية، عدد ٣. وتفسير غريب مـا في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٧٨. وذكر ابن الدهان أنه الجبان. شرح أبنية سيبويه ١٦٣.

(١٠) تَيَّحان: العَجِل. قيل: الذي يعرض لما لا يعنيه. شرح أبنية الكتاب للجرمي ٤٦٩، وتفسير غريب ما في كتـاب سيبويه لأبي حاتم ٧٨، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٥٧.

* ما بالُ عَيْني كالشَّعيبِ العَيِّنِ * (١)

٣- مذهب الفراء المشهور أنّ وزن (سَيِّد) ونحوه: فَعِيل، ككريم، فأصل سَيِّد عنده: سَوِيد، وأصل جَيِّد: جَوِيد، قُلبت الواو إلى موضع الياء، والياء إلى موضع الواو، ثم قُلبت الواو ياءً، وأُدغمتا كما في طَيٍّ، وحمله على ذلك أنّ له نظيرًا في كلام العرب من الصحيح، وأما (فَيْعِل) فليس له نظير في الصحيح، وجعل هذا قياسًا في الصفة المشبهة؛ لكونها كالفعل، وعملُها عملُه، فإن لم يكن صفة مشبهة لم يُعَلّ هذا الإعلال، نحو: (عَوِيل). كما استدل الفراء على مذهبه بأنّ المشهور في جمع فَعِيل: أَفْعِلاء، نحو: هَيِّن وأهْوِناء، وبَيِّن وأبْيِناء(٢).

ورَدَّ أبو البركات وتبعه ابن يعيش وابن عصفور، على الفراء بأنّ هذا القلب ليس بقياس، ولا نظير له في الصحيح، إذ ياء فَعِيل لا تتقدم على عينه في الصحيح، ولو أنّ أصله كما زعم لجاء على الأصل في موضع فكان سُمع نحو: سَوِيد، ومَوِيت، ولا يُحفظ فَعِيل مما عَينه ياء ولامه حرف صحة، فليس في كلام العرب نحو: كَيِيل(٣).

ويبدو لي أنّ مما يُضعف مذهب الفراء أنّ القلب المكاني لا يكون إلا في أحرف البنية الأصول (ف.ع.ل)، في حين يرى الفراء هنا أنّ ياء فعيل قدمت على عين الكلمة.

مما سبق نلحظُ أنّ رأي البصريين في هذه المسألة هو أسهل الآراء وأبعدها عن

(١) الكتاب ٤/ ٣٦٦، وينظر: الأصول ٣/٢٦٢، والمنصف ٢/ ١٥-١٧، والإنصاف ٢/ ٨٠٣، والممتع ٢/ ٥٠١، وشرح الشافية ٣/ ١٥٢.

(٢) ينظر مذهب الفراء في: رسالة الملائكة ١٧١، والممتع ٢/ ٥٠١، وشرح المفصل ١٠/ ٩٤، ٩٥، وشرح الشافية ٢/ ١٧٦، ٣/ ١٥٤، وجهود الفراء ٦٨.

(٣) الإنصاف ٢/ ٨٠٢، والممتع ٢/ ٥٠١، وشرح المفصل ١٠/ ٩٥.

التقديرات وكثرة التغيير، وليس فيه إلا الإعلال الذي يجري على الأصول. وقد رجحه بعض الباحثين المحدثين[1].

مَلَك:

١ - ذهب الخليل والكسائي وتَبِعهما أبو عُبيد إلى أنّ (مَلَك) واحد الملائكة، مُخَفف من (مَلأَك)، والأصل: مَأْلَك، فقدموا اللام وأخروا الهمزة، فقالوا: مَلأَك، وهو مفْعَل من الأَلُوك، وهو الرسالة، واجتمعوا على حذف همزته كما حذفوها من (يَرى)، وقد يتمونه في الشعر خاصَّة، قال:

فَلَسْتُ لإنْسِيٍّ ولكن لِمَلأَكٍ ... تَبارَكَ من فَوْقِ السَّماوات مُرْسِلُهْ

ولـمّا جمعوه ردُّوا همزته فقالوا: مَلائكة[2].

واختار أبو العلاء المعري مذهب الخليل والكسائي، فقال: «أصل ملك: مَأْلَك، وإنما أُخذ من الألوكة. وهي الرسالة، ثم قُلب، ويدلنا على ذلك قولهم: الملائكة في الجمع؛ لأن الجموع ترد الأشياء إلى أُصولها»[3]، ثم بيّن أن وزنه المصير إليه: مَعَل، والميم زائدة، ووزن ملائكة: مَعَافِلة؛ لأنها مقلوبة عن مَآلِكة[4].

(١) رجحه د. أحمد حراط في معجم مفردات الإبدال والإعلال ٧٤، ومحمد علي حيرات في جهود الفراء ٧٠.
(٢) العين ٥/٣٨٠، والكتاب ٤/٣٧٩. وشرح الشافية ٢/٣٤٧، واللسان (ملك)، (ألك)، والدر المصون ١/٢٥٠.
(٣) رسالة الملائكة ٦.
(٤) نفسه ٦-٧.

واحتار ابن جني[1]، وتبعه السخاوي هذا المذهب أيضًا[2].

٢- وذهب ابن السكيت والمازني وتبعهما ابن السراج إلى أنّ أصل (مَلَك): مَلأَك، نُقِلت حركة الهمزة إلى اللام ثم حُذِفَت الهمزة[3].

٣- وذهب أبو عُبيدة إلى أنّ (مَلَك): فَعَل، ميمه أصلية من الملك، وهو القوة، ولا حذف فيه، وجمعه فَعَائلة شذوذًا، كأنهم توهموا أنه مَلاك على وزن فَعال، وقد جمعوا فَعالاً المذكر والمؤنث على فَعَائل قليلاً[4].

٤- وذهب ابن كِيسان إلى أنه (فَعْأَل) من المِلك، قال الرضي: «وهو اشتقاقٌ بعيد، وفَعْأَل قليلٌ لا يُرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في شَمْأَل»[5].

آنَ، أَنَى:

أَنَى لُغة في آنَ بمعنى حان، يُقال: أَنَى لك أنْ تفعل، آنَ لك، وفي حديث الهجـــرة: «هل أَنَى الرحيل ؟» أي: هل حان وقته ؟، وفي رواية: هل آنَ ؟ [6].

وقد أشار إلى هاتين اللغتين القاسم الأنباري في شرح المفضليات عند قول الشاعر:

أَلَـــمَّا يَئِنْ لِي أنْ تُجَلَّـــى عَمَـــايَتِي　　　وأُقْصِرُ عن لَيْلَى ؟ بَلَى قد أَنَى لِيَـــا

---

(١) المنصف ١٠٣/٢، وينظر: البحر المحيط ١٣٧/١.

(٢) سفر السعادة ٩٢١/٢

(٣) إصلاح المنطق ٧٠، والأصول ٣٣٩/٣، والمنصف ١٠٢/٢.

(٤) مجاز القرآن ٣٥/١، والبحر المحيط ١٣٧/١، وينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال ٢٤٩.

(٥) شرح الشافية ٣٤٧/٢.

(٦) اللسان (أنى).

قال: «فجاء هذا الشاعر بهاتين اللغتين جميعًا، وقوله: (ألــمّا يَئِن) من قولك: آنَ، ثم قال في آخرةٍ: بلى قد أَنى ليا، فجاء باللغتين في بيت»[1].

وقد ذهب الأصمعي ووافقه القرطبي[2] إلى أنّ (آنَ) مقلوب من (أَنى)، واستدل الأصمعي بِتَفَوُّقِ (أنى) في التصريف، قال ابن جني: «فآنَ مقلوب عن أَنى، والدليل على ذلك وُجودُك مصدر أَنى يأني، وهو الإنَى، ولا تجد لــ (آنَ) مصدرًا، كذا قال الأصمعي»[3]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾[4].

إلا أنّ أبا زيد قد حكى مصدرًا لــ (آن) مما جعل ابن جني يرجح أنهما أصـــلان، قال: «غير أنّ أبا زيد قد حكى لــ (آن) مصدرًا، وهو الأيْن. فإذا كان الأمـــر كـــذلك فهما إذن أصلان متساويان، وليس أحدُهما أصلاً لصاحبه»[5].

ونجد الفراء لا يقول بالقلب هاهنا، وإنما يحاول رَجْعَ اللغتين إلى لُغة واحدة؛ ليكونا كلاهما من (أَنى)، يقول القاسم الأنباري: «وقال الفراء: إن شئت جعلتهما جميعًا من لغة واحدة، كأنه أراد بقوله: (أَلَــمَّا يَئِنْ لي): يَأْنِ لي، ثم أدغَمَ النون عند اللام، وأَلقى حركتها على الهمزة، فيكون حينئذٍ من أَنى يَأْني، فيصيران جميعًا من لغة واحدة»[6]. وهو مع ذلك لا يمنع أن يكونا من لغتين مختلفتين، إذ نجده في كتابه المعاني ينعت إحدى اللغتين

(١) شرح المفضليات ٤.

(٢) الخصائص ٢/ ٧٠، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٤٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٧٠. وينظر: سر الصناعة ١/ ٢١٠.

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٥٣.

(٥) الخصائص ٢/ ٧٠. وينظر: سر الصناعة ١/ ٢١٠.

(٦) شرح المفضليات ٤.

بالجودة، وهي التي نزل بها القرآن الكريم، قال: «وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟..﴾[1]، وفي يَأْنِ لغات: من العرب من يقول: ألم يأْنِ لك، وألم يَئِن لك... وأحسنهن التي أتى بها القرآن الكريم»[2].

من هذا نستبط أنّ الفراء لا يرى أنّ القلب المكاني منسحبٌ على كل لفظين متشابهين بالتقديم والتأخير، وهو يتجنب التخريج على القلب المكاني ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

فرأي الفراء في كونهما لغتين أو لغة واحدة هو الراجح؛ بدليل حكاية أبي زيد المصدر، وبذلك رجح بعض الباحثين مذهب الفراء[3].

أوّل:

ورد في كتاب العين قولان في أصل (أوّل)، قال: «فأما الأوائل من الأول، فمنهم من يقول: تأسيسُ بنائه من همزةٍ وواوٍ ولامٍ. ومنهم من يقول: تأسيسُه من واوين بعدهما لام. ولكل حجة... فمن قال: إن تأليفها من همزة، وواو، ولام، فكان ينبغي أن يكون أفْعل منه: آولُ، ممدود، كما تقول من آبَ يَؤُوبُ: آوبُ، ولكنهم احتجوا بأن قالوا: أُدغمت تلك المدَّةُ في الواو لكثرة ما جرى على الألسن.... ومن قال: إن تأليفها من واوين، ولام، جعل الهمزة ألفَ (أَفعَل)، وأدغم إحدى الواوين في الأخرى وشدّدهما»[4].

(١) سورة الحديد، الآية ١٦.

(٢) معاني القرآن ٣/١٣٤.

(٣) اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ١٣٢، وجهود الفراء ٦٤-٦٥.

(٤) العين ٨/٣٦٨، وينظر التهذيب ١٥/٤٥٥.

ويبدو أنّ العلماء من بعد الخليل انقسموا قسمين، تبنى كل قسم واحدًا من القولين، فذهب البصريون إلى أنّ (أوّل): أفعل، فاؤه واو وعينه واو، والهمزة زائدة نظيرها في (أفضل)، قال سيبويه: «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلْتَفِتَنَّ إلى الزائد وإلى غير الزائد، ألا تراهم قالوا: أوَّل وأوائل، فهمزوا ماجاء من نفس الحرف...» [1]، وقال الزجاجي: «وزن أوّل (أفْعَل)، فاؤه وعينه واوان، والدليل على أنه أفعل، وليس (فَوْعَل) كما ذهب إليه بعض النحويين اتصال (مِنْ) به، ولا تتصل إلا بـ(أفْعَل)، فيقال: أنا أوَّلُ من فُلان...» [2].

وفصَّل الرضي مذهب البصريين فنقل عنهم ثلاثة أقوال متفقة في الوزن، قال: «أما (أوَّل) فمذهب البصريين أنه أفعل، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب (وَوَل) كدَدَن، و لم يُستعمل هذا التركيب إلا في (أوَّل) ومتصرفاته، وقال بعضهم أصله: (أأْوَل) من آل، أي رجع، لأن كل شيء يرجع إلى أوله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر وأحمد، فقُلبت في الوجهين الهمزة واوًا قلبًا شاذًا» [3].

وخَطَّأ العُكبري القولين الأخيرين للبصريين، وعَلَّلَ ذلك بقوله: «لأنّ حُكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تُقلب ألفًا مثل: آدم، وحكمَ الهمزة المفتوحة إذا أُريد تخفيفها أن تُنقل حركتُها إلى ما قبلها، فأمّا أن تُبدل واوًا فلا» [4]، ثم رد دعواهم بأن هذا

(١) الكتاب ٤/٣٧٠، وينظر: ٣/١٩٥، ٢٨٨.

(٢) اشتقاق أسماء الله الحسنى ٢٠٤، وينظر مذهب البصريين في: المنصف ٢/٢٠١، وسر الصناعة ٢/٨٠٠، ٨٢٠، وأبنية ابن القطاع ٣٩١، واللباب ٢/٢٣٥، وسفر السعادة ١/١١٩، وشرح المفصل ٦/٣٤، ٩٧، والممتع ١/٣٣٢، ٣٣٧، ٢/٥٦٣.

(٣) شرح الكافية ٣/٤٦٠.

(٤) اللباب ٢/٢٣٦.

القلب شاذ بقوله: «فإن قيل: الإبدال هنا شاذ كما أن دعوى كون الفاء والعين واوين شاذ، قيل: عنه جوابان: أحدهما: أن كون الفاء والعين هنا من موضع واحد ليس من الشاذ لأن الهمزة هنا قبلهما، وبسبب ذلك لزم الإدغام فلم يلزم الثقل المحذور. والثاني: أن شذوذ التكرير أقربُ من شذوذ الإبدال فيما ادعوا»[1].

وعن الكوفيين في أصل (أول) قولان:

١- ذهب الفراء إلى أنه (أَفْعَل)، فيجوز أن يكون من (وَأَل)، وأصله: أَوْأَل، ثم خُففت الهمزة الثانية فأُبدلت واوًا، وأدغمت الواوان. ويجوز أن يكون من (أُلْتُ) فهو في الأصل (أَأْوَل) أبدلت الهمزة الثانية واوًا وأدغمت في الواو، وهذا موافق لأحد مذهبي البصريين، قال ابن جني: «وحكى ثعلب عن الفراء أنّ (أَوَّل) يجوز أن يكون من (وَأَلْتُ) ويجوز أن يكون من (أُلْتُ)، فإذا كان من (وَأَلْتُ) فهو في الأصل (أَوْأَل)، وإذا كان من (أُلْتُ) فهو في الأصل (أَأْوَل)»[2].

وقد رد ابن جني مذهب الفراء بأنه لم يسمع الأصل المزعوم، قال: «والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنه لو كان الأصل (أَوْأَل) لجاز أن يجيء على أصله، و لم نسمعهم نطقوا به هكذا»[3]. ثم رد أن يكون (أوَّل) مخففًا من (أَوْأَل) كما خُفف النبي والبرية، إذ لو خُفف لقيل (أَوَل)، كما يُقال في مَوْءِلَة: مَوَلَة[4].

---

(١) نفسه.

(٢) المنصف ٢/٢٠٢، وينظر: الممتع ٢/٥٦٤.

(٣) المنصف ٢/٢٠٢.

(٤) المنصف ٢/٢٠٣.

وردَّ أن تكون العين همزة في الأصل بناءً على قراءة بعضهم: ﴿ وَأَنَّهُۥ أَهْلَكَ عادَلُّؤْلى ﴾[1] إذ الهمز للعين هنا دليل على أن أصله الهمز، وذلك لشذوذ القراءة، ولو ثبتت لكانت على إبدال الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة كما يفعل بعض العرب، نحو قوله:

* أَحَبُّ الـــمُؤْقِدين إليَّ مُؤْسى *

ثم قال: وكذلك لو كان من أُلْتُ لقيل: أأْوَل، فأما أن تُبدل الهمزة أو الألف المنقلبة عن الهمزة واوًا فهذا غير معروف»[2].

٢- وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (أَوَّل): (فَوْعَل)، من (وَوَل) واوي الفاء والعين، وأصله: أَوْأَل، قال السخاوي: «وقال الكوفيون: هو: وَوَّل،على فَوعَل، مما فاؤه وعينه واو، وأصله: أَوْأَل، فقلبوا الهمزة واوًا وأدغموا، ويؤيد هذا قولهم في الجمع (أوائِل) و (أَوالِي) قلب أوائل»[3].

ونقل الرضي عنهم نحوًا من ذلك فقال: «وقال الكوفيون: هو فَوعَل من (وَأَل)، فقُلبت الهمزة إلى موضع الفاء. وقال بعضهم: فَوعل من تركيب (وول)، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل»[4].

وردَّ ابن عصفور والرضي أن يكون (أوَّل) على غير أفعل، للزوم (مِنْ) لها، مع منع الصرف، نحو: لقيته أوَّلَ من أمس[5].

---

(١) سورة النجم، الآية ٥٠. والقراءة بإدغام التنوين وهمز الواو قراءة نافع وقالون والسوسي عن أبي عمرو وابن ذكوان وابن سعدان وابن محيصن. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢٠/١٧، والبحر المحيط ١٦٩/٨، ومعجم القراءات ٢٢/٧.

(٢) المنصف ٢٠٣/٢-٢٠٤، وينظر: سفر السعادة ١٢٠/١، والممتع ٥٦٤/٢- ٥٦٥.

(٣) سفر السعادة ١٢٠/١.

(٤) شرح الكافية ٤٦٠/٣.

(٥) الممتع ٥٦٣/٢، وشرح الكافية ٤٦٠/٣.

خَطايا:

١- ذهب **الخليل** إلى أن وزن خطايا: (فَعَالَى) جمع خَطيئة، قال: «وخطايا أصلها: خَطائِئ، ففروا بها إلى يَتامى، وكَرِهوا أن يُترك على إحدى الهمزتين، فيكون مثل قولك (جائِئ)؛ لأن تلك الهمزة زائدة، وهذه أصلية، ووجدوا له من الأسماء الصحيحة نظيرًا ففروا منها إلى ذلك، وذهبوا به إلى فَعالى، مثل طاهر وطاهرة، وطَهَارَى، والواحدة خطيئة»[1].

ومُراد الخليل أنّ الأصل: خَطايِئُ، على وزن: فَعائل، جمع خَطِيئة، على وزن: فَعِيلة، ثم نقلوه إلى وزن (فَعَالَى) تشبيهًا بـ (يَتامَى)؛ فرارًا من اجتماع همزتين، الهمزة الأصلية وهمزة فعائل، فحدث قلب مكاني، بتقديم الهمزة على الياء فأصبح: خَطائي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، فصار: خطاءًا، فقلبوا الهمزة ياءً فرارًا من اجتماع الأمثال، فصار: خَطايا على وزن (فَعَالَى)[2].

وتَبِع أغلبُ الكوفيين الخليلَ في وزن خطايا والقلب فيها[3].

ورَدَّ أبو البركات مذهب الخليل والكوفيين هذا القاضي بالقلب؛ لأن القلب هنا غير قياسي، وهو خلاف الأصل، وردَّ تعليلهم القلب بـ(ألا يجتمع همزتان): بأنهما لم يجتمعا؛ لأنّ الهمزة الثانية يجب قلبها ياءً لانكسار ما قبلها، كما توجب الفتحة قلب الهمزة ألفًا في

---

(١) العين ٤/٢٩٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٩٥، والإنصاف ٢/٨٠٥-٨٠٦، واللباب ٢/٤٠٨، وشرح المفصل ٩/١١٧، والجامع لأحكام القرآن ١/٤١٥، وشرح الشافية ٣/٥٩، ومناهج الصرفيين ٤٤٧، وجهود الفراء ٦٧.

(٣) الإنصاف ٢/٨٠٥، والتذييل ٦/١٩٧.

نحو: أأْدم، فلم يجتمع فيه همزتان قياسًا، فحمله على هذا الأصل أولى من القلب الذي هو خلاف الأصل والقياس(١).

٢- وذهب **سيبويه وعامة البصريين** إلى أنّ وزن خطايا جمع خطيئة: (فَعائل)، وخلاصة مذهبهم على النحو التالي:

- الأصل خطايِئ: فعايل.

- أُبدلت الياء المكسورة همزةً؛ لأنها وقعت بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وكانت في المفرد مدة زائدة، فصارت: خَطائئ.

- ثم أُبدلت الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة ياءً لتطرفها بعد همز فصارت خَطائي.

- ثم قُلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصار: خَطاءَي.

- تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، فصار: خطاءَا.

- اجتمع شبه ثلاث ألفات، فأُبدلت الهمزة ياءً فرارًا من توالي الأمثال، فصار: (خَطايا)(٢).

ونقل الزجاج عن سيبويه مذهبًا آخر هو مذهب الخليل نفسه، قال: «ولسيبويه مذهب آخر أصله للخليل، وهو أنه زعم أن خطايا أصلها (فَعائل) فقُلبت إلى فَعالَى، فكان الأصل عنده: خطائي، مثل: خطائع - فاعلم - ثم قُدمت الهمزة فصارت خطائي،

(١) الإنصاف ٢/٨٠٧، وينظر: التذييل ٦/١٩٧-ب.

(٢) ينظر مذهب البصريين في: الكتاب ٣/٥٥٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١٣٩، والأصول ٣/٣٤٠، والمنصف ٢/٥٤، والخصائص ٣/٥، والإنصاف ٢/٨٠٦، وشرح المفصل ٩/١١٧، والجامع لأحكام القرآن ١/٤١٤-٤١٥، وشرح الشافية ٣/٥٩، والارتشاف ١/١٢٩، ١٦١، والتذييل ٦/١٩٧-ب، وشرح التصريح ٢/٣٧١، ومناهج الصرفيين ٤٤٦، ومعجم الإبدال والإعلال ٩٩، وجهود الفراء ٦٧.

مثل خطاعي، ثم قلبت بعد ذلك على المذهب الأول. وهذا المذهب ينقص في الإعلال مرتبة واحدة، واللفظ يؤول في اللفظين إلى خطايا»(١).

ونقل مكي عن سيبويه مذهبًا يشبهه، قال بعد عرضه مذهب الخليل: «وسيبويه يرى أنه لا قلب فيه، ولكنه أبدل من الهمزة الثانية التي هي لام الفعل ياءً، ثم أبدل منها ألفًا، فوزنه عند سيبويه فَعَالَى محولة من فَعَائِل»(٢).

ولم يشتهر عن سيبويه ما نقله الزجاجي والقيسي.

وقد ردَّ أبو حيان مذهب البصريين منكرًا عليهم التكلف، وكثرة التقدير، والعمل الكثير، وارتكاب المحاذير، وسبب ذلك كله قياس المعتل على الصحيح، قال: «وهذا كله من القياس الفاسد؛ لأنّ للصحيح أبنية في المفرد وفي الجمع تخالف أبنية المعتل في مفرده، والبصريون أيضًا يقولون بهذا إذا احتاجوا إليه. فما الذي أخرج إلى هذه التكلُّفات؟ وما الذي يمنع من البقاء مع ظاهر اللفظ إذا كان السماع يشهد له بغير تكلف»(٣).

٣- وذهب **الفراء** إلى أنّ (خَطايا) جمع خَطِيَّة، على وزن (فَعَالَى)، ولا قلب فيها، إذ المفرد بغير همز، قال مكي: «وقال الفراء: خطايا جمع خَطِيَّة، بغير همز كَهديَّة وهدايا»(٤).

ونَسب أبو البركات هذا المذهب إلى بعض الكوفيين دون التصريح بالفراء، فبعد

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٩-١٤٠، والتكملة ٢٦٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٩٥-٩٦.

(٣) التذييل ٦/١٩٨-أ.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٩٦، وينظر: والجامع لأحكام القرآن ١/٤١٥، الارتشاف ١/١٦١، والتذييل ٦/١٩٧.

عرضه مذهب الخليل والكوفيين السابق قال: «ومنهم من قال: إنه فعَالَى؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة فَعِيلة من ذوات الواو والياء نحو: وصِيَّة وحَشِيَّة، فإنه يُجمع على (فَعَالَى) دون فَعائِل...»[1].

وقال أبو حيان عن مذهب الفراء: «وهذا المذهب سهل قليل التكلف»[2].

لكن أبا البركات ردَّ مذهب الفراء وعدَّه باطلاً؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصل، وخصوصًا أن الهمز أكثر في الاستعمال[3].

وقد رجَّحَ ابن جني مذهب البصريين إذ رجح مذهب من لم يقل بالقلب، للسماع، قال: «ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل، وذلك أنه قد حكي عنهم: (غَفَرَ الله له خَطائِئَه)، بوزن: خَطاعِعَه، وحكى أبو زيد: (دَرِيئَة، ودَرَائِئُ)، بوزن: دَرَاعِع، وخطيئة وخطائِئ، وذلك في كتاب الهمز المقيس، قرأته على أبي علي عنه. أفلا تراهم قد نطقوا بالهمزتين كما ذهب إليه غير الخليل، ثم قلبوا الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصارت خطائي، ثم اتفق الخليل وسائر النحويين في التغيير من هنا إلى آخر ما جرى على الكلمة»[4]. وبذلك أيضًا رجح الجاربردي مذهب سيبويه وعدَّه الأقيس والأصح، وتبعه ابن جماعة[5].

---

(١) الإنصاف ٢/٨٠٦، وجهود الفراء ٦٦.

(٢) التذييل ٦/١٩٧-أ.

(٣) الإنصاف ٢/٨٠٧.

(٤) المنصف ٢/٥٧-٥٨.

(٥) شرح الجاربردي وعليه حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٢٦٣.

جاه:

يرى الفراء أن (جَاه) مقلوب (وجه)، ووافقه أبو علي، قال ابن جني: «وذهب الفراء في (الجاه) إلى أنه مقلوب، ورُوِّينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غَطَفان، وزجرها ابنها فقلتُ لها: رُدِّي عليه، فقالت: أخافُ أن يَجُوهَني بأكثر من هذا، قال: وهو من الوجه، أرادت: يواجهني. وكان أبو علي - رحمه الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضًا، قال: ولـمّا أعلوه بالقلب أعلوه أيضًا بتحريك عينه ونقله من فَعْلٍ إلى فَعَل، يريد أنه صار من وَجْه إلى جَوْه، ثم حُركت عينه فصار إلى: جَوَه، ثم أبدلت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (جاه) كما ترى»[1].

ثم قوى ابن جني مذهب القلب بالسماع، قال: «وحكى أبو زيد: قد وَجُه الرجل وَجَاهةً عند السلطان، وهو وَجيه. وهذا يُقوي القلب؛ لأنهم لم يقولوا (جَوِيه) ولا نحو ذلك»[2].

ومذهب الفراء هذا هو الذي عليه جمهور الصرفيين من بعده[3].

* * *

(١) الخصائص ٢/٧٦.

(٢) نفسه.

(٣) ينظر: المسائل البصريات ٢/٩٠٩، وشرح الشافية ١/٢٣، وسفر السعادة ٢/٩٥٨، وجهود الفراء ٦٥.

الحذف على غير قياس

ومرادنا بالحذف هنا ما كان في غير أحرف العلة، أو في أحرف العلة، ولكن لغير علة تصريفية مقتضية لهذا الحذف.

ناس:

١- ذهب سيبويه والبصريون والفراء إلى أنّ أصل ناس: أُناس، واشتقاقه من الأُنس، حُذِفَت منه الهمزة التي هي فاء، وعُوِّضَ عنها ألف (فُعال) فوزنه الآن (عَال)، واستدلوا بقول الشاعر:

إنّ المَنَايَا يَطَّلِعْـنَ على الأُناسِ الآمِنِينَا

فجاءت على الأصل[1].

٢- وذهب الكسائي وتبعه سلمة بن عاصم إلى أنّه لغةٌ مستقلة، مثل: باب، وكان أصله: فَعَل: نَوَس، واستدلَّ بتصغيره على: نُوَيْس، كبُوَيْب، ولو كان أصله (فُعال لقيل: أُنَيْس، كغُراب وغُرَيْب[2].

ورجح ابن الشجري مذهب البصريين والفراء، وردَّ ما احتج به الكسائي من تصغيره على نُوَيس، بأنّ رَدَّ المحذوف إنما يلزم في التحقير للحاجة إليه، ليستمر القياس، فمثلاً: عِدَة: لو لم نرد المحذوف لوقعت ياء التصغير ثالثة بعد الدال محركة بالفتح، لوقوع

(١) الكتاب ٢/١٩٦، ٣/٤٥٧، والخصائص ٢/٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٨، ٢/١٩٣، وشرح الملوكي ٣٦٢، وينظر: معجم الإبدال والإعلال ٣٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/١٨٨، ٢/١٩٣-١٩٤، والارتشاف ١/١٢٤.

تاء التأنيث بعدها، فتصبح: عُدَيَّة، فتُحرك ياء التصغير وهي لا يجوز أن تتحرك، ثم تقلب ألفًا للفتح قبلها فتصبح عُداة، وهذا فسادٌ مستحكم، أما أُناس، فإذا لم نرد فلا يلزم فيه هذا، ولا يخرج من القياس، فهو مماثل لبُوَيب[1].

ونقل ابن الشجري عن أبي علي أنّ ألف (ناس) أشبهت ألف فاعل في كونها ثانية زائدة فتقلب واوًا في التصغير، كما قيل: ضارب وضُوَيْرِب[2].

بُراء:

مذهب أكثرِ البصريين أنّ (بُراء) جمعٌ على فُعال، قال ابن يعيش: «وأكثر أهل البصرة يحمله على أنه جمعٌ على فُعال، وليس منتقصًا من غيره، نحو: تُؤام، ورُباب جمع رُبّى[3]»[4].

وذهب الفراء إلى أنّ أصله: بُرَءاء، على وزن: فُعَلاء، ممنوع من الصرف، وحذفت منه الهمزة المتوسطة التي هي لام، ووافقه ابن جني، لكنه أشار إلى أنّ الفراء قاس حذف الهمزة هنا على حذفها من أشياء في قول أبي الحسن، قال ابن جني: «وقال أبو الحسن في أشياء: أصلها: أشيِئاء كأصدقاء، فحُذفت الهمزة تخفيفًا. وأخذ منه الفراء، فقال في قول الحارث:

* فَإنّا مِنْ قِبلِهم لَبُرَاءُ *

(١) أمالي ابن الشجري ٢/١٩٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/١٨٩.

(٣) الرُّبّى: الشاة التي وضعت حديثًا، وقيل التي تحبس في البيت للبنها، وجمعها رُباب، قال أبو زيد: وليس لها فعل وهي من المَعْز. المصباح المنير (ربب).

(٤) شرح الملوكي ٣٨١.

قال: أراد بُرَآء، كظُرَفاء، وشُرَكاء، ثم حذف الهمزة التي هي لام الكلمة تخفيفًا، ولهذا نظائر»[1]. فقول ابن جني (ولهذا نظائر) يُعدُّ موافقةً للفراء.

وصحح هذا المذهب ابن يعيش مستدلاً بالسماع، قال: «ويدلُّ على صحة هذا القول رواية من روى:

* وَإِنّا مِنْ حَرْبِهِم بُرَآءُ *

فأظهر المحذوف في هذه الرواية»[2].

لكن ابن يعيش رجح مذهب البصريين لأخذهم بالظاهر وعدم تكلفهم الحذف.

ويبدو لي أنّ مذهب الفراء أرجح إذ يعضده السماع الذي ظهر فيه الأصل.

اسم:

ذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السُّمُوّ)، وهو العُلو؛ لأنه يعلو على مُسمّاه، فالمحذوف لام الكلمة، والوزن: اِفْع[3].

وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من (الوسم)، وهو العلامة، والاسم علامة المُسَمَّى، فالفاء محذوفة، والوزن (اِعْل)، والهمزة عوضٌ عن الفاء[4].

(١) التصريف الملوكي ٦٠-٦٢، والمنصف ٢/١٠، وينظر: المحتسب ٢/٣١٩، وأبنية ابن القطاع ٣٩٨ وشرح الملوكي ٣٨٠- ٣٨١.

(٢) شرح الملوكي ٣٨٠-٣٨١.

(٣) مذهب البصريين في: العين ٧/٣١٨، والاشتقاق للزجاجي ٢٥٥، والمنصف ١/٦٠، وشرح الجمل لابن خروف (دكتوراه). وينظر المصادر في الحاشية التالية.

(٤) الإنصاف ١/٦، وأسرار العربية ٥، والتبيين ١٣٢، واللباب ١/٤٦، والتبيان ١/٣، وشرح المفصل ١/٢٣، وشرح الشافية ٢/٢٥٨، وائتلاف النصرة ٢٧، والهمع ٦/٢٥٤، ومعجم الإبدال والإعلال ١٤٢.

ويظهر أنّ متأخري الكوفيين هم الذين خالفوا البصريين في هذه المسألة، لأنّ أبا القاسم الزجاجي يقول: «أجمع عُلماءُ البصريين - ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا محصّلاً مستندًا إلى من يُوثق به - أنّ اشتقاق (اسم) من سَمَوْت أسْمو...»[1]. ثم نقل المذهب المنسوب إلى الكوفيين ناسبًا إياه إلى بعضهم.

ويُؤيد ذلك أنّ ابن المؤدب وأبا حيان نقلا موافقة ثعلب للبصريين[2].

ويقول أستاذنا د. عبدالرحمن العُثيمين تعليقًا على قول العكبري في التبيين: «وقال الكوفيون: هو من الوسم»: «لم يَثْبُت ذلك عن شيوخهم كالكسائي والفراء وثعلب، وربما كان منقولاً عن المتأخرين منهم»[3].

وعلى كل حال فقد رجح العلماء مذهبَ البصريين لما يأتي:

١ - أنّ التعويض بالهمزة يقع عن اللام لا عن الفاء.

٢- دلالة الاشتقاق والتصغير والتكسير على أنّ المحذوف لام الكلمة: فتصغيره: سُمَيٌّ، ولو كان من الوسم لقيل: وُسَيم. وجمعه: أسماء، ولو كان من الوسم لقيل: آسام. وكذلك قولهم: سَمَوْتُ سُمُوًّا، وسَمَّيْتُ تسمية، وأسْمَيْته، ولو كان من الوسم لقلنا: وَسَمْته[4].

والخلاصة أنّ مذهب الكوفيين موافقٌ للمعنى مخالفٌ للاشتقاق، ومذهبُ البصريين موافقٌ للمعنى والاشتقاق[5]؛ فهو الراجح فيما أحسب.

---

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ٢٥٥.

(٢) الدقائق ٥٢٠، ويطر تذكرة النحاة ٢٤.

(٣) التبيين ١٣٢، الحاشية.

(٤) ينظر: رسالة الملائكة ١٢٨. والمصادر السابقة.

(٥) الاشتقاق للزجاجي ٢٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢٨٢/٢، وشرح المفصل ٢٣/١.

هُود:

عَدَّها الفراء محذوفة من (يهود)، مستدلاً بقراءة إثبات الياء منها، فحين تحدث عن قوله تعالى قال: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾[1]، قال: «يريد: يَهُودًا، فحذف الياء الزائدة، ورَجع إلى الفعل من اليهودية، وهي في قراءة أُبي: ﴿إلاَّ مَنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا﴾»[2]. وهو وَجه قوي تدعمه القراءة، قال ابنُ جُزَيّ: «وقال الفراء: حُذِفت منه ياء (هُودًا) على غير قياس»[3].

ولعلَّ الفراء قد أفاد هذا الوجه من الخليل، إذ ألمح إلى هذا الأصل حين قال: «والهُودُ: اليَهود»[4]، ثم شرحه الفراء ووضحه.

وقد أجاز الفراء فيها وجهًا آخر، وهو أن يكون (هُودًا) جمع مفرده: هائِد، قال: «وقد يكون أن يُجعل (هُودًا)[5] جمعًا واحده (هائِد)، ممدود، وهو مثل: حائل - ممدود من النوق - وحُول، وعائط وعُوط»[6].

وهذا الوجه أجمع عليه أغلب المفسرين[7]، وهو ظاهرٌ من سِياق الآية.

---

(١) سورة البقرة، الآية ١١١.

(٢) معاني القرآن ٧٣/١، وينظر: اللسان (هود)، والمحرر الوجير ٤٥٠/١.

(٣) التسهيل لعلوم التتريل ٥٧.

(٤) العين ٧٦/٤.

(٥) في المطبوع (اليهود) ولا يستقيم.

(٦) معاني القرآن ٧٣/١.

(٧) ينظر: الكشاف ٨٨/١، والتسهيل لعلوم التتريل ٥٧، والمحرر الوجيز ٤٤٩/١-٤٥٠.

كَيْكَة ولَيْلَة:

الأصل في ليلة عند سيبويه: لَيْلاة، ويُجمع على غير لفظه، فيُقال: لَيالٍ، قال سيبويه: «هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله، و لم يُكَسَّرْ هو على ذلك البناء، فمن ذلك قولهم: رَهْطٌ وأراهِط، كأنهم كسَّروا (أَرهُط)...، ومثل ذلك: أَهْل وأَهَالٍ، ولَيْلَةٌ ولَيالٍ، جمع أَهْلٍ و لَيْلٍ، وقالوا: لُيَيْلِيَة، فجاءت على غير الأصل، كما جاءت في الجمع كذلك»[1].

ووضح أبو سعيد مرادَ سيبويه فقال: «يعني أنّ لياليَ ليس جمع لَيْلَة على لفظها، ولا أهالي جمع أهل، وإنما هو على تقدير: أَهْلاة، وإن لم يُستعمل، وقالوا: لُيَيْلِيَة، فجاءت على: لَيْلاة في التصغير كما جاءت عليه في الجمع»[2].

وذهب الفراء إلى أن الأصل: كَيْكَيَة، ولَيْلَيَة مستدلاً بالجمع والتصغير، قال البغدادي: «وقال الفراء: لَيْلَة كانت في الأصل لَيْلَيَة، ولذلك صُغِّرَت لُيَيْلِيَة، ومثلها: الكَيْكَة: البَيضة، كانت في الأصل: كَيْكَيَة، وجمعها الكياكي. انتهى»[3].

ويبدو لي أنّ رأي الفراء هو الأرجح؛ لأن الألف لا تكون أصلاً في اسم متمكن ولا في فعل، ولكن تكون منقلبة عن واو أو ياء.

ولا يبعد أن يكون حدث للكلمة إعلال، إذ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، فيُحمل مذهبُ سيبويه على ما بعد الإعلال، ويُحمل مذهبُ الفراء على ما قبل الإعلال؛ فيكون القولان بمعنًى.

(١) الكتاب ٣/٦١٦، وينظر: الصحاح واللسان (ليل).

(٢) شرح السيرافي ٥/٣٩-أ.

(٣) شرح شواهد شرح الشافية ١٠٣.

تَقَى:

التاء عند الخليل بدل من واو هي فاء الكلمة، قال: «والتقوى في الأصل: وَقْوَى، فَعْلَى، من وَقَيْت، فلما فُتحت أُبدلت تاءً فتُركت في تصريف الفعل في التُّقى والتقوى، والتُّقاة، والتَّقِيَّة»[1]. ونقل ابن المؤدب عن الخليل أنّ (تَقَيْتُ): فَعَلْتُ، لغة مثل: تَخِذَ، قال ابن المؤدب: «... وقال الخليل وأصحابه: تَقَيْتُ من الفعل: فَعَلْتُ، وأنا أَتْقِي، بتسكين التاء على (يَتْقِي)، قال: وهذه لغة من قال: تَخِذَ يَتْخَذُ»[2].

واتّفق سيبويه والكسائي على أنّ (تَقَى) مما حُذفت فيه الفاء شذوذًا للتخفيف، وأصله: اتْتَعَلْتُ، قال سيبويه: «ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ، وهو يَتَقِي، يَتَسِعُ، لما كانت مما كثر في كلامهم وكانتا تاءين حذفوا كما حذفوا العين من المضاعف، نحو: أَحَسْتُ ومَسْتُ، وكانوا على هذا أجرأ؛ لأنه موضع حذف وبدل. والمحذوفة التي مكان الفاء، ألا ترى أن التي تبقى متحركة»[3].

وشرح أبو سعيد ذلك فقال: «أصل تَقَيْتُ: اتَّقَيتُ على افْتَعَلتُ، والتاء الأولى من اتَّقَيت هي فاء الفعل حذفوها تخفيفًا، فبقيت تاء (افْتَعَلتُ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحد (يَتَقِي) بحذف التاء الساكنة، وأصله: يَتَقِي، وأصله: يَتَّقِي، والأمر منه: تَقِ الله، قال الشاعر:

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لا تَنْسَيَنَّها تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تَتْلُو

---

(١) العين ٥/٢٣٩.

(٢) دقائق التصريف ٣٤٩.

(٣) الكتاب ٤/٤٨٣، وينظر: شرح الشافية ١/١٥٧.

وأصله: اتَّقِ الله»[1].

وأشار ابنُ المؤدب إلى مذهب الكسائي بقوله: «... واختلف النحويون في قولهم: تَقَيْتُ، فقال الكسائي وطائفة من أصحابه: هو من الفعل (افْتَعَلْتُ) إلاأهُم نقصوا، ألا تراهم قالوا في غابره (أَتَقِي) بتحريك التاء، واحتجوا بقول الشاعر:

ولا أَتَقِي الغَيُورَ إذا رَآني ومِثلي لُزَّ بالحَمَسِ الرَّبِيسِ»[2]

ووافقهما أبو علي الفارسي وابن جني، قال أبو علي: «وقالوا: تَقَيْتَ تَتَقِي، والأصل: اتَّقَيْتَ تَتَّقِي، فحذفت التاء الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الفعل، فسقطت همزة الوصل التي كانت في: اتَّقى»[3]، وقال ابن جني: «وقد حُذفت الفاء وجُعلت تاء افتعل عوضًا منها، وذلك قولهم: تَقَى يَتَقِي، والأصل: اتَّقى يَتَّقي فحُذفت التاء فبقي تَقَى، ومثاله: تَعَل، ويَتَقِي: يَتَعِل، قال الشاعر:

جَلاها الصَّيْقَلُون فَأَخْلَصُوها خِفافًا كُلُّها يَتَقِي بِأَثْرِ

وقال أوس:

تَقَاكَ بِكَعْبٍ واحِدٍ وتَلَذُّهُ يَداكَ إذا ما هُزَّ بالكَفِّ يَعْسِلُ

...»[4].

(١) شرح السيرافي ٦/٥٩٨-٥٩٩ مخطوط.

(٢) دقائق التصريف ٣٤٨.

(٣) المسائل العضديات ١٠٥.

(٤) الخصائص ٢/٢٨٦.

ثم رجح ابن المؤدب مذهب الخليل لتصديق أشعار العرب له، قال: «... وقد جاء في أشعار العرب ما يُصَدِّقُ قول الخليل وأصحابه، قال الشاعر:

يتْقي بـه الـصِّيران كُـلَّ عَـشيَّةٍ فالمـاءُ فـوق مُتُونِـه يَتَـصَبَّبُ

وأنشد الفراء:

وأُسْـبِلُ أَدْمُعـي حـتى كـأنّي تَقَيْتُ بِرَيْطَتِي غَرْبَـيْ مَحَالَـهْ»[1]

ثم استشهد ببعض الأبيات السابقة نفسها.

ويبدو أنّ أكثر ما جاء عن العرب في هذه المسألة يصلُح شاهدًا للفريقين، مما يدلُّ على تقارب المذهبين؛ ولذا جمع بينهما الأزهري إذ قال: «قلت: اتّقى كان في الأصل: اوتَقَى، والتاء فيها تاء الافتعال، فأُدغمت الواو في التاء وشُدِّدَتْ فقيل: اتَّقى، ثم حذفوا ألف الوصل والواو المنقلبة تاءً فقيل: تَقَى يَتَقي، بمعنى تَوَقّى»[2]. ثم قال: «قلت: وأصل الحرف وَقَى يَقِي، ولكن التاء صارت لازمة لهذه الحروف حتى صارت كالأصلية، ولذلك كتبتها في باب التاء»[3].

فالظاهر أن الوزن على مذهب سيبويه والكسائي بحسب الأصل القديم للكلمة (افتعلت)، أما عند الخليل فوزنها بحسب ما آلت إليه بعد ما شُبِّهَت التاء الزائدة بالأصلية (فَعَلْتُ). قال محققو شرح الشافية:... وكأنه لما كثر استعمال اتَّقى يتَّقي بالزيادة، توهموا أن التاء في أصل بناء الكلمة فخففوا بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة، ثم لما رأوا

(١) الدقائق ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) التهذيب ٩/٢٥٨.

(٣) نفسه.

المضارعَ مفتوح ما بعد حرف المضارعة، ولا نظير له في أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال: قَضَى يَقْضي، ثم بنوا المشتقات على ذلك...»[1].

تَخِذَ:

١- ذهب البصريون إلى أنّ التاء في تَخِذَ منقلبة عن فاء الكلمة، قال أبو سعيد السيرافي: «والوجه لـ (تَخِذَ) أن تكون التاء منقلبةً من فاء الفعل، إما من الهمزة، وإما قُلبت الهمزة واوًا، ثم قُلبت الواو تاءً وصُرِفَ منها: فَعِلَ يَفْعَلُ، كما قالوا: (أَتْلَجَ يَستْلَجُ، بمعنى: أَوْلَجَ يَوْلَجُ)[2]، فقلبوا التاء من الواو، وصاغوا الفعل منه كما صاغوه من الواو، والدليل على هذا أن أبا زيد الأنصاري حكى: تَخِذَ يَتْخَذُ»[3].

ونص أبو علي في الحجة على أن التاء أصلية، قال: «قوله: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ بكسر الخاء: فَعِلْتَ»[4].

و قد أشار ابن عصفور إلى أنّ التاء في (تَخِذَ) هي فاءُ الفعل[5].

وقال أبو حيان: «والتاء أصل عند البصريين وليس من الأخذ»[6].

٢- وذهب الفراء إلى أنّ (تَخِذَ) مخففة من (اتَّخَذَ) على وزن: افْتَعَل، قال: «وقرأ

---

(١) شرح الشافية حاشية ص ١٥٨.

(٢) كذا ورد ما بين القوسين في المطبوع، ولعلّ صوابه: (تَلَجَ يَتْلِجُ، بمعنى: وَلَجَ يَلِجُ).

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٥.

(٤) الحجة لأبي علي ١٦٣/٥، وينظر: الـمُجيد ٢٤٦-٢٤٧.

(٥) الممتع ٢٢٣/١.

(٦) البحر المحيط ١٥٢/٦.

مجاهد: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1]، وأنشدني القناني:

* تَخِذَها سُرِّيَّةً تُقَعِّدُهْ *

وأصلها: اتَّخَذَ: افْتَعَل»[2]. ونقل عنه السيرافي تعليل تحولها من اتَّخَذَ إلى تَخِذَ، فقال: «قال الفراء: فإن قلت: كيف قالوا: يَتْخَذُ، من غير هذا الجنس، وغير الياء والواو ؟ قلت: أصلها من الأخذ، وكثُر بها تاءُ الافتعال فصارت بمنزلة اتَّقَيت، حتى توهموا بالتاء أنها أصل، ووجدوا الهمز مقاربًا للواو فاحتملوا ذلك، وقواهم عليه قولهم: (خُذْ) بحذف الهمز، فضارعت (زِنْ) وجنسها»[3].

ثم أجاب عمن تساءل أن مثل هذا ينبغي أن يجوز في: تَّكِل من أَكَلت، وتَّمر من أمرت، من قولهم: كُل ومُرْ، بأنّ هذا لو سُمع لكان مذهبًا، أما نحو خُذ فقد كثر في الكلام حتى استعملوه في الشعر، وأورد البيت السابق ذكره، ثم علق عليه بقوله: «فكَسَر الخاء، فصارت عند العرب كأنها فَعِلت، وكان ينبغي أن يكون تَخَذَها، كما قالوا: تَقَاكَ، كما قال الشاعر:

تَقَاكَ بِكَعْبٍ واحدٍ وتَلَذُّهُ ... يَداكَ إذا ما هُزَّ بالكَفِّ يَعْسِلُ»[4]

وتبع الفراءَ في هذه المسألة أبو إسحاق الزجاج، إذ قال: «يقال: تَخِذَ يَتْخَذُ في اتَّخَذَ

(١) سورة الكهف، الآية ٧٧. وهي قراءة عبدالله والحسن وقتادة وابن بحرية أيضًا. البحر ٦/١٥٢، وفي الإتحاف ٢/٢٢٣: «فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب، بتاء مفتوحة، وخاء مكسورة، بلا همزة وصل، من تَخِذَ - بكسر عينه - يَتْخَذُ - بفتحها - كـ (عَتِبَ يَعْتَبُ) وافقهم ابنُ محيصن واليزيدي والحسن.

(٢) معاني القرآن ٢/١٥٦. وينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدعام ٧٥، واللسان (أخذ).

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٣.

(٤) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٣-٧٤.

يَتَّخذُ»[1]، وتبعهما الجوهري في الصحاح، فقال: «والاتِّخاذ: افتعال من الأخذ، إلا أنه أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا من: (فَعِلَ يَفْعَلُ)، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ، وقُرئ: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾» [2].

وقد رَدَّ أبو سعيد مذهبَ الفراء والزجاج، فقال: «وقد جعل الفراء تَخِذَها مُخففًا من اتَّخَذها، كما يُقال: تَقَاكَ من اتَّقاك، وهذا وَهَمٌ؛ لأنّ تقاك خُففت من اتَّقاك بأن حُذفت التاءُ الأولى من اتَّقاك تخفيفًا، فبقيت التاء الثانية وهي تاءُ افتعل قبلها ألفُ الوصل، وهي متحركة، فاستغني عنها فطُرحت، وإذا فُعِل هذا بـ (اتَّخَذَ) سقطت التاء الأولى وبقي (تَخَذَ) ولا طريق لدخول الكسر» [3].

ثم بيَّن أبو سعيد وجه (تَخِذَ)، وخُلاصته أن التاء منقلبة من فاء الفعل التي هي همزة أو واو، ثم قُلبت الواو تاءً، واشتقوا منها (فَعِلَ يَفْعَلُ)، واستدل بحكاية أبي زيد: تَخِذَ يَتْخَذُ[4].

وقد رد الصَّفاقُسيُّ على السيرافي بقوله: «قلتُ: يمكن الجواب عما ألزمه السيرافي من كسر الخاء وعما حكاه أبو زيد بما ذكره الجوهري بأنه لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أنّ التاء أصلية، فبنوا منه (فَعِلَ يَفْعَلُ)، وقُرئ: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. قلت: وهذا أولى من إثبات بنية لا دليل عليها»[5].

ويبدو لي أن الراجح ما ذهب إليه البصريون من أن التاء أصلٌ أو منقلبة عن أصل لما يأتي:

١- مذهب الفراء مخالفٌ للأصول، إذ جعل المزيد أصلاً للمجرد، حين عدَّ اتَّخذ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٧، وينظر: المُجيد ٢٤٧، وشرح الشافية ٣/٢٩٣، وجهود الفراء ٢٩١.

(٢) الصحاح (أخذ).

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٥، وينظر: المُجيد ٢٤٧.

(٤) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٥.

(٥) المُجيد ٢٤٧-٢٤٨.

أصلا لـــ (تَخِذَ)، بغير دليل، وهذا خلاف المشهور، جاء في العين: «ويقال: الاتِّخاذ من تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذًا، وتَخِذْتُ مالاً، أي كسبته، أُلْزِمت التاء كأنها أصلية»[1].

٢- أما ما ذكره الصفاقسي من أنّ إثبات (تَخِذَ) لا دليل عليه، ويرده ما جـــاء في مجالس العلماء بأنها لغة فصيحة، فعن أبي عُبيدة أنه قال: «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ، ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ فسألته عنه فقال: هي لغةٌ فصيحة، وأنشد قول الممزق العبدي:

وَقَد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جانبِ غَرْزِها		نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ القَطاةِ الـــمُطَرِّقِ

يقال: اتَّخَذَ اتِّخاذًا، وتَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذًا، بمعنًى واحد»[2].

جَنَدِلٌ، ذَلَذِلٌ، زَلَزِلٌ، صَلَصِلٌ:

اُتُّفِقَ على أنّه لا يثبُت (فَعَلِل) بهذه الأمثلة؛ لأنها محذوف منها، واختُلف في المحـــذوف. فذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن المحذوف ألف، والأصل: جَنَادِل، وصَلاصِل، ونحوه[3].

وذهب الفراء إلى أنّ المحذوف ياء والأصل جَنَـــديل، وصَلَـــصيل ونحـــوه، مثـــل: حَمَصيص، وصَمَكيك[4].

ورجح الشاطبي مذهب سيبويه للسماع، قال: «والذي قادهم إلى أنّ المحذوف هو الألف أنهم نطقوا بها فقالوا: ذَلاذِل، قال الزَّفَيان:

* مُشَمِّرًا قَدْ رَفَعَ الذَّلاذِلا *

(١) العين ٢٩٨/٤، وينظر الخصائص: ٢٨٧/٢.

(٢) مجالس العلماء ٢٥٥، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١١٤/٢.

(٣) الكتاب ٢٨٩/٤، والممتع ٦٩/١، وسفر السعادة ٢٨٢/١، واللسان (صلل)، والمقاصد الشافية ١٢٣/٥.

(٤) اللسان (صلل)، والمقاصد الشافية ١٢٣/٥-١٢٤.

حذف إحدى تاءي المضارع على تَفاعل وتَفعّل:

إذا اجتمع تاءان في أول الفعل المضارع نحو (تَتَناول) جاز حذف إحداهما، فيُقال: تناول، واختلف في المحذوف أهي الأولى أم الثانية ؟ على ثلاثة مذاهب:

١- مذهب سيبويه والبصريين المختار أنّ المحذوف هي التاء الثانية، فقد قال سيبويه: «فإن التقت التاءان في تَتَكلّمون وتَتَتَرّسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفتَ إحداهما، وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾[١]، و ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾[٢]»[٣].

وظاهرُ هذا النص موهمٌ أنّ سيبويه يُخيِّر بين حذف إحدى التاء ين الأولى أو الثانية دون تعيين[٤]، لكن الحقيقة أنه يُخير بين إثبات التاءين معًا أو حذف الثانية منهما، إذ قال بعد ذلك مُخَصِّصًا بالمثال والنص: «وإن شئتَ حذفتَ التاءَ الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[٥]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾[٦]، وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تَسكن وتُدغمُ في قوله تعالى: ﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ ﴾[٧]

(١) سورة فُصلت، الآية ٣٠.

(٢) سورة السجدة، الآية ١٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٦.

(٤) وقد ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، نحو: د. عبد السميع شبانة في القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ١٤١، وتَبعه محمد علي خيرات في جهود الفراء الصرفية ٢٧٢ (ماجستير).

(٥) سورة القدر، الآية ٤.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٤٣.

(٧) سورة البقرة، الآية ٧٢.

و﴿ وَٱزَّيَّنَتْ ﴾[1]، وهي التي يُفْعَلُ بها ذلك في يَذَّكَّرُون. فكما اعتلَّتْ هنا كذلك تحذف هناك.

وهذه التاء لا تعتل في تَدْأَلُ، إذا حذفت الهمزة فقلت: تَدَلُ، ولا في تَـدَعُ؛ لأنه يفسُد الحرف ويلتبس لو حُذفت واحدة منهما.

ولا يُسكِّنون هذه التاء في تَتَكلمون، ونحوها، ويُلحقون ألف الوصل»[2]، ثم قال: «كُرِه الالتباسُ وحذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث»[3].

فقد احتجَّ سيبويه لحذف الثانية لطروء التغيير عليها - وهو التسكين والإدغام كما يأتي - في مواضع أُخَر دون الأولى، وقد نصَّ أبو سعيد على مذهب سيبويه ووضحه بقوله: «اعلم أنّ ما كان على تَفاعل أو تَفَعَّل، فلحقته تاءٌ أخرى للمخاطَب أو للمؤنثة جاز حذفُ إحداهما، فأما سيبويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: يا زيدُ لا تَكَلَّمْ في هذا، ولا تَغافَلْ عنه، وتقديره: لا تَتَكَلَّمْ فيه ولا تَتَغافَلْ عنه...»[4]. ثم قال: «قال سيبويه محتجًا لأن المحذوفة هي الثانية قال: وإنما كانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن فتُدغم في: (ازَّيَّنَتْ)، و (ادَّارَأْتُمْ) لأنها أُسكنت وأدغمت، وكذلك في تسَّمَّعون، وتَطَّيَّرُ، للمخاطب والمؤنثة الغائبة، تُدغم التاء الثانية، وتسلم الأولى، فما كان الإعلال يلحقها دون الأولى كان الحذف لها دون الأولى؛ لأنّ الحذف كالاعتلال»[5].

---

(١) سورة يونس، الآية ٢٤.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٧.

(٤) شرح السيرافي ٦/٥٧٤.

(٥) شرح السيرافي ٦/٥٧٤-٥٧٥، وينظر: ٥٧٦-٥٧٧.

وبهذا يثبت دون شك مذهبُ سيبويه أنّ المحذوف هو التاء الثانية دون تخيير.

وهذا مذهب البصريين نقله أبو البركات قال: «وذهب البصريون إلى أنّ المحــذوف منهما التاء الأصلية[1] دون تاء المضارعة»، ثم نقل دليلهم وهو بعض ما أشار إليه سيبويه من قبل وهو «أن الزائدة دخلت لمعنى المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنًى»[2].

٢- وذهب الفراء والكوفيون إلى أنّ المحذوف التاء الأولى التي هي تاء المضارعة، قال الفراء حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[3]: «إنْ شئت جعلت (توفّاهم) في موضع نصب، و لم تُضمر تاءً مع التاء، فيكون مثل قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا [4]﴾ ، وإن شئت جعلتها رفعًا؛ تريد: إنّ الذين تتوفّاهم الملائكة. وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله:﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[5] ومثل قوله: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾[6]»[7].

---

(١) لعله يريد بالتاء الأصلية هنا تاء صيغة تَفاعل أو تَفعَّل، في مقابلة الحرف الذي يضاف لإفادة معنى خارج عن بنيـــة الكلمة كتاء المضارعة.

(٢) الإنصاف ٦٤٨/٢، وينظر مذهب البصريين أيضًا في: شرح السبع الطوال ١٤٣، وشرح الشافية ٢٩٠/٣، وشرح مختصر التصريف العزي ٧٣، والارتشاف ١٦٣/١، والتذييل ٢٢٤/٦، -أ، والمساعد ٢٧٩/٤، وحاشية الخضري ٢١٢/٢، وشرح الأشموني ٣٥١/٤، والهمع ٢٨٦/٦.

(٣) سورة النساء، الآية ٩٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ٧٠.

(٥) منها في: سورة الأنعام، الآية ١٥٢.

(٦) سورة هود، الآية ٥٧.

(٧) معاني القرآن ٢٨٤/١.

فقوله: «في موضع نصب»، يريد أنه فعل ماض مبني على الفتح، وقد سبق أنّ الكوفيين لا يفرقون بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء، وقوله: «وإن شئت جعلته رفعًا» يريد: تجعله فعلاً مضارعًا مرفوعًا، فدل بهذا على أنّ الساقطَ تاء المضارع التي هي الأولى، وإن كانت عبارته بعد ذلك عامّة، إلا أنّه قدَّم ما يؤمِّن من اللبس بالنص والمثال، ويكون المراد بقوله: «وكُلُّ موضعٍ اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما» تخيير بين حذف إحداهما وهي المنصوص عليها من قبل، وبين إثباتهما معًا.

وبذلك يكون مذهب الفراء هو مذهب الكوفيين نفسه، وهو أن المحذوف هو التاء الأولى، في حين نسبَ أبو بكر بن الأنباري إلىّ الفراء أنّه يجيز حذفَ إحدى التاءين، إذ قال: «قال الفراء: يجوز أن يُحذف الأولى ويجوز أن يُحذف الثانية»[1]، وتبعه الرضي إذ قال بعد عرض مذهب الكوفيين، «وجوَّز بعضهم الأمرين»[2]، وتبعهما بعض الدارسين المحدثين[3].

فمذهب الكوفيين جميعًا أنّ المحذوف هو التاء الأولى[4]، ونص الزجاجي وابن مالك على أنه مذهب هشام الكوفي دون التصريح بالكوفيين عامة[5]. ونقله غيرهما عن الكوفيين وهشام.

وحجة الكوفيين أنّ:

١ – حذف الزائد أولى من حذف الأصلي؛ لأنّ الزائد أضعف من الأصلي[6].

---

(١) شرح السبع الطوال ١٤٣

(٢) شرح الشافية ٣/٢٩٠.

(٣) جهود الفراء الصرفية ٢٧١.

(٤) ينظر إضافة إلى ما سبق: التذييل ٦/٢٤١-ب، والمساعد ٤/٢٧٩، وشرح التصريح ٢/٤٠١، وحاشية الخضري ٢/٢١٢، وهشام بن معاوية الضرير ٣٥١ (ما جستير).

(٥) اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٨٣، وشرح المفضليات ٢٤٨، والتسهيل ٣٢٤.

(٦) الإنصاف ٢/٦٤٨.

ورُدَّ عليهم بأنّه ليس كل زائدٍ ضعيفًا؛ لأن الزائد الضعيف هو الذي لم يكن له معنى، أما التاء الأولى هنا فهي لمعنى المضارعة، وفي حذفها إسقاطٌ لهذا المعنى؛ لذا كان تبقيتها أولى[1].

٢- أنّ الثانية للمطاوعة، وحذفها مُخِلٌّ[2].

وردَّه الخضري بقوله: «ويُعارضه أنّ الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل»[3].

والحقُّ أنّ كلاً من التاءين جاء لمعنى، فلا يُحتج بمثل هذا هنا.

والراجح عندي مذهب سيبويه والبصريين؛ لأنّ الثقل ناشئ من التاء الثانية، وهي التي يقع عليها التغيير مع عدم وجود تاء المضارعة في مواضع أخر.

* * *

(١) الإنصاف ٢/٦٤٨-٦٤٩، وينظر: جهود الفراء ٢٧٤.

(٢) شرح مختصر التصريف العزي ٧٣، وحاشية الخضري ٢/٢١٢.

(٣) حاشية الخضري ٢/٢١٢.

وبعد، فمما سبق لحظتُ الآتي:

١- أنّ هناك تشابهًا كبيرًا بين الكوفيين والبصريين في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والشعر وكلام العرب كثرةً، والحديث الشريف قلةً، واعتبار ما جاء في القرآن أحسن اللغات، و مراعاة الفريقين لكثير من الأصول المتفق عليها، واللجوء إليها والتمسك بها حين الحاجة، فكلاهما يراعي أدلة الزيادة، وطرق رد الألفاظ إلى أصولها، من اشتقاق، وكثرة استعمال، وتصغير، وجمع، وتثنية، ونحوها، وكلاهما يتمسك بالنظير، والحمل على الأكثر، وكلاهما يهدف إلى الخفة وإن اختلفا في التعليل والإجراء والطريقة، وكلاهما يراعي اللفظ والمعنى، وكلهم يُخَرِّجون على التوهم والتشبيه، وكلاهما اعترض بعدم ظهور الأصل ولو مرة واحدة، وللكوفيين تكلفات وتأولات أشبه بتأولات البصريين، ولكنها أقل منها، وكلهم تحدث عن تصريف المبنيات والحروف، والأسماء الأعجمية وغير ذلك .بما يدل على أنهم مدرسة واحدة.

٢- ارتكبَ الفريقان مخالفة الأصول، أحيانًا، من حمل على الشاذ والقليل والنادر، والاكتفاء بجزء العلة، والخروج على النظير، والعودة إلى أصلٍ لم ينطق به، وكل واحد من الفريقين أخذ على الآخر ذلك.

٣- كلاهما يعتمد على السماع والقياس في التحليل إلا أن الكوفيين أكثر تمسكًا بالسماع.

٤- قال جميعهم بالقلب المكاني، وإن توسع الكوفيون فيه، ومع ذلك فقد لحظتُ أنّ الفراء يجتنب التخريج على القلب المكاني ما وجد سبيلاً، ولعل ذلك لعدم قياسيته.

٥- لم يتقيد الكوفيون بحروف الزيادة المشهورة (سألتمونيها)، وتجاوزوها إلى غيرها.

٦- بعض الخلاف بينهم كان مرده الخلاف في فهم الشاهد وتفسيره، وخصوصًا الشواهد المحتملة للتخريج على أكثر من وجه.

٧-الأصول التي استقل بها الكوفيون عن البصريين، وكان لها أثرٌ في تحليل البنيـــة، قليلة جدًا، كالخلاف في (أكثر أصول البنية) الذي انبنى عليه خـــلاف في بعض الفروع. ص ٣١٧ - ٣١٨.

٨- لحظت متابعة من الكوفيين للخليل في كثير من المواضــع. وللكـــوفيين مـــع البصريين اتفاق واختلاف، وبعض الخلاف يمكن الجمع بينهم فيه. وكثيرًا ما يرتضي الفراء مذهب الخليل،. وقد يُخالف الفراء الكسائي ويوافقه، كما يخالف الأخفـــش أصـــحابه ويوافقهم. وقد يفيد الفراء من الخليل وسيبويه الرأي، ثم يطوره أو يعممه، أو يغير فيه.

٩- نجد محاولة واسعة للكوفيين لطرد أبنية المعتل مع الصحيح، إلا أنّ هذه المحاولة لم تصل إلى حد إلغاء أصل البصريين: (للمعتل أبنيةٌ ليست للصحيح) ص ٣٥٥، وغيرها.

١٠- للكوفيين أثرٌ في علماء القرن الرابع: الزجاج، أبو علي، ابن جني، وغيرهم.

١١- أحيانًا يتشعب الخلاف وتختلط الآراء، فما يُنسب إلى الكـــوفي يُنـــسب إلى البصري والعكس، وأحيانًا يصدر عن الخليل قولان فيتبنى البصريون رأياً ويتبنى الكوفيون الآخر. مما يدل على أن للعربية مدرسة واحدة، ومجتهدين كثيرين.

* * *